

الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله اجمعين وبعد فيقول العبد الضعيف
 عبد الرحمن بن محمود بن محمد امغرائي لما فرغت من المسودة من اول هذا الكتاب الى هذا المبحث
 المسمى بالوجيحات شرعت ان اسود اوراقا اخرى من هذا المبحث الى اذ الكتاب من غير اجتماعهما
 الى الاثر الذي دفعا للتطويل لاني قصصت المسودة على وجه يستغني المبتدئين ان يقرأوا
 هذا الكتاب عند المسمين بالمنتهي ليكون المبتدئ والمسمي بالمنتهي في هذا الزمان سريان
 في سيرة هذا الكتاب المشهور المسمى بشرح ملا ثم من هو منتهي فهو مستغن من محمودني على
 هذا الكتاب والا فهو غير منتهي فان المنتهي من يطالع الحاشيتين مجد المحشي مولانا عاب وحاشية
 الفاضل الكامل مولانا عصام الملة والدين ولكن من طالع لهما فضلا حاشية مجد المحشي فهو غير
 موجود في هذا الزمان وطني ان في حاشية مجد المحشي حواشي كثيرة لم يطلع على مضمونها
 احدا من زمان نصنيفها الى الان وما ذكرنا لا يغني على الامم الا ان المصنفين في هذا الزمان
 معدوم نعوذ بالله من يهيجوا انفسنا ومن ميات اعمالنا والله نعم انصفهم عن كرمه (قوله اي اسم
 الدجني وهذا الجند آء) والاصل ان هذا الحمد وهو قوله ما ناسب دجني الاصل انك انك

الى من يعرف ما عليه الدجني فعلى الاطلاق لكن لا يعرف الدجني الا من

يخصص الدجني بالاسم الدجني لانه يحتاج الى التعريف فلهذا هذا التعريف بالانظر

ما هيته على الاطلاق لانه يكون المعروف هو الاسم لا الاسم الدجني فيلزم ح. تعرف

لانه اجزاء المبنى في تعريفه فان قوله مبني الاصل تركيب اضافي يتوقف معرفته على معرفة المبنى الذي هو جزءه وهو عام فيلزم الدور قبل المحصر المستفاد من قوله وهذا الخد لا يصح الا لمن ابطه لصفة هذا التعريف عند من لا يعرف ماهية المبنى ايضاً بانه جار ان يكون المبنى الماخوذ في التعريف معلوماً بوجه غير الوجه الذي اريد كسبه اجيب منه بانه لا اعتبار بهذا الاحتمال والا لم يصلح الاعتراض على تعريف من التعريفات بانه تعريف الشيء بنفسه واللازم بطلاننا لا اعتبار بهذا الاحتمال لان اللفظ حقيقة في مسماه ومجا في غيره فلو اريد بالمبنى في التعريف وجهه لا مفهومه فيلزم ان يكاب المجازي في التعريف ولا بد من حمل الفاظ التعريف على الحقيقة (قوله اذ لولم يعرفها) في ماهية المبنى لكان اه قال مولانا عصم انما يلزم تعريف الشيء بنفسه اذا كان معرفة هذا التركيب الاضافي اعني مبني الاصل موقفاً على معرفة جزءه الذي هو المبنى وهو غير مسلم اجواز ان يكون معرفة هذا التركيب بالذات (ان) وحروف والامر بغير اللام بدون معرفة جزءه الذي هو المبنى انتهى حاصل كلامه اقول هذه الثلاثة مفهوم لمبنى الاصل لانهم فسروا مبني الاصل بكونه المبنى في اصل وضعه وهو الحروف في الماضي والامر بغير اللام في معرفة مفهوم هذا التركيب الاضافي وهو الثلاثة المذكورة موقوفة على معرفة الاحزاء لا محالة فيلزم تعريف الشيء بنفسه ثم اعلم ان الامر من قوله اذ لولم يعرفها اه ان المعرفة باسم المفعول ح وهو المبنى مطلقاً فلو عرف المبنى مطلقاً بما عرفه به يلزم تعريف الشيء بنفسه لا محالة في معنى قوله كان تعريفاً للمبنى بالمبنى انه كان تعريف المبنى المطلق تعريفاً للمبنى بالمبنى وليس معنى ان تعريف الاسم المبنى تعريفاً للمبنى بالمبنى كما هو اختيار الفاضل المذكور في لا يرد ما قال مولانا عصم باننا لانم تعريف الشيء بنفسه لانه نخص المعرفة باسم المفعول بالاسم المبنى والمعرف باسم الفاعل ما يعده الاسم وغيره فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه بل يلزم تعريف الخاص بالعام لا يفهم هذا ايضاً غير جائز لان التعريف لابد ان يكون مساوياً للمعرف لانا نقول المقصود منه انما يكون ابطال تعريف الشيء بنفسه وهو حاصل بمجرد ما ذكره الفاضل المذكور ثم قال مولانا عصم ان تعديده المعرفة باسم المفعول غير جائز في الاجواز ان يكون هذا التعريف تعريفاً للمبنى المطلق واللا يلزم ان لا يكون التعريف مساوياً للاصل منه لانه لانياسب مبني الاصل واللا يلزم مشابهة الشيء لنفسه وهو اصل استحالة اخرى لعدم كون العام معرفة غير ما ذكره الشرح فهو لم يرتكب لها فما ذكره الفاضل غير مفسر بالمقصود ثم لا يمكن تناقض لان مشابهة الشيء لاسم مبني الاصل واحد مع انه ثلاثة فجار ان يكون المبني مثلاً والمخاطب فلا يلزم ذلك ولو سلم ان يكون مبني الاصل واحداً فلا يلزم

ذلك اعلان للماضي مثلا افراد فجار ان يشابه فرد آخر منه ولو لم يكن ان يكون
 منحصر في فرد واحد فلا يلزم ذلك اطلانه لاشك له مفهوم ايض فجاز ان يشابه فردا بمفهوم
 او بالعكس ثم قيل لا يجوز ان يكون الماضي مثلا مشابها بامر المخاطب مثلا لانه لا يخ
 ان يكون هو مشابها بالماضي فيلزم مشابهة الشيء لنفسه لان المشابه للمشابه الشيء مشابه لذلك
 الشيء او يكون مشابها للحرف وهو لا يخ اما ان يكون مشابها بامر المخاطب او بالماضي وعلى كلا
 التقديرين يلزم المحذور والمذكور لما مر من ان المشابه للمشابه الشيء مشابه لذلك الشيء
 وفيه نظر لانه انما يكون ذلك باءلا اذا اتحد وجه الشبه لم لا يجوز ان يكون مغايرا بقدير (قوله
 مبنى الاصل) اي المبنى من اصل وضعه وهو الحرف والماضي والامر بغير اللام (قوله والامر
 بغير اللام) وانما لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان
 معربا وفي تقييد الامر بغير اللام اشارة الاولى انه لا امر في عرف النحاة الا بغير اللام فلا يردح
 ما ذكره مولانا عصم من انه لا حاجة الى تقييد الامر نقوله بغير اللام اذ لا امر في عرف النحاة
 الا بغير اللام انتهى كلامه (قوله وهذه المناجبة) اي المراد بالمشابهة للمذكورة في تعريف
 المعرب وهذه المناجبة بقرينة ذكر المناجبة في تعريفه وقيل لم لا يجوز ان يراد من المناجبة
 المذكورة في تعريفه هو المشابهة بقرينة ذكر المشابهة في تعريف المعرب قلنا المناجبة
 اهم من المشابهة لوجودها فيما نضمن معنى المبنى الاصل فانه خالية عن المشابهة فلما ريد
 من المناجبة المشابهة فخرج من تعريف المبنى ما يكون له مناجبة اليه ولكن لا يكون له مشابهة
 اليه ثم المراد من قوله هذه المناجبة هو المناجبة المزايدة في تعريف المبنى لان المناجبة
 يخرج في المعنى الكثيرة فلا يردح ما ذكره مولانا عصم من ان الاولى هو المناجبة لاهو
هذه المناجبة فافهم ثم كلامه ولعل قوله فافهم اشارة الى ما ذكرنا (قوله ولقد فصل صاحب
 الفصل ١٠) وهذا الكلام لدفع ما يقع ان المراد من المناجبة اما المناجبة المطلقة اعم من ان يكون
 مؤثرة في بناء الاسم او لا ويراد المناجبة المؤثرة للبناء او يراد المناجبة القوية والاول
 خطأ البطلان واما الثاني فلانه يستلزم الدور لان اخذ المعرف في المعرف يستلزم ولا سبيل
 الى الثالث لان للقوة مراتب متعددة فلا يعلم ان المراد ما اذا جاب بان المناجبة اما يتضمن
 الاسم (قوله فانه يقتضئ معنى مدوزة الاستفهام) لاقتضاء كل منها صدى الكلام والمدوزة حرف
 (قوله كالمبهمات) والمراد منها الموصولات واسماء الاشارة فانها يشبه الحرف في الاحتياج
 فان الموصولات تحتاج في التعمين الى الصلة لانها مبهمة واسماء الاشارة تحتاج في التعمين الى
الجنس او الى الاشارة الحسبة والحروف تحتاج الى المتعلق في الدلالة فقوله او شبهه عطف على
 التضمن (قوله او غيرهما) وهو الاشارة الحسبة كذا ذكره مولانا عصم (قوله كنزال) فانه مبني وقع

موقع انزل واما فجاز فهو مشابهه ينزل في الوزن (قوله او اضافعه) اي الاسم المبنى الى المبنى
الاصل سواء كانب الاضافة بواضحة او بلا واضحة كما في قوله يومئذ فان اليوم مبني مضاف الى
مدخوله وهو مضاف الى المبنى الاصل الذي هو الجملة اعني كان كذا فانه ما بنيت عنده صاحب
المفصل (قوله فيمن فرعا بالفتح) وانما قال ذلك لما قال المصنف في بحث الظروف ان الظروف المضافة
الى اذ المضافة الى الجملة يجوز بناء على الفتح (قوله او وقع غير مركب مع غيره) قيل التعريف
المذكور اعني قوله ما ناسب مبنى الاصل لم يشتمل مبنى اصل لانه اخذ الاسم في تعريفه فلا يكون
التعريف عامما واجيب بان قوله او غير مركب شامل له فبعض افراد المبنى يشمله قوله ما ناسب
مبنى الاصل وبعض الاخر يشمله او غير مركب مع غيره لايقا قوله او غير مركب انما يشمل مبنى
الاصل الذي لا اثر تركيب فيه ولا يصدق على ما هو مركب مع غيره لاننا نقول لانهم مدم صدق لان المراد
من قوله غير مركب مع غيره هو غير المركب الذي يتصل معه عامله فيكون له فردان احدهما مالا
يكون مركبا اصلا كزيد وعمر واو كان مركبا ولكن لم يكن معه العامل فيدخل ما هو مركب مع غيره لانه
ليس معه العامل لعدم اقتضا مبنى الاصل الاعراب قيل الاصوات التي لا تركيب فيها لا يدخل في القسم
الاول لعدم صدقه عليه فيكون داخلته في القسم الثاني واما الاصوات المركبة فلا يدخل في شيء
من القسمين كفاق في قولهم غاق صوت العراب واجيب بان الاصوات ليست من الاسم المبنى لانهما
ليست من نوعات فليست كلمات وانما ذكرت فيما بين المبنيات لزيادة مناسبتها بها واجيب ايض
بان المراد من المركب هو الذي قصد به اللفظ والمعني فيصدق على الاصوات المركبة غير مركب
بهذا المعني واجاب بعضهم بعارات لطيفة بان غاق صوت العراب غير مركب حكما باعتبار قصد
المشاكلة للمبنى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصاد لا ما يرمي به العراب من صوته لانه ليس
كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا (قوله اما بانتفائهما) اي البناء يتحقق بانتفائهما معا او بانتفاء
احدهما وهو التركيب او عدم المشابهة والازل كهولاء واين اذا كانا غير مركبين لانتفاء التركيب
وعدم المشابهة لانهما يشابهان لمبنى الاصل والثاني كزيد وعمر وفان التركيب متف فيهما
دون عدم المشابهة لانهما غير مشابهين لمبنى الاصل والثالث كهولاء واين اذا كانا مركبين
فعدم المشابهة متف فيهما لانهما مشابهان له (قوله فكلمة او منها لمنع الخلو) وليست المشاك لينافي
التعريف وليست امح الجمع لما عرفت آن البناء كما يكون بانتفاء احد شرطى الاعراب يكون
بانتفاء كليهما فهما يستتبعان كهولاء واين اذا كانا غير مركبين لان كلا منهما مناسب لمبنى
الاصل وغير مركب (قوله ايسارا) اي اختيار التقدم ما يكون مفهومه وجود كذا في كلا التعبيرين
على ما يكون مفهومه عندنا وانما اختار هذا الشرفه وقيل في وجه الاختلاف ان بحث التركيب
لبيان اقسامه بحسب التركيب فالاهتمام به اتم وبحث المبنى لبيان اقسامه بحسب المناسبة

لا باعتبار عدم التركيب ، فالاهتمام فيه بالمناجبة أكثر (قوله والقباه) أي القاب المبني وإنما ذكر في الأعراب الأنواع وفي البناء الألقاب إذاً الأعراب مابها الاختلاف وكل من الرفع واخويه نوع من الاختلاف والبناء عبارة من صفة في المبني لأمم الحركات والسكون وكل من الضم واخويه ليس نوعاً من البناء بل هو اسم لما في آخر المبني من الحركات والسكون فلو قال نواع لبناء لسبق الذهن إلى كون كل واحد منها بناء كما في أنواع الأعراب (قوله من حيث حركات أو آخره) أي القاب حركات أو آخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر ووقف والكوفيين يطلقون القاب الأعراب على البناء وبالعكس وإنما قال من حيث حركاته لئلا يقع شيء من أحدهما أن كلاماً من الضم والفتح والكسر والوقف ليس نفس المبني وهو قابل لقب أحوال أو آخره وثانيهما أن هذه الأربعة ليست القاب أحوال الأواخر مطلقاً بل هي القاب أحوال الأخر التي هي الحركات والسكون فإن الضم واخويه والوقف والسكون القاب الحركات وإنما قلنا ليس الضم والفتح أي القاب أحوال الأواخر مطلقاً لأن الألف والواو والياء يضم من أحوال أو آخره مثل يازيدان ويازيدون ويازجلين مع أنه لا يطلق عليها الضم والفتح حقيقة وقد وقع هذا الإطلاق مجازاً كما أن إطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الأعرابية حقيقة وعلى الحروف الأعرابية مجازاً تسمية للنائب باسم المبوب (قوله ضم وفتح وكسر ووقف) سمى الضم ضمًا لمصوله بضم الشفتين مثل قوا نازيد بالتنوين وسمى الفتح فتحاً لانفتاح الضم في التلفظ به والانفتاح كشاد ، شدان وسمى الكسر كسرًا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به وسمى الوقف وقفًا وسمى السكون وقفًا لتوقف النفس ينفتح الغاء عن الجري (قوله وبالعكس) يعني يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية (قوله والمراد أن الحركات) وهذا الكلام قد قيل أن كلام المصنف يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبني حيث قال القاباه لأن لقب الشيء ما يختص به مع أنها لا يكون مختصة بالحركات والسكنات البنائية فإن البصريين يطلقونها على الحركات الأعرابية أيضًا وحاصل الجواب أن هذه الأمور كما يكون القاب بالحركات المبني يكون القاب بالغيرها أيضًا أي لا يكون هذه الأمور القاب بالحركات المبني خصوصاً فإذا مرقت هذا فلا يرد ما هو المشهور بينهم من أنه وقع من الشئ هو حيث تم يفرق بين الضم والفتح والكسر بدون التاء وبينها بالتاء حيث قال كما مر في صدر هذا الكتاب حيث قال بالضمته أي مع أن القاب المبني ما يكون بدون التاء وهو مخصص بمبنى المبني وما هو بالتاء مشترك بينه وبين المعرب قال مجمل المحشي قوله حيث قال بالضمته رفعاً فلم ينافس فيه بالفرق بين ما معه التاء وما ليس معه انتهى كلامه وفيه ما ذكرنا آنفاً (قوله لأنهم) أي البصريين كثير مما يطلقون أي هذه الألقاب على الحركات الأعرابية أيضًا كما يطلقونها على الحركات البنائية ويطلقون السكون على الحركات (قوله لها) أي لها لئلا يفتقر

الى هذا القول لانه يعلم غير الحركات الاعرابية من قوله ايضاً في قوله على الحركات الاعرابية ايضاً
ويمكن ان يجاب بان قوله ايضاً بالانظار الى الحركات البنائية التي في اخر اجبتي لان الضم والفتح
والكسر يطلق على ما هو في اخره بقرينة قوله ووقف فـ يكون الضمير في قوله وعلى غير ما راجعاً
الى الحركات الاعرابية والبنائية التي في اخره سواء كان اطلاق الالقاب على غير ما في المعرب
او المبنى (قوله ان لا يختلف اخره) فالاسماء قبل التركيب من حيث انها مبني لا يختلف
اخره لاختلاف العوامل فـ لا يرد ما ذكره متولانا عصم من ان هذا الحكم لا يصدق على المبنى
الذي لم يتركب مع غيره كالاسماء قبل التركيب فانه يختلف اخره باختلاف العوامل قيل هذا
اما ان يتعلق بالنفي او بالمنفي ولا يستقيم كل منهما اما الاول فلان عدم الاختلاف ايضاً
بمعدول اختلاف العوامل واما الثاني فلانه يلزم منه توجه النفي الى التثنية وبقاء الفعل منفياً
فيفسد المعنى الا ان يقال الفعل بعد توجه النفي الى التثنية يكون جابر الثبوت لا واجب الثبوت
وثبوت اختلاف الاخر لا يكون بقاء بل موجبا لثبوت في المبنى نحو من الرجل ومن زيد
ثم لظان اللام بمعنى الوقت اي لا يختلف اخره وقت اختلاف العوامل فيصلح ان يتعلق بالنفي
ايضاً فلا يرد توجه النفي الى التثنية (قوله نحو من الرجل اه) قال متولانا عصم ان المختلف في هذه
الامثلة هو آخر كلمة من وهي من المبنى الاصل مع ان المعروف خاص وهو اسم المبنى فلا
يكون الامثلة موافقة للممثل اقول اول هذه المناقشة في المثال وهي ليست من داب المناظرة
لانه يصح ان يمثل مثال اخر مثل هؤلاء الرجال كذا يجعل الرجال صفة هؤلاء ومثل هؤلاء
القائمون كذا وثانياً انالانم ان المعروف مخصوص بالاسم المبنى لانه ذكر فيما سبق ان مبنى
الاصل داخل في قوله او غير مركب وان لم يدخل في قوله مانا مع مبنى الاصل (قوله والثانية
باعتبار الجبر) دفع مناقشة لا يخفى (قوله والكنائيات) قال مجد المحشي الاولى ان يقول وبعض
الكنائيات لان بعضها معرب فلان وفلانة اقول القول بانه حكم البناء بالكل تغليبا لا كثر على
الاقل لا يدفع الاولوية ثم اعلم ان الكناية لفظ مبهم وضع لان يعبر بها عن عدد معلوم وحديه
معلوم (قوله بالرفع) اي قوله والاصوات مرفوعة معطوف على اسماء الافعال وعدم عطفه على
الافعال لان المصدر بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وعدم تصديره
باسماء الاصوات لان كلامنا غاق ونح صوت لا اسم صوت قيل في رفعها نظرا لان الصوت ليس باسم لعد
الوضع فيه فكيف يدكر في الاسماء المبنية واجيب بانها ملحقة بالاسماء المبنية جارية مجراها
في البناء وان لم يكن اسما في الحقيقة لعدم الوضع وعلى هذا لا يشكل ذكر ما في الاسماء المبنية (قوله
لتصديره بحث الاصوات اه) قيل كما صدر المصدر بحث الاصوات بها لا باسماء الاصوات كذلك
صدر بحث الموصولات والمركبات والكنائيات بها لا باسمائها فالاولى ان يقول الشارح بالرفع فيه

بأن يتم الموصولات بالرفع عطف على أسماء الإشارة لا على الإشارة للتصديرة ، أقول ما ذكره
 المعترض أسلوب مشهور بينهم وأما اختاره الشملوب من أسلوب جديد فانهم قد يدركوا
 الأحكام في الداني فيكتفون الأول به إيسار القولهم كل جديد بشير اليه ولقائل أن يقول ان
 المصون صدر بحث الموصولات والمركبات والكنايات بها لا بأسمائها ولكن إطلاق الاسم عليها
 جائز كما لا يخفى على المتأهل فيها (فوله لان جميعها ليست بمبنية) قيل كك ليس جميع المركبات
 مبنية كبعليك لانه غير منصرف فيم دأب بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعليك بجعل الجر نابعا
 للنصب بخلاف خمسة عشر فانه مبني وكذلك الكنايات فان قولنا فلان وفلانة معرب وكذا
 الموصولات كائ وايه اذا كانا غير مضافين بالضمير لانهما اذا كانا مضافين به فهما مبنيين فالأولى ان
 يقول بعض الموصولات وبعض المركبات وبعض الكنايات (فوله فهذا ثمانية اواب) قيل المحصر بط
 لان الدخا دي المفرد المعرفة ليس داخل في شيء منها وكك الاسماء المعدودة واسم لالنفي الجنس
 مثل لارجل في الدار نعم اسم لامعرب بشرابط ذكر فيما سبق بقوله وان كان معرفة او مفصولا
 بينه وبين لاء وكك كلمة ماو من فانهما اذا كانتا موصولتين فهما داخلتان في الموصولات
 واذا كانت كلمة ما للشرط والا متفهام او الصفة او نامة لا يكون داخل في شيء من الثمانية
 المذكورة وكذلك كلمة بل للشرط او الاستفهام ليست داخل في شيء منها واجيب عن
 كلمة ماو من بانهما داخلتان في الموصولات فانها اعم من الحقيقي والحكمي فانهما
 جارريان مجري الموصولات وهذا هو الجواب عن فعال الذي ليس بمعنى الامر فانه يضم جار
 مجري الفعال الذي هو مبني فيكون مبنيا (فوله لان الاصل في الاسماء الاعراب) فيكون البناء
 خلاف لاء في الاسماء فلا بد لبنائه من علة (فوله للحركة المعينة) كالضمة مثلا (فوله انها)
 اي الحركة المعينة لما اخذت ولم لم يختار حركتين الباقيتين (قوله المحصر) انما قدم على البواقي
 من البنيات لانه اعرف المعارف ولانه ليس النزاع في بنائه واي من في شيء منه اعراب وعله بنائه
 هي الاحتياج الى المشابهة بالحرف لكن الحرف يحتاج الى المتعلق في الدلالة واما لمضمر فان كان
 الضمير غائبا يحتاج الى تقدم الذكر مثل ضرب زيد غلامه وان كان الضمير متكلما او مخاطبا يحتاج
 الى حضور اي التكلم والخطاب (قوله ما وضع) اي اعم وضع فلا يرد النقض بمثل الكاف في ذلك لانه
 لفظ وضع له مخاطب لكنه ليس باسم بل حرف (فوله من حيث انه متكلم) قيل ان اياي اياي مثلا ضمير
 على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل موضوع للممكن عنه مع
 قطع النظر عن حيثية التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم تلك الخبيثيات من لواحقها
 بانهم اياي واياك واياه واجيب بان ايايلزمها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق
 مع انه لا يتركها بمكانه يصاب انما يصاب به مشبهك لفظي في المتكلم والمخاطب والغيبة وتلك

اللواحق لتعين المراد (قوله يحكي من نفسه) بان يقول انا (قوله يتوجه اليه الخطاب) مثل انت (قوله
 وقبل الذراد بالمتكلم من يتكلم به ا) اب المضمرة ما وضع ليتكلم به ويخطب به (قوله فان انا موضوع)
 اي انا موضوع لذات هو يتكلم بايا وانت موضوع لذات هو مخاطب بان (قوله وخرج بهذا القيد)
 اي بقيد الحيثية على تقدير الحل الاول او بقيد يتكلم به ويخطب به على تقدير الحل الثاني
 اما خروج لفظ المتكلم من تعريفه بقيد الحيثية لانه ليس باسم وضع ليتكلم من حيث انه منكلم
 يحكي من نفسه وان صدق عليه قوله اسم وضع لمنكلم فان ما يحكي عن نفسه هو لفظ انا لفظ المتكلم
 واما خروجه بتعين يتكلم به فلانه ليس اسم وضع لمن يتكلم به لان التكلم ليس بلفظ المتكلم
 بل بلفظ انا واما خروج لفظ الخطاب من تعريفه بقيد الحيثية فلانه وان كان اسما وضع لمخاطب
 ولكنه ليس من حيث انه يتوجه اليه الخطاب لان توجده الخطاب انما وقع بلفظ انت لا بلفظ الخطاب
 واما خروجه بقيد يخاطب به فلانه ليس اسما وضع لمن يخاطب به بل وضع له لفظ انت لا لفظ
 الخطاب هذا حاصل ما قال مولانا عصم ثم تعرض لافعال المذكور بان الذراد من المتكلم
 والخطاب في كلام العصم هو افراد هذا فيخرج لفظ المتكلم والخطاب لانهما موضوعان
 لمفهوما لا لافراد هذا فيحتاج الى قيد الحيثية لانهما انتبهى اقول هذا مدفع
 على ما حقق مجده المحشي حيث قال في تفسير قوله يتكلم به ويخطب به اي لفظ المتكلم
 والخطاب يخرجان بالقيد المذكور من الحل الثاني لا بقيد الحيثية وبهذا اسم انت متكلم
 وانا مخاطب فهما ايضا موضوعين للمتكلم والخطاب ذاتهما مع ان لفظ المتكلم والخطاب
 موضوعان لمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيد اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد اي من
 له اسم زيد اذا قال زيد فهو اسم وضع لمشكل لكن لا من حيث انه منكلم يحكي من نفسه لان ما يحكي
 عن نفسه هو لفظ انا لا لفظ زيد وقص عليه حال الخطاب بان قيد الحيثية يخرج الاسم الذي
 يكون الخطاب مسمى بذلك الاسم اذا ادعي المتكلم له بهذا الاسم انتهى حاصل ما قال مجده
 المحشي فظهر منه دفع ما قال مولانا عصم كما لا يخفى واجيب عن لفظ المتكلم والخطاب بان
 كلمة ما كفاية عن الاسم المبني وبان المراد ما وضع على سبيل الكفاية وهما موضوعان
 لهما صريحا وبان المراد ما وضع لمشكل او مخاطب ليس فيه جهة الغيبة وبان المراد ما وضع
 لهما مادة ولفظ اللفظ لهما صيغة لا مادة قبل فيه نظر لان لفظ انا موضوع
 بصيغته للمشكل لان الهمزة مع النون قد يكونان للمشرط وقد يكونان للتحقيق فلا يكون لفظ انا
 يما دته موضوعا لمشكل واجيب بان المراد بالصيغة هو الصيغة الاشتقاقية وليس في انا
 صيغة اشتقاقية (قوله فان الاسماء الظاهرة كلها) سواء كانت لفظا لمشكل او مخاطب او غيرهما
 موضوعة للالتباس مطلقا سواء تقدم ذكر الغائب او لا اقول لانا ان نناقش بانها ح يخرجان

يقوله ما وضع له متكلم ومخاطب لما امر انهما موضوعان للغائب فلا يحتاج الى قيد الحيثية ولا يجعل
المتكلم والمخاطب مشتركان لغتيا من بين المتكلم والغائب والمخاطب وبعبارة اخرى بان فيهما
كما يكون جهة الغيبة يكون جهة المتكلم والخطاب ايضا فيكون معني قوله فان الظاهرة ان الاسماء
الظاهرة موضوعات لما ليس متكلم من حيث انه متكلم ولا مخاطب من حيث انه مخاطب ولهذا
يقول ياتيم كلامه نظرا الى العمل المتبادي وذاته ويقول المسدي يزيد ضرب ولا يقول زيد ضربت
وانما جاز ياتيم كلامه لان دليل الخطاب ليس في زيد ضرب دليل التكلم ليقم زيد ضربت
بقوله ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة اذا كانت اء قيل اذا اريد من الوضع الوضع على سبيل الكناية
يخرج الاسماء الظاهرة فم لا يكون قوله تقدم ذكره داخل في احد بناء على ذلك التفسير واجيب
بانه لم يخرج بعض الاسماء الظاهرة بالوضع على سبيل الكناية لصدقه على كم وكذا ان لا بد منه لاجراجه
(قوله اراد بالتقدم اللفظي اء) قيل تقسيم التقدم اللفظي الى الحقيقي والتقديرى بدل على
ن التقديرى قسم للفظي ودخل فيه من له خلاف دأب المصم لانه جعله مقابلا له كما مر في
بان حكم المعرب وبيان الامراب واجيب بان تفسير التقدم اللفظي كما ذكره يدل على انه
عمل لفظا او معني او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المقص
على ههنا بيان التقدم جعله من اقسامه (قوله ما يكون المتقدم) كلمة ماضية رتبة اي كون
متقدم ملفوظا (قوله مثل ضرب غلامه زيد) وهو فاعل مقدم رتبة ثم ان كلمة او لمذمخ اخلولا
فك فلا ينبغي التعريف ولقابل ان نياقش ان التعريف صادق على الالف واللام للعهد الخارجى
ما وضع لغائب تقدم ذكره الا ان يتم قدمه ان عبارة عن الهم وبمكن ايضا ان يقال لانم
وضع فيه لان الدلالة يستلزم الوضع (قوله وبالتقدم المعنوي) عطف على قوله بالتقدم اللفظي
له من حيث المعني لا من حيث اللفظ (اراد بها لذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصود
لفظا باستعماله فيه والاف معني اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظا (قوله ما مفهوم من
ا) اي من لفظ المتقدم بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام وقال بعضهم ان المذكور
بق الالتزام داخل في قسم الثاني وهو الذي يفهم من سياق الكلام (قوله فان مرجع الضمير
الى) فيكون العدل المذكور انضماما لانه جزء في اعد لوا (قوله فكانه) اي كان لفظا عدل متقدما
جل المعني ونقده معني كانه اللفظ العدل وقوله من حيث المعني انما هو اللفظ والاف معني
نول فكانه متقدما من حيث اللفظ (قوله فكانه تقدم ذكره معني) اي من حيث المعني فيكون
من حيث المعني تعليق والاف معني ان يقول فكانه تقدم ذكره لفظا كما عرفت من ذلك
لا يترد ما ذكره ولا باعتبار ان تقدم ذكره لفظا (قوله او من سياق الكلام) عطف على قوله
من لفظ به من اي مفهوم من سياق الكلام الذي هو ما يتبع ذلك التفسير كقوله تع ولا يرد

فان قوله ولا بويه ذكر الميراث قيل على المورث فيكون الله خير اجمعاً الى الله وهو مفهوم من
فحوّل الكلام قوله فانه جاء في ضمير الشأن (١) قلل حولا داعم ان انما المحصر اي لا يكون نقد
الحكمي الا في ضمير الشأن والقصة وهذا المحصر بطلان تقدم الحكمي نصرون في نعم رجل رايهم
وربه رجلا وليس هذا الميراث والشان والقصة كما ذكر بقوله وكذا الحال في متعاقبات المحصر بالنسبة
الى الدليل اي دليل المحمي اي التقدم الحكمي ما جاء في ضمير الشأن والقصة الا قصة التعظيم
القصة اه قلناح قوله لانه اما جئ به من غير ان يتقدم ذكره مستند ^{في الاحتياج اليه على ان} لتصدر
ايضم في حين المنع انتهى حاصل كلامه اقول قوله فصل التعظيم ^{القصة} لا يكون من متعاقبات
الحكمي التقدم الحكمي لا يكون الا في ضمير الشأن والقصة قصد اه اي التقدم الحكمي في ضمير
السان و لقصة يكون لقصد التعظيم فيكون فصل تعظيمه دلتة لكون تقدم الحكمي فيهما اي
اندا جئ به من غير ان يتقدم ذكره لفظا ومعني (قوله فيكون ذلك) اي ذكرها او لا مبهمة ثم
نفسير ما نيا ابلغ من ذكرها او لا على سبيل النفي والتمثيل والتفسير (قوله وصار) اي ضمير انان
كانه في حكمه (قوله وكذا الحال في اه) فان في نعم ضمير يكون قوله رجلا يميز عنه ومبينه
وريد مخصوص بالمدح وكل رجلا في قوله ربه رجلا يميز من الضمير في ربه (قوله بالنظر الى ما قبله
فسمان) وانما قال بالنظر الى ما قبله لان الاستقلال وعدم الاستقلال انما يكون بان علم اليه في المتصل
والمنفصل (قوله فالمنفصل) ^{الما} للتفسير (قوله بل هو كالملاحم الط) اي الله ^{يكون} فعمل كالملاحم الط
فكذلك يكون ^{الظ} مستقلا بنفسه غير محتاج الى كلمة قبله بحيث كان جزاء منوها (قوله ط) اي سواء
كان المنفصل مجاورا اي وايا لعامله او غير مجاور له فان انت في مثل ما انت مطلناض بمر منفصل ويلى
عامله وهو لفظ ما بخلاف ما ضربت الاياك فانه غير مجاور له فيه لان عامله هو لفظ ما وهو غير
مجاوراها (قوله لي متصل به) اي لي متصل الضمير الذي غصل بعامله بحيث يكون جزءا منه ظهر لك
ما ذكر ان المستقل وغير المستقل ههنا بمعنى الاستقلال وعدم الاستقلال في المتلفظ وليس
الاستقلال وعدم الاستقلال بمعنى الاستقلال وعدمه في الالفة واذا عرفت هذا فلا يرد ان
الضمير قسم من الاسم وهو مستقل فيكون الضمير انضم مستقلا سواء كان متصلا او منفصلا فليصير
قوله والمتصل غير المستقل بنفسه اما عدم الورد فقط لان المراد من استقلال الاسم بنفسه
هو الاستقلال في الالفة والضمير مستقلا في الالفة فلان افع (قوله لقامه) اي لقيام المضمير
مقام الظ وانقسام الظ الى المفعول والمقصوب والمجرور فاذا كان المضمير قائما مقام الظ فيكون
المضمير ايضم بنفسه (قوله فالاولان) وهو بغير لان الاول هو المفعول فقط وقد فعلناه
في بحث التاكيد (قوله كالمواحد منها) انما اول قوله لان بقوله كل واحدا منها للدفع المناقشة
عن عبارة المصنف بانه ينبغي ان يقول متصلا ومنفصلا لئلا يلزم ان اراد المصنف مع كون

لم يبتداء بمعنى فأن قوله الأولان مبتداء ولا يجوز أن يكون قوله متصل خبر لقوله الأولان
 لعدم المطابقة إلا أن يتم بتقدير الموصوف أي ضمير متصل فلا يلزم المطابقة بتقدير الجملة (قوله
 لما نفع من الاتصال) ~~لأنه كما يكون الضمير مفعلاً إذا كان مانعاً من الاتصال لأنه أصل كما سيأتي~~
 من قوله ولا يسوغ الاتصال إلا لتعذر المتصل (قوله والثالث) قبل الاحسن أن يقول والثاني
 مرجع قوله والثالث لأن جعل المرفوع والمنصوب أولان تغليباً فيصير الضمير المحرور ثانياً كما
 قال في بحث التاكيد ~~لأنه لا يصح أن تدل من باب النغنى فبمعنى أن يقل له ثالث كما يصح أن يقل له ثان~~
 (قوله لأنه لا مانع) قيل من الموانع الفصل وقد يقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه واجيب
 بأنه لا يقع الفصل بينهما إذا كان المضاف إليه ضميراً مع أن الفصل بينهما دائماً لمقتضى الجمع (قوله أي المضمرة)
 إشارة إلى أن مرجع قوله ذلك يكون بعيداً فيكون مرجعه هو المضمرة لا المرفوع والمنصوب
 والمحذوران بتأويل المذكور (قوله ضمير ضربت) أشار به إلى المسامحة الواقعة في قوله الأول
 ضربته قيل الأولى أن يقول المصم الأول ضربت واضرب إلى ضربين ويضربن ليكون أفراد
 المرفوع المتصل مسنويات واجيب بأن المراد ضربت صيغة لشكلم المعلوم ما ضيا كان أو
 مستقبلاً وبأن المقص منه التنظير لاستيفاء العدد قيل في الجوابين نظر لا بدح لا احتياج إلى ذكر
 صيغة المجهول واجيب بأنه إنما ذكر ذلك للتأنيض فهم أن اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير
 ودفع وهم فاسد الأولى من بيان مبتداء (قوله إلى ضربين) قيل كلمة إلى مهنالمد الحكم لا للاسقاط
 فيلزم أن لا يدخل ما بعدها في الحكم فإن لفظة متى كانت لامتقاً ما وراها يدخل الفاعل ومتى
 كانت لمد الحكم لا يدخل لفظة وفي عموم المد الحكم فبذلك المد الحكم لا للاسقاط وهو واجب
 أن معنا القول ضربت وما دون ذلك إلى ضربين أي فيكون إلى ح للاسقاط فيدخل ما بعدها فيما
 قبله وأما أن نقول أن إلى بمعنى حتى (قوله وبدأء بالمكالم) المرفوعيون يبدؤون بالغائب
 لشجراً عن الواحق ثم يرعون المطلوب لقرقي وإنما يكون الغائب مجرداً عن الواحق بأخبار
 صيغة الأولى وهي قرب (قوله اعرب المعارف) فإنه اعرف من الضمير المحاطب والغائب فأنما إذا
 قلنا ضربت لا يشمل الغير بغلاف صيغة المحاطب فإذا قلنا ضربت بجماعة الحاضرين لا يسلم
 أن المراد ما دامهم إلا إذا اثار الفاعل واحد معين فع يتعين بالاشارة لا بالخطاب وكل ضمير المحاطب
 اعرف من الغائب فلذلك أقدم عليه وكل ضمير المتكلم الواحد اعرف من المتكلمين لغير لان زبدا
 إذا بين جماعة وقال ذربنا لا يعلم أن الواحد ما ذمهم إلا أنه يتعين بالاشارة (قوله) أو رد المصم
 صيغة المتكلم الواحد دون مع الغير (قوله لأنه دون لكل) أي في الأعرافية (قوله أجماعاً) أي إجماع
 البصريين لا إجماع النحويين فان المكوفين فيه خلافاً قال الفراء أن الضمير هو مجرّع أنت وقال
 بعضهم أن الضمير والنساء وإن هاد كما أن واحدك واحواته ضمائر عند الكوفيين وإيا

مما لا يقيم اذا كان المرفوع المنفصل هو ان في انت عند البهر ثين فيكون غير مستقل لا احتياجا
 الى التاء لانا نقول المراد هو عدم الاحتياج الى العامل وهو لا يحتاج اليه (قوله ضربني ضربتا)
 فان اياء ضمير المنصوب المتصل للمتكلم الواحد ولفظ انا ضمير المتصلا المتصل للمتكلم
 مع الغير اعلم ان لفظنا كما يكون ضمير متصل منصوبا كذلك يكون ضمير متصل مرفوعا ولكن على
 تقدير الاول ما قبله متحركا مثل ضربنا بفتح الباء لان معناه - معنى المفعول الى وعلى تقدير الثاني
 يكون ما قبله ما كنا لان معناه ح معنى الفاعلى (قوله المتصل بهجرا الفاعل) بان يكون متصلا
 بالحرف (قوله انه الى اذن) اي انه انهما اذم اذا انهما انهن (قوله القصة بالياء) والاول للمتكلم
 الواحد والثاني للمتكلم مع الغير (قوله اياه الى اياهن) اي اياه اياهن اياهن للفائض المذكر
 اياهن اياهن للفائض المونث (قوله والنوع الخامس) اي المجرور والمتصل فانه متصل بالاسم
 والحرف لا بالفعل (قوله غلامى غلامنا) غلامى غلامنا غلامنا غلامنا غلامنا غلامنا غلامنا
 غلامه غلامه غلامهم غلامهم غلامهم غلامهم (قوله لى لتاء) اي لى لتاء لى لتاء لى لتاء لى لتاء
 لكن له لهما لهما لهما لهما (قوله وكان القياس ان يكون) اي القياس ان يكون ضمير المتكلم
 ستة ثلثة للفائض المذكر وثلثة للفائض المونث وكذلك القياس ان يكون ضمير المخاطب اىض
 ستة لا خمسة لان واحدا منهما مشترك بين صفتين وكذلك في الفائض (قوله كضربت ضربتا) فانهما
 لفظان يدلان على ستة معان الاول يدل على اثنين منها والثاني يدل على اربعة منها كما ذكره
 (قوله اربعة غير مشترك) ومى انت وانت وانت وانت (قوله والواحد مشترك) هو انتما وقص
 عليه العائب (قوله هو الالف المشتركة) فيكون ضمير غيبهما مشتركة كما في انهما (قوله وبقية
 الانواع) هي المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور والمتصل فظهر لك من ذلك
 ان الكلام الذي ذكره بقوله وكان القياس ليس مخصوص بالمر فوع المتصل كما يدل عليه تمثيله
 بقوله ضربت ضربنا (قوله انني عشرة كلمة) خمسة للفائض وخمسة للمخاطب واثنان للمتكلم
 (قوله لثمانية عشر معنى) لما عرفت من ان كلا من المتكلم والمخاطب يدل على ستة وان
 (قوله متين كلمة) لانه يحصل من ضرب اثنا عشرة في الخمسة اى في خمسة اذراع متين عودا
 (قوله لتسعين معنى) لانه يحصل في كل من الخمسة ستة كما عرفت فيحصل لنا خمسة ستة فالحاصل
 من ضرب الخمسة في الستة ثلثين فاذا اهلها الى متين يحصل تسعين معنى (قوله لتلك الامور)
 اي لاهطاء كل ضمير على صيغة مخصوصة كما صرح به صاحب الجراح وفيه (قوله خاصة) مصداق
 اي خاص الاستتار خاصا او حال من الضمير في يستتر (قوله في باب النظم والترتيب) وضعها للاختصار
 في المنظور في هذا الباب الاختصار اما اولافناخذ المعاني المقضية للاختصار في مدلولاتها
 فلا يحتاج الى امراب واما نانيا فبجدة الحرف ومى في المتصلة خاصة واما المتصلة فلا تلحق

اذ عبرت عن نفسك وعن غيرك باسميهما وجئت غالباً بالضمير اقل حر و فاما ثانياً
 فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء القاهرة فالك اذا قلت زيد مثلاً
 القيس على الما لم يذكر يد العالم او الحامل فيحتاج في تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انب
 او انا و هو بعد ما سبق المرجع لم يحتاج الى قرينة تزيل الالتباس واذا كان ذلك فالاصل في هذا
 حجاب المتصل المستتر لانه اخبر ثم المتصل البارز ثم المنفصل (قوله احتسار الفاعل) قيل ليس
 يستتر من مقولة ~~المراد~~ ولا ادري من اي مقوله هو (قوله ويكون فيما بقي دليل)
 اي يكون فيما بقي (قيل كلمة المشهورة دليل على ما حذف منها وهو نقصان الكلمة المشهورة
 فلا يرد ان كلمة في زائدة فينبغي ان يقول ويكون ما بقي دليل) (قوله في جميع الصيغ) اي
 في جميع افراد المتصل المرفوع (قوله مثل زيد ضرب) بخلاف ضرب زيد لانه مسند الى الطح
 (قوله لا الضمير المرفوع) اي ان كان التاء ضمير امر فوعا فهي لم يجتمع مع الفاعل ولكنها اجتمعت
 معه فلم يكن ضمير امر فوعا فهو استدلال ~~في رفع التالي الى رفع المقدم~~ (قوله في الفعل المضارع
 للمتكلم) اي المرفوع المتصل يستتر في المضارع وقوله للمتكلم صفة المضارع وقوله مطلقاً
 اي زماناً مطلقاً واستتاراً مطلقاً وانما قال الشئ من انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله
 وفي المصفة مطلقاً (قوله سواء كان مثنى او مجموعاً واحداً) قال مولانا عصم قوله مثنى او مجموعاً
 مستدرك فكان سهو من قلم الناصح لان قوله اوفوق الواحد يجرب مجزاً اقول ليس قوله اوفوق
 الواحد في كثير ينسخ فلا يكون قوله مثنى او مجموعاً مستدركاً ولكن الاولى في العبارة ان يتم
 سواء كان واحداً او مثنى او مجموعاً (قوله وللواحد المخاطب) عطف على قوله للمتكلم (قوله
 اذا لم يكونا مسندين الى الظ) وانما لم يقل في المتكلم والمخاطب اذا لم يكونا مسندين الى الظ
 لانهما لا يكونان مسندين الى الاسم الظ فلا يتم اضراب انا ونضرب نحن وكذا في المخاطب (قوله
 وفي اصفة) اي يستتر في الصفة مطلقاً باعتبار تا ويل الصفة بالوصف ولهذا قال سواء كان اسم
 الفاعل او لم يقل سواء كانت وقال سواء كان مفرداً او لم يقل سواء كانت مفردة او مثنى او مجموعة
 او موشة وبعبارة اخرى بان التأسيس اذا كان في لفظ ومعناه مذكراً يصح ارجاع الضمير المذكور
 الى كماله (قوله في النصب والجر) مثل رايت ضاربين ومررت بضاربين (قوله لا يتغير)
 قال مولانا عصم والصواب ان يقول لا تغيرت بصيغة الناصب وكان سهو من النسخ انتهى كلامه
 وذلك لان جزء كلمة لو يكون ماضياً مع الاسم كقوله تع لو كان فيهما الهة الا الله لفسدنا اقول
 جزء ما قد يكون مضارعاً نحو لو اكرمتم زيداً يكرمك وقد يكون جملة ايضاً نحو لو اذنت نكرم
 زيداً فهو يكرمك وفي صحة هذا من التكرار مما لا ريب فيه (قوله والعامل) أي العامل المعنوي
 فهنا اي في المضاف مطلقاً (قوله حرف التمنية) قال مولانا عصم ولما قال فهما فالاولى في العبارة

ان يقول حرفا بصيغة التثنية اقول لما عسر قوله فهما بقوله اي الالف والواو كما يراد قوله عرتا
بصيغة الواحد يكون بتاويل المشهور بينهم وهو كل واحد منهما (قوله اي لا يجوز) اي لا يجوز
ايراد الضمير منفصلا اذا جاز ايراده متصلا لان من ايراد الضمير موالا متصلا وهو في المتصل
لا في المنفصل ففى الموضع الذي لا يجوز ايراد المتصل جاز ايراده متصلا والموضع التخيير لم يحرم
فيه ايراد المتصل بينهما بقوله وذلك ا (قوله لاجل هي) اشار به الى ان المستثنى معرف فيكون
المستثنى منه مقدرا او الى ان اللام في قوله لتعذر للاجل فاذا كانت العلة هي المستثنى منه
هو قوله لاجل هي فهذا القول لرد من قال ان اللام فيه يحتمل ان يكون للاجل ويحتمل ان يكون
للتوقيف ويترجم احدهما على الاخر فان كون اللام للاجل اولى من كونها للتوقيف لان كون
اللام للاجل حقيقة وكونها للتوقيف مجاز فترك الحقيقة والرجوع الى المجاز مع جواز الحقيقة
غير جائز واذا كانت اللام للتوقيف يكون المستثنى منه هو قولنا في وقت من الاوقات اي لا يجوز
الضمير المنفصل في وقت من الاوقات الا في وقت تعذر المتصل (قوله والمتصل اخصر) فضلا اذا كان
مستقرا فانه اخصر من المتصل البارز (قوله اي تعذر) اي تعذر في مواعيد متعددة احداها
بالتقديم او بالاضافة فيه اضافة المصدر الى الفاعل ولا يخصر صورة الانفصال فيما ذكره لان الصفة
الموافقة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب اتصاله نحو
قائم انتم (قوله اذا اتصال انما يكون باخر العوامل) لان الضمير المتصل كالجزء الاول من عامله
فلذا لم يكن قبله عامل بل كان موخر او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير (قوله او بالفصل)
اي بين الضمير وعامله نحو ما ضربك الا انا (قوله الواقع لغرض) قدر الواقع لحصول المتعلق
للمطرف وهو قوله لغرض قال مولانا عظم لاحتياج الى هذا التقدير لانه جاز ان يكون العامل
فيه هو قوله بالفصل لانه محذوف فهو شبه الفعل اقول قوله بالتقديم وقوله او بالفصل في حكم
جميع المعطوفات يحتاج الى هذا المتعلق وهو ما اشار به قوله الواقع الى ان قوله لغرض (يضم)
يحتاج الى هذا المتعلق لان وقوع الفصل انما يكون لغرض لا ذاته (قوله لا يحصل الا به) اي
لغرض من الاغراض التي لا يحصل الا بالفصل بين الضمير وعامله ملى ان يكون الضمير نابعا
واقعا بعد الا وانما قيد الفصل بقوله لغرض لانه لا يجوز الانفصال بالفصل الذي لا فائدة فيه فانه
لا يجوز ضرب زيد اياك اذا لغرض منه لان قولك ضربك زيد بمعنى فعل له الظان المتكلمين
والخلاف ايعم كك فلا وجه للتخصيص لان التقديم بغير الاستتمام ومو لغرض من الاغراض في حكم
الحذف يكون للتخفيف كما في الترخيم وان قلت تقديم المفعول لا يقتضي الاهتمام فانه قد يكون
لا تساع الكلام قلت تقديم المفعول على الفعل يقيده كونه امرا (قوله اي حذف الماهية) نحو يا ابن
والشر اي اتق نفسك والشر (قوله لا يوجد ما يتصل به) اي اذا حذف الفعل بوزن الضمير

وأما إذا حذف مع الضمير فلا يهتدي قوله لا يوجد ما يتصل به كما في قولنا زيد ضربته فإنه حذف
 الفعل فيه مع الضمير أي ضربته زيد ضربته فحذف الضمير مع ضميره (قوله لا امتناع اتصال اللفظ
 بالمعنى) أي لا امتناع اتصال أمر المفعول وهو الضمير بالأمر المعنوي وهو العامل (قوله حرفاً)
 حذف على قوله معنوي (قوله والضمير المعمول) والواو للحال مثل ما أنت قائم لأنه لو اتصل
 لوجب أن نستتر ولا يجوز الامتناع في الحرف (قوله إذا الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف) لا يقال
 هذا ينقض بضمير أنه غائب عن المحل كما أنه منصوب المحل لأننا نقول المراد بالمرفوع ما هو
 ضمير مرفوع في اصطلاح باب المصمر فإنه لا يتصل إلا بالفعل (قوله خلاف لغتهم) أي تتبعاً وامتثالاً
 (قوله بخلاف المنصوب) فإنه يتصل بالحرف مثل أنه وإنك فإنه لم يتعرض لضمير المجرور
 فإنه يضم يتصل بالحرف نحول قلنا اكتفي فيه بما ذكر فيما قبل أن الضمير المجرور ولا يكون
 الامتناع أي بالاسم والحرف بحولي والمكسوك كما وغير ما (قوله صفة) مفعول مالم بسم فاعله
 لقوله مسنداً والجملة صفة لقوله صفة معناه أنه لو لم يتفصل الضمير بل كان متصلاً بالصفة
 بضمير الصفة جارية على غير من هي له بأن يصير الصفة خبراً أو صلة أو حالاً عن غير من هي له مثل زيد
 فذكر وضاربه هو قائم لو لم ينفصل الضمير المستتر في الصفة يلزم الالتباس في هذه الصورة فإنه
 لا يعلم أن الضارب زيد أو عمرو بل المبادر أنه عمر لأنه اقرب إلى الضمير المستتر وهو الضمير
 المرفوع فالصفة جارية على غير من هي له فإنها خير عن عمر ومع أنها صفة لزيد في الأصل
 (قوله على خلاف لظ) لأن الظ هو الاتصال فالانفصال خلاف الظ فيعلم منه أن أزيد مرجعه
 أيضاً خلاف الظ (قوله والا لا حاجة إليه) أي وإن لم يكن مرجعه خلاف الظ لا حاجة إلى الانفصال
 الذي هو أيضاً خلاف الظ وإنما قال أن مرجعه خلاف الظ لأن المبتدأ وإن يكون المرجع هو عمر وكما
 ذكره (قوله حمل عليه ما لا التباس فيه) كما في نحو هذا زيد ضاربه هي فإنه لو قيل هذا زيد ضاربه
 بدو لا انفصال لا التباس فيه (قوله كما موالظ) ليكون أشمل فإن كلمة معاملة يشمل ذوي العقول
 وغيره بخلاف كلمة من فإن غير من هي له لا يكون مخصوصاً بذوي العقول لكن لما كان الأصل
 هو ذوي العقول فاقصر بها قول لقائل أن يقول إذا لم يكن المسند إلى الضمير صفة المنحورة
 أيضاً يتعدى الاتصال ولا يلزم الالتباس مثل زيد عمر يضربه هو فإنه لو قيل زيد عمر يضربه
 بدو لا انفصال لا يعلم أن الضارب زيد أو عمر وقلم نفسه بالصفة ويمكن أن يحجب بأنه فارق بينهما
 بأن في الصفة حمل ما لا التباس فيه على ما التباس فيه في انفصال الضمير وفي الفعل انفصل الضمير
 فيما فيه التباس ولم ينفصل فيما ليس فيه التباس بل ترك له على حاله مثل زيد يضربه أعلم
 الالتباس وإذا عرف ذلك فما قال بعض الشارحين من أنه لا يلزم من ذلك وجوب الأبرار
 في حجبهم وضربهم وهو غير ذلك لأنه لا ضرورة له وأن حصل الالتباس في الصورة الأولى لكن

العامل مونا قوي لانه فعل وعلة وجوبه الا برأيه مجموع الامرين وهو ما ضعف العامل وجه
 الالقياس في بعض الصور والاول منتقب مونا ليس بشي لانه على تقدير ان يكون اهم الفاعل ما
 ضعيفا بلا دخل لضعف العامل في تعذرا اتصال الضمير ولو سلم فالالقياس مستعمل في تعذر الالاته
 ولا حاجة في اجتماع ضعف الداهل اليه (قوله مثل اياك ضربت) ولما فرغ من تعدد الاسباب الموجبة
 لتعذر الاتصال اورد امثلة على ترتيب المذكور فيم مثل اياك (قوله وهو تخصيص)
 الذي هو هنا هو تخصيص الضرب اليه ثم الفصل اهم من ان يكون حقيقة الحكماء مثال الاول
 ما هو مثال الثاني مثل انما اضربك انما فانه في قوة ماضرك الا انا (قوله اي اتق نفسك ا
 فانه في الاصل انفاك والشر ولكن ايراد النفس في الكلام لثلاثا يتوهم جواز اتصال ضمير الفاعل
 الذي هو في اتق وجواز اتصال ضمير المفعول معا ويكون المراد منها شيئا واحدا وهو الخطاء
 يعني يرهيزكن توخود راوشر راع ان ذلك لا يجوز في غير افعال القلوب نحو علمتني فاع
 ناء المتكلم وكلمته في متصلان ويكون المراد منهما شيئا واحدا وهو المتكلم فلما حذف
 الفعل فحذف النفس ايضا لعدم الاحتياج اليها فلم يبق شيء يتصل به الضمير فصار منفصلا
 والمعنى اتق نفسك ان تعرض للشر واتق الشر ان يهلك (قوله مثال كون التهميل معذوبا) لار
 قوله انما مبتداء وزيد خبر فيكون العامل فيهما الا بتدايه (قوله اسند اليه) اي الى الضمير صفا
 جرت على غير من هي له وهي الفاعل فاذن ما صفة له في الاصل مع انها صارت جارئة على زيد
 لانها خبر له والواو في قوله وهي صفة له في الحال فهنا مبتداء وزيد مبتداء ثان وضاربه خبر
 لمبتداء الثاني وهذا الخبر مع المبتداء الثاني خبر لمبتداء الاول فانقلبت كيف يصح ان يقع
 الضاربه خبر عن زيد فان الخبر اذا كان مشتقلا بد من المطابقة بينه وبين المبتداء قلت لا يكفي
 في المطابقة كون الخبر من المشتقات فقط بل لا بد فيها من ان يكون في الخبر ضمير يعود الي
 المبتداء ومنها ليس كذلك (قوله وانما يصح ذلك) اي صفة جرت على غير من هي له (اذا كانت
 كلمة هي في المثال المذكور فاعله للضاربه لانا كيد لها (قوله والا) اي وان كان كلمة هي تأكيد
 لها لكان المثال المذكور داخلا في صورة الفصل اعرض اي لغرض التاكيد لان الفصل لغرض على
 نوعين الاول ان يكون بين العامل والضمير فاصلة كالمثال المذكور والثاني ان يكون ايراد
 الضمير المنفصل لغرض سواء كان لغرض التاكيد او الجدل او العطف وهما هو الاول (قوله والظن)
 اي هي ناكيد لا علم ان قوله وانما يصح فذلك الي قوله لا فاعل اعراض على الضم حيث
 اورد مثلا ليس هو موافقا للممثل لما مر فانه تاكيد لا فاعل ثم الظان يكون توصيف التاكيد
 باللام لدفع ما يقع له لا يجوز ان يكون للضمير حيث ان التاكيدية عادة تسمى التاكيد
 باعتبار الاول فالتوصيف المذكور جواب عنه ولكن لا ينبغي ان قوله يروي عن الزمخشري

انه مريد لا متراضه ولا يظهر منه ان لا يكون له همتان المذكورتان فتأمل حتي يظهر لك
 ما يزعمه (قوله بتأويل نحن الزيدون ماربوهم نحن) فان نحن الثاني تأكيداً للـ نحن المتشترفي
 ماربوهم وهو فاعل وضمير هم مفعول فكذلك هي تأكيداً للمفعول المستتر في ضاربة والتأويل على
 انه تأكيداً لفاعل انه لو كان فاعلاً له لاحتاجة الي ايراد قوله ماربوون بصيغة الجمع بل لا بد له
 بقوله ماربوهم كما ذهب اليه الزمخشري ثم اعلم ان نحن الاول مبتدأ والخبر خبر المبتدأ (قوله وروحي عن
 للزمخشري له) وللمزحشري بلادة من بلاد خوارزم ويقم وهو جاراه اي جار بيت الله اي جار
 بيت عبادة الله بتقدير هضافين لان صاحب الكشف صفة رجل في مكة فهو كان جار بيت
 للكعبة وايراد هذا الكلام لتقوية اعتراضه بانه تأكيداً لفاعل لانه لو قيل نحن الزيدون
 ماربوهم نحن يكون نحن هاء هذا التقدير فاعلاً على تقدير ان يقع ماربوهم نحن لا يقع لا بعد
 في ان يكون نحن فاعلاً مع كون ماربوهم بكسفة الجمع لان الالف والواو في الصفة علامة لتثنية
 والجمع وليستاً بضميرين كما سبق في قوله وا امر فوع الحاصل خاصة يستتر فالفاعل هو الضمير
 لانا نقول ان الإلف والواو اذا كانتا علامتين لهما فلا يحتاج الي ايراد نحن بعد صيغة الجمع
 لوجود امتناعه (قوله واختار بالتأويل صورة لا ليس فيها) لان من الامور البينة ان قوله
 ضاربة صفة لهك لكن اورد هذا المثال ليثبت الحكم المذكور في صورة اللبس مثل زيد عمر
 ماربوهم هو بطريق الاولى كما لا يخفى قبل ان الحصر المذكور في الاقسام المذكورة بط لانه
 اذا كانت الصفة بعد حرف النفي والامتنعاهم ايهم لابد من ايراد الضمير منفصلاً مع انه ليس
 فاعلاً في شيء من الاقسام المذكورة مثل آقامم انتم وما قائم انتم وايهم الضمير الذي هو فاعل
 المصداق يكون منفصلاً ولا يكون مستترا واجيب عن الاول بانه داخل في الفصل ان فرض لانه
 لوام اقامم انتم في قولنا اقامم انتم بل كتمني بالضمير في اقامم لا يعلم ان الفاعل مخاطب
 او مخاطب فالفرض في ايراد منفصل دفع الالتباس واجيب عن الثاني بانه انما يرد اذا لم يوجه
 مذكور كان مضافاً الي ضمير وهو في خير النوع فانه وجك مذكور كك فيكون الضمير متصلاً قطعاً
 (قوله وليس احدهما مرفوعاً) اي لم يكن شيء منهما مرفوعاً فالاضافة استغنى قية (قوله عن نحو
 اكرمك) فان الاول ضمير مرفوع وانما احتراز عنه اذا المرفوع كما المجرى (قوله فيجب اتصاله)
 اي ضمير الثاني لان وضع الضمير للاختصار وكمال الاختصار في الاتصال (قوله عما اذا نساها)
 بان كانا معاً فاعين او مخاطبين او متكلمين كما موالظ من كلامه ولكنهم قالوا انهما اذا كانا
 غائبين يجوز اتصال الثاني لكن الانفصال اولى والجر وجور هذا المعاملة في ضمير الخطابين
 والمتكلمين ايهم يتبع لهما علي الغائبين (قوله حيث يجب الاتصال) في الضمير الثاني انه لا يترتب

الحكم وهو قوله فلنك الخ فيموجب الانفصال مثل اعطاء اياه او اعطاها اياه واذا اورد الضمير الثاني متصلا فيقيم اعطاها او اعطاها ومعنى الاول داد زيد درهم را خالدارا ومعنى الثاني داد زيد دراهم را خالدارا (قوله من غير مرجح) ان فيما هو كالكلمة الواحدة مثل اعطاهما واما اذا اورد الثاني منفصلا لا يلزم ترجيح احدهما على الاخر فمما هو كالكلمة الواحدة لان الضمير المتصل كالجزء من الفعل لا المنفصل قبل ابواب اعطيت مفعلا لان وفي المفعول الاول معنى الفاعلية وفي الثاني معنى المفعولية فان الاول آخذ والثاني ما خذ فالاول راجع بالتقديم فلا يلزم ترجيح احدهما المتساويين على الاخر والجواب ان الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى لا في اللفظ وجوب الانفصال باعتبار النقط ويمكن ان يجاب ايط بان المراد انه يلزم ترجيح احدهما المتساويين على الاخر في بادي الرأي فان رجحان المذكور وهو الفاعلية في المفعول الاول من باب اعطيت انما يوجد بعد التامل فتعوا عطية اياك فان ضمير الاول غائب والثاني مخاطب فليس الاول اعرف من الثاني فوجب الانفصال فلا يقيم اعطيتك او اعطيتك (قوله ليعذر المتكلم في تاخير الاعرف) فلو كان الضمير الثاني متصلا ليعذر له فيه لانه يلزم تاخير الاعرف عن غير الاعرف فيه! هو كالكلمة الواحدة بخلاف ما اذا كان منفصلا (قوله ولا يلحقه طعن اه) اقول واقتل ان يتول ولوقال ولا يلحقه طعن بايراده علي خلاف الأصل لهم لا يحتاج الى قوله في اول الوصلة لجواز تاخير الاعرف فيما ليس كالكلمة الواحدة وبمكن الجواب بان عند ايراده منفصلا ايضم يلحق عليه طعن في تاخير الاعرف بانه لم لم يورد الاعرف متصلا مقدما على غير الاعرف بايراد غير الاعرف منفصلا فقوله اول الوصلة لدفع ذلك لانه اذا كان متصلا يلحقه طعن في اول الوصلة واما عند الانفصال ليس كذلك بل يلحقه طعن بعد تحقق النذر بالتأمل فيه (قوله وحكى سيبويه) اعي عن الخاة تحويز الانصال ابا انصال الاعرف مع كونه متأخر عن غيره (قوله فلك الخيار) ولقائل ان يقرر ان ثبت نعترا الانصال والانفصال في الضمير الثاني فيقدر ح والافلا بد من تحقق احد النقيضين لا محالة فلا بد من تحقق الانصال لدوام ان وضع الضمير بالاختيار وكما بالاختصار في الاتصال مع لا وجه للخيار ويمكن الجواب بان ثبوت الخيار لوجود جهتي الاتصال والانفصال فيجوز الوجهان لرعاية الموافقة (قوله بما هو متصل) والباء للسبب وكلمة ما عبارة عن الضمير البارز الذي هو الكاف او عبارة عن الف والهاء جمعا فان الكاف في المثال المذكور ذوجهتين لان فيه ملاحظة للمعنى فباعتبار اللفظ متصل وباعتبار المعنى منفصل لانه فضلة في الكلام وكذلك التاء فانه متصل باعتبار اللفظ منفصل باعتبار المعنى لانه في الحقيقة ليس بشرع من الفعل فاذا اعتبر ملاحظة اللفظ فكأنه لم يتصل بين الفعل والضمير الثاني شيء (قوله بما هو متصل)

والضمير المستتر راجع الى ما والباقر الى الضمير الثاني (قوله وان كان متصلا) والضمير في كان
 الى ما (قوله ونحو ضربك) وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين
 وان يكون احدهما منصوبا والاخر مجرورا واشار قدس سره الى ايرادهما بقوله فانه اجتمع فيهما
 ضميران الاول باء المتكلم والثاني كاف الخطاب والاول اعرف من الثاني (قوله بالاضافة)
 اي باضافة الضرب اليه (قوله ذلك لفصل) وفي بعض نسخ المتن واعطيتك اياها وضربى اياك
 كما هو الذا (قوله والاى وان لم) ما انتفاء كل واحد من الشرطين المذكورين حصل
 كون الضمير منفصلا (قوله احدهما اعرف) نحو اعطيتك اياك او اعطيتى اياي ويكون
 احدهما اعرف ولكن لا يكون الاعرف مقدما لنحو اعطيتك اياك (قوله بلا مرجح) وقد مر ما فيه
 (قوله هو ضمير المتكلم) فلو قيل اعطيتك بلزم ما مر من تقديم الانقص على الاقوى فيهما هو
 كالكلمة الواحدة بخلاف ما قبل اياه (قوله خبر كان) اشار به الى ان المراد بباب كان
 هو الافعال الناقصة (قوله كما يقول كان زيد قائما) وايراد هذا اي قوله كان زيدا قائما
 لحصول المرجع لقوله اياه في قوله كنت اياه فانه راجع الى قائم والا فليس المقصود الاقوال كذب
 اياه (قوله لان عامله معنوي) واذا كان عامل الضمير معنويا يجب ان يكون الضمير منفصلا
 لانه خبر وحق الخبر ان يكون منفصلا قيل ليس ههنا عامل معنوي لان الافعال الناقصة من بواعث
 المبتدأ والخبر فكيف يكون بقاء اثره وهو اتصال الضمير واحيد بان العامل المعنوي يكون
 باق معنى ولكنه معدوم لفظا ولكن الناسخ على عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للتخير فان
 قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي (قوله ويجوز ان يكون) اي المستتر
 في اتصال اتصال فيجب اتصال ايض (قوله لانه شبهه بالمفعول) اي الضمير شبهه بالمفعول في النصب
 وضمير له مفعول في مثل ضربته وضربك واجب الاتصال لما سبق من ان المفعول مع كجزء من الفعل
 فكذلك لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني فيجب اتصاله (فونه لان رعاية الاصل مولى)
 فونه في الاصل خبر المبتدأ ويكون عامله معنويا فيجب الانفصال على ما سبق (قوله تكون ما بعد
 لولا مبتدأ) فيكون المبتدأ وخبره مخدوف فيكون العامل معنويا والضمير منفصلا
 قالوا ان ما بعد لولا مبتدأ مخدوف الخبر وهو معمول عامله مقدار معمول عامله هو لولا فعلى
 الاول يفعمل المضمير لان العامل معنوي وكذا على الثاني لما سبق آتيا من ان عامل الضمير
 اذا كان مخدوفا يتعذر الاتصال فيكون منفصلا وكذا على الثالث لما سبق ان العامل اذا كان
 مخدوفا يتعذر الاتصال فيكون منفصلا (قوله وكان الاوفق بداسمق ان يقول) ان يقدم
 البداهة على المخاطب وهو على الغائب لكن غير الاسلوب المذكور تبين على ان الترتيب
 نرجه المذكور ايسر به زوي قال مولانا عصم ولما غير الاسلوب فالاولى ان يغيره على وجه

الصر فيمين بان يقدم الغائب على الداعب وهو على المتكلم اقول يمكن ان يتم انما غير بهلها
الوجه اشار الى ان ما ذهب اليه الصر فيمين ايها ليس ضروريا علم ان المراد بقوله لولا انت هو
الضمير المرفوع المنفصل والمراد بقوله الى اخرها هو من اوله الى اخره فيشمل ضمير المتكلم
فلا يكون ضمير المتكلم خارا بين قبل (قوله عسيت له) اي عسيت مستيما عسيت مستيما
عسيتين عسا عسا ما عسا عسا ما عسا من عسيت عسيتا وكك لولاك وعساك قيل لوقال
المصم لولا انت وعسيت الى اخرها لكان اخصر واجيب بانه انما قال كك لاختلاف الضميرين
بالانصال والافتصال فان انت ضمير منفصل ولما لم يختلف الضميرين في لولاك وعساك بالاتصال
والافتصال اعتبر لهما غاية واحدة واجيب ايضا بانه لوقال كك يتوهم ان استعمالهما معا واجبه
مع ان كل واحد منهما يستعمل بدون الآخر لا يتم هذا التوهم باق في قوله لولاك وعساك الى
اخرها لانا ناول لا يلتبس الدفص بخبر الدفص بعدما وقع التوهم بايراد كل واحد من لولا انت
وعسيت منفصلا (قوله وجاء في) فيكون بين لولا انت وعسيت وبين لولاك وعساك فرق بين
لان الضمير في لولا انت مرفوع منفصل وفي عسيت مرفوع متصل وفي لولاك مرفوع متصل وفي عساك
منصوب متصل كما ذكره قدس سره (قوله ضمير مجرور) لان لولا في حكم حرف الجر لانها يقع موقع
حرف الجر لانها لا تنفك الثاني لوجود الاول مثل لولا يريد لهلك عمر واي عدم لولاك عمر لوجود
زيد فبقع لولا موقع لام الجارة (قوله وقع موقع المرفوع) لانه مبتدأ لما سبق من ان ما بعد لولا مبتدأ
معدول الخبر في اكثر الاستعمال (قوله مع انه ضمير مرفوع) لانه خبر وقع موقع المجرور لانه مجرور
بالكاف التشبيهية (قوله في هذا المقام) اي مقام اتصال الضمير بحرف جر قيل فيه نظر لان الجار اذا
لم يكن زائدا لابل له من متعلق ومتعلقه مجرور واجيب بان متعلقه يكون جوابه اذ معنى لا لآل
لهلك انتفى فلا كى بوجودك (قوله والكاف ضمير مجرور واقع) موقع المجرور لا المرفوع كما
هو ملصق الا خفف فان لولا حرف جر عند (قالا خفف تصرف فيما بعد لولا) في معنى لا وسببويه
نصرف في نفس لولا لانه قال لولا حرف حرف لا خفف خبر حال ما بعد لولا خفف قال ما بعد لولا
مجرور وقع موقع المرفوع فان الظاهر لم يكن له معموأ وكان له من الجروف الفرة لاملة (قوله
ضمير منصوب) بانه وقع موقع المرفوع لانه فاعل (قوله وسببويه) اي ذهب سببويه الى ان
ان معنى محمول على اجل اي به عنادا في انتصاب ما بعد ما التقار بها في المعنى لان عسى ولعل معا
للرجاء والطمع (قوله فهو هنا) اي الا خفف تصرف في عسى ايضا في الضمير اي خبر ظاهر لان الظاهر
ان كان منصوبا فقط وسببويه تصرف في نفس عسى لانه جعل بمعنى لعل مع ان الظاهر ان كان على فعليته
(قوله ونون الوفاية) ويسمى ايضا نون العناد لان العناد يخفف الاستغناء عن السقوط كك بهما فظ
ذلك لنون اخر الكلمة عن الكسرة (قوله لازمة في الماضي من المماثل ضروري وضروري)

وملأ الحق الياء اي ياء الله بمر المتباضي والماضي نون الوقاية لانه تنفى الفعل من دخول الجر كما
 في بحر قدس مرة فسميتها بنون الوقاية لانها مسبب الوقاية اولانها للوقاية وانقلت كما يحفظون
 الوقاية اخر الفعل كك يحفظ اخر الحروف ونون الوقاية حرف فلا بد ان يحفظ اخرها قلت نعم لكن
 نون الوقاية ليست في الاخر لكونها على حرف واحد والاخر مما يكون له اول بخلاف ما لو دخلت
 اخر الفعل (قواء مريا) بالياء المشددة على وزن فعيل فان نون التثنية والجمع المذكور والواحدة
 المخاطبة نون الاعراب بخلاف نون جمع المذنوت فانها ضمير كما او او في الجمع المذكور (قوله اي عن
 نون هي اء) فلاضافة بيانية ولاضافة في نون الوقاية من باب اضافة السبب الى المسبب ولك ان
 تقول ايها انه من باب رجل عود بفتح السين بالفارسية فممكن كردن وانقلت كيف يصح دخول
 نون الوقاية في هواءاني ويعطيني مع عدم الكسرة فيهما فالحفاظة ح مفقودة قلت دخولها
 فيهما لا طراد الباب او لكون الكسرة مقدرة فيهما كما في عصاي وكذا في قاضي بتشد ياء الياء وانقلت
 لم تركت النون في عسي بالياء المشددة وكذا في مصاي ولا يقر عصيتني وهما نبي بالنون وقد
 جوز واعساني ايضا قلت حملته على لعل حيث يقر لعلي بدون النون وقوله مريا عن نون
 الاعراب اي هواء كان معه نون الضمير ونون التاكيد اولا وانما جاز قيام نون الاعراب مقام
 نون الوقاية دون التاكيد لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان لا معنى لها (قوله بخلاف
 كسرة تضرين) دفع دخل تقريره ان اخت الجر موجودة في اخر الفعل كما في تضرين ونقرير الجواب
 ان هذه الكسرة ليست في الاخر لان ياء المخاطبة فاعل نصارت كالجزم من الفعل فيكون في
 وسط الكلمة حكما بخلاف ياء المتكلم لانه منعم (قوله وبخلاف كسرة لم يكن الذين اء) دفع
 بغيره ان هذه الكسرة موجودة في اخر الفعل كما في لم يكن وقل في قوله لم يكن الذين
 وقوله وقل الحق وتقرير الجواب ان الكسرة فيهما ليست اخت الجر بل هي كسرة عارضية
 وايرادها لدفع التقاء الساكنين لان اخر النون في لم يكن ساكن وكلمة لم الساكن يتحرك بالكسرة
 وكذا اللام في قل الحق ساكن لانه امر اخره حرف صحيح قيل هذا الدليل اي قوله لعروضها لوصح
 يلزم ان لا يكون الكسرة التي في نون الوقاية كسرة اخت الجر لانها ايضا بسبب ياء المخاطبة
 فيكون عارضا وما قبل في جوابه ان الحق ان يقر ان اللام والنون في قوله قل الحق وقوله
 لم يكن الذين لا يمكن ان يتحركين بل هما ساكنان واعتبار الحركتهما واللام عود الواو
 فيهما لان حذاف الواو لتقاء الساكنين فلو كان حركتهما اصليا لا بد عودها فيهما ليس بشي
 لان مراد الشئ من قولها لعروضها ليس الا هذا كما لا يخفى على المتأمل فالجواب بالفرق بين
 الكسرتين فان الكسرة في اللام والنون في قل الحق ولم يكن الذين المراد عروضها من الكسرة
 في نون الوقاية لانها في نون الوقاية كجزء الكلمة لانها بانضمام شئ متصل بخلاف الكسرة

فيهما فانها بانضمام كلمة مستقلة غير متصلة (قوله وانت) الخطاب مخاطب غير معين وهو المسمى بالخطاب العام وقوله مع النون ظرف زمان لقواه مخير وقوله فيه صفة النون وقوله ولدن عطف على النون وقوله الاعرابية اشارة الى ان الالف واللام في النون للعهد اي انت مخير في المضارع اذا كان مع النون الاعرابية بين اثنين نون الوقاية عليه وتركها منه مثل يضربانني بكسر النونين ويضربونني بفتح النون الاول وكك انت مخير في لدن وفي ابن واخواتها بين الايتان والترك (قوله للمحافظة ١٤) اي ايراد نون الوقاية لمحافظة حركات البناء قبل الحركات التي في اخر ان واخواتها بنائية لانها مبنية واما حركات التي في اخر النون في المضارع الذي مع النون الاعرابية ليست بنائية بل اعرابية الا ان يحمل على التغليب لان اكثر ما بنائية لان ما يكون فيه حركة اعرابية اقل مما ذكره فانه ثلاثة وهي المضارع مع النون التثنية والجمع والواحدة المغاطبة وانقلت ان الحركة التي في اخر النون التثنية في المضارع مكسورة سواء كان مع ياء الضمير او لا فالمحافظة مفقودة قلت هذا محمول على التغليب اي تغليب الاكثر على الاقل ونقول الكسرة الاعرابية التي في نون التثنية غير الكسرة التي في نون الوقاية فيكون حافظة لها (قوله تعرزا من اجتماع ١٥) قبل ليس اجتماعها في لدن وكذا في المضارع بل فيهما اجتماع النونين واجب بانه محمول على التغليب او المراد من النونات ما فوق الواحد (قوله لقرب اللام من النون) اي بالنون فيلزم ثلاث نونات حكما وقيل هو في قوة اربع نونات بقا ونتم لام الاولى في لعل لان الواصلة بين اللامين حرف واحد فيكون قليلا فكانها غير موحودة (قوله وحملنا) مطف على قوله تعرزا دفعه دخل تقريره ان في ليت ليس اجتماع النونات لاحقيقة ولا حكما فكيف يصح ان يتم ليتي بدون النون تقرير الجواب انها محمولة على اخواتها عند عدم اهتلاف نون الوقاية على اخواتها (قوله ويختار) اي الاولى لحوق نون الوقاية في ليت واما لعل فلا ولي فيها تركها قيل هذا ينافي قوله وانت مخير لان المخير هو التساوي في الطرفين فاذا كان احد من الطرفين مختارا فلا يكون متساويين فالاولى ان يراد بثوله واخواتها هو لبيت ولعل بقريئة ذكرهما بقوله ويختاراه واجب بان ادخالا هما في الاخوات لحكم التغليب والمراد من المخير هو جواز الامرين سواء كان بطريق التساوي ولا وانقلت في لدن ايض ايراد نون الوقاية الاولى من تركها كما قالوا قلت الرسم تبع فيه الى مذنب الجزولي حيث ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره مع ليت (قوله لعدم مانع في ذاتها) اذ لا يلزم اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف (قوله وفي من وعن ١٦) اي يختار لحوقها في من ومن وقد وهما بمعنى حسب فيقال منى ومنى وقد نبى وقطنى بمعنى كفاني (قوله مع قللة الحروف) فلا يلزم التثنية بدخول نون الوقاية على من ومن وقد وهما يختار اثبات النون في ليت لشبهها بالفعل وعدم اجتماع النونات

ولي من ومن لحفظ سكونها مع جواز حذفه عنهما لكونهما حرفين وجواز اتصال الياء بالحرف من غير
 يكون الوقاية نحولي ونبي ويختار ايضاً في قد وقط ثبات النون لحفظ سكونها مع جواز حذفه
 منه لكونهما مهمين وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي (قوله لثقل
 التضعيف) وقيل لكونها حرفاً وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان بعض لغاتها عن
 فيلزم اجتماع النونات فحذف النون الاولى في لعى فحمل لعل عليها لكونها من لغاتها واما ثبات
 النون فبشبهه بالفعل (قوله ويتوسط بين المبتدأ) قيل الطان يقول ويقع بين المبتدأ
 لان قوله يتوسط بمعنى بين فاحدهما كاف او يقول يتوسط المبتدأ بان كان المبتدأ والخبر مفعول
 مالم يسم فادله لقوله يتوسط فالجواب ان ايراد بين بعد التوسط لتجريد معنى التوسط من معنى
 بين فيكون ح بمعنى يقع اذ يقع قوله بين تأكيد لقوله يتوسط وانما احتيج الى التأكيد لان الاصل
 ان لا يقع بين المبتدأ والخبر فاصل فاذا كان الفصل خلاف الاصل فهذا الموضوع يحتاج الى
 التأكيد (قوله قبل العوامل) صفة المبتدأ والخبر وظرف ليعتد المراد من العوامل العوامل
 اللغائية لا العامل المعنوي لوجود ما فيه ما حكمه في زيد هو القائم (قوله وبعد ما) اي بعد دخول
 العوامل اللغائية نحو كنت انت الرقيب فان ناء الخطاب مبتدأ في الاصل وقوله الرقيب خبره
 وقوله انت صيغة مرفوعة منفصل بينهما قليل يلزم بين المبتدأ والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز
 اذا المراد منهما في قوله ويتوسط بين المبتدأ والخبر بعد العوامل هو المبتدأ والخبر مجازاً واجيب
 بان الجمع بين الحقيقة والمجاز جائز عند المصنف باختلاف الجهة فيهما وهي قبل العوامل وبعد ما
 او يقول بعموم المجاز بان يكون المراد من المبتدأ هو الجزء الاول من الجملة الاسمية ومن الخبر
 هو الجزء الثاني منها وهما يصدقان على المبتدأ والخبر الحقيقة والمجازين وكذلك يصدقان
 اذا اريد منهما المسند اليه المقدم والمسند به المؤخر بالترتبة قال بعض الشارحين في الجواب
 عن الشبهة المذكورة بان المبتدأ والخبر على حقيقةهما لانه من قبيل رايت هذا الشباب في شبابه
 وصباه وانه حقيقته انتهى كلامه وقوله في شبابه وصباه مثل قوله قيل العوامل وبعد ما قليل
 فيه نظر لان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر وما نحن فيه ودوقوله ويتوسط بين المبتدأ
 لا ليس من قبيل الوصف الحاضر بل من قبيل الوصف بالغائب فيكون نظيره رايت شاباً في شبابه
 وصباه لا رايت هذا الشباب في شبابه وصباه فيكون في ايراد النظر خبط (فواء لمكان الاختلاف)
 اي لعدم تحقق كونها ضمير الاختلاف في انها ضمير او حرفا فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون
 فيه اختلاف وانما اختيار صورة المرفوع لتناسب طرفيها اعني المبتدأ والخبر لانها في الاصل
 جئ بها للمبتدأ والخبر ثم ايرادها خلاصاً لتعذر الاتصال (قوله مطابق للمبتدأ) لكونه
 مطابقاً منه ومن الواجب المطابقة بين العائد والعائد اليه نحو كنت انت الرقيب وانه هو الغفور

الرحمة وما زيدا هو الكريم قال مجيد المحشي وقد يكون صيغة المرفوع مطابقة للخبر مثل قوله المرفوعات هو ما اشتمل فان قوله المرفوعات مبتدأ وكلمة ما خبره وقوله هو ضمير منعزل مرفوع بينهما مطابق للخبر دون المبتدأ انتهى حاصله قال مولانا عصم ان من قال كذا فانه مهمل لان معنى قوله مطابق للمبتدأ ان الضمير لا يكون مطابقا للخبر فمع لا يصح ان يقع الضمير في قوله المرفوعات هو ما اشتمل صيغة مرفوع لانه مطابق للخبر اقول قول الفاضل لمن كور انه ايتى اذ كان المقصود من قوله مطابق للخبر لا المبتدأ هو المحصر اي مطابق له فقوله في حين المنع فمع يصح ما قال مجيد المحشي وان قلت ينبغي ان يكون مقصود المحصر والمبتدأ لتخصيص المبتدأ بالمطابق قلت جار ان يكون التخصيص به لقلة المطابقة دون الخبر افعوله يسمى فصلا اي فارقا بين كون الخبر خبرا او نعتا لان عند عدمه يحتمل ان يكون التام في زيد القام صفة لزيد او خبرا له واما عند وجوده لا يحتمل ذلك لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت كما فصله بقوله ليفصل بين ا ه وهو يسمى فصلا عند البصر ثم وعما عند السمع لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسهط عن الحصرية (قوله وذلك التوسط ليفصل) اشار به الى ان قوله ليفصل ا ه علة فائدت التوسط فيكون قوله يسمى فصلا جملة مقترضة بين الغاية والمغيا وبعبارة اخرى بان الام في قوله ليفصل بمعنى كفي فيكون ما قبله وهو التوسط سببا لما بعده وقوله نعتا حال عن المضاف اليه ونعتا خبرا كذا قيل وانه لم يجعل علة التسمية لانه لا دخل للتسمية في كونها ناصلا بين كونه نعتا وخبر الان الفصل بينهما موجود بدون التسمية لا يتم لم لا يجوز ان يكون علة لفصل لانا نقول حق العبارة ح ا ب ا ه لانه بفصل ا و لانه فاصل بين كونه ا ه موضع قوله ليفصل كما لا يخفى على المتأمل (قوله فيما يصلح لهما) اي الفصل بين كونه نعتا وخبر في شيء يصلح احدا واما فيما لا يصلح لهما لا يحتاج اليه هذا التوسط لكن ارادة ح لا طر اذ الباب كما ذكره بقوله ثم اتسع فادخل ا ه فاذا عرفت ذلك فلا يرد ما قبل ان الدليل يستدعي ان لا يكون الفاعل الا فاما ان فاصلا بين كونه نعتا وخبر مع انه يكون في غير ا يضم لانه يقع في زيد قائم زيد قائم مع انه لا يستدل النعت ح فالاولى ان يقول في الدليل وذلك الفصل لتأكيد الاختصاص اي اختصاص الصفة بالموصوف فان هذا الاختصاص لا يكون الا اذا كانا معرفتين ا ه ل ما قبل ا قوله وذلك اي عدم اللبس عند اختلاف اعرابهما مثل ان زيد هو القائم فيمنع ان يكون القائم ح صفة له لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف في الاعراب (قوله يكون المبتدأ) اي عدم الالتباس مثل كون المبتدأ ضميرا او غير ذلك مثل كون الخبر صفة ا ه لانه قد سبق ان الضمير لا يقع موصوفا ولا صفة حيث قال والبصر لا يوصف ا ه (قوله ان يكون الخبر معرفة) اي مبنية المرفوع لا يكون فاصلا بينهما الا بشرط كون الخبر مبنيا على المبتدأ

بمعرفة شرطه الي ايهم فلم لم يذكره اجيب بان العلم بكون المبتدأ معرفة حاصل من الشرط
 المذكور لان الخبر لا يكون معرفة الا اذا كان المبتدأ معرفة الباقي المبتدأ والخبر اذا كانا نكرتين
 ايهم يحتاج الى الفصل لدفع الالتباس مثل ولعبت مومن خير من مشرك وما اخذ خير منك
 واجيب بانهم لم يعتبروا الفصل بين النكرتين لان صيغة الفصل يفيد التاكيد فان قولك زيد
 هو القائم في معني زيد نفسه هو القائم واذا كان ناكدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة
 لا يوحى ولقائل ان يقول فبقى التباس الواقع بين النكرتين فكيف يرتفع الالتباس من بينهما
 فالاولى ان يقر في دليل الاشتراط ان نقل الضمير الي هذا المعني اي الف كونه فاصلا بين كونه
 نعتا وخبرا خلاف القياس وما هو علي خلاف القياس ينبغي ان يقتصر علي مورد السماع ومورد
 ليس الاكون الخبر معرفة (قوله او افعل من كذا) عطف علي قوله معرفة اي شرطه ان يكون
 الخبر اسم التفصيل بمن لانه ملحق بالمعرفة ومشا به لها في امتناع دخول الالف واللام عليها
 وقوله كذا عبارة عن الفصل عنه (قوله لا متناع اللام) اي علي اهم التفصيل المستعمل بمن
 لما عرفت لا يمتنع اذا امتنع دخولها على المعرفة فكيف يصح طاب الزيدان وطاب الزيدون لانا
 نقول لانم ان يكون زيدان وزيدون معرفة فان المراد بهما هو المسمى بهما (قوله) واقتصر
 علي مثال ا) اي اقتصر المصم على مثال افعول من بعد دخول العوامل اللفظية عليه ولم يورد
 مثلا لكون المبتدأ والخبر معرفة مثل زيد هو القائم وكذلك لم يورد مثلا لافعل من
 اذا كان قبل دخول العوامل مثل زيد هو فصل منك فلا بد ان يذكر ثلثة امثلة وحاصل الجواب
 لهما مستغنيان عن المثال لاشتهارهما وكثرتهما واجيب بوجه اخر بان من ايراد المثال
 له يلزم مثالهما بطريق الاولى لانه اذا كان ايراد الفصل بعد دخول العامل لازما مع كون
 اعراب الخبر مغايرا لاعراب المبتدأ فايراد قبل دخوله مع كون اعرابهما مطابقين اولى
 (قوله ولا موضع) اي لا محل له من الاعراب عند الخليل لانه حرف عند ولكنه على صورة الضمير
 (قوله لا مقتضي فيه من الاعراب) كالشاعلية والمفعولية والاضافة (قوله الغاء الاسم) بان لم يكن
 للاسم محل من الاعراب (قوله اي يستعمله) فقول به يجعله بمعنى يستعمله لا بمعنى يحكمه لان
 العرب لا يعرف المبتدأ والخبر بل يعرف النحاة لهما (قوله وما بعد خبره) وكلمة ما موصولة
 وقوله ما بعد بالنصب عطف على ثاني مفعولي يجعله وهو قوله مبتدأ او عطف على اول مفعولي
 يجعله (قوله على انه خبر) اي خبرا ما قبله (قوله والجملة حال) اي الجملة الملتزمة بالواو والضمير
 وهي مبتدأ وخبر حال من المفعول الاول بمفعولي يجعله (قوله او منصوب عطف) اي فقول ما بعد
 عطف على المفعول الاول بمفعولي يجعله وقوله خبره عطف علي المفعول الثاني بحرف عطف
 والحد لكن الهامل متحد فيكون جاز (قوله جعله) اي جعل ضمير الفصل مبتدأ هذا اذا قرأ

العرب ما بعده بالرفع قال رقيب بالرفع خبر وانت مبتداء ويمتنع ان يكون المبتداء ضمير استكلاما لا يكون مجردا عن العوائل اللفظية (قوله الرفع متعين) بالخبرية عن المبتداء لان جوار النصيب كان لاجل العطف فلما طرح آلة العطف فلم يبق احتمال النصيب فتعين الرفع (قوله ويتقدم قبل الجملة) والمراد من الجملة الجملة اللاحقة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتداء فتح يجوز ان يكون فعلية كقوله نع فاننا لا يعمي الانصار ولا بد ان يضم ان يكون الجملة اللاحقة خبرية لان الجملة الانشائية لا يقع مفسر الضمير الشأن (قوله وايراد لفظة قبله) دفع دخل تقريره ان قوله يتقدم بغيره افادة لفظ قبل فانهما بمعنى واحد فلا بد ان يقول ويتقدم الجملة اي على الجملة ضمير غائب ونقرير الجواب انه لتأكيد قوله يتقدم ويكون ههنا موضع تأكيد لان تقديم الضمير على معاده غير معهود بينهم فان الضمير راجع الى الجملة بعده (قوله ولا يبعد ان يقرأه) هذا وجه اخر لا يراد لفظ قبل ومحصوله ان معنى كلام العرب وهو قوله ويتقدم فقط بدون قوله قبل الجملة كما يشعر به كلام الشان انه يقع الضمير الغائب متقدما من غير ان يتقدم مرجع عليه وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون الضمير قبل الجملة او بعده لان حاصل معنى قوله ويقع متقدما من غير سبق مرجع الى الضمير الغائب يتقدم على مرجعه وهذا بحسب المفهوم اعم من ان يكون مرجعه جملة او لا لقوله قبل الجملة يخرج عن اللاحقية فلما قيد قوله ويتقدم بقوله قبل الجملة فيخرج كلامه من وجهه ونهيه انتهى كلامه قال مولانا عصم قال بعض الناس هذا الوجه وجهه مع انه وجهه بعيد لانه لا بد لنا من التزام الامرين فيه الاول تجريد صيغة التقدم عن مقتضاها وان مقتضاها ان يكون هناك متاخر مع انه على نقد ير هذا الوجه لا يكون له متاخر لما مر ان قوله ويتقدم بمعنى انه يقع متقدما من غير سبق مرجع والامر الثاني تجريد التركيب وهو قوله ويتقدم قبل الجملة عن مقتضاها لان هذا القول يقتضى ان يكون صيغة التقديم مسندا الى قوله قبل الجملة مع انه على نقد ير هذا الوجه ليس كذلك على ما يفهم من بيان معناه اقول في دفع الامر الاول ان المتأخر موجود على نقد ير هذا الوجه ايضم وهو قوله من غير سبق مرجع لانه بمعنى من غير تقدم مرجع وصيغة التقديم يقتضى ان يكون ليا التقدم وهو يستلزم التأخر والامر الثاني من الامرين المفرد كورين كلام محيب من الفاضل الدند كوز فاقول فيه ان قوله يتقدم اذا كان متضمنا بمعنى يقع فيكون يقع موضع يتقدم مسندا الى قوله قبل الجملة وبعبارة اخرى بان قوله يتقدم مسندا الى قوله قبل الجملة باعتبار تضمنه معنى يقع قال مولانا عصم ان من الوجه الثاني ظن ان قوله قبل الجملة لانخراج اللاحقية بحسب المفهوم من قوله ويتقدم لما مر ان معناه يقع متقدما من غير سبق مرجع فلا يكون قيد اجزايا بان كان احترارا عن الضمير الشأن الذي لا يكون قبل الجملة مع انه لا بد ان يجعل القيد اجزايا

يُعتبر ربه من الضمير الشأن الذي لا يكون قبل الجملة كالضمير في نعم رجلا وربه رجلا انتهى
حاصل كلامه اقول كون الشيء قيداً اخترازا بالشيء لا ينافي ان يكون ذلك الشيء لاخراج الاعدية
بحسب المفهوم ايضاً الا يترك ان كل واحد من الوضع والمعنى المفرد في تعريف الكلمة اخترازا
عن شيء مع ان كل واحد منهما يخرج اللفظ المذكور في تعريفها عن الاعدية بحسب المفهوم او يقول
رجلا في نعم رجلا وربه رجلا ماؤل بالجملة لان المراد به هو الكامل في الرجولية قال الفاضل
المذكور قالوا ولي ان يقيم ان يراد لفظ قبل للاشارة الى عدم الواضحة بين الضمير ومرجعه انتهى
اقول ان الفاضل المذكور كانه ادعى ان المتبادر عن القبلية والبعدية هو القبلية والبعدية بلا
واضحة فاقول لو سلم ذلك في البعدية ولكن القبلية ليست كذلك ويكون للمنع فيه مجال (قوله
وذلك بحسب المفهوم اعم) اقول المراد انه بحسب المفهوم مع قطع النظر عن الخارج اعم من
ان يكون اه فلا يرد ان الضمير اذا وقع متقدماً من غير مبق مرجع فيكون متقدماً على الجملة
لزوماً لان هذا الامر اللازم من الامور الخارجية ثم اقول لا يقيم ان الكلام في لفظ قبل فقط لالفاظ قبل
الجملة فاذا قيل ويضع متقدماً على الجملة ضمير غائب فهذا الكلام صحيح لا يستلزم لفظ قبل لاننا نقول
المقصود ههنا تصحيح كلام المصنف بعدما وقع او نقول مراده من قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب
هو تقدم الضمير عليها وقولنا ويقع متقدماً على الجملة ضمير غائب لا يفيد ذلك لان قولنا متقدماً
حال فيه ومعنى الحال يا بى عنه كما لا يخفى (قوله اي قبل هذا الجنس من الكلام) فيكون المراد
من قوله هذا الجنس من الكلام هو الجملة فانقلبت فعلى هذا ينبغي ان يقيم هذا النوع مقام هذا
الجنس قلت ان علماء العربية لم يفرقوا بين الجنس والنوع (قوله رعاية للمطابقة) اي ضمير
الغائب يسمى ضمير الشأن اذا كان مذكراً رعاية المطابقة بين ضمير الشأن وبين ما هو عمدة
في الجملة المفسرة مثل موزيد قائم فان العمدة فيه موزيد فالضمير راجع اليه (قوله لان الضمير
راجع اليها) اي لا يكون تسمية الضمير بالشأن لرجوعه بالشأن حكماً في ضمير الغائب وضمير
الخطاب وضمير المتكلم وانما قال اليها دون اليه بتاويله بالقصة (قوله وضمير القصة) اي يسمى
الضمير القصة اذا كان مؤنثاً وذلك ليحصل المتابعة بين ضمير القصة وبين ما هو عمدة في الجملة
(قوله ويحسن تانيته) والمراد من الحسن هو الحسن المتحقق في ضمن الودوب فانه يتحقق في ضمن
الفرض والواجب والسنة فلا يرد ينبغي ان يقيم موضع بحسن واعلم ان المراد من الضمير
الغائب هو الضمير الشأن والقصة وهو ما يكون مفرداً غائباً غير ملزمه الافراد والجمعية بخلاف صيغة
ثانيته الفصل فانها عبارة عن المبتدأ فلا بد من مطابقة له كما ذكر ونقل عن الشيخ الرضي
دانه تانيته هذا الظاهر قياساً وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثاً لان ذلك باعتبار ان القصة لكن لم
يجمع وقد قالوا ان الفصل يكون محلي لفظ الغائب والمتكلم والمخاطب ولا يكون له محل من

الاعراب وضمير الشأن لا يكون الا غائبا ويكون من فروع المجهول ومنه قوله وقيل لضمير لسان شرويه
 احدها ان يكون غير عائذ الى مذكور والسبب في انه لا يجوز اظهار الية والثالث لا يجوز ان
 يطف عليه او يبدل منه او يوكد والرابع ان يفسر بجملة اسمية او فعلية والخامس ان لا يجوز
 ان يتقدم عليه هذه الجملة والسادس ان لا يكون في هذه الجملة عايد يعود الى المبتدأ
 الذي هو ضمير الشأن (قوله اي بهذا المصنف) تفسير لقوله بالجملة بعده فيكون المراد
 من الجملة مهنا موحصة من الجملة وفردا واما المراد من الجملة المتقدمة هو الجنس وقايدة
 هذا التفسير ذق الامتراض عن عبارة المصنف تقريره انه ينبغي ان يقول المصنف بما موضع قوله
 بالجملة فاجاب الشئ عنه بان المراد من الجملة المتقدمة ضمير ما يراه من الجملة المتأخرة كما
 هرفت (قوله جملة معترضة) هذا لدفع مقال بعض الشارحين من ان قوله يسمى ضمير الشأن
 صفة لقوله ضمير غائب لانه اذا كان صفة تدخل في القاعدة مع انه ليس كذلك لانه لا دخل لبيان
 التسمية في هذا الحكم المبين بقوله ويتقدم قبل الجملة ا فيكون جملة معترضة دخلت بين
 الموصوفين الذي هو قوله ضمير غائب ويبين صفة التي هي قوله يفسر بالجملة بعده (قوله ويضم
 يلزم) عطف على قوله فانه لا دخل ا اما لزوم الاستدراك فلانه اذا كان قوله يسمى ضمير
 الشأن وصف لقوله ضمير غائب ولم يكن جملة معترضة وبيانا للواقع بل كان دخلا في القاعدة
 يلزم الاستدراك لانه يفيد حقايدة قوله يفسر بالجملة بعده لذكر ضمير الشأن في قوله يسمى
 ضمير الشأن وهو لا يكون الا بان يكون الجملة المفسرة بعده وحيث لما قال ويتقدم قبل الجملة
 ضمير غائب يسمى ضمير الشأن يجعل التسمية صفة للضمير غائب فيكون الجملة المفسرة بعده
 ضمير الشأن لا محالة ولقائل ان يقول ان لازم ما ذكر ليس الاكون الجملة بعده ولا يلزم منه
 كونها مفسرة له فقوله يفسر بالجملة بعده لبيان كونها مفسرة له فلا يلزم الاستدراك ويمكن
 ان يجاب بان اللام في الجملة في قوله قبل الجملة عوض عن المضاف اليه اي الجملة المفسرة
 فم يلزم الاستدراك لا يقيم اذا لم يكن قوله يسمى ضمير الشأن دخلا فيه ايضم يلزم الاستدراك
 لما مر ان الجملة المفسرة لازمة بعده لاننا نقول التسمية به بعد الدخول في القاعدة يوجب
 الجملة بعده والا فلا كما لا يخفى على المتأمل وان قلت قوله بعده مستدرك لقوله قبل الجملة
 قلت ذكره للتاكيد لما مر من ان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود (قوله فعلي هذا)
 اي علي تقدم عدم دخول قوله يسمى ضمير في القاعدة لا يشق القاعدة لقولنا الشأن هو
 زيد قائم لان لفظه ضمير الشأن مذكور فيها فلا يصدق القاعدة على الضمير الذي في قولنا
 الشأن هو زيد قائم كما لا يخفى ثم اعلم انه لما كان توجيه الشئ فيما سبق في قوله ولا يعلم ان يتم
 ا خلافا للتبادر من عبارة المصنف فاراد توجيهه باسم هذه القاعدة اي لو لم يكن قوله يتقدم

معنى الشيء ذكرناه بقوانا ولا يبعد ان يلزم ان يكون الضمير في قوانا الشأن هو زيد قائم
 ير الشأن لانه يصدق عليه اي على الضمير في قوانا الشأن هو زيد قائم انه ضمير غائب تقدم
 بالجملة ويكون مفسرا بالفتح بالجملة بعد (قوانا فانه باعتبار رجوعه الى) دفع دخل تقريره
 ، الضمير المذكور لا يحتاج الى التفسير لوجود المرجع له وهو الشأن وتقرير الجواب ان فيه
 واما مع كونه راجعا الى الشأن ايض فيرفع الابهام بالكلية بقوانا زيد قائم قال مولانا عصم ان كلام
 لم انما يصح اذا كان التركيب المذكور من العرب ولم يكن مصنوعا وهو في حيز المنع بل هو
 نوع لعدم الاحتياج اليه لانهم يحصل المقصود اذا قلنا: الشأن هو قيام زيد يعني جازان يكون
 التركيب العرب لا ذاك فم لا يصدق عليه انه مفسر بالجملة بعد لعدم الجملة بعد ح اقول
 قابل ان قول ان قيام زيد اذا كان ماد قاعلى الشأن فيكون زيد قائم ايض صادق عليه لانه
 تلزم زيد قائم فيكون زيد قائم لازما مساويا له فصدا قد يستلزم صدق زيد قائم لان صدق احد
 بتساويين يستلزم صدق الآخر ولو لم اتمه مصنوع ولكن التركيب المصنوع غير معتبر بينهم اذا
 يمكن مطابقا لمسائل عالم العربية وان كان مطابقا فلا نتم عدم اعتبارا ومطابقته لها غير منتف
 ن الشأن مبتداء وهو مبتداء ثان وزيد قائم خير المبتداء الثاني وهذا والخبر خبر المبتداء
 اول وليس المراد بالموافقة المذكورة الا هذا وايض التركيب المستعمل بين العرب لا يكون
تبرا الا للموافقة المذكورة فتدبر (قوله بجملة زيد قائم) والعايد كون الخبر مفسرا للمبتداء
 قوله ويكون متصلا ومنفصلا) اي يكون ضمير الشأن والقصة منفصلا ان كان مبتداء نحو هو زيد
 ايم لان عامله معنوي ح ويمتنع اتصال الضمير بالعامل المعنوي ويكون متصلا مستترا ان كان عامله
 ملا وهو مرفوع نحو كان زيد قائما لوجوب امتتار ضمير الغايب المرفوع المفرد في الفعل بلا
 صل ويكون متصلا بارزا ان كان منصوبا سواء كان عامله حرفا نحو انه زيد قائم لامتناع امتتار
 ضمير في الحرف او فعلا نحو اننته زيد قائم اعدم امتتار الضمير في المنصوب واليه اشار بقوله على
 سبب العوامل اي انفصاليه بازر او اتصاله مستترا انما هو على حسب العوامل فما قال مولانا عصم
 ن الا ولم ايراد قوله مستترا وبارزا بين قوله متصلا ومنفصلا لئلا يتوهم ان المستتر والبارز
 يمان لقبوله منفصلا ليس بشئ لانه حين توهمهما بينهما يتوهم انهما قيدان للاتصال فقط مع
 ان البارز قيد للاتصال ايضا (قوله واذا كان متصلا) اشار به الى ان قوله مستتر او بارز قيدان
 جميعا للمتصل بخلاف المنفصل فانه بازر فقط فلم يلزم كره يتوهم انهما قيدان للمنفصل
 يكونهما يلجيه (قوله كان منفصلا) لان كوفي عامل الضمير معنويا يكون من مواضع الانفصال
 لا متحتاج اتصال الضمير بالعامل المعنوي قال مولانا عصم ان الشئ لم يات بحق التفصيل وحقه
 ان يقال ان كان عامله معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا

والأفبازرا انتهى كلامه أقول قد مر هذا التفصيل في ضمن بيان كلام الدهم فاهله الاقتصر (قوله
 بأضماره) أي بابقائه في النية (قوله لكونه عمدة) أي إذا كان ضمير الشأن مرفوعاً لا يجوز حذفه
 أصلاً بطريق الضف ولا بغيره لكونه عمدة ح وحذف العمدة غير جائز قيل هذا غير مسلم لأن
 حذف المبتدأ جائز مع أنه عمدة واجيب بأن حذف العمدة غير جائز عند عدم قيام القرينة
 و ههنا كك لان الخبر كلام مستقل والمراد من الخبر ههنا الجملة التي يقع بعد ضمير الشأن نحو
 زيد قايم في قولنا موزيد قايم فلو حذف منه ضمير الشأن وقيل زيد قايم فلم يكن في هذه
 الجملة الخبرية شيء يدل على الضمير المحذوف المذكور لان الجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي
 الارتباط بغيرها وإليه يشعر قوله فلانه حذف ضمير مراد بلاد ليل عليه (قوله على صورة
 الفضلات) لانه منصوب وانما قال على صورة اه لانه في الاصل مبتدأ فيكون عمدة مالا (قوله
 لان الخبر كلام مستقل) هكذا قبل وفيه نظر لان استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة كما في قوله ان من
 يدخل الكنيسة يوماً فالقرينة فيه ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كالم المجازات قيل لانم
 ان يكون كلمة من ههنا من كالم المجازات لم لا يجوز ان يكون من حروف الايجاب كنعم وبلى
 اجيب بان جملة عليه فيه بعيد غاية البعد (قوله مثاله) أي مثال حذف ضمير الشأن المنصوب
 للضعف ان من يدخل الكنيسة يوماً فان كلمة من ههنا من كلمة المجازات فيكون تقديره انه
 من يدخل الكنيسة اه والقرينة على حذفها عدم دخول ان على كالم المجازات كما عرفت آنفاً قال
 قدس سره في الحاشية الكنيسة معبد النصراني والمجاذر بمذالاف جمع جوذر وهو ولد البقر الوحشية
 انتهى وفي بعض النسخ في الحاشية طباء جمع طبي والكنيسة معبد النصراني والمجاذر جمع جوذر على
 وزن برسن او جوزور على وزن فعلول وهو ولد البقر الوحشية واعلم ان اللام في قوله من يدخل
 في الاصل ما كمة بدخول كلمة من للمجاز اه لكنها حركت بالكسر لالتقاء الساكنين فان الساكن
 اذا حرك يحرك بالكسر وقوله بلى بفتح الياء وكسر القاف في الاصل بالالف ولكنها حذف
 بكلم المجازات لانه جزاء الشرط واعلم ان الكنيسة معبد النصراني كما ان العبيد معبد اليهود
 والطباء بكسر الظاء جمع طبي بفتحها بالفارسية أهوير (قوله واخر دعويلهم اه) المقصود بالتمثيل
 هو ان المحققة الداخلة على الحمد فانه في الاصل ان بالتشديد بفتح الهمزة فخفف لثقلها
 فحذف ضمير الشأن منها لازم (قوله وذلك) أي لزوم حذف ضمير الشأن في ان المفتوحة المخففة
 عن المشقة (قوله اقوي شبيهاً بالفعل اه) وكون ان المفتوحة اقوي شبيهاً من الهمزة لثقلها
 بالفتح تشابه الفعل ميم حيث اشتركا في ثلاثة احرف ومن حيث فتح الحرف الاول والثاني
 معا بخلاف ان بكسر الهمزة فانها تشابه في الثلاثية فقط قال مولانا غفر لا يكون ان بالفتح
 اقوي شبيهاً من المكسورة لان المفتوحة مشابهة بمذوف وورد والمكسورة مشابهة بتمير صيغة

الامراقول المعروف من المشابهة المشابهة باقوي الافعال وهو فعل الماضي فلا اشكال ح (قوله لئلا يزيد
 المكسورة) قيل ومع ذلك يلزم زيادة المكسورة على المفتوحة عملا لان المكسورة يعمل في
 ضمير الشأن الملفوظ بخلاف ان المفتوحة المخففة فانها تعمل في المقدار والاول اولى واجيب
 بان عمل المفتوحة دائما يكون في المقدار بخلاف المكسورة فان عملها ينفك عن الملفوظ
 (قوله لئلا تفوت التفتيح) لان المحي من ان المشددة الى المخففة ليس الا للتخفيف فلما ظهر
 الضمير تعود الثقل بزيادة الضمير لان ثقله يقوم مقام نقل المشددة واليه يشعر قوله كما يدل
 عليه حذف الضمير من المشددة (قوله اجاساء) وانما قسرة بالاسماعلا بالاسم ليطلق المعرف
 لان الالهام لا يكون محمولا على اسماء الاشارة قبل يلزم التعريف للافراء بالافراد اما الاول
 فلان المعرف باسم المفهم جمع واما الثاني فكذلك ايض واجيب بان الجمعية مقحمة فيهما فالرداد
 هو الطبيعي لكن ايراد صيغة الجمع في المعرف لجمعية التعريف وايراد ما في التعريف لما نعتته قبل
 هذا التعريف يستلزم الدور لان معرفته الاشارة بتوقف على معرفة التعريف ومعرفة بتوقف
 على معرفة المشار اليه ومعرفة يتوقف على معرفة الاشارة لان معرفة المشتق يتوقف على
 معرفة المشتق منه فيلزم توقف معرفة الاشارة على نفسها وهو توقف الشيء على نفسه اجيب
 بان المراد من الاشارة الماخوذة في المعرف معناه الاصطلاحي ومن الاشارة في التعريف معناه
 اللغوي فلا دورح ولوسلم ان المراد منهما المعني اللغوي لكنه انما يتم اذا كان توقف معرفة جميع
 اجزاء المعرف على معرفة التعريف ضروريا وهو في جز السمع بل معرفة المعرف وهو مجموع
 اسماء الاشارة متوقف عليه ولا يلزم من توقف هذا المجموع توقف كل واحد من اجزائه اذ ربما
 يكون بعض اجزائه معلوما بغير ذلك الحد قيل ان اريد بالمشار اليه الاشارة الاصطلاحية
 اي الحسية يلزم تعريف الشيء بما يسهل فيه في المعرفة والجهالة اذ الاشارة في المحدود اصطلاحية
 وان اريد به الاشارة المعنوية اي العقلية لا يتم التعريف لاشتماله على ضمير الغايب فانه
 يستند الى الاشارة الاصطلاحية واجيب بان المراد هو الاول لكن التعريف لفظي اي تعريف
 لفظا بل لفظا جليلا وقيل لا يكون التعريف ضروريا وبما هو اخفى منه وبما هو مثله لان تعريف
 الالهام الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوي المعلوم ثم اذا كان المراد من الاشارة في قوله
 المشار اليه هو الاشارة الحسية اي الاشارة بالجوارح والاعضاء لا العقلية فلا يرد بخواصه ورات
 والمعرف باللام لان الاشارة فيه عقلية ولا يحتاج الي التقييد لان المطلق حقيقته في الحسية فعلي هذا
 الاصل ان لا يشار بها الا بالمراسل فاما اذا اشير بها الى غير محسوس اذ الى محسوس غير متناه
 كالمحسوس المشاهد وانما قال وضع كل واحد منهما اي فسر بمر به لان المفسر بالفتي
 بحسب الظاهر المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه (قوله وامثاله) اي كالمثل ما شجر به الى

الغايب كالالف واللام (قوله ومثل دائم الله) دفع دخل تقريره ان اهم الاشارة اليه اشارة
 الى الله تع مع انه لا يكون المشار اليه بالاشارة المحسنة تقرير الجواب ان مثل ذلك اي الذي
 لا يكون الاشارة فيه حسنة فهو محمول على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد اذا
 من شيء الا وبدل عليه (قوله العامل في الحال) دفع دخل تقريره انه اذا كان قوله للمذكر حالا
 من ذا فلا بد ان يكون ذا فاعلا او مفعلا مع انه خبر للمبتدأ و تقرير الجواب ان ذا معمول
 الفعل الذي يفهم من نسبة الخبر الى المبتدأ وهو ينسب اي ينسب ذا باجماع الاشارة حال كونه
 للمذكر وبعبارة اخرى ان لا ليس بخبر بل جزء خبر على تحفيفه وجاز ان يكون خبره الخبر
 فاعلا او مفعولا قال محمد المحشى مولانا عيب ان قوله ذا جزء للخبر على تحفيفه قل من مره
 فان نظيره البيت سق و حد ران ولا يجوز ان يكون جزء الخبر مسندا بالتحقيق بل المسند
 هو المجموع فح كيف يصح قوله من نسبة الخبر الى المبتدأ انتهى حاصل كلامه اقول ولقائل
 ان يقول لم لا يجوز ان يكون عدم احزاء الحكم اللفظي على جزاء الخبر ككونه مسندا مثلا في منطوق
 الكلام وصريحه دون فيما يفهم من فحوى الكلام ولو سلم فنقول لا يجوز ان يكون جزء الخبر
 مسندا من حيث انه جزء الخبر لم لا يجوز ان يكون جزء الخبر مسندا من حيث انه فاعل
 او مفعول وايضا جزء الخبر اذا كان مستقلا بالمفهومية فلانم ان لا يقع مسندا ومنها جزء الخبر وهو ذا
 مستقل لانه اهم من اسماء الاشارة واذا عرفت هذا التفصيل فظاهر ضعف ما ذكره مولانا عصم من
 ان ذا ليس خبر ايل الخبر هو المجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعله ذا حال بدل الفاعل
 هو المجموع من حيث المجموع وقيل خبر هي محذوف اي خمسة انتهى كلامه (قوله مع ما عطف
 عليه) انما قال ذلك لان ذا منفرد لا يصلح ان يقع خبر لانه لا يصلح حمله على هي لعوده الى
 الجميع وقيل الخبر مقدار اي هي خمسة وقوله ذا بيان للخمسة وقيل ذا خبر بتقدير المعلوم
 اي وهي ذواخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف اي هو للمذكر وعلى هذا التقدير
 يلزم مع حذف المبتدأ حذف المعظم وهو قليل وقيل قوله للمذكر خبر لهذا والجملته خبر المبتدأ
 الاول بتقدير عا بد اي وهي ذا منها للمذكر (قوله مفيدا) اي حال يكون كل واحد منها اي
 عطف عليه مقيد بحال ويكون هذا المقيد بها خبر المبتدأ (قوله الرفع والنصب والجر) وهذا
 الثلاثة يكون بالجر كانت الثلاث اما الرفع فتقدير ايرادها الرفع والنصب والجر واما النصب
 فتقدير اعنى واما الجر فلانها بيان الدخول وهي مجرورة (قوله على احد الوجوه) وهو ان يكون
 ان مخففة عن المشقة فيكون من الحروف المشبهة بالالف وهذا ان سلمت ولسان حاله ان يكون
 هذا من مضمونا وهذا هو الوجه الموافق للشيء في العاشية وقبل ان هما بمعنى نظم
 هذا وان لم يكن لانه هذا ان لما حذر ان انتهى

وهذا ان الوجهان يكونان مطابقين للمعنى لان هذا ان مبتداء ح فيكون مرفوعا (قوله لم يتن منها) اي من لغات المونث الا نافيكون اصلا والتثنية فرع فيكون اتا وني وذي وده وده وتلي ودهي يشار بها الى المونث الواحدة عاقلة وغير هوانان الى المشني المونث حال الرفع وتين اليه حال النصب والجر (قوله باراء ذ) اي ذي مقابل لذ الذي هو للمذكر فينبغي ان يناسب ذي الذ بحسب اللفظ ايضا بحسب المعنى وارجاع ضمير المونث الى داودي بتا ويلهما باسماء الاشارة والاسماء الميمنية (قوله لفرعتيها) اي لفرعية مايرها (قوله بقلب الالف ياء) فان الياء قلبيكون علامة للتانيث نحو نضربين واحدة المخاطبة (قوله ونه وده بقلب الالف ولباء هاء) اي الالف من ذا والياء من ذي فالأظهر واليا (قوله بغير وصل الياء بهاء) وفيه لطافة ونما يكون قلب الالف ويا ياء هاء لان الهاء قد يكون مبدلة عن ناء التانيث في الموقف (قوله بوصل الياء بواو) جمعابين العوضين (قوله ولايتني من لعانه) اي من لغات المونث الا نافيكون من التثنية التثنية المتعارفة لان المعرفة لا يثنى الا انكر ولا ينكر اسم الاشارة (قوله على صورة المعرب) باختلاف اخرها (قوله لوجود علم البناء) وهي مشابهته بالحروف (قوله يكتب بالباء) كالولم وذا كان بالمد يكتب بالالف كالولاء وشاربهما الى جمع المذكر والمونث جميعا سواء كانا عاقلين او غير (قوله يعني يدخل على او يلها) اي المراد من اللحق هو دخول حرف التثنية على او يل سماء الاشارة لا على او اخرها لكن ايراد بصيغة اللحق اشارة الى ان الاصل هو اسماء الاشارة وليس حرف التنبيه جزءا منها بل دخلها على سبيل العروض ويعبار به اخري بان المراد من اللحق يقتضي اعتبار اصيل او لا ولا يلزم ان يكون اللحق اتصالا بالآخر ونما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من ان ما جزء لاسم الاشارة (قوله كنواك ما يريد فايم) فيكون ما فيه تنبيه على نسبة القيام الى زيد (قوله حال الخطاب) بان الخطاب مفرد او مشني فيقول هذا هذا وانها تامانان هولاء (قوله لا متناع وقوع الظرف) فيه ان ضمير افعول لا نفعل مما يمتنع وقوع الظرف مع انه اسم فلا واني ان بقم لان معناه غير مستقل بالمفهومية الاتوي انك نقول في ترجمة ذلك انت اي انك نقول في معناه انت المسكون التاء ترجمة ذلك انت بمدة الهرة ومكون التاء واجيب عنه بان الكلام فيما يكون من مقوله الحروف والمنوي ليس كذلك (قوله مثل ضربتك وبك) اي ضربتك ومررت بك فان الكاف فيهما اسم فيصيح وقوع الظرف فيتم ضربت زيد او مررت بزيد باختلاف الكاف في ذلك (قوله وهي اي حروف الخطاب) وفي بعض الاشروح قوله وهي اي اسماء الاشارة خمسة لان المشار اليه امام ذكر او امام مونث وعلى التثنية يرين اما مفرد واسا مشني واما مجموع وهو مشترع بين المذكر والمونث فيكون خمسة الفاظ الدلالة على الخطاب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة تستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين الفاظا حاصل من ضرب خمسة في خمسة وارجاعه الى

حروف الخطاب لقربها (قوله والقياس يقتضي المستب) الاول المفرد المذكر والثاني الجمع المذكر
والثالث لتثنية المذكر والرابع لتثنية المونث والخامس لجمع المذكر والسادس لجمع المونث
لكن المجرى الي خمسة لان الكاف الخطاب للتثنية مشتركة بين المذكر والمونث فكاف كما في ذاكما
مثلا يقيم ذاك ذاكما ذاكمن وانما قال وصى خمسة ولم يقل خمس بدون التاء مع ان مميز الخمسة مونث
وهو حروف الخطاب لان المهم ذهب الى مناسبت من قال ان الحروف مذكر لا مونث فلما قال
خمس بالتاء لان اسماء المعدودة من الثلاثة الى العشرة على خلاف القياس (قوله لا شترالك
جمعهما) اي رجوعهما الى خمسة لاشتراك جمعهما وهو اولاء بالمد والقصر فانه مشترك بين المذكر
والمونث فان كل واحد منهما يكون للمذكر والمونث (قوله لان افراد) اي الشخص نوع الواحد
وهو المفرد المونث مثلا مئة وهي ذياتي وته ذواتي وذات فيكون اشخاص جميع الانواع
كثيرة لا يقيم اننا ايضا من افراد فيكون افراد سبعة لاننا نقول قد عرفت ان المونث هو
او ذيات على اختلاف المذهبين فاذا كان احدهما اصلا فيكون افراد ستة (قوله اي تلك الخمسة)
فيقول قولنا ذاك ذاكما ذاك ذاكمن راجع الى خمسة كما عرفت جهة الاشتراك
فكل واحد من الانواع ارجع الى خمسة بصير المجموع خمسة وعشرين (قوله اذا اشرت) اي
اذا اشرت هذا الى مذكر وخطب الى مذكر بالكاف فيكون معني ذاك بالفارسية انت يعني ان
تو وان شاد وكس ان كان الاشارة الي اثنين وعلى هذا القياس (قوله وعلى هذا القياس) اي ذاك
يكسر الكاف ذاكما ذاكمن فان الخطاب مونث فيها وكذا البواقي (قوله وبالك ونينك) لا يقيم لوجه
لا يراهما فابهما معانثنية لاننا نقول الاول في حال الرفع والتأني في حال النصب والحر (قوله
ولما راي المص كثرة) هكذا قال الشيخ الرضي وقال مجد المحشي ومولانا عصم ان استعمال كل
من هذه الكلمات الثلاثة مقام الاخر انما يكون بالتاويل والمجاز كما ذكر في علم البلاغة فهذا
لا ينبغي ان ياخذ المص هذا الفرق مناصبا ويقول ذاك للقريب فاحاله هذا الفرق الى القوم بايراد
صيغة يقال ليس على ما ينبغي اقول انما قال لشم كثرة الاستعمال للاشارة الى ان الكثرة
باعتة لذلك فان كثرة الاستعمال مارت بمنزلة الحقيقة (قوله مثل كلمة ذلك) اي لم قطع النظر
عن كونها من الاسماء الاشارة بخلاف ما اذا كان كلمة ذلك اشارة الى ذلك المذكور ما بقافي
المتن فان المنظور فيه هو خصوصية اهم الاشارة لان كلمة ذلك من اسماء الاشارة فيكون بين
الوجهين فرقا واشار الى الوجه الثاني بقوله ولا يبعد ان يجعل (قوله واما ما يفتح الشاء وهذا)
نظم الياء ونخفف النون لتقر يب وهناك المتوسط وهناك المبعيد وثم ابط المبعيد وهذا بالتشديد
ابط المبعيد وقد يتعده الكاف ولا يلحق نم (قوله خاصة) اي خاصة ذكرت للتاكيد (قوله
لا نستعمل) اي هذه الاسماء الثلاثة للاشارة الى المكان ولا يستعمل في غير المكان الامحار اتقوله

تقع هنا لك الولاية أيها هذا وذلك باستعاره المكان للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول
 الغنماء مواقيمتها الأحرار أي مواضعها (قوله أي اسم لا يتم من) أشار به إلى أن قوله جزء
 تمييز عن نسبة الفعل وفوقه يتم إلى ضمير الرجوع إلى ما وقع حرفه ان التمييز عن النسبة إما فاعل
 أو مفعول وهو فاعل مهنا أي ما لا يتم جزئيته لكن الشئ بين حاصل المعنى (قوله ان كان جزءاً متميزاً)
 قيل كونه حالاً بعيداً لأن معناه ح ان الموصول اسم لا يتم معناه حال كونه جزءاً لا بصلته وعائد
 وهذا المعنى لا يلزم المقصود (قوله ان كان يتم من الأفعال الناقصة) لأن الأفعال الناقصة غير
 منحصرة كما ذكره في بعض الفعل ولكن المختار أنها منحصرة فيه قال مولانا عيسى ان كون يتم
 من الأفعال الناقصة لا يستدعي ان يكون بمعنى صار أي من أين يعلم أنه بمعنى صار لم لا يجوز
 ان يكون بمعنى كان انتهى حاصل كلامه اقول أولاً الأشياء من الأفعال الناقصة لم يجرى بمعنى كان
 وأما كونها بمعنى صار كثر وشائع وثانياً ان قوله بمعنى صار مما يحصل به ربط في الكلام بخلاف ما
 اذا كان بمعنى كان كما لا يخفى على من راجع وجد أنه وانما بنى الموصولات لمشابهة من حيث
 احتياجهما إلى الغير وهو الصلة فالمشابهة بينهما هي كون كل منهما محتاجاً إلى غيره وأعلم ان
 قولنا اسم كالجنس وقولنا لا بصير جزءاً نأما الا بصلته يخرج الاصماء التي يصير جزءاً تاماً من الكلام
 من المسند والمسند إليه كزيد ورجل وقولنا عايد يخرج مثل اذا واذا فانهما وان لم يكونا جزءاً
 من الكلام الامع الصلة ولكنهما بلا عايد وانما قال لا يتم جزءاً ولم يقل لا يصير جزءاً لأنه يصير جزءاً
 لكن لا يصير جزءاً تاماً (قوله والمراد بالجزء التام) حمل الشئ الرضي الجزء التام على ركن الكلام
 كما يتساق إليه الفهم أولاً وقال معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان يجعله جزءاً الجملة
 لم يكن الا بصلته هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان لا يجعله جزءاً الجملة بل كان فضلاً
 من الكلام لم يكن ايضاً الا بصلته فلماذا صرف الشئ الجزء التام عن قاهره (قوله ينحل إليه المركب أولاً)
 بيان للجزء الاول مثل زيد قائم أبوه فان ما ينحل إليه المركب أولاً هو زيد وأبوه قائم لأن الأغلا له
 إلى أبوه وقائم ثانياً فالموصول ما يحتاج إلى امر آخر وهو الصلة والعايد فالشئ قد من مرة فسر
 الجزء التام بالجزء الأول حتى يتناول المفعول كالفعل والفاعل مثل ضربت زيداً فان زيداً ايضاً جزء
 اولي كالتابع ضربت في المثال المذكور بخلاف الشئ الرضي فإنه فسر بالركن من الكلام وهو
 الذي به حذفه من الكلام لم يبق الكلام كلاماً ولكن يتوجه عليه أنه لا وجه للتخصيص بالركن ان
 المفعول ايضاً جزءاً تاماً لكن لا على ما قال الشئ الرضي لأن بعد حذف المفعول في مثل ضربت زيداً
 يكون الكلام كلاماً بخلاف حذف الفاعل أو الفعل هذا انقصيل الكلام (قوله إلى انضمام امر آخر إليه)
 قاله (١٤) فان كل واحد منهما جزءاً اولياً ينحل إليه المركب أولاً قيل يجوز على قول الشئ أنه
 محال على ان الفاعل هو مجموع الموصول مع صلة في مثل قولنا جاءني الذي ضربت سمع ان الفاعل

فيه هو الموصول فقط والصلة ابيان الابهام الذي فيه فان ورودناش من لفظ الانضمام لان
الموصول يحتاج الى الانضمام ثم قيل هذا ايراد اذا كان الانضمام بمعنى الماخوذ الذي هو يستدعي
الجزئية بخلاف ما اذا كان بمعنى المقارنة التي هي غير مستدعية لها فانه لا ورود له ح (قوله
لاخر مطلقا) اي لم ينف اصل الجزئية ايض (قوله معنا اللغوي) وقد ينسب له الى المصموم ومعنى
اللغوي للصلة هو الجملة المذكورة بعن شيء لا يتم ذلك الشيء بدون هذه الجملة قبل الفاظ
التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها العرفي قيل لوقال الا
بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر واوضح لكنه اختار طريق الاحمال اولا والتفصيل ثانياً ليمتثل
في الذهن هذا ما قال مجد المحشي اقول وحمل الفاظ التعريفات على المتبادر واجب عند
عدم القرينة والقربة هذا قوله كما ذكره قدس سره ويرد عليه ان التعريف مقام التفصيل
لا الاحمال كما قالوا وايض رعاية الاحمال والتفصيل انما يصح اذا كانا معاني التعريف مع ان الاحمال
ههنا في التعريف والتفصيل في خارج (قوله موقوفه على معرفة الموصول) ومعرفة موقوف
على معرفة الصلة فيلزم ان يتوقف معرفة الصلة على نفسها وهذا دور (قوله لكان هذا القول
مستدركا) لا يتم جار ان يكون لاخراج الموصول الحرفي وهو ما اول مع ما يليه من الحمل به صدر
فانه لا يحتاج الى عايد لانا نقول الموصول الحرفي خارج عن تعريف الموصول قيل ذكره
اي الموصول الحرفي لانه لا يكون جزءا اما اصلا لا يضم امر ولا بغيره نعم الجزء التام هو الماؤل
بالصدر لا الحرف المصدرى المنضم اليه الجملة كما في الموصول الاسمي (قوله لانه لاخراج
مثل اذ وحيث) فانهما يحتاجان الى الصلة الغوية لانهما يكونان مضافين الى جملة ولا يحتاجان
الى عايد فلو كان المراد من الصلة معناها الاصطلاحي يخرج اذ وحيث على ما عرفت من معنى
الصلة اصطلاحا فاجزا فاجزا لعايد اخراج مخرج فيكون مستدركا (قوله ولقابل ان يقول
يمكن ان) قال مجد المحشي بل لقابل ان يقول يجب ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته
على معرفة الموصول بان يقال الصلة ا ولا بد ان يراد بالصلة معناها الاصطلاحي لا اللغوي
وهو الجملة المذكورة بعن شيء لانه لو اريد منها معناه اللغوي بلزم ان يكون الشرطية
موصولا نحو من نضربه فانه بصدق عليه انه جملة مذكورة بعن وهي نضربه ولا يتم ايض بدون
هذه الجملة ولكن لم يصدق عليه معناه الاصطلاحي لعدم كون الجملة بعد الموصول انتهى
حاصل كلامه قال مولانا عصم ان تعريف اللغوي للصلة لا يصدق على الشرطية لعدم صدق قوله
لا يتم جزء الا مع هذه الجملة لان كلمة من يتم بدون الجملة التي بعده لانه مقوم لقوله
نضربه فان الضمير في نضربه راجع الى من فهو منعم للفعل فمضى قال ليس المراد من الصلة معناه
اللغوي بل المراد معناها الاصطلاحي فقد سمي هو ظاهر انتهى ، حاصلا كلامه ان الصلة

البشي مقصودا لشي لا ينافي (احتياجه الى ما يليه بل هو بولده لانه يستلزمي الفعل ولا يتم بدونه
وقد عرفت ان المفعم ايضاً جزء انا ما كلفنا والثناء في قوله انا ذربت زيدا (قوله ولا يلزم الدور)
لعدم اعتبار الموصول في تعريف الصلة (قوله وذكر العابد) عطف على قوله المراد والمحصل
ان العابد ما خوذ في تعريف الصلة الاصطلاحية مع يكون ذكر العابد فيه تصريح بما علم ضمنا
ومنه التصريح للمبالغة في الاحتراز من مثل اذ وحيث قال مولانا عصم كما يكون العابد
مذكورا في تعريف الصلة الاصطلاحية كذلك قوله ما لا يتم جزءا ما خوذ في تعريفها فيكون
ذكره لنا القول مستقارا كافيا ولا يصح ان يقع فيه التصريح بما علم ضمنا قول على تقدير التسليم
فعدم التصريح به فيه هم (قوله ولما كانت الصلة ا) يعني ليس المقصود تعريف الصلة كما هو
الشوق حتى يرد ان التعميم غير مانع (قوله ولا يكون بحسب ا) والوارد للحال كالواو
في قوله والواجب (قوله والعابد) عطف على قوله الصلة قيل العابد في الصلة قد يكون وضع
المضمر موضع المضمر ولكن حكم الشئ على الاغلب قال مولانا عصم قال المالك ان العابد في
الصلة هو العابد الذي في المبتداء فيكون ضمير وغيره فالضمير مهناعم من ان يكون ضميرا
او في معناه (قوله مهناعم) جزاء للشرط اي عين كون الصلة جملة خبرية وكون العابد ضميرا بقوله
وصلته ا (قوله اي صلة ما لا يتم ا) ويصح ارجاعه الى الموصول ولكن جعل الضمير راجعا الى
ما لا يتم لقربه (قوله او ما في معناه كاسمى الفاعل والمفعول) فلا حاجة الى القول بان قوله وصلة
الالف واللام اسم فاعل او مفعول بمنزلة الامتناء ثم المراد هو اسم الفاعل او المفعول مع مرفوعهما
فانهما في حكم الجملة الخبرية (قوله والعائد ضمير لا غير ضمير) الا نادرا فانه قد يجيء الظاهر
موضع المضمر وفيه ما عرفت انما يجب ذكر العائد ليرتبط الصلة بالموصول (قوله وصلة الالف
واللام ا) اي الالف واللام فيهما الموصول وصلتهما اسم الفاعل او المفعول مع مرفوعهما (قوله تشبه
اللام الحرفية) اي لام التثنية وعلم ان اللام في اسم الفاعل والمفعول حقيقة لكن لا في
لام التعريف وقوله تشبه اشارة اليه ثم ان كون اللام فيهما للموصول حقيقة وللتعريف تشبيها
لاجل انهم يرجعون الضمير اليه والى اللام فيهما فلو لم يكن حقيقة لام الموصول وتشبيها لام
التعريف لم يصح ارجاعه اليه وان ازلت بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بان يقع جاءني الناس
الذي هو ضارب او مضروب فنقول ارجاعه اليه خلاف المتبادر فالحاصل ان الدليل المذكور
على كون اللام فيهما للموصول حقيقة بناء على تبادر الكلام اذا كان كذلك فلا مرد انه جار ان يكون
الضمير في مثل ذلك الموضع راجعا الى لفظ الالف واللام وهو مذكور لا نه ايضاً خلاف المتبادر
(قوله فحائلت صلتها) اي صلة الالف واللام فيهما هي اسم الفاعل والمفعول انما يكون جملة
مفعول ومفعول صورة لان ضارب زيد في قوانا انضارب زيد بمعنى ضرب زيد على مفعول المعلوم

ومعروب زيد في قولنا المعروب زيد بمعنى ضرب زيد عني سيفته المجهول فيكون جملة
معنى واما كونه مفردا صورة فلان مدخول لام التعريف لا يكون الاسما وهذا معنى قوله
عملا بالحقيقة والاشبه اى بحقيقة اللام وشبهها فيتم صلتها جملة لرعاية حقيقة اللام ويقم منفرد
لرعاية شبهها (قوله وفي ابي الموصولات) لاحظ معنى الجمعية باعتبار الجبر لان الموصول
متعدد فاخذ المرجع وهو الموصولات من سياق الكلام ليصح حمل الخبر المتعدد عليه كما
ان نانيث الضمير باعتبار ان خبره جماعة فيكون المجمع مفهوما من السياق والضمير واقع فيه
(قوله التي) بقلب البالي تاء (قوله واللذان واللتان) قد يشهد النون فيهما بدلا من الياء
في المرد (قوله ويكونان) اى الذي والتي باللات اه فيكون اللذان لمثنى المذكور اللتان
لمثنى المونث والذين لمثنى المذكور واللتين لمثنى المونث في حال النصب والجرجيل
اصل الذي لذي عند البصرية زيدت اللام عليها بحسب اللقطة حتى لا يتوهم ان الجملة التي
بعد ما صفة لها فان الجملة لا يكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جازا ان يكون
صفة كما ان ذ والطائية لما شاكل ذو ومعنى صاحب جازا ان يكون صفة بخلاف ما يير الموصولات
(قوله علي ورن العلي) بضم العيين وفتح اللام وانما قال هذا اثلا يقرء الا على بالواو
(قوله واللذين كاللثنين لجمع المذكور) مخصوص باولى العلم واللذان في الرفع وهذا يلة وقد
يحدث النون من اللذان تحفيفا ومن اللذين ايضم (قوله لجمع المذكور) ايم يعبر منه به ولما
رعاية هذا المعنى في المجمع (قوله اجزاء للوصول مجري اه) اى سكون الياء اجزاء الوصول بما بعده
من الصلة محري الوقف (قوله نحو عرفت ما عرفت) فعبر كلمة ما عن غير ذوي العقول اى عرفت
الذي عرفت الاول صفة المتكلم والذات صفة المخاطب (فهو له والسماء ما بناها) والواو المقسم
اى قسمي بالسماء فيكون كلمة ما بمعنى من (قوله بمعنى لذي) كذا ايمعني فرعيه اعنى اللذان
واللذين وكذا في قوله بمعنى التي ثم ان اى يكون مضافا الى معرفة ظاهرة كانت او مقدرة (قوله
بمعنى التي) فيعبر عنها بالمونث (قوله وذ والطائية اى المنسوبة اه) اى واذا كان ذو ومنسوبا
الى قبيلة بني طي يكون من الموصولات والافلا وهذا معنى قوله لا اختصاص اه قلبت في النسبة
احدي البائين الفاء الاخرى حمزة تحررا عن الاجتماع بين الياءات (قوله اى التي حفرها والتي
طويتها) فيكون ذو في الموضعين بمعنى التي والطوى بالفارسية مأور ومروى اه است
والضمير في حفرها وطويتها ضمير مائل الى الموصول لكنه حذف لانه قد حذف العائد المفهم كما
سأني في قوله واما يد للمفهم يحوز حذفه (قوله الكائنة للاستفهام) فيكون قوله للاستفهام
ظرفا متعلقا بقوله للكائنة وقد اراد الى ان قوله للاستفهام صفة لكلمة ما فان كان
والحجر ورسفة انما يكون باعتبار المتعلق قيل فيه يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة

الالف واللام في اسم الفاعل للموصول وبعض الصلته وهو قوله للاستفهام غير محذوف فانه فاعل
 للكائنة وقد سبق ان اسم الفاعل مع مرفوعه صلة للموصول وكك اذا كان ذا بعد من الاستفهامية فانه
 ايضاً بمعنى الذي وذلك مشروط بان لا يكون ذا زائدة وهى التي بعده اي بعد اللفظ الذي والا
 لا يكون زائداً كقوله تع من الذي يقترض الله قرضاً حسناً فى الآية وقع ذا بعد من الاستفهامية
 لكنه زائد لوقوع لفظ الذي بعده فلو كان ذا بمعنى الذي يلزم التكرار في ذا اعلم ان المصنف
 ذهب الى مذاهب المبصرين وعند الكوفيين يكون ذا وغيره من الموصولات بمعنى الذي سواء
 كان بعد ما ومن الاستفهامية اولا (قوله اي مجموع الالف واللام في اسم الفاعل
 والمفعول لا الالف فقط ولا اللام كك لا اختلاف الواقع فيهما في ان اداة التعريف هي المجموع
 او اللام او الهمزة) (قوله او المشئى والمجموع) اي مجموعها بمعنى المشئى والمجموع في المشئى
 والمجموع مثل الضاربان والضاربون (قوله والعائد المفعول يجوز حذفه) هذا اذا لم يكن الموصول
 هو الالف واللام لانه لا يجوز حذف العائد الذي هو المفعول لان عند حذفه لا يعلم ان الالف
 واللام للموصول اولا لانه يشبه اللام بحرفية فيحتمل ان يكون للتعريف وقد سبق ان واحداً من
 الادلة التي يدل على كونه الموصول لا التعريف وهو رجوع الضمير اليه لانه لو كان للتعريف
 لا يصح رجوع الضمير اليه فلا يجوز حذفه كك لا يجوز حذفه اذا كان العائد متعدداً وان كان
 احدهما للمفعول مثل الذي ضربته في داره زيد فان قولنا ضربته في داره صلة للموصول والضمير اليه
 راجع اليه والاول للمفعول فو مبتداء وزيد خبره وانما لا يجوز الحذف اي حذف احدهما
 لعدم وجود القرينة عليه فاذا حذف احدهما يتبادر الى ان الضمير العائد واحد ولم
 يتبادر الى المحذوف هذا حاصل ما قال مجمل المشئى اقول قوله ادلم يمنع مانع ليس الالما
 ذكره المشئى لان عدم العلم وعدم القرينة مانع يمنع الحذف (قوله لا اذا كان فاعلاً) يعنى التنبيه
 بالمفعول لاخراج الفاعل فلا يرد ان الحذف لا يخفى بل يعنى المجرور والمرفوع ايضاً هكذا ذكره
 مولانا عصم وانا فصله في هذه الصنعة (قوله ما يلزم نساء) والضمير فيه عائد الى المفعول واقابل ان
 يقول كما يجوز حذف ما قبل المفعول كك يجوز حذف عائد المرفوع اذا كان مبتداءً وكذا
 يجوز حذف عائد المجرور مثل قوله تع كالدنيا كانوا اي كالدنيا كانوا عليه فلا وجه لتخصيص الحذف
 بالعائد المفعول ويمكن الجواب بان هذا التخصيص لكثرة حذف عائد المفعول وقلة حذف غيره و
 يمكن الجواب ايضاً بان التخصيص اضافي فالمراد انه لا يحذف عائد الفاعل ويدل عليه قوله
 لا اذا كان فاعلاً لكونه ممدداً وفي بعض النسخ الا اذا كان فاعلاً فهذا لا ينافي حذف عائد المفعول
 كالمبتداء والمجرور ويمكن ان يقيم المراد انه لا يحذف عائد المجرور منفرداً فهذا لا ينافي
 حذفه مع الجار فلا اشكال ح (قوله باب الاختيار بالذي) اي باب الذي يخبر به بكلمة الذي (قوله او ما

يقرم مقامها) يجوز ان يراد من قوله او ما يغوم مقامه هو الالف اللام وما هو معنى الذي من
 الامعاء الموصولة كمن وما والذان وغير ما ويجوز ان يراد منه ايضاً هو الالف واللام فقط وايه
 يدل قوله وكك الالف واللام ويكون المراد من قوله باب الاخبار بالذي هو الاخبار بالذي
 وفروعه حتى يدخل ما هو معنى الذي (قوله تمر من المتعلم) التمر بن التمكين بمعنى محكم
 كمر وانيدين (قوله فيما تعلمه) من باب التعجيل والضمير المستتر فيه الى المتعلم والبازر الي
 ما وكلمة من لبيان ما وقوله ونذكر عطف على التمرين والضمير في انهم الى النجاة (قوله في
 الجملة الفلانية) اي الجملة الاسمية او الفعلية (قوله الى هذا الباب) اي باب الاخبار بالذي (قوله
 اي اذا اردت ان تخبر) وانما عبر ببارته بتقدير الارادة لان عبارته يشهد بانها ارادة
 غير التصديقية مع انه معناه (قوله فان الباء) اي الياء في قوله بالذي للاستعانة بالجملة التي
 مخبر عنها اي بحسب الذكر لا الحقيقة فان ذات المخبر عنه هو زيد في المثال الذي كور. ويدل
 قال فاذا اخبرت من زيداً (قوله لا مخبر بها) فان الباء اذا كانت صلة الاختيار فيكون كلمة لديه
 مخبر بها فيكون خبراً عن مبتدأ مع انها مبتدأ (قوله الجملة النانية) وهي قوله الذي ضربته
 زيد فالجملة الاولى قوله ضربت زيداً قيل قوله وصدرتها يدل على ان تصدير كلمة الذي
 واجبا مع كونه مبتدأ فيجب تأخير الخبر فخرج فلم لم يجعل المصنف ايضاً قسماً اخر من مواضع وجوب
 تقديم المبتدأ على الخبر ولم يجعل من مواضع ايضاً احداً من النحويين واجيب باننا لانم ان يكون
 ذلك من مواضع وجوب تقديمه عليه لم لا يجوز ان يكون من المواضع التي يكون الاصل فيها
 تقديم المبتدأ عليه وقوله وصدرتها لا ياتي منه (قوله اي في موضع ما هو مخبر عنه) وانما
 فسر به لتصحيح عبارة المصنف لانه لم يجعل الضمير موضع المخبر عنه وهو الذي بل جعله موضع زيد
 في ضربت زيداً ومن ذلك ايضاً لم يجعل الضمير موضع المخبر بالذي في الجملة النانية لان موضع المخبر
 منه بالذي يكون في الجملة الاولى لا الثانية فلذلك قال يعني في موضعه الذي كان له في الجملة
 الاولى وقوله الذي كان له لانه لقوله موضعه والضمير في كان راجع الى الحوض وفي قوله له الى
 المخبر منه لايتم ولما احتاج الى التفسير من هذا كورين فلم لم يقل اولاً اي موضع ما هو مخبر عنه
 بالذي في الجملة الاولى لان قوله المخبر عنه في قوله وجعلت موضع المخبر عنه بمعنى
 المخبر عنه بانني والضمير في قوله خبر انما راجع الى كلمة الذي فيكون كلمة الذي في
 الجملة الثانية لا الاولى فلذلك افسر ولا بقوله في الجملة الثانية ليطابق التفسير ولا عبارة المصنف
 (قوله ضميراتها) وانما جعلت موضع ضميراتها لان المصنف ان تصف الموصولة بالوصف الذي كان
 هذا الوصف لذلك المخبر عنه بلا تخير شئ من الجملة الاولى ولا يمكن ان يكون الموصولة مكان
 المخبر عنه لتصلير مبتدأ فلا بد ان يكون نائبة وهو الضمير العائد اليه مكانه (قوله امر به) لان

خبر وحق الخبر التأخير (قوله نصب على الحال) من ضمير آخرته فانه مفعول (قوله او ضمن آخرته
 معنى جعلته) هذا حل اخر لقوله خبر بان يكون قوله خبرا مفعولا ثانيا لقوله آخرته بتضمينه معنى
 جعلته لعدم كونه من باب التفعولين بخلاف الجعل (قوله مناخرا) صيغة لقوله خبرا اي المخبر عنه
 يكون خبرا متأخرا عن التفسير (قوله او المراد بموضعه) هذا حل اخر لقوله وجعلت موضع
 المخبر عنه ضمير الها اي انك جعلت الضمير في محل الذي كان هذا المحل في الجملة الاولى وهو
 محل المفعول من ضربت لان زيد مفعول في ضربت زيد فانك تضع الضمير موضع المفعول وكذلك اذا كان
 فاعلا لقوله ضمير الذي موضع قوله ضمير الها وقوله آخرت المخبر عنه اء موضع قوله واخرته
 خبرا (قوله اي مثل الذي الالف واللام) بان تخبر من جزء جملة بالالف واللام فيقال في قام
 زيد اذا اخبرت عن زيد القايم زيد اي الذي قام هو زيد (قوله في الجملة الفعلية خاصة) اي
 الاخبار بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلية دون الاسمية لا يقيم هذا الاخبار جازيا في الجملة
 الاسمية ايضم بان يقيم في زيد قائما ثم القايم زيد اي الذي قام هو زيد كما يقيم في قام زيد القايم
 زيد عند الاخبار عن زيد فلا فرق بين الاسمية والفعلية فكيف يصح قوله خاصة لانقول لا يصح
 ذلك الاخبار في الاسمية فلا يصح ان يقيم في زيد قائما ثم القايم زيد عند الاخبار عن زيد لان القايم
 في زيد قائم مفرد مع ان الصلة يجب ان يكون جملة فلا يدخل الالف واللام عليه لا يقيم في قايم
 ضمير راجع الي زيد فيكون المعنى زيد قايم زيد فيكون الصلة جملة في قوله الذي قايم
 هو زيد لاننا نقول قايم زيد في تاويل قيام زيد فيكون مفردا (قوله ايصح بناء اسم الفاعل اء)
 فان صلة الالف واللام لا يكون الاسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما فان قيل لم لا يصح بناء اسم
 الفاعل والمفعول من الجملة الاسمية اذا اشتمل خبرا على فعل نحو زيد يقوم او كان احد جزءيها
 اسم الفاعل او المفعول قلنا ان اسم الفاعل او المفعول مع مرفوعهما انما يكون بمعنى الجملة
 الفعلية دون الاسمية (قوله متصرفا) بان يشترط منه امثلة كاسم الفاعل او المفعول (قوله عن زيد
 في ليس زيد منطلقا) فانه لم يشترطوا من ليس اسم فاعل او مفعول حتى يدخل الالف واللام عليه
 (قوله وبشرط ان لا يكون اء) اي بشرط ان لا يكون في اول هذا الفعل حرف لا يستفاد معنى هذا
 الحرف من الاسم الفاعل والمفعول كالسين اء مثل سيقوم زيد او ما يقوم زيد او يقوم زيد اء فلا يصح
 الاخبار عن زيد في قولنا سيقوم زيد باللام بان يقيم القايم زيد لانه يقوت ح معنى السين وهو
 الزمان وملك النقي والاستفهام قال مولانا عيسى يصح الاخبار عن زيد في قولنا سيقوم زيد باللام
 وان فات معنى السين وهو الزمان لانهم اخبروا عن زيد في الجملة الفعلية باللام كقام زيد
 فيقولون القايم زيد مع انه يقوت الزمان ايضم من قام فلو صح ما ذكرناه صح هذا ايضم ولو لم
 يصح هذا لم يصح ما ذكرناه ايضم ثم قال الغاثل المذكور يصح ان يخبر عن زيد اذا كان في اول

الفعل حرف النفي مع بقاء معنى النفي مثل لا يقوم زيد بان يدخل الالف واللام على اسم الفاعل
المعدولة كقولنا لا قايم زيد انتهى حاصل ما ذكره اقول في دفع الشبهة الاولى بان بينهما
فرق بين وذلك لان معنى السين وهو الزمان مقصود في قولنا لا يقوم زيد فلا بد من قصد الزمان
في قولنا القايم زيد واما الزمان في قام زيد فليس بمقصد لعدم قصد في القايم زيد غير مضر لنا على ان
الزمان لو كان مقصودا من قام زيد جاز ان يقصد من قولنا القايم زيد اي الذي قام هو زيد وفي دفع
الشبهة الثانية بان الكلام في اسم الفاعل الذي يدخل اللام عليه وفي قولنا لا قايم زيد انما دخلت
على حرف السلب فان امتداد من الدخول ان يكون بلا واسطة ولقائل ان يتول في دفع الشبهة
الثانية بان قولنا لا قايم زيد يكون اثبات لا قايم لزيد لا سلبه عنه مع انه لا بد من بقاء معنى
السلب كما هو المفهوم من بيان الشبهة فانه لا فرق بين الموجبة المعدولة والموجبة المحصلة
فمعناه الذي لا قايم هو زيد وان فلت السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة فيكون فيه سلب
قلت لا يكون في الروحة المعدولة سلب من حيث انها موجبة معدولة نعم ينعتق السالب البسيطة
في مادة الموجبة المعدولة وهذا غير مضر فيما نحن في صدد بيان كما لا يخفى تاسل لا يقيم في دفع
الشبهة الثانية انه يمنع دخول الالف واللام على اسم الفاعل المعدولة لانه مركب من المستقل
وغير المستقل وهو حرف السلب فيكون غير مستقل فلما لم يدخل لام التعريف على غير المستقل
حك لا يدخل على ما يشابهها لانا نقول ان حرف السلب ليست جزءا في المعدولة باعتبار معناها
الاصلي بل عدلت عن معناها الاصلي الى المستقل ثم صارت جزءا منها فلا يكون غير مستقل ح (قوله
فان تعدد امرا منها) حاز ان يكون الامر به معنى شئ اي اذا تعدد شئ منها وازان يكون الامر بمعنى
الامور (قوله هي تصدير الموصول) وهذا الامر يشتمل امر اخر وهو ان يكون الجملة صلة له
كما ان كل واحد من الامر الثاني والثالث يشتمل امر اخر فان الامر الثاني يشتمل ان يكون الضمير
راجعا الى الموصول والامر الثالث يشتمل ان يكون الاسم الموصول خبرا عن الموصول (قوله نعت
الاخبار) اي الاخبار عنه بالذي (قوله في ضمير الشأن) في فوالك هو زيد قايم قيل لو قال في ضمير
المبهم لكان اعم فائدة لانه يشتمل ح مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا فان هذا ان الضمير ان يضم لا يصح
ان يخبر بهما بالذي لانه لا يقع شيئا منهما مخبرا عنهما لانه لو وقع مخبر عنه فلا بد من اقامة ضمير
العائد الى الموصول موضع الضمير المبهم فلا يكون مبهما لوجود المرجع له وهو الموصول اولانه
يلزم وقوع الجملة الانشائية صلة لان رب لا نشاء التنكير ونعم لا نشاء المذح مع ان الصلة
لا تكون الا جملة خبرية الا ان يقر المراد من ضمير الشأن هو ضمير الميعر من قبيل ذكر الخاص
وارادة العام (قوله لا متناع تصدير الجملة اه) اي لو وقع ضمير الشأن مخبر عنه فلا بد من ايراد
كلمة الذي في اول الجملة وتأخير ضمير الشأن حال كونه خبرا عن الجملة مع ان ضمير

الشان --- ان يكون بعد جملة اولانه لو وقع ضمير الشان مخبرا عنه فيلزم ان يقع ضمير الشان مسندا مع انه لا يقع الامسندا اليه (قوله وكك امتنع في الموصوف) ان امتنع الاخبار بالذي من الموصوف منفردا بان يكون الموصوف منفردا مخبرا عنه وكك الصفة ولكن يجوز الاخبار به من مجموعهما فيقم الذي ضربته زيد العاقل (قوله لاستلزامه وقوع) فان زيد اتي ضربت زيد العاقل يكون موصوفا فلورقم الضمير موقع زيد فيلزم ان يقع الضمير موصوفا واذا وقع للضمير موقع العاقل يلزم وقوع الضمير صفة وقد سبق ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به (قوله في المصدر العامل) بان يعدل النصب واحترز به عن المصدر الغير العامل كما يقيم في رايت ضربك الذي رايتك ضربك قيل الاولى ان يقيم في العامل بدون المعمول سواء كان العامل مصدرا او اسم الفاعل او مفعلا او صفة مشبهة لا اشتراك الدليل وهو لزوم كون الضمير عاملا (قوله لانه يؤدي ان يعمل) لان ما قام مقام العامل الاصل فيه ان يعمل في معموله لان شياء اذا وقع موقع شئ يكونان مشتركين في صفة وهي العاملة هنا الاتري ان حاصل او حصل في زيد حاصل او حصل في الدار يعمل في الضمير المستكن فلما حذف الفعل واقيم في الدار مقامه يعمل الطرف فيه (قوله عاملا) اي حال كون دق المضاف الى القصار عاملا فقوله عاملا متعلق بقوله دق القصار اي دق المضاف اليه وقوله في الثوب متعلق بقوله يعمل (قوله بخلاف الذي) بان يخبر عن العامل والمعمول معافانه جازوا لهذا قيل انما يمتنع الاخبار عن المصدر العامل لولم يخبر المصدر مع معموله (قوله في الحال) بان يكون الحال مخبرا عنه قيل الاولى ان يقول وكك امتنع في كل شئ هو تكرر سواء كان حالا او غير ما ليتناول التميز فانه تكرر ايض فلا يصح ان يقع الضمير موقعه لان الضمير اعرف المعارف فلا يصح كونه حالا او تميزا (قوله في الضمير المستحق) اي في الضمير المستحق لان يعود الى غير كلمة الذي بان كان ذلك الغير مبتدأ وخبر جملة مشتملة على عائدا لمبتدأ مثل زيد ضربته لا متناهي الضمير مكانه اي مكان الضمير في ضربته ليعود الى الموصول لاستحقاقه ان يعود الى غير الموصول الذي هو مبتدأ ولوعاد الى الموصول لبقية ذلك الغير بلا عائدا مع انه لا بد للخبر الجملة من عايد بر تبظنا الى المبتدأ (قوله لامتناع تصدير) اي فلما كان الضمير يستحق ان يرجع الى غير ما فيمنع تصدير الذي ح لامتناع ذلك اي تصدير الذي يعود الى المصدر اليها ليقاها ما قاد المصدر بقوله واذا اخبرت بالذي صدرت بها جعلت موضع الخبر عنه ضمير الها فاذا عرفت ذلك فلا يرد ما قال مولانا عصم من ان الاولى في الدليل على ما قال في قوله وكك في الاسم المشتمل عليه بانك اذا جعلت الضمير الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائدا وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائدا وكل منهما ممتنع وذلك لان ما قال لمش ههنا هو على الاصل موافقا لقاعدة المذكورة في المتن

ثم اختار الترديد في دليل المسئلة الثانية لانحاء العنان تنفيذها على ما ذهب اليه من اجراء هذا القدر به
 في المسئلة الاولى ايضاً كما يصح اجراء الدليل الجاري في المسئلة الاولى في الثانية ايضاً
 على انه لما قيل ان يقول لا يصح اجراء الترديد المذكور في المسئلة الاولى لانك اذا جعلت
 موضع المخبر عنه ضمير الها في قوله زيد ضربته ايضاً زيد ضربته ايضاً بجعل الضمير المتصل
 منفصلاً لما مر من انه لا يسوغ الانفصال الا لتعذر المتصل فيمتنع ارجاع الضمير في ضربته الى
غير الموصول لعدم صحه المعنى ح قوله نحو زيد ضربته غلامه فزيد مبتداء والجملة وهي ضربته
 غلامه خير اليه والعائد وهو الضمير في علامه واما العائد في قولنا الذي زيد ضربته غلامه وهو
 الضمير في ضربته دون الضمير في علامه لانه خبر للموصول ليس داخل في الجملة الخبرية (قوله
 فانها اي ما الحرفية اما كافه) وما الحرفية قد تكون مصدرية وقد تكون زائدة ايضاً فالمراد
 بقوله اما كافه هو كافه مثلاً (قوله موصولة) وذكر غير الموصولة كالمستغفمية والشرطية
 بالتتابع فلا يرد ما قبل لما كان البحث للموصولات فالحق ان يذكر ما لموصولة فقط (قوله
 استغفمية) قد يراد منه التحقير والتعظيم والانكار والتعجب (قوله بما معجب لك) فقوله
 معجب ادم فاعل فيكون مفرداً (قوله ربما تكره النفوس) وهي موصولة بجملة وقوله
 من الامر بيان لما وقوله فرجة بفتح الفاء والرأفة الامر لان اللام فيه للمعهد الذاتي ومعني
 الفرجة ازنيكي ودشوار يبيرون آمدن كذا في الصراح وكراهية ناپسند داشت قبل جاز
 ان يكون ما في قوله ربما تكره النفوس كافة الا ان النحاة اختاروا كونها موصولة لئلا يلزم حذف
 الموصوف واقامة الجار والمجرور وهما قوله من الامر مقامه وذلك قليل والموصوف المحذوف
 هو شيء اي ربما تكره النفوس شئاً من الامر فقوله من الامر ح لبيان الشيء قيل لم لا يجوز ان
 ان يكون من فيه للتبعيض ومجروره نكرة كما في اخذت من الدراهم اي اخذت شيئاً
 من الدراهم فيكون معناه ربما تكره النفوس شيئاً من الامر فرجة (قوله كحل العقال) الحل
 كشادن والعقال بكسر العين ويسماني كه باورانوي شترمي بنانند وجمعه عقل بضم التيم (قوله
 تكره) والضمير الموصول مفعول بحور حذفه (قوله ونامة) اي غير محتاجة الى صلة وصفة فنعم
 مسند الى مفسر وساتكره مفسره له والمخصوص بالمدح وهو هي وقال سيبويه ان ما هذا معرفة
 اي فنعم التي هي وانما سيميت نامة لما ذكرنا من عدم احتياجها الى الصفة ولا الى الصلة (قوله
 اي ضرباً اي ضرب كان) اي ضرباً عظيماً وحقير لان ما التي للصفة قد يكون المتعظيم وقد يكون
 للتنويع اي نوع خاص من الضرب فان التوصيف لما أمم للتعظيم وللتحقير وللتنويع او للمتعميم
 ويتفاوت معناها بحسب المقامات ثم اختلف في ما التي تلي التكره لافادته الابهام فقال بعضهم
 حرف وقال بعضهم اسم وفائدتها اما التحقير والتعظيم والتنويع (قوله كفى بنافصلا) المفهم

بالمثل شيل مو كلمة من في قوله من غيرنا وقوله غيرنا صفة مفردة لمن وقوله بنا جار ومجرور فحتمى لنا
وقوله فضلا تمجيز عن نسبة كفى الى بنا وقوله على من جار ومجرور جر محلي وحب المضاف
الى النبي فاعل لكفى وهو مصدر مضاف الى الظنل وقوله ايانا مفعول لهذا المصدر ومعناه بالفارسية
كفايت ميكنند ما را افضل وبزرگي بر کسی که غیر ما است و است بودن نبی که حمد است ما را
(قوله فان كلمه من لايجي تامه) اقلتم هي يقع لما يعلم ويقع لما لا يعلم فغلبا وما في الغالب يقع لما
لا يعلم وقد جاء في لعالم قليلا وبستعمل اي في الغالب في صفات العالم نحوز اليها ما هو سوال عن
صفته والجواب عالم مثلا وبستعمل ايضا استفهاما كانت او غير في المجهول ما هيته وحقيقته ولهذا يقع
لحقيقة الشيء ما هيته وهي منسوبة الى ما والمماهية مقلوبة الهمزة ماء والاصل المائيه (قوله اضرب
ايهم لقيت) اي لقيته فالعايد محذوف لانه مفعول (قوله اياما تدعو) وهو بمعنى متى وقوله
تدعو افعل الشرط وقوله فله اء جزاء له (قوله باياها الرجل) فالرجل صفة لاي (قوله رجل
مظايم) اي مررت برجل عظيم (قوله يسأل) فالسوال يدل على كونها استفهامية اي يسأل
من حال الرجل لا يعرف حاله كل واحد (قوله اي كل واحد من اي واية) فيكون ضميره ي راجعا
الى اي واية بتا ويل كل واحد فلا يرد انه ينبغي ان يقول وهذا معربة (قوله بالاتفاق) وانما
زاد هذا الدافع ما يقع ان قوله واحد هاليس على ما ينبغي لانه كما يكون اي واية معربة كك
اللذان واللتان وذو الطائفة ونقرير الدافع ان في اعرابهما اتفاق وفي اعراب اللذان واللتان وذو
الطائفة خلاف قال مولانا مص ان الشم ضاع ما هو المقص من عبارته وهي قوله واحد هالان المقص
انهما معربة واحد هالان المقص بخلاف اللذان واللتان وذو الطائفة فانهما غير معربة عند انتهي
ولا ينبغي ان حاصل كلام الفاضل المذكور راجع الى كلام الشم مالا لان حاصل كلام الشم ان المقص متفق
مع النحاة في كونهما معربة واختلف في اعراب اللذان والمنان وذو الطائفة وبظهر من بيانه ايضا
ان اعرابهما غير محضون على مذنب المقص بل النحاة ايضا اتفقوا فيه ولا يظهر هذا من بيان الفاضل
المذكور فما ذكره الشم افيد مما ذكره الفاضل المذكور (قوله وانما امرت) اي اي واية
اي كل واحد منهما لانه لم يترجم فيها الاضافه الى المفرد التي يكون تلك الاضافة منافية
للبناء لانه من خواص الاسم المتمكن وهو الذي كان بالحركات الثلاث ولما فيد الاضافة
بالمفرد لا يرد حبس اذا واذا وان وكك لا يرد الكم الخبرية مثل كم رجل بقيد الالتزام اما
الاول فلان حيث واذا واذا يكون مضاف الى الجملة لا الى المفرد واما الثاني فلعدم التزام
الاضافة فيه حيث يقال كم رجلا بالنصب يضم كما بتم كم رجل بالاضافة (قوله الا اذا كانت) اي اي
واية معربة الا اذا كانت موصولة اي موصولة حذف جزء الاول من صلتها بشرط ان يكون صدر
جملتها ضميرا راجعا الى الموصول كما في قوله تعالى لننزل عن الاية (قوله فيمن قرء بالضم)

دون المفتوح وليس في قراءة الضم الوفاق طلى انها موصولة مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان
ان اي مذهب استغنوا به معرفة مرفوعة على الابتداء وخيرها المذهب المبنية شعبة على الضمار
ثقول اي كل شعبة مقول فيه ايهم الحد وقوله من كل شعبة معمول لتنز من كما يقيم اكملت من كل طعام
فيكون من للتبعية (قوله وانما بنيت) اي اي واية اي كل واحد منهما حال كونها موصولة
عند حذف صدر صلتها التاكيد مشابهتها بالحرف في الاحتياج فاذا حذف صدر صلتها يصير المشابهة
ح قولة لانه يحتاج الى غير الصلة ايض وهو القرينة لان الحذف لا يكون بغير قرينة فتأكد المشابهة
بالحذف قيل قد مر ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها
فان كثرة الاحتياج لا يرفع المنافات وعلى تقدير رفع المنافات كان ينبغي ان يبنى مع قطعها عن
الاضافة لا زيادة الاحتياج وهو الاحتياج الى امر هو غير الصلة كما عرفت واجوب بانه قد مر ان لزوم
الاضافة الى المفرد مناف للبناء واي اذا كانت مضافة وحذفت صدر صلتها يبغي في صورة المضاف
الى الجملة واجيب ايض بان المنافات امر قبلي وبناء اي مضافا عند حذف صدر صلتها سما عي
(قوله وبنيت) اي كل واحد من اي واية تشبيهها بالغايات والمراد بالغايات ما هو من الطرفين
الرمانية المنقطة من الاضافة مثل قبل وبعد وما يستعملان مع الاضافة فهما معر بان ح ويستعملان
بدون الاضافة ايض والحذف المضاف اليه فان كان حذفه من اللفظ والنية معا فحكمها هو الاعراب باقتضاء
العامل كداني حالة الاضافة وان كان حذفه من اللفظ دون النية فهما مبنيان وتعميتهما بالغايات
لا فائدة معني الغاية فيهما (قوله لانه حذف منها) اي من كل اي واية بعض ما يكون موضعها
ومصدر الصلة لان الضمير راجع اليها فيكون موصفا (قوله ولم يستثن اه) اي المصطلح لم يستثن
كل واحد من اي واية الموصوفة للبناء كما استثنى اي واية الموصولة للبناء فان الموصوفة
ايض مبنية (قوله مثل يا ايها الرجل) فان ايها موصوفة بالرجل (قوله مقادى معرفة) فقد سبق انه
مبني فللا حاجة الى بيان بنائها نانيا (قوله وبناء الموصوفة) اي لكونه سناد في مفرد معرفة لا لكونه
موصوفة والرجل صفة له (قوله على ان يكون ذا معنى الذي) قد سبق ان اذا كان بعد كلمة
ما الاستغنافية يكون بمعنى الذي (قوله اي صنعته) بحذف ضمير الموصول وهو مفعول والصنعة
بالفارسية ييشه (قوله وما بعد خبره) اي الموصول مع الصلة خبره (قوله ابا بالعكس) ولكن تقديم
الخبر لتضمنه بماله صدر الكلام وهو الاستغنافية (قوله وح جوابه رفع) اي على الوجه الاول يكون
الجواب عن قوله ما اذا صنعت رفع اي اسم مرفوع على انه خبر فتفسير الرفع بالمرفوع لصفة الحمل
ويمكن جوابه بان يقرأ اعراب جوابه رفع او جوابه ذو رفع بتقدير المضاف وقوله رفع على صيغة
الماضي المجهول وقوله محذوف بكسر الفاء صفة للمبتدأ ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه
صفة الخبر وصفة لكل منهما على مجيل النمارع (قوله كما اذيلت) في جوابه الاكرام بالرفع على

انه والله مبتدأ اي الذي صنعته الاكرام فيكون الجواب جملة اسمية كالسؤال (قوله مبارتان) اي اعتباران (قوله والظاهران مواد هما واحد) اي الظاهران يكون مآل كلمتا العبارتين واحدا بان يكون الاول راجعا الى الثاني كما يشعر به قوله فان معنى (قوله لكون كلمة ذارائدة) لا يقيم علي تقدير زيادة كلمة ذالا يكون له معنى اصلا فكيف يصح قوله ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لاننا نقول هو مالم يعمى لا يقتضي وجود الموضوع فزيادتها لا ينافي صدقه واعلم ان كلمة ما لا تفهم دون ذافاظان يكون قولنا اي شيء معنى كلمة ما فقط فإضافة المعنى الى مجموعهما باختيار احد جزئيه وهو كلمة ما واليه يشير قوله فالمفهوم من مجموعهما ايها المفهوم منه هذا وان كان فهمه من المجموع باعتبار احد جزئيه وهو ما واذا عرفت هذا فما قيل لانم ان يكون الظ ما ذكر قدس مرة بل الظم من قوله انها بكذا اي بمعنى اي شيء ان يكون لكل منهما دخل فيه لا ان يكون ذارائدة ليس علي ما ينبغي (قوله الاكرام) بالنصب اي صنعت الاكرام فالجواب مطابق للسؤال ح فالسؤال قولنا اي شيء صنعت فهو جملة فعلية مثل قولنا اقام زيد لانه في الامل آ صنعت هذا ام ذاك لا أمذا صنعت ام ذاك لان الاستفهام بالفعل اولى (قوله لقوات المطابقة) لانه علي تقدير الاول يكون السؤال جملة اسمية والجواب جملة فعلية وعلي تقدير الثاني بالعكس (قوله اسماء الافعال ما كان اء) قيل كلمة كان يحتمل ان تكون ناقصة علي اصلها وتامة وبمعني صار وزياده ولما كانت اسماء الافعال بمعنى الامر المخاطب والماضي كان حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضي (قوله اي اسم كان) وانما فسر كلمة ما بالاسم دون الاسماء مع ان المعرف بصيغة الجمع اشارت الي ان المعرف هو الاسم الذي يستفاد من الجمع لا الاسماء والا يلزم التعريف للأفراد فظهر صغف ما ذكره مولانا مع من ان الظم اسماء كانت انتهى (قوله من اقسام ندبني الاصل) لان الحروف ايضم من مبنى الاصل (قوله لكونها هسا بهند لمبني الاصل) لانها بمعنى الماضي والامر المخاطب وكون الشيء محمدا من المشابهات التي هي موجهة للتبماء (قوله فما قبل اف) بضم الهمزة وتشديد الفاء يكسر ما وقوله اوه يفتح الهمزة ونسديد الواو وفتحها وسكون الهاء وهذا فع دخل نقربه ان اف اوه من الاسماء الافعال مع انها بمعنى المضارع وهو تصغر واتوجع ونقرب الجواب ان المراد من قولم انشجر هو تصمرت ومن قوله اتوجع هو توجعت وهما صيغة الماضي المتكلم لكن برعنيهما المضارع بمعنى الحال وقوله نهجرت بالفارسية نكذل شدم من وقوله توجعت مقال شدم من (قوله لان المعني على الانشاء) قيل لو كان المعني على الانشاء وهو الحق لم يكن صيغة الماضي علي الحقيقة اذ ليس المعني فيه على الماضي فالظني وجه بناء اسماء الافعال فافاله انشجر برضي هو انها بنيت لكونها اسماء اصليا ابتداء وهو مطلق الفعل سواء بقي علي ذلك الاصل كالماضي -

ولامرا وخرج عند كالمه اخرج فعلى هذا الحاجة التي الضرر المصير دور (قوله مثل رويد زيد) اعلم ان من
حق اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماضي والتمرو قبل هي مرفوعة اسمها بالابتداء ورويد
مثلا مبتداء وفاعلها سد معد الخبر وهو مرفوع مثلا قال م لان اسم ان كونه بمعنى الفعل يابى
من ان يكون مبتداء بالرفع المحلى انتهى كلامه اقول في كلام ذلك فان شبه الفعل كما في القسم
الثاني من المبتداء بمعنى الفعل مع انه مبتداء والفعل ما سد مسد الخبر ورويدا مثلا بعينه قسم
الثاني من المبتداء وانقلبت فينبغي ان يكون الماضي مثلا مبتداء يرفع المحلى قلنا بينهما
فرق بين لان الاسماء مطلقا لا يابى من الاعراب بخلاف الماضي مثلا قبل رويد في الاصل تهجير
رواد ا ب كسر الهزة مصدر ارود اي ارفع ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الراء وتسكين الواو
بمعنى الرفع على الى المفعول به مصدرا واسم فعل لتضمنه معنى الامبال وجعله بمعنى (قوله
مثال لجا هو بمعنى الامر) وهو متعدي مستعمل فيما نقل عنه نحو رويدا اي ارودا كما
ان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين
اشارة الى اقسامها (قوله وهيها بذاك) اي ريد ومنهم من قال ان هيها مثلا مصدر اي
مذموم مطلق لفعل محذوف فبنائها لا طراد الباب لان بعضها من اسماء الافعال مبني كصه فانه
من الاصوات وهي كلها مبنية (قوله والذي حملهم ا) اي الشيء الذي بعث هذا الشيء
للنكاح على ان قالوا ان اسماء الافعال ليست بافعال مع انها تودي معنى الافعال هو امر لفظي
فقوله امر لفظي مقول القول (قوله وهو) اي الامر اللفظي ان صيغ هذه الكلمات و امثالها
من الاسماء الافعال مخالفة لصيغ الافعال اي لصورتها وقوله وانها عطف على قوله ان صغيها اي انها
لا يتصرف كتصرف الافعال (قوله لانها موضوعات) اي الذي حملهم على ان قالوا ليس انها
موضوعات لصيغ الافعال وصورتها بان كان رويد مثلا موضوعا للفظ المبال لالمعناه فقوله على
ان يكون ا في ذيل النفي (قوله قال الشارضي) وهذا التأييد لنفي المستفاد من قوله لانها
موضوعات (قوله للفظ الفعل) وهو لفظ اسكت (قوله بشي) اي ما زال بعضهم ليس بشي (قوله
اذ العربي القم) بفتح الهزة وضم الفاف وسكون الحاء المهملة قال الش في الحاشية القم الحائض
انتهى والمراد منه هو العربي الفصيح (قوله يقول ض) ويريد منه معنى اسكت مع انه لم يخطر
بباله لفظ اسكت بل لم يسمع لفظه اصلا فيكون ض مثلا موضوعا لمعنى الفعل لا للفظ الماضي
(قوله ولهذا) اي ولا جل انها موضوعات لمعنى الفعل لا للفظه قال اسماء الافعال ما بان بمعنى
الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي اي ما كان معناه لفظ امر ولفظ الماضي (قوله
هذا بحسب الوضع) اي المتبادر من كون اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضي ان يكون هذا المعاني
موضوعا بالقياس اليها فلا يرد ان الضارب في قولنا الضارب امس من اسماء الافعال لانه ليس

موقوف على الماضي بل هو الـ عليه بحسب القليلة فنقتزير الشبهة ان الضارب فيه بمعنى ضرب
 فيلزم ان يكون من افعال (قوله وفعال بمعنى الامر) اي فعال على انواع احدها ان يكون
 بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل بكسر الهمزة لانه لا يفتحها لانه يفتحها من المزيد ككرم وهو قياسي من
 الثلاثي اي مجي فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياس وهو مندوب محبوبه والذاني والثالث
 والرابع ما ذكره المصنف فقوله فعال مبتداء وقوله قياس خبره (قوله المشتق من الثلاثي) اشار به الى
 ان قوله من الثلاثي صفة للمبتدأ لا مر بتقدير المشتق فان اطلاق الصفة على الجار والمجرور وانما يكون باعتبار
 الارتفاع ولا يخفى ان تقدير المشتق البقي والصق من تقدير الكاين فمأذ كره مولانا عصم من ان
 تقدير الكاين اعرف ليس على ما ينبغي (قوله اي قباسي) بخلاف ياء النسبة وحذفها شائع ويحوز
 ان يكون قوله قياس بمعنى ذوق قياس فيصح حمل الخبر على المبتداء (قوله هو مطرد في الثلاثي)
 اي ما هو على وزن فعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد يكون في جميع الثلاثيات
 المجردة فقوله ويرد عليه اي يرد على كلام سيبويه فيكون لرد كلام المصنف ايضاً لان كلامه على
 مذهبه بانهم لم يشتقوا من قام لفظ قوام بمعنى الامر الذي هو موقوم ومن قعد لفظ قعد بمعنى
 اقع فلا يصح قوله هو مطرد وقوله قياس فقوله فلهم انا اول بعضهم في المعنى جواب عنه بان المراد
 من الاراد هو الكثرة فان كثيراً من الثلاثيات المجردة كك قال مولانا عصم ايضاً لقوله ويرد
 عليه ورواد اصلاً لان القياس بمعنى انه ليس سماعي فمع جاز ان يكون بعض من الثلاثيات
 المجردة على وجه كان له لفظ على وزن فعال بمعنى الامر وان يكون بعض منها على وجه لم يكن له
 لفظ كك فلا يرد الخفض بقوام وقعد ثم قال فاصل المذكور ويحتمل ايضاً ان يكون قوله قياس
 بمعنى ان بنائه او بناءه على الكسر قياس اي قياس لا بمعنى ان يكون فعال بمعنى الامر المشتق
 من الثلاثي قياس فمع لا يرد الخفض عليهما ايظاً انتهى حاصل كلامه اقول في كلامه الاول ان السمع
 بمعنى انه موقوف على السماع لا قاعدة له يعرف بها والقياسي هو ان يكون له ظابطة كلية يعرف
 به الخوا ما فاذا كان القياس بمعنى انه لم يكن سماعياً فيكون في القياس ح سلب عدم القاعدة وذلك
 السلب يستلزم اثبات الثابتة والظابطة في القياس لروما فلا بد ان يكون في الثلاثيات المجردة
 لفظ على وزن فعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد فيمتنع ان يكون بعض من الثلاثيات
 المجردة على وجه كان له لفظ على وزن فعال وان يكون بعض منها على وجه لم يكن له لفظ كك وفي
 كلامه الثاني ان ارادة اللفظ المذكور من عبارة المصنف بعيد غاية لا يبعد فلا ضرورة في ان يحمل
 قوله هو مطرد في الثلاثي على ان بناءه على الكسر مطرد وكك لا ضرورة في ان يحمل القياس
 على ان بنائه او بناءه على الكسر قياس (قوله واه في الرباعي) اي محض اسم الفاعل من الرباعي
 بمعنى الامر لا يكون الا نادراً لا بمعنى ان فعال بالمعنى الامر لا يكون في الرباعي الا نادراً

كما هو الظاهر من العبارة لأنه لم يجرى في الرباعي لفظ على وزن فعال بمعنى الامر اصلا فان ما جاء من افعال الرباعي هو كلمتان احداهما عزاز بتكرار العين المهملة والاخر فرقار على وزن فعلا فان عزز بمعنى حكيت صوت الرعد وفرقار بمعنى حكيت صوت الصبيان فقالوا فرقار بمعنى الامر الذي هو صوت وفرقار بمعنى الامر الذي هو لاصب وهذا في الاصل ما رما وارقار (قوله حال كونه) اي فعال مصدر او صاحب الحال هو الضمير في مبنى وهو فاعله والعامل في الحال هو مبنى والحال يتقدم على ما ملها اذ لم يكن معنويا كما قالوا قيل من افعال موفعال بمعنى الامر لاغيره فلم او رد فمال الذي هو ليس بمعنى الامر كفجار وفساق في بحث افعال واجيب عنه بان ذكره فيها بالتبع لا بالاصالة واجيب ايضاً انه انما آرد فيهما اشارة الى ان ما هو على وزن فعال لا يختص باسم الفعل بل يكون في غيره ايضاً (قوله معرفة) لانه علم للمعاني نحو فجار علم للفجرة او الفجور فيكون علم جنس فقوله معرفة صفة لقوله مصدر او قوله كفجار صفة اخرى له ويجوز ان يكون خبر مبتداء محذوف اي هو كفجار وقوله فعال مصدرا معرفة مبتداء وقوله مصدرا منصوب على الحال وقوله صفة معطوف على مصدر وقوله مبنى خبر لقوله فعال وانقلت كيف ارجح ان يقع قوله مصدرا معرفة حالا من فعال فانه مبتداء قلت فعال ليس بمبتداء بل هو مفعول لان معناه ما يؤذن بفعال فهو مفعول به بواسطة حرف الجر (قوله كفجار) مبنى على الكسر كقطام ويا فجار اي يا فاجرة والفجور بالفارسية ميل كردن وذر و غ كفتن و بى فرمانى وتبامى كردن كذا في الصراح (قوله اي كلوا احد) اشارة الى ان الضمير في مبنى راجع الى القسمين بتاويله بكل واحد وهو تاويل شائع فلا يرد انه لا بد ان يقول مبنيان (قوله اما عدلا فلما ذهب) فكما يكون نزال معد ولا عن انزل فكذلك فساق معدول عن فاسقة وفتار معدول من الفجرة او الفجور وانما اعتبر العدل في البناء لان المشابهة في الزنة غير كافية فيه والا لزم بناء سلام وكلام قيل لا دليل على كون فتار معدولا من الفجرة او الفجور كما لا دليل على كون فساق معدولا عن فاسقة مع انه لا بد في كونه معدولا من المعدول عنه من دليل وكون فجار بمعنى الفجرة او الفجور وكون فساق بمعنى فاسقة لا يدلان على كونهما معدولين عنهما لجواز ان يكون مراد فين وانقلت ان المعدول فيهما نقلا يري لا تحقيقي لانهما وجد في كلامهم مبنيين فلا بد من تقديره كما في منع الصرف قلت الدال على كون نزال معدولا عن انزل بما اذا استدلوا به عليه في غاية الضعف فلا دليل ان يقع في وجه البناء ما قاله الشيخ وهو ان كل واحد من فعل مصدرا وصفة انما ينبي لمشابهة افعال الامر زنة ومباعدة لوجوه المباعدة في فعل مطلقا (قوله وهذا للصيغة) اي صيغة فعال بمعنى الامر لا المباعدة في الامر فيكون نزال امبالغة لنزل في الانزال فكذلك فجار وفساق كما يكون فعال وفعل للمبالغة

في قائل يعني نيك كنهنا (قوله كيف) اي كيف بان لهم دليل على كون اسماء الافعال معدولة
 من لفظ الفعل فان الاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج ولا يجاوز عن النوع الذي يكون ذلك
 الشيء الذي معدول عنه منه اي من ذلك النوع اي الاصل ان يكون المعدول من نوع المعدول عنه
 فان كان المعدول عنه اسما او فعلا او حرفا ينبغي ان يكون المعدول كذلك فم كيف يصح ان يكون نزال
 معدولا من انزل قيل هذا الاصل لا تجري في ذلك ومثلك معدولين عن ثلاثة ثلاثة لان ذلك معدولا
 من ثلاثة ثلاثة مع ان ثلاثة ثلاثة من نوع المركب وثلاث من نوع المفرد فلا يكون المعدول من نوع
 المعدول عنه واجيب بان المراد من كون المعدول من نوع المعدول عنه هو ان يكون من نوع
 نفس المعدول عنه او مما يلتزم المعدول عنه منه فالنوع الذي يلتزم المعدول عنه منه هو الاسم
 فيكون ذلك من نوع الاسم (قوله وبين وجهها) اي بين الشئ الرضي وجه المبالغة في اسماء الافعال
 في كلامه (قوله علما للاعيان) وهو حال من مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب في تميم اي اختلف فيه
 حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه لو كان حالا من كل واحد من قوله مبني ومعرب يلزم
 توارد العاملين المستقلين على معمول واحد وهو بطلان توارد العلتين المستقلين على معمول
 الواحد شخصا غير جائز فاذا كان حالا من فعال فنكون العامل في الحال هو مبني ومعرب على مبيل
 التنازع بان يجعل فعال معمول لا والواصر في الثاني او بالعكس (قوله ليخرج باب فساق) اي ما
 هو صفة وليس بعلم (قوله وذكره للتنبيه) اي ذكر الامونك للتنبيه على ان فعال حال كونه علما
 لا يكون الامونثا فيكون قيلا واقعا قيل لم لا يجوز ان يكون احتراز عن فعال علما المدرك واجيب
 بان الكلمة التي هي على اربعة احرف لا يخرج من الثانيث بجعلها علما المدرك فلا يصح جعله
 قيلا احترازا (قوله وغلاب كك) اي علم لمونث فانه اسم امرأة كقطام (قوله عدلا وزنة) اما
 زنة فظ واما عدلا فلان قطام وغلاب معدولان عن قاطمة وغالبة فكل واحد منهما مشابه لشي
 هو مناسب لمبني الاصل كفتجار وفساق (قوله فاكترهم يوافقون الحجار بين في بنائه واقلهم
 ليعتقون بين ذات الراء وغيره بل يحكمون بآراء الكل) فمعنى قول المصم معرب في تميم
 كلمهم الا ما اخره راء فانه اي من معرب في تميم كلمهم بل عند اقلهم كذا قيل (قوله لكونه في مخرجه)
 اي الراء في مخرجه الحرف المكرر فاذا قيل ري يظهر التكرار منه في بادى النظر قيل هذا
 وجه بذكره الفاضل الهندي ووضحه الشئ قدس مرة (قوله اذ سلوك طريق واحد) لان
 ما هو مبني على الضم مثلا فهو باق عليه ولا يختلف بالعامل بخلاف الاسم المعرب فانه يختلف
 (قوله اما نعلمه الى باب المصادر) يعني انها يصير مصدر وانزلت الى المصدرية ولم يصح
 في قوله اولم تلزم المصدرية لارمة لاح والاول مثل واما بالتدوين على وزن فاعل
 يقبله في وقت التعجب الثاني مثل منه وانه فانها منقولان الى باب المصادر فانها اذا كانت

بالتفويين بمعنى منع ما أو سكوت ما وإن كانا بلا تفويين بمعنى منع الآن وسكوتها الآن والمنع والسكوت
 مصدران لكن المصدرية منهما غير لازمة منهما هو (قوله أصواتا سارحة) أي مخصصة فأنها ح لم يصير
 أصواتا وأسماء أفعال (قوله وهي) أي الأصوات التي هي غير منقولة إلى المصادر (قوله المتقدم)
 بالفارسية نداء مت كنندة (قوله وح لا يقدر) الإنسان أن يحكم على الصوت الذي هو لفظوي
 أي هو لا يصير محكوما عليه وبه ح (قوله كما إذا قلت غاق) أي إذا قلت غاق فأنك قصدت منه
 أصدا را ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح أي فهم لا يقدر الإنسان أن يحكم على غاق بشئ أو يحكم
 به على شئ بخلاف النوع الأول من الأصوات فإنه يحكم عليه بأنه مصدر أو منقولة إلى المصدر
 أولزم له المصدرية وغير ذلك (قوله ومنها ما يصوت) أي منها ما يجري على لفظ الإنسان لأجل
 رجاء الحيوان أو منعه أو لأجل دعايه كما يتم به به للطيور ولأجل أكله أو غيرها (قوله لا ناخه
 البعير) بالفارسية خابانیدن اشترويقال في عرفتنا أنه لا ناخته (قوله وهذا لأقسام) أي أقسام
 أصوات الغير المنقولة كلها مبنية وتذكر كير الضمير في قوله مبنيا باعتبار لفظ الكل (قوله لا انتفاء
 التركيب فيها) فيكون هذه الأقسام داخلية في القسم الثاني من المبنى وهو قوله وغير مركب وليس
 هذه الأصوات أسماء لعدم الوضع فيها بل هي جارية مجرى الأسماء المبنية كما ذكر فيهما سيأتي
 (قوله أو غاق صوت الغراب) أي إذا قلت قال ريده غاق عند صوت الغراب (قوله فهي في هذه
 الحالة) أي حالة الحكاية وهذا القول جزاء للمشرط المذكور وهو قوله وإذا تلفظنا (قوله والمراد
 بالأصوات) أي مراد المصدر بالأصوات هو أصوات غير منقولة إلى المصادر ولم يكن واقعة على
 سبيل الحكاية ولما قبلنا المراد بمصدر المصدر فلا حاشية ح في قوله ولم يذكر المصدر القسم الأول (قوله
 وهي بهذا الاعتبار) أي الأصوات باعتبار أنها غير منقولة ليست بأسماء لعدم الوضع فيها (قوله
 وذكرها في بابها) أي ذكر الأصوات الغير المنقولة في باب الأسماء المبنية لأجل أنها مجراها
 أي لقيام مقامها وأخذها حكم الأسماء المبنية في البناء (قوله وينبت) أي الأصوات التي كورة
 لأنها جارية مجرى الأسماء التي لا تركيب فيها فالأسماء التي لا تركيب فيها مبنية فكذلك ما يجري
 مجراها وقيل اسماء بنيت لفقد موجب الأعراب فيها وهو التركيب الذي يقصد به جزاء المركب
 اللفظ والمعنى لأن وضعها على أن ينطق بها معرد وأن وقعت في التركيب فالقصر بهذا اللفظ دون
 المعنى فإنه لا يتم جاءني غاق وفأمر غاق وغير ذلك مما يرد به معنى الغاق (قوله بهذا الاعتبار)
 أي باعتبار كونها غير منقولة (قوله كل لفظ حكى به محذوف) من الأصوات الحيوانية (قوله لا
 ولا يلزم تعريف الشئ بنفسه بالخلاف الصوت في حد الصوت لثغرها لغة واصطلاحاً (قوله لا
 أصدر) أي الإنسان يصدر هذا الصوت عن نفسه تشبيها له بصوت شيء كالغراب كما عرفت (قوله لا
 البهايم) أي الإنسان يصدر عن نفسه صوتا هو لزج الحيوان أو منعه أو لدعايته أو سكوته أو غير ذلك

بكلمته اثار بقوله اي لانها كنهها (قوله فلا يتناول ما هو للظهور) اي لا يتناول الصوت الذي
 يصدر الانسان من نفسه لجزر الظهور ومنه اودعائه او غيرهما (قوله بل ابعث افراد الانسان)
 اي بل لا يتناول الصوت الذي يصدر الانسان ابتداء اي من غير تعلقه بالغير مثل وي
 منه الندامة او التمعب بخلاف حلق مثلاً فانه بالقياس الى الغير وهو الغراب (قوله قيل ذلك)
 اي غلام ذكره القسم الاول والمراد عدم ذكر بناءه والحاصل انه انما لم يذكره لانه يتلزم بناءه
 من بناء القسمين الآخرين بطريق الاولى لانه قد عرفت ان بناءه المشابهة بالقسم الثاني
 من المبني وهو اوزير مركب فاذا كان كذلك فالقسمان الاخيران اللذان هما قريبان بالتركيب
 اذ كانا مبنيين فالقسم الاول الذي لا قرب له بداي لان مشابهيته الى القسم الثاني من المبني
 حاشا من القسمين الآخرين ا ما عدم كونه قريب بالتركيب فظ لانه ليس له تعلق بالغير بل
 هو صوت الانسان ابتداء واما قرب القسمين الآخرين اليه فظ ايضاً لان اهما تعلق الى الغير
 كمنه بالقياس الى البعير (قوله اي المركبات المعدودة) اشار به الى ان الالف واللام فيها
 للعدم ولما كان بعض المركبات من المعربات فلذا تعرض به وقال اي المركبات ا بخلاف
 الاصوات فان كلها من المبنيات فلذا لم يقل هناك اي الاصوات المعدودة من المبنيات قال
 مولانا هم قوله كل اسم لا يكون محمولاً على المعدود فلا بد ان يقع المركب اسم ا وانقلت
 الالف واللام في قوله المركبات ليس للمعد بل للجنس فهو يبطل الجمعية فيكون المعرف ح
 هو التركيب وهو محمول عليه فلتحذف مخالفه وهو اسماء الاشارة حيث قال اسماء الاشارة اسم
 كذا قول هو يوافق على انه الذي هو اسماء الافعال حيث قال اسماء الافعال اسم كذا فان الاضافة
 يبطل الجمعية فيصح الحمل واعلم ان المراد بالتركيب المبني الذي سبب بناء اجزائه او بناء
 احد اجزائه التركيب فقوله كل اسم بمنزلة الجنس وقوله كلمتين بمنزلة الفصل فخرج به
 اسماء المعدودة ثم ما قيل في بعض الحواشي الاولى ان يقع من لغتين موضع قوله من كلمتين لثلا
 يخرج منه التركيب من المهملتين ليس على ما ينبغي لما عرفت ان المراد من التركيب ههنا ما يكون
 سبب بناء احد جزئه او كليهما التركيب والاهمالات قبل التركيب الامتزاجي ما كانت مستحقة
 للاعراب حتى يترجمها البناء عند التركيب لان مفهوم الاعراب يقتضي ان يكون ما هو مستحق
 للاعراب ا متزاجاً او مهملاً ليس باسم فظهر مراد كثرنا ان المراد بالكلمات ما كان احدهما او كلاهما
 مستحقاً للاعراب قبل التركيب الامتزاجي عند وجود العامل (قوله ضمن) عدم الكلمتين
 فيكون مجموع الاقسام ستة ولكن لما يمكن له مادة من هذه الاقسام الستة وان يكون من اقسام
 او اقسام اخرى لا نسمة الحقيقية مثل بعلبك فانه ليس فيه نسبة لافى الحال ولا قيل التركيب واما
 الاسمين اللذين احدهما كلمة حقيقة والامر كلمة هكها ميبويه فان الجزء الثاني فيه صوت

فهو كلمة حكمها لأنه جار مجري الكلمة الحقيقية وأما المتركب من الاسم والفعل مثل يخضع فغير
فان الجزء الاول منهما اسم والثاني فعل وهو علم ملك من المملوك (قوله وجههما كلمة واحدة) بالجر
حذف على قوله تركيب كلمتين ولو قرء بصيغة الماضي المجهول لكان له وجه (قوله نسبة اصلا)
قيل وإنما قال اصلا لرد كلام الشيخ الرضي حيث قدر قوله ليس بجهد نسبة بأنه ليس بينهما نسبة
قبل التركيب فالشم نفى النسبة بالفعل ايضاً ولكن تفسير الشيخ الرضي صحيح لان نفى النسبة بالفعل
يعلم من قوله كل اسم من تركيب كلمتين لان الاسم لا يكون الا علما ولا يكون النسبة فيه
بالفعل فلا يكون النسبة بالفعل مما يحتاج الى النفي اقول اشم آخذ نفى النسبة الحالية هو اليه
بشعر قوله ليس بينهما نسبة ليخرج اه و اراد به انه ليس بينهما نسبة قبل التركيب كما
لا يخفى فح لا يكون قوله اصلا لرد كلام الشيخ الرضي (قوله ولا قيل التركيب) اي قبل تركيب كلمتين
كلمة واحدة يجعلهما اسماً فقوله لا قبل التركيب بمعنى لا قبل العلمية فلا يرد ان نفى النسبة قبل
التركيب لغو لا طائل تحته لامتناع النسبة قبل تركيب كلمتين (قوله غير موضوع لمعنى) لان
الموضوع للمعنى هو الكلمة وموليس بكلمة لانه ليس باسم لكنه جار مجراء كما مر فت في الاصوات
(قوله احري مجري اه) اي يجري مجري الاسماء الحقيقية وهي الاءاء المبنية (قوله ليخرج مثل
مبدأ اه) نفى الاول يكون نسبة الاضافة قبل التركيب وفي الثاني نسبة التعليقية قبله لان
قوله شرا مفعولا للفعل وقوله ثابط شرا علم لقضية غريبة معناه بالفارسية زير بغل دارد شر را يقم
له في محل وضع زيد مثلاً اصابع يده تحت ابطة بلادون ان يكون بينهما حيلة لولة ثم يضر ب عضده
على اصابعه الموضوع المنتشرة تحته فانه يصدر ح منه صوت غريب يشابه صوت بعض الاعضاء
القبليحة ويفعل من مومن الناس السوقي وانما يجب اخراج الاول لان اجزائه معرفة والكلام
في المبني واما اخراج الثاني فلان سبب بناء اجزائه ليس التركيب لان احدا من جزئيه مبني
الاصل والاخر معرب (قوله وتعيين النسبة) اي ارادة النسبة من النسبة التي في قوله ليس
بينهما نسبة التي لم يكن نسبة العطف داخلاً في النسبة المذكورة اصعب من خرط القتاد
بالفارسية پوشت كندان دكند هت د رخت خاردار و قال مولانا عيسى الشماخي اجاب عن عدم جامعية
التعريف بقوله والاحسن ان يقر اه على وجه يخرج هذه النسبة العطفية من النسبة المذكورة
بان يكون المنفى هو النسبة التي هي غير نسبة العطف فح يكون نسبة العطف داخلاً في التركيب
من كلمتين فيكون التعريف جامعاً واذا كان المراد من قوله والاحسن ان يقر اه ما ذكرناه في تعريف
يضع قوله اصعب من خرط القتاد كما عرفت ان المفهوم من قوله والاحسن ان يقر اه تعيين النسبة
على وجه يخرج منها هذه النسبة اي نسبة العطف التي هي اصل كلام الفاضل السيد زكي الرازي قول
المراد من قوله وتعين النسبة على وجه اه اي تعيين النسبة على تقدير ان يحمل قوله ليس بينهما

نسبة على سلب الكلى على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد لان سلب الكلى
 بذاتي هذا التعيين فقوله والاحسن ان يقرأ معناه ان الاحسن في تفسير قوله ليس بينهما نسبة
 ان يقرأ الدراد بالنسبة المفهومة من طاء فقوله ليس بينهما نسبة ح لا يكون محذولا على سلب
 الكلى (قوله نسبة مفهومة) اي لنفي هذه النسبة فيكون نسبة العطف باقية في المركب من كلمتين
 (قوله بين القفل) مثل تابط والرفع مثل ذرا فخرج هذا عن الحذف ودخل مثل خمسة عشر فيه
 فيكون الحذف جماعا وماذا ويمكن ان يقرأ في دفع عدم الماتعية ان المواد من النسبة التي بغير
 الواسطة وتحقق النسبة في خمسة عشر انما يكون بواسطة حرف الوسيط (قوله حرف عطف او غيره)
 كحرف الجر نحو بيت بيت اي بيتي ملاصق ابينك فالمركب المقدار فيه حرف جر بين جرئية
 نسبة الجر كما يكون المركب المقدار فيه حرف العطف بين جرئية نسبة العطف (قوله لوقوع اخره)
 اي اخر هذا الجزء في وسط الكلمة وليس الوسط محلا للامحذف فيكون الجزء الاول مبنيا لانحذف به منزلة
 الجزء الاول من الاسم المفرد (قوله لتضمينه الحرف) فان قيل باي شيء تعرف ما كان متضمنا واوالعطف
 ولم يكن متضمنا له فيكون اعطين مر كبا قلت ان اريد بكلموا احدهما معنى كخمسة عشر فانه اريد
 بخمسة عدد وبعبارة عدد فهو متضمن لثواب العطف وان لم يرد لم يكن متضمنا له نحو باد ي باد او
 اشباهه فانه لم يرد بكلا اللفظين الا الاولى والابتداء بالفعل وبادي وبها في الاصل باد ي باد
 حذف الهمزة من بدء قصار بدء مقصورا وابدلت الهمزة في الياء بالباء وامكنت الباء حتى
 ضم الثاني الى الاول (قوله يعني اخوات حادي عشر) ارجاع الضمير اليه باعتبار اشتماله على
 الاعداد بتاويل الاعداد (قوله واخوات كل من خمسة) فح يكون الضمير راجعا اليهما بتاويل
 كل واحد وفي بعض النسخ واخواتهما الا ان هذه النسخة غير ملتفة اليها ولهذا لم يلتفت اليها
 (قوله العدد الزايد) علمهم العشرة والسراد من الزائد معناه اللغوي لا الاصطلاحي ففي المثال
 الاول يكون الخمسة عدد زائدا على العشرة وفي المثال الثاني يكون الحادي اسم فاعل مشتق من
 العدد الزائد على العشرة وهو الواحد (قوله وفيل فيه) اي في بناء المركب الذي اهد اجزائه
 اسم فاعل مشتق من العدد الزايد نظرا لان جزء الثاني منه غير متضمن للحرف لانه لا يراد به حادي
 وعشر بالواو وان كان عشر معطوفا على الحادي لعدم المعنى له ح لان معناه بالفارسية يازدهم
 وده فلا يزداد به هذا المعنى قال مولانا عصم الاول ان يقرأ في جواب هذا النظر ان حادي عشر متضمن
 الحرف لا معناه ذات لها واحدة وعشرون حادي اسم فاعل بهذا المعنى صحيح فيه فيكون
 قوله عشر معطوفا على الواحد لا على الحادي حتى لا معنى له انما هو حاصل كلامه اقول على
 هذا لا يتقوله يرايض لا معنى له لانه لا معنى لقولنا ذات لها عشرة لان هذه الذات وتكانت لها واحدة
 ان كانت متصفة بالوحدة ولكن لا يكون متصفة للعدد كما لا يخفى على ان الدراد من قوله

اذلا معنى له انه لا يراد هذا المعنى في هذا المقام وهو ظاهر ايضاً (قوله وجزاياه) حاصل الجواب
ان المراد من تضمن الجزء الثاني من المركب للحرف هو تضمن ذاته من الجزء الثاني منه له وتضمن
اصل الجزء الثاني منه له واصل حادي عشر احد عشر وبعبارة اخرى بيان المراد ان هذا يتضمن
اعم من ان يكون في المعبر عنه او المعبر اليه فاما معبر عنه اعني احد عشر متضمناً للحرف وان لم يكن
المعبر اليه اعني حادي عشر متضمناً له (قوله ان المراد بصيغة الفاعل) وهي الحادي عشر اذ
اشتق هذه الصيغة من اعداد الاعداد فانه اشتق الحادي من احد (قوله واحد من المشتق منه)
ولا بد ان يراد منه معنيين حتى يوافق بلام لاحقه احد هما ان المراد بصيغة الفاعل من المشتق
منه احد هو من جملة المشتق منه لكن لا مطلقاً بل باعتبار وقوع الاحد بعد العدد الذي هو
سابق على الاحد فان العشرة سابقة على الاحد الذي هو في مرتبة خاصة لانه يوحد العشرة اولاً ثم
الاحد الذي يصير به احد عشر وثانيهما ان المراد بصيغة الفاعل واحد من المشتق منه اي واحد
من افراد اعداد فان الثالث مشتق من الثلاثة والمراد به واحد منها لكن لا مطلقاً بل
باعتبار وقوع الواحد بعد الاثنين لان الثالث هو في مرتبة الثالث وعد الاثنين سابق عليه
وكذا الرابع والخامس والسادس الى التاسع ويمكن ان يراد من قوله واحد من المشتق
منه واحد من الداخوذ منه اي واحد هو الداخوذ منه فان المشتق ماخوذ من المشتق منه فانهم
اخذوا من احد عشر المتضمن لحرف العطف الحادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر لكن لا مطلقاً
بل باعتبار وقوع الواحد بعد العدد الذي هو سابق على الداخوذ منه اي على عدد الداخوذ
منه فحادي عشر متضمن لحرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن لحرف العطف
لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له (قوله هذه الصيغة) اي صيغة الفاعل من المفردات
فان كل واحد من الواحد والثلاثة والاربعة والخمسة من المفردات فاخذوا الحادي من احد
والثالث من الثلاثة والرابع من الاربعة (قوله للدلالة على ما ذكرنا) في الجواب من ان
المراد بصيغة الفاعل وهو واحد من المشتق منه فكان هذه الارادة ح من قبيل ذكر المشتق
وارادة المشتق منه فاخذوا من المفردات يشعرا اليه (قوله من المركبات) اعني حادي عشر
والثالث مشر (قوله ولا يتيسر ذلك) اي يتعذر اخذ هذا الصيغة من مجموع الجزئين فان اخذ
الحادي من احد عشر جميعاً على وجه كان جميع حروف الجزئين في صيغة الفاعل متتلاً لان صيغة
الفاعل لا يسع مجموع حروفها فاقصر واعلى اخذ صيغة الفاعل من احد الجزئين لكرم احتياط
الاول ليدل على (قوله اذ في الخبر) دفع دخل فقرباً انه لم لا يجوز اخذ هذه الصيغة
من الجزئين معاً على وجه كان بعض من حروف كل واحد من الجزئين فيها لا جميع حروفهما حتى
يلزم التعذر نقرر الجواب ان في ذلك مجازة الالتباس لان الورتين بغض حروف الجزئ الاول

ففيهما فظن أنها مشتقة منه ولورائها فيها بعض حروف الجزء الثاني فظن أنها مشتقة منه فيلزم
 الإلتباس (قوله وعلى هذا القياس) أي في اخلاصة الفاعل من الجزء الأول (قوله لا فرق بينهما) أي
 بين الحادي عشر وبين الحادي عشر والاولى كالأول والاولى وحده بان يكون الواو المذكور في الثاني ومحتوفا
 في الأول (قوله لا أني عشر) استثناء من قوله أخواته أي أخواتها مبنية إلا أني عشر ويحتمل أن يكون
 استثناء من الحكم أعني قوله أي بنينا إلا أني (قوله ويعرب الأول) مغناء عنه أنه لم يبين جزء الأول
 مع وجه دالة البناء فيه وهي ما ذكره بقوله لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محللا لأعراب (قوله
 لشبهه بالمضاف) أي لمشابهته بالمضاف الذي هو لا يكون إلا جما والأصل في الأسماء الرفع والمشابهة
 بينهما هي سقوط النون من أني واثنان فإنه ما في الأصل اثنان واثنان في حذف النون منهما كما حذف
 من المضاف أقول ولقائل أن يقول لو كان صلة عدم بناء الجزء الأول هذا فيلزم أن يكون الجزء الأول
 من الخمسة عشر أي خمسة عشر بالتنوين ويمكن الجواب عنه بالفرق بينهما بأن التنوين مطلقا
 ليست مختصة بالاسم بحيث يقوي جانب الاسم التنوين التذكير بخلاف نوني التثنية والجمع
 فإنهما يختصان به بحيث يقويان جانب الأهمية فيصير الاسم بذلك السبب منصرفا والمنصرف وغير
 المنصرف من أقسام المعرب ألا ترى أن ما هو إلا للتنوين التمكن لا يقوى الأهمية يرجع الاسم إلى الصرف
 لا يقيم أن نوني التثنية والجمع غير مختصين بالاسم أيضا كما في يضر بان ويضربون لأننا نقول لا يثنى ولا
 يجمع إلا الفاعل فيكونان في الفاعل دون الفعل ولقائل أن يقول أن المضاف مبنى لا معرب كما سبق
 في تعريف المعرب من أن الفلام في غلام زيد مبنى لعدم يكون العامل به فيكون الغلامان في غلاما
 زيد أيضا كك في ما معنى قوله ويعرب الأول لشبهه بالمضاف (قوله ويعرب الأول) ويمكن الجواب بأن الدراد بقوله
 لشبهه بالمضاف هو أنه لشبهه بدات المضاف قبل الإضافة فإنه قيل الإضافة مع النون فيكون ح
 منصرفا (قوله أن لم يكن قبل التركيب مبنيا) أي الجزء الثاني غير منصرف أن لم يكن قبل (قوله) قال
 مولانا عزم الأولى أن يقول لأن كانا صالحا لأعراب موضع قوله أن لم يكن قيل (قوله) لأن عند المهم
 جميع الأسماء قبل التركيب مبنية في لا معنى لقوله أن لم يكن قبل التركيب مبنية انتهى - أصل
 كلامه أقول المراد من تركيب الكلمتين هو أن يصير الكلمتان كلمة واحدة بان كانت علما فالمراد
 من قوله قبل التركيب هو قبل العلمية أي أن لم يكن الجزء الثاني قبل أن يصير جزء الاسم العلم
 مبنيا في حين ما ذكرنا وبين كون الأسماء قبل التركيب مبنية عند المهم فرق فائدة الفرق وإنما
 زعم قوله أن لم يكن قبل التركيب مبنيا لئلا يرد قولنا هو ربه تطفويه فان الجزء الثاني فيها لم
 يتقدم حرف العطف مع أنه مبنية لأنه مصوب واجيب عنه بوجه آخر بان يقيم كلامه في التركيب
 الذي يجب بدائه التركيب وهو ليس كله وهذا الذي ذكرنا يؤيد ما قلنا في دفع كلام فاضل الملك كور
 كما لا يخفى (قوله كجعله ك) وكك حصر هو بفتح الهاء المهملة وسكون الصاد المفجمة وإنما

يكون بعلى وحضر مبنيين على الفتح وبك وموت غير منصرفين بحسب التركيب واما اذا اخيضا
 الاسم الاول الى الثاني جعلت بعلى وحضر معربين وجعلت المضاف اليه فيهما منصرفان ان اردت
 به مثل كرتان اردت بهما الموضع وجعلته غير منصرف ان اردت به موتا بان اردت بهما البقعة
 والجملة اشار الشرح بعلمك اسم بلدا بالشام وحضر موت اسم بلدا ايتم (قوله اي اعراب الثاني مع منع
 الصرف) فيتم جاني بعلمك ورأيت بعلمك ومررت بعلمك بفتح اللام في الاحوال الثلثة لان
 الجزء الاول مبني على الفتح وبضم الكاف في الاول وبفتحه في الثاني وكسرها في الثالث لان
 الجزء الثاني معرب ح ولكن الجزء الثاني مجرور في الاحوال الثلثة لانه مضاف اليه
 (قوله وصرف الثاني) فيكون الجزء الاول باعراب الثلثة في الاحوال الثلثة والجزء الثاني
 مجرور في الاحوال الاربعة (قوله في اللغة والاصطلاح ان يعبراه) فالكناية في اللغة والاصطلاح
 بمعنى واحد وهو المعنى المصدرى بمعنى التعبير (قوله لغرض من الاغراض) اي التعبير بلفظ غير
 صريح لللالة انما يكون لغرض من الاغراض كالا بوام لمى لمسا معين لثلا يفهم السامع مراد اللمة كلم
 فلو كان المقصود هو الاخبار عن مجي زيدا على عمر ومثلا على وجه لم يفهم السامع له قيمة في جاني زيدا
 جاءني فلان (قوله والمراد ههنا ما يمكن به) اي ما يعبر به عن شيء مثل كم وكذا وليس المراد منها
 المعنى المصدرى وهو التعبير لانه لا يصح ان يتم ان الكنايات اي التعبيرات كم وكذا وكيف
 لان كم مثلا ليس نفس التعبير بل هو ما يعبر به عن شيء وفي بعض الشروح ان معنى الكناية ههنا
 ان يتلفظ بكلمة معناه بحيث لا يفهم الابترينة وبانضمام كلمة اخرى اليها (قوله وليس المراد منه كل
 ما يمكن به) مع انه ليس من الكنايات بل من المصدريات وكلك لفظ من من جملة ما يمكن به فانه
 يعبر به من شخص مع انها ليست من الجواهر واللات (قوله ولا كل بعض) اي ليس المراد كل
 بعض ما يمكن به بل بعض معين منه قال مولانا عاصم والصواب ان يتم وليس المراد منه بعض الوجه بل
 المراد به بعض الدعين لان قوله كل بعض يساوي لقوله لا كل ما يمكن في الدرجة مع انه نقلا رلا
 بقوله ولا كل ما يمكن به ثم قال مولانا المذكور وهو هو من قلم الناصح اقول نعم يكون مساويا
 له عند عدم قوله بل بعضه واما عند ذكره فيكون كل بعض ما يمكن به اخص من كل ما يمكن
 به فيكون الاضافة الكل الى البعض ههنا لا امتغرافا قيمة كما لا يخفى (قوله ان يريدو بقا)
 اي با لجنيات ذلك البعض المعين فالمراد هو الكنايات السعد وذا في الجنيات فالالف واللام
 للهدى (قوله ويتعذر ترتيبه) اي تعريف البعض المعين الا بالتصريح به منسلا ولذلك الشرح
 المذكور اعرض المصنف عن تعريفه مطلقا اي عن تعريف مطلق الكنايات واكتفى بالجنيات
 لانه معدودة منصرفة معلومة بانتمين فلا حاجة الى تعريفها بقوله الكنايات مبتداء وما بعده
 خبره (قوله لكونها موزونة) فبان وضع كم ثنائي كما يكون الحرف كمن ومن كك لا يخفى

يلزم من الدلائل المذكورة بناء كميته وزيت وكذا ايضاً لانها موضوعة وضع الحرف وهو كلمة على فانها ثلاثياً (قوله) ولكون الاستغهامية متضمنة لمعنى الحرف (وهو موزة الاستغهام ثم حمل كم الخبرية على الاستغهامية في البناء لكونها مثل كم الاستغهامية في الصفة وقيل بناء كم الخبرية لانها تقيض رب لان كم الخبرية للتكثير ورب للتقليل ورب حرف والحرف مبنى فكذا كم لان العرب يحمل التقيض على التقيض (فولد وصار المجموع بمنزلة) فيكون كذا من كلمتين مبنيتين وهما لكف وذو اعلم ان الكاف للتشبيه وذو الاشارة الى التام وهو عبارة عن عدد مجهول ويكون ما بعده تكرار متصوفاً مميزة لنفسه لا لقدرة فتقول عندي كذا درهم ما عندي عدد مبهم من الدراهم فعندي طرف غير البتداء وكذا درهم ما مبتداء (قوله او غيره) جازعاً في غير على السبب وجازعاً في العموم وعلى التقديرين يكون مجروراً ولو عطف على النحوي في قوله نحو خرجت اياي غير خرجت يوم كذا فمفعول يكون مرة وغافله وانما بنياً وقيل انما بنياً لانها كنايةتان من جمل احدى القصص والحكاية والمجمل مبنية فكذا ما كان عبارة وكناية عن جملة يكون مبنياً ايظاً لشبهها بالجملة لانه قائم مقام الجملة في افادة الجملة (قوله لا تستحق اعراباً ولا بناء) لان المستحق لهما هو الاسم والجملة ليست باسم قيل على هذا الوجه لا يكونان داخلين في القسم الاول من المبنين ولا في القسم الثاني منه (قوله واي كان في الاصل معرباً) فان ايا من الموصولات وهو معرب في الاصل (قوله لكنه انمحي) من باب انفعل ينفعول بمعنى رال اياي لكن كائ انمحي عن جزئيه بمعنى لا افرادي لهما وهو التشبيه والموصولية فانه ليس المراد من قوله كاي هو معنى التشبيه والموصولية فصار مجروراً عما كاسم واحد مفرد به معنى كم الخبرية فيكون لانشاء التكثير فكانه اسم مبنى على السكون آخره نون ساكنة كما في اخر كلمة من التي اسم مبنى كون ساكنة فيكون كاي داخل في قسم الثاني من المبنين (قوله لا ننويين تمكيناً) انما ننفي تنوين التمكين خاصة مع انه ليس لشئ من التنوينات صورة في الاصل لان تنوين التمكين اذا دخلت على كلمة يقوي بانسب الاسمية فيصنف بانسب ابناء فان لاصل في الاسماء الصرف والمنصرف وغير المنصرف من اقسام المعرب ولانه لا يحتاج الى تنمي انويناً في اخره لان مفعلي اخره لا يحتل فاهراً لا ننويين التمكين (قوله فدرتبة في البناء مخططة من اخواننا) وهي كم وكذا وكيف وذيت ولقابل ان يقول كون مرتبة مخططة من مرتبة كذا محل تأمل لكونه مثال كذا في كونه مركباً من كاف التشبيه وغيرها وفي كون المجموع باسم مفرد لان يقال الانحطاط مخططة مخططة في قوله فصار كانه اسم مبنى (قوله فلك لك لم يدسر المصاة) قيل لم لا يجوز ان يكون غم الذكور لاجل ان الاسم لم يقل بجائز (قوله ووساء العبداء) فيكون للعبد الوسيط عارفي احد سمان ثلثة الى تسعة وثانيهما من مائة الى الف وملك من الف وان عللاً ويكون مديراً له الاول معاً مثل ثلثة رجال واربعة اثواب وكذا الى التسعة

ومير الطرف الاخر مفردا فبقية مائه رجل والبق رجل واما مميز وسط العدد يكون منصوباً ومفرداً فيقال احد عشر رجلاً واثناعشر رجلاً فجعل مميز كم مثل مميز وسط العدد فقوله منصوباً احتراز عما يكون مميزاً مجزئاً وقوله مفرداً احتراز عما يكون مميزاً جماً (قوله فجعل مميزاً) جزاء الشرط اي لو جعل مميز كم مثل مميز احد طرفي وسط العدد يلزم التحكم اي الترجيح بلا مرجح لارادة الاوادة مرحجة فلا يلزم ترجيح بلا مرجح لانا نقول ارادة كل واحد منهما بارادة الاخر مساوية فيلزم الترجيح بلا مرجح لا يقدح في ثبوت علق ارادة اخرى على ارادة احد الطرفين وكان الترجيح باعتماد ارادة الارادة فلا يلزم الترجيح بلا مرجح لانا نقول المساواة المذكورة جارية في كل منهما باعتبار الارادة الارادة ايضاً فيلزم التسلسل ثم اقول لا يقدح في لا يجوز ان يجعل مميز كم الاستفهامية مثل مميز طرفي العدد الوسيط جميعاً بان يجعل لبعض من افراده مميزاً كاحد طرفية وبعض منها كاحد الطرف الاخر منه فلا يلزم التحكم ح لانا نقول يلزم الالتباس ح بين كم الخبرية والاستفهامية ومنبهة في بيان قوله وكم الخبرية مجرور (قوله بالاضافة) اي باضافة كم الخبرية الى المميز (قوله كما تقول مائة ثوب) وهذا مثال طرف واحد من طرفي العدد الوسيط وهو طرف العدد الكثير والمثال الثاني مثال طرف آخر من طرفيه وهو طرف العدد القليل فظهر من ذلك انه اعطي للمميز كم الخبرية حكم بلا طرفي العدد الوسيط جميعاً كما ذكره بقوله وانما جاء مفرداً اي جاء مميز كم الخبرية مفرداً وجمعاً اما مفرداً فلان العدد الكثير يكون مميزاً مفرداً فجعل مميزاً كذلك لانهما سبتهما به في انها لا نشاء الكثير كما يدل عدد الكثير عليه واما جمعاً فلان العدد الكثير يكون فيه ما ينهي عن الكثرة صريحاً بان كل واحد من المائة والالف يدل على الكثرة صريحاً وليس كم الخبرية مثله في الدلالة على الكثرة صريحاً فجعل مميز كم الخبرية جمعاً ليكون جمعية مميز كم الخبرية نائبة عن معني التصريح بالكثرة وانما قال صريحاً لان كم الخبرية وان لم ينهي الكثرة صريحاً مثل العدد الكثير ولكنها بدل على الكثرة من حيث انها لا نشاء الكثير ثم اعلم انه ظهر مما ذكر انه لا يصح جعل مميز كم الاستفهامية مثل طرفي العدد الوسيط والا يلزم الالتباس بين كم الخبرية والاستفهامية فانه قيل لم لم يجعل الامر بالعكس بين كم الخبرية والاستفهامية ولم يلزم الالتباس ح ايضاً قلنا الخبر مقدم على الاستفهام لان الاستفهام فرع الكلام الخبري لانه يدخل على الكلام الخبري وكل طرفي العدد الوسيط مقدم على العدد الوسيط لان الوسيط طرف الطرفين اي فرع وجوده فامضى حكم المقدم على المقدم (قوله وذلك) اي دخول كلمة من عليها الواصفة مميزاً فكم الخبرية من حيث الجرم للمميز كم هذا اضافته اليه فان مميز كم الخبرية مجرور بالاضافة اي بالجاء وان كان الجاء هو المضاف وحرف الجر المقدر (قوله واما مميز) قال الشيخ الرضي لم اعثر اى لم اطلع لاني نظم ولا في نثر على كونه مميزاً كم الاستفهامية مجروراً لها ولا يدل على جواز (قوله من آية بيهتج) فانها مميز كم وهو

وهو يحتمل الاستفهامية والخبرية عند المخشعي وقوله ولكن المخشعي انه لرد قول الرضى ولادل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن بانه يدل عليه كلام المخشعي في تفسير الالية ويمكن الجواب بان مميزكم في الالية مجرور للموافقة المذكورة في الخبرية الا انه مجرور عن نفسها بدون الموافقة المذكورة في الاستفهامية فقوله ولادل على جوازه كتاب معناه انه لادل على جوازه كون مميزكم الالمتفهامية مجرور عن نفسها بدون الموافقة المذكورة (قوله لها صدر الكلام) الا ان حرف الجر والمضاف يكونان قبلهما مستند كرفي قوله وقبله حرف الجر آه (قوله والخبرية ايضم بدل على انشاء التكفير) كما ان الاستفهامية تدل على انشاء الاستفهامية فهو ايضم نوع من انواع الكلام (قوله لو قال كلمتاها كان اوفقا) وهذا الدفع ما يتوهم ان قوله كلاهما لا يكون موافقا لتانيث الاستفهامية والخبرية فلا بد ان يقول كلمتاها فحوا به على ما يفهم من كلامه ان قوله كلاهما موافق لتانيثهما اي لا يابى من تانيثهما لان كلاهما راجع الى كم سواء كانت استفهامية او خبرية ولغظكم مذكر وتانيثه باعتياري ناويله بالكلمة غاية ما في الباب انه لو قال كلمتاها لكان اوفق بتاويلهما فقوله فهو على تاويل كلا هذين النوعين جواب عن الاوفقية فاذا عرفت هذا فلا يرد ما ذكره مولانا عصم من ان تانيث كم استفهامية كانت او خبرية بتاويل الكلمة اي كلمة كم فالظ فيه التذكير وما ذكره من ان الظ في التاويل ان يقع كلا هذين اللفظين او الاسمين لانه غير ظ بل الظ ما ذكره الش لان قول المصم فكم الاستفهامية والخبرية تقسيم لكم حقيقة بانه نوعان والنوع الاول استفهامية والثاني خبرية (قوله اي كل واحد منهما يقع آه) وهو لرفع ما يقع لا بد ان يقول يقعان موضع يقع لانه خبر لقوله كلاهما ولا بد من التوافق بين المبتدأ والخبر قال مولانا عصم ان قوله يقع يصح بلا تاويل المذكور لان كلاما مفرد اللفظ ومعناه مثني فيصح ان يكون قوله يقع خبرا عنه انتهى حاصل كلامه اقول له ما اتصل قوله مما بدأ به كلامه ان المراد من كلا معناه والضمير في يقع راجع الى معناه لا الى لفظه فلما دل على كل واحد منهما اشارة الي ذلك ايقول التاويل المذكور على تقدير تسليم ان يكون المراد من كلا معناه لالفظه فيكون جوابه على تقدير التنزل (قوله ثم بين موقع آه) اي المصم بين موقع كل من الدفوع والمنصوب والمجرور بان كم استفهامية كانت او خبرية في اي موضع منصوب وفي اي موضع مجرور (قوله فكل ما بعد فعل او شبه فعل) نبه بذلك ان المراد بالفعل ما بعده وشبهه ليشمل نحوكم يوم ما انت ساثر وكم رجلا انت ضارب (قوله غير مشتغل عنه) اي غير متعلق بكم بضمير او متعلق بضمير كان في محل نصب بذلك الفعل على حسب ما يقتضيه هذا الفعل اي ان اقتضي مفعولا به كان مفعولا به وان اقتضى ظرفا كان ظرفا واعلم انه لم يذكر المصم او متعلق بضمير اكنفاء بما ذكر في ما اضر ما مله فعلى هذا لا يرد ما ذكره مولانا عصم من ان في بعض النسخ غير مشتغل

عنه فهو يُعَمُّ المشتغل بالضمير والمتعلق أي على ما ينبغي لان الاختصار في المتن انما هو
 بشرط التوضيح (قوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز) فان كان مميزة ظرفا فهو ايضا كك ومن
 هذا القول الى قوله فالاستفهامية لدفع ما يقع من ان كم اذا كان معمولاً بحسب العامل فيلزم
 ان يكون مفعولاً به ومفعولاً مطلقاً ومفعولاً فيه وغيره من المفاعيل جميعها لاقتضاء الفعل
 جميعها ثم قوله بعد فعل احتراز عما اذا كان بعد أي نحوكم درهما اذ ليس فيه ناصب (قوله
 كم غلام ملكك) يعني بسيار غلام مالك شدم من فان تميز فيه مفعولاً به فكذلك وفي المثال
 الثاني يكون المميز مفعولاً مطلقاً وفي المثال الثالث يكون مفعولاً فيه (قوله وانما جعلنا الفعل
 ا) واعلم ان تعميم الفعل وشبهه من المفعول والمقدر لازم قال بعض الشارحين من ان قوله غير
 مشتغل عنه بضميره احتراز من قولك كم رجلاً ضربته لان كم فيه مبتداء لا اشتغال الفعل عنه بالضمير
 انتهى كلامه ويرد على هذا الشان الاشتغال عنه بالضمير لا يمنع تسليط الفعل حتى ينتصب
 فمحتاج الى هذا القييد في اشراغ انتصاب كم ثم حاصل كلام الشان الفعل اعم من المفعول والمقدر
 فالمراد ان الفعل اعم غير مشتغل عنه بضميره او متعلق بضميره فلو جعلت قولك كم رجلاً ضربته
 من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلاً غير مشتغل عنه بضميره او متعلق
 بضميره فمحتاج الى قاعدة النصب وهي قوله فكل ما بعده فعل ا وان لم يجعله من قبيل
 الاضمار على شريطة التفسير بان لم يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه فهو مرفوع داخل في قاعدة
 الرفع وهي قوله والا مرفوع ا فيكون كم مبتداء وضربته خبره ولكن النصب اولى لان
 الاستفهام يقدر بعده فعل ثم قد علم مما ذكرناه اذ لم يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه لا يكون
 ح من باب الاضمار على شريطة التفسير فهو مرفوع وذلك لعدم صدق تعريف ما اضمر عامله
 عليه وعدم صدقه عليه باعتبار قوله لو صلط عليه هو اي مناسبه لنصبه حيث قال الشامل لو صلط بمجرد
 رفع ذلك الاشتغال ومن فايدته في ضمن بيان فايدة القيود فارجع اليه (قوله نحوكم درهما
 اشتريت) مثال لكم الاستفهامية بقرينة نصب مميزة والمثال الثاني لكم الخبرة بقرينة جر
 مميزة (قوله ان لم يكن ظرفاً) اي كم مبتداء ان لم يكن ظرفاً فان كان مميزة ظرفاً فهو ايضا
 كك والا فلا (قوله نحو من ابوك) وهو تنظير وليس بمثال فان من مبتداء والاب المضاف
 الى الكاف خبره فالمثال هو قواكم رجلاً اخوتكم في الاستفهامية وكم اخوتكم في الخبرية قوله
 وهذا مبني ا) اي يكون من مبتداء عند سيبويه لا عند الجمهور لان عندهم لا تقع نكرة مبتداء
 وعند سيبويه انها تقع مبتداء في موضعين احدهما ان يكون النكرة متضمنة بمعنى الاستفهام كالمثال
 المذكور وثانيهما ان يكون النكرة افعلاً تفضيلاً وكانت صفة لنكرة نحو مررت برجل افضل منه
 ابوه فان افعلاً التفضيل مبتداء صفة لرجل والاب المضاف الى الضمير خبره وعند الجمهور يكون

من خبر وابوك مبتداء مقدم عليه خبره لتضمنه الاستفهام (قوله باعتبار اسم الفاعل الثاني فيه) أي في كم مثل كم يوما كابين سفرك فكم منصوب محلا مفعم فيه لكابين أولا واما نانيا فيكون دخلا في قاعدة الرفع لقيامه مقام عامله الثاني هو خبر لسفر المضاف الى الكاف وانما يكون خبرية الظرف باعتبار متعلقه ولذا قال مقام عامله الذي هو خبر الابتداء (قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط) أي اعراب اسم الاستفهام والشرط نحو من وما استفهام ميتين أي شرطيتين مثل اعراب كم فان كان بعدهما فعل غير مشغول عنهما بشيء آخر كان محلهما المنصب بانهما مفعولان له وان كان قبلهما حرف جرا واسم مضاف يكون محلهما الجر بانهما مجروران وان لم يكن بعدهما فعل ولا قبلهما حرف جرا ولا اسم مضاف ففي محل الرفع بالابتداء نحو من ضربته ومن يضرب اضربه ومن قام (قوله في ناتي الوجوه) أي في حصول الوجوه الاربعة وهي نصبه وجره ورفع بالابتداء ورفع بالخبيرية واعلم ان المذهب هو اسماء الشرط والاستفهام والمشببه به هو كم وجه الشبه هو الوجوه الاربعة القمراية فالش جعل وجه الشبه من قوله فكل ما بعده فعل اه قال مولانا مصم والافق ان يجعل وجه الشبه من قوله ولها صدر الكلام اه لان اسماء الشرط والاستفهام ايضم تقتضيان صدر الكلام مثل كم فيكون وجه الشبه خمسة لا اربعة انتهى حاصل كلامه اقول المراد من الوجوه الاربعة الوجوه الاربعة الاعرابية للتوافق بينهما على انه لو حمل الوجوه على الوجوه الخمسة في الوجه الشبه فيجب ان يعتبر المصم اربعة اوجه في مثل كم عمد لك اه لان كونه في صدر الكلام يضم من الوجوه الخمسة المذكورة وحمل الوجوه الثلاثة على الوجوه الثلاثة الاعرابية وحملها في وجوه الشبه على الوجوه الخمسة لا يخ عن بعد فان عبارة الوجوه في وجه الشبه مأخوذة من الوجوه المذكورة في المتن وايضم كون كم هاسماء الاستفهام والشرط في صدر الكلام مشهور لا يحتاج الى بيان وجه الشبه على ان الكلام في بيان اعراب كم واليه يشهر قوله كلاهما يقع مرقوعا ومنصوبا ومحرورا (قوله بمعنى انه يتأتى) اشار به الى دفع سوال بقرينة انه لا يكون في من وما هذه الوجوه الاربعة جميعا وان كان بعضها جاريا فيهما كما ذكره الشافعي كيف يصح قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط بقرير الجواب ان المراد ان تلك الوجوه يجري في جميع هذه الاسماء لان الوجوه كلها يجري في كل واحد من هذه الاسماء (قوله الوجوه الخمسة الاولى) أي المنصب والجر والرفع على الابتداء دون الرفع على الخيرية (قوله نحو من ضربت وما صنعت) فانهما منصوبان لكونهما مفعولاً به وفي من ضربته وما صنعت مرفوعان على الابتداء (قوله لا متناع ارفعتهما) فاذا لم يكونا ظرفيين فلا يكونا مرفوعين على الخيرية لما عرفت ان الرفع على الخيرية توقف على الظرفية (قوله نحو من يضرب) فان من منصم على انه مفعم به وكذلك ما في ما تصنع قوله ومن ياتيني اه) فان من مبتداء وكذلك ما في قوله وما نقلوا اه وفي من وما شرطيين ثلثة

هذا هو الأول انه مبتدأ ومجموع الشرط والجزء خبره والثاني هو الجزء فقط وهو قوله فهو مكرم
 لا مجموعهما و ما ياتيني فهو مكرم والمثال الثالث انه لا يكون له خبر (قوله ولا يصلح الفعل للابتداء) فان
 اسماء الشرط اذا كان خبرا فيكون ما بعده بمن الفعل مبتدأ مع ان الفعل لا يقع مبتدأ وتقابل ان
 يقول كما لا يقع الفعل مبتدأ فكذلك لا يقع خبر الانهما لا يكونان الا اسما ونقلت الخبر قد يكون جملة
 بخلاف المبتدأ قلت المبتدأ ايضاً يقع جملة كما سبق من قوله وان تصوموا خبر لكم الا ان يقع الخبر
 يقع جملة من غير تاويل بل لا مفرد بخلاف المبتدأ فانه لا يقع جملة من غير تاويل والقول بان
 الفعل لا يقع مبتدأ لانه لا يقع مسند اليه بخلاف المبتدأ ليس على ما ينبغي لان الفعل انما
 يكون خبرا مع فاعله وهو مع فاعله جملة فيكون اسما حكما فيصير اجراء احكام الاسم على الاسم الحكمي
 كالمسند والمسند اليه وغيرهما فجاز وقفه مع المبتدأ جملة لوقوعها مسندا اليه فتدبر (قوله
 من هذه) اي من اسماء الاستفهام و لشرط (قوله وان لم يتجر) اي ما هو لازم الظرفية (قوله اذا يقوم
 زيد ذا يقعد عمرو) فاذا الاول مبتدأ فيكون اسما واذا الثاني خبر فنهذا البعنى لم يشترط كون الخبر
 ظرفا في اذا (قوله وانما اعثر) اي لم اطلع ولم اجد في كلام العرب شاهد دل على كون اذا الشرطية
 اسما صريحا (قوله مع انتصابه على الظرفية) بالفعل المرفوع محلا قوله اذا كان ما هو لازم الظرفية
 من الاستفهام خبر مبتدأ الموحى نحو متي عهدك بفلان فان متي منصوب على الظرفية
 ومرفوع محلا بالخبرية والعهد المضاف الى الكاف مبتدأ بعنى درجه زمان استهتد توبغلان
 فخرية متي باعتبار متعلقه ولهذا قال اي متي كاي (قوله والوجه الباقية) اي غير الخبرية ففى
 المثال الاول يكون اي مفعولا به وفي المثال الثانى محرور بحرف الجر وفي المثال الثالث مرفوع
 بالابتداء وقايم خبره والمبتدأ هو المضاف (قوله يعنى فيما احتمل الاستفهام) اي في كل تركيب
 احتمل ان يكون استفهامية او خبرية وفيما احتمل ذكر المميز وحذفه فقوله ثلث اوجه
 مبتدأ وقوله وفي مثل كم عمه خبره فكم الخبرية تدل على كثرة عماته وخالاته وكم
 الاستفهامية تدل على كثرتيهما بحيث يخرج عنهما عن عمله فاحتاج الى الاستفهام مع انه
 يتضمن التثنية والجملة التثنية معرفة متضمنة لا يخاله لسمع ما ذكرنا علم ان كم في هذا البيت
 ان كان للاستفهام فالأميز هو العمدة والحالة المعطوفة عليه منصوبتان وان كان للخبرية يكونان
 محرورتين وان كان محيرا محذوفان يكونان مرفوعتين بالابتداء لان عمه وان كانت ذكره لكن
 نخصت بالصفة اللفظية وهي قوله لك وقوله خالة نخصت بالتقديرية وهي ذلك
 واليه اشار بقوله ^{١١} ^{١٢} توصيغه بقوله لك فتقديره ح كم مرقبا لنصب على الاستفهام او بالخبر
 على الخبرية او كم حادثة كك فهو ما طلب الفهم عن عدد عماته وخالاته عن الجلب او الاخبار به
 عن الكثرة وقوله فدأء في المصراع الثانى غير منصرف مثل حمراء وصحراء صفة خالة او صفة

منه وخالة بتاويل كل واحدة منهما والحلب دوشيدن ومعناه بالفارسية بسيار از عمه
 وخاله تو اي جرير فدا اند يعني كم دست ويا نكم پاياندا بتحقيق كه دوشيدند عمه و
 خاله تو از براي من ناهاي مرا كه از زايدن اوده ماه كند شته است كه در دوشيدن (١) اق
 محنت ميدهد جالب اين نوع اشتر را و كم شدن دستاي ايشايان يا پايهاي ايشايان از جهت
 خدمت بسيار است كه مرا كرده اند (قوله وفي بعضها) اي في بعض النسخ وفي مثل نميز كم عمه
 وفي كون عمه وخالة تميز اعلى نقلا يرا رفع نظر لان التميز من المنصوبات ولكن الحكم بان في مثل
 تميز كم عمه ثلث اوجه حكم على الاغلب لانهما في اكثر وجوه الثلثة يكونان تميزا ولذا قال الش
 اي ما هو تميز باعتبار بعض الوجوه لا يقيم لم لا يجوز ان يكون عمه منصوبا فيصالح ان يكون تميز على
 تقدير رفعها محلا لاننا نقول لا يكون في المعربات اعراب المحلي في غير باب ان من الحروف المشبهة
 بالفعل مثل ان زيد قايم وعرو قال مولانا عصم يصح حمل قوله ثلثة اوجه باعتبار جميع هذه الوجوه
 الثلثة على تقدير بعض النسخ ايض في مثل تميز كم عمه ثلثة اوجه احدها المنصب وثانيهما الجر وثالثها
 الحذف اي حذف التميز فلا حاجة الى حمل التميز على التميز في بعض الواجه واجاب بان الوجه
 الثالث ينقسم الى قسمين وهما المنصب والجر لان المميز نكان محذوفا فهو منصوب على تقدير الاستفهامية
 ومجرور على تقدير الخبرية فيكون راجعا الى الوجهين الاولين فيكون الوجوه اربعة
 فلا يحسن جعلها ثلثة قول لا يصح حمله على ما ذكر لان المراد من قوله ثلثة اوجه من الوجوه الاربعة
 المذكورة وحذف المميز ليس به على انه يرد عليه ما ذكره الش بقوله ولا يخفى ان هذا الوجه مبني
 على اعتبارا كما لا يخفى واذا عرفت ان المراد من الثلثة الواجه هو ما يكون من الاربعة المذكورة
 فلا يرد ما قال الفاضل المذكور من انه يمكن اجراء الثلثة الواجه جميعا على تقدير بعض النسخ بوجه
 اخر احدها المنصب على تقدير كون المميز مفردا والثاني الجر على تقدير كونه مفردا يضم والثالث
 على تقدير كون المميز جمعا فيكون مجرورا مطلقا سواء كان استفهامية او خبرية لان نصب جمع
 المونث السالم انما يكون بالكسر كعمات وخالات نتهى كلامه على ان الوجه الثالث يرجع مالا
 الى الوجهين الاولين كما ذكره هذا الفاضل في جواب الشبهة الاول (قوله والاخر نصبه) وقد سبق
 ان ظروفيه كم اندا يكون باعتبار ظرفية مريضة وكلك مصدرية باعبار مصدرية مريضة (قوله
 الي كيشرة وجوه نصب) من الظرفية ولذا مصدرية والحالية وغيرها (قوله ولا يخفى ان هذا الصق اذ)
 اي بهذا الاشارة الى النسخة الاولى الصق اي الصوقه اكثر بما ذكره المص من وجوه اعراب كم بقوله
 منصوبا مع ولا على حسب اي هذا الاحتمال فيهما الية من الاحتمال الثاني فيهما من كون الوجوه
 الثلثة في مميزات (قوله ويحتمل ان هذه الواجه المله اي النسخة الاولى في مميزات وهو عمه
 (قوله ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزات) اي الاحتمال الثاني مبني

على اعتبار جواز حذف مميزه لانها على تقدير رفع عمته يكون المميز محذوفا فالمناسب ان يكون حذف المميز مذكورا ولاحتي يحكم ثانيا بان في مثل هذا التركيب ثلاثة اوجه مع ان حذف مميزه المذكور بعد ذلك بقوله وقد يحذف في مثله فعلى تقدير الاحتمال الثاني يكون لا ايقا ايراد قوله وفي مثل كم عمه آه بعد قوله وقد يحذف في مثل كم مالك آه (قوله واما النسخة الاخرى) اي النسخة الاخرى لا يحتمل الا الوجه الاخير اي الاحتمال الاخير وهو ان يكون الوجه الثلاثة بالنظر الى المميز لا بالذات الى كم لتصريح المميز في هذه النسخة (قوله المعوجه الرسغ) بضم الراء مربند دست يا اي الامواج كج شدن فيكون القدماء منقلبة الكف او القدم ولا نقلا ب كج بودن (قوله بعني لها) اي عمه الجريز وخالته لكثرة خدمتي صارت كك اي منقلبة الكف او القدم (قوله او من خلقة لها) اي انقلاب الكف او القدم خلقي بالذمة الى عمه وخالة فالشاعر نسبهما الى من خلقة بعني انه ما خلا مني مع سوء خلقتهما قيل يمكن ان يحمل البيت على ان امواج الكف او القدم فيهما لاجل ضرب الناقه لهما فلم لم يحمل البيت عليه هذا واقتايل ان يقول كون عمه وخالة ح اشاراة الى رزالة ظرفيه ابية وامه محل تامل مع ان المقص من ذلك كما ذكره الا ان يقيم ان عمه وخاله مع كون الامواج فيهما بسبب ضرب الناقه ايض قد جلبت مشاري فح يكون ذكر عمه وخالة اشارة الى ما ذكر (قوله وانما عدي جلبت بعلي) في قوله علي بالتشديد لتضمنه معني ثقلت بضم القاف والثافل من الثقل بمعني النكارة (قوله مستنكفا منهما) اي من العمه والخالة الامتنكاف تنك داهتن (قوله والعشار) بفتح العين جمع عشاء بضمها ومعني الناقه التي اتى اي مضى على حملها عشرة اشهر واختار الشاعر هذه الناقه في خدمة عمه وخالته لانها تناذي في الحلب ولا يتيه سرمنها الا طاعة بسهولة فني حلبها يحتاج الي ربط رجلها بالحبل ففيه زيادة مشقة فاشار به الى زيادة رزالة عمه وخالته لاختيارها مثل هذه الخدمة الشاقة (قوله ابية وامه) بيان لقوله ظرفيه فان ذكر عمه اشارة الى رزالة طرف ابية وذكر الخالة اشارة الى رزالة طرف امه (قوله على سبيل التهكم) اي التمسخر فان الشاعر يعلم عددهما ته وخالته التي خدمته ومع ذلك يستفهم منه التمسخر عليه فكانه ذمل من كمية عددهما ته وخالاته فسأل من مددهما (قوله ومصححه توصيفه) دفع ما يقيم ان عمه نكرة فكيف يصح ان يكون مبتداء تقرير الجواب انما نكرة مخصصة لتوصيفها بقوله لك (قوله لان الفعل) اي الفعل الواقع بعد كم الاسفهامية وهو قوله جلبت سلط هليها نسلط الظرفية او المصدرية فيكون كم ظرفا او مصدارا لقوله جلبت مثل كم مرة او كم حلية عمه لك يا جريز وخالتي فالاول على تقدير الظرفية والثاني على تقدير المصدرية ولا يخفى انه لا فرق بينهما بحسب المعنى ظاهرا فكيف يحكم بالظرفية في الاول وبالمصدرية في الثاني وجوابه يظهر لك من بيان قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت حيث قال والفرق بين

المعنيين اذا كانا فعلياً ان تداخله (قوله وذلك واضح) ان كون رفع عمته مستلزماً لرفع خالة وفداء ونصبها مستلزماً لنصبهما وجرهما مستلزماً لجرهما واضح لا خفاء به لان اعراب خالة مثل اعراب عمته بحكم العطف واما اعراب فداء مثل اعراب عمته لانها صفة لها والحالة اوضح من انهما بتأويل كل واحد منهما كما ذكرنا (قوله فانه اذا مثل) هذا بيان القرينة لحذف المميز في المثال الاول فيكون المميز هو الدراهم والدنانير ح (قوله او معنى كهيئة ضربك) وهذا بيان القرينة لحذف المميز في المثال الثاني فالميزح مرة او ضربة اي كم مرة بالنصب على الظرفية ونالجر على الخبرية وكم ضربة كك (قوله بعد العلم بوقوعه) اي بعد العلم المسؤول عنه بوقوع الضرب الواقع من الضارب الى المضروب او بعد علم الضارب بوقوع الضرب منه الى المضروب ولكن السؤال ح تهكم مثل ما مر آنفاً ولعل المراد هو المعنى الثاني وان كان الظاهر الاول فان قيل لم لم يعتبر العلم بالوقوع في المثال الاول قلنا اعتبار التهكم في المثال الثاني اظهر من اعتباره في الاول كما لا يخفى على المتأمل (قوله فكم في هذا المثال) اي المثال الثاني اما منضم على الظرفية على تقدير ان يكون المميز ظرفاً او منصوب على المصدرية على تقدير ان يكون المميز بمعنى الفعل بان يكون معنى الفعل مشتملاً بمعناه مثل ضربته فيقيم كم مرة ضربت يعني كم نوبت زدي تو او يقيم كم ضربة ضربت يعني كم نوع زدي تو يا حـ بارزدي تو او يعلم انه لا فرق ظاهر بين قولنا كم مرة وبين قولنا كم ضربة لان كل واحد منهما يستلزم معنى الآخر لان معنى قوله مرة بالفارسية كم نوبت وكم وقت وكم زمان اعم و هو يستلزم معنى قوله ضربة لان معناه افراد الضرب وانواعه وكك افراد الضرب وانواعه يستلزم معنى مرة فاذا كان كك فالقول بانه منضم على المصدرية على تقدير ان يكون المميز ضربة ومنضم على الظرفية على تقدير ان يكون المميز مرة ليس على ما ينبغي فلما دفع ذلك قال الشافعي والفرق بين المعنيين ان الفرق بينهما اذا كان المصدر المذخور في النوع فظ لان معناه ح بالفارسية كم نوع زدي ومنه مرة كم نوبت زدي وبينهما فرق بين واما اذا كان المصدر للعدد دفع وان كان كل واحد منهما يستلزم معنى الآخر ولكن الفرق بينهما باعتبار ان الملحوظ في الظرفية اولا هو الزمان وان كان مستلزماً للحدث وهو الضرب واما الملحوظ في المصدرية هو الحدث اولا وان كان مستلزماً للزمان فاعلم هذا التفصيل فانه حسن (قوله المعبر عنها عند) وهذا الدافع ما يقيم ان المعدود من المجنسات بعض الظروف لا مطلقاً فلا بد ان يقول بعض الظروف تقرير الدافع ان المصمم لما قال فيما سبق في الاجمال بعض الظروف فلا حاجة الى ذكره في التفصيل فان اللام في قوله الظروف ليس للمجنس حتى يرد ذلك بل العهد اي الظروف المعدودة في الاجمال لا يقيم مقام التعريف يقتضي ان يكون الالف واللام للمجنس لا للعهد لان التعريف انما يكون للمامية والحقيقة لا للتعرف

لا نأخذ قول لائم كونه تعريفا للظروف بل هو حكم من أحكامها وأول ما لم فنقول العهد انما يكون منافيا للتعريف اذا كان الالف واللام للعهد الشخصي واما اذا كان للعهد النوعي فلانه ح يكون جنسا من الاجناس (قوله فان عندئذ سيانه) اي اذا نسبت الاضافة بان حذف المضاف اليه من الظروف ونسبها منسيا فيكون الظروف معرفة مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل بتنوين بعد وقبل فان المضاف اليه فيهما محذوف من اللفظ والنية فلا يقيم معناهما به ذلك وقبل ذلك حتى يكون المضاف اليه في النية فيهما ومعناه بالفارسية بسيار آيند : امت كه بهتزاز كذشته است واذا كان المضاف اليه في اللفظ فهي معرفة ايضم (قوله لان مائة الكلام) اي غاية الكلام في كل امر نسبي يجب ان يكون المنسوب اليه او غاية الكلام في ما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه فلما حذف المضاف اليه يصير الظروف غايات ينتهي بها الكلام الى التكلم وهذا وجه التسمية والاطلاق فيها غير لازم فلا يرد ان هذا الوصف يلزم ان يصح الاطلاق على جميع آخره (قوله لتضمن معنى حرف الاضافة) اي لتضمنها الحذف الجارة التي في الاضافة وهو واحد من المشابهات المذكورة المؤثرة للبناء (قوله وشبههما بالحروف) هذا دليل آخر لبنائها قيل الاحتياج ثابت عند ذكر المضاف اليه ايضم كما في الموصولات عند ذكر الصلة والجواب انا نقول نعم لكن الاضافة من خواص الاسم فاذا كان المضاف اليه في اللفظ فالاسمية ح فظهر الاسمية يعارض البناء فيهما واما اختيار الضم دون الكسر فلخبر النقصان بحذف المضاف اليه باقوى الحركات (قوله كقبل وبعد) اي قبل ذلك وبعد ذلك فالـمضاف اليه فيهما باق في النية فيكون مبنيا (قوله وخلف ووراء) واسفل ودون واول ولا يقاس عليهما يمين وشمال وغير ذلك مما هو بمعناها (قوله ويجوز في هذا الظروف) يعني قد يدخل تنوين العوض على الظروف المذكورة فيكون معرفة لان التنوين عوض عن المضاف اليه فالمضاف اليه كانه في اللفظ عند وجود التنوين فيعرب الظروف بها اي بسبب التنوين كما في قول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا فان التنوين في قوله قبلا عوض عن المضاف اليه اي قبل ذلك وليس هذا مثل بعد وقبل في قوله رب بعد كان خيرا من قبل لان المضاف اليه فيهما محذوف من النية ايضم ومعناه بالفارسية خوش حال وخوش وقت ساخت مراتب ديبين اوقات وبودم من بمشترازين نرد يك بودم كه در ماند ي بگو ي من آب شيرين (قوله فلا فرق) اي على تقدير دخول تنوين العوض عليها لا فرق بين ما عرب الا يعني ان ما بني من هذا الظروف يشير معر باسبب دخول تنوين العوض عليها اقول لو كان مكانا لا فرق بين الظروف المقطوعة وبين غيرها بان يكون المقطوعة ايضا معرفة لكان اولي كما لا يخفى (قوله اي فديما) لا كنت قبل ذوات فالاول هو الحق لان معنى الشعر ح كذا فساغ لي الشراب في هذه الازمنة وكنت في قاتل كاداه وهذا المعنى لا يقبله الطبع العظيم

(قوله لشبهه بالغايات) ملة لقوله اجري مجرا لاغير وليس فيكون ملة لبنائهما لا يقيم
لا يحتاج في بنائه بجعل الغايات اصلا و غير فرمالان غير ايضم يشابه الحروف في الاحتياج الى
المضاف اليه واليه يشعر قوله في حذف المضاف اليه لاننا نقول الاصل في الحروف هو البناء وفي
غيره الا مراب فلذا جعله فرمالها (قوله لكثرة استعمال فير) وكثرة الاستعمال تطلب الخفة
(قوله لشبهها بغيره) قال مولانا نعم لا يحتاج في بنائها بجعلها مشابها لغير لان معنى حسب
وليس غير ولا غير واحد لانه لا فرق بين ان يقيم جاء زيد فحسب او لا غير فوجه بنائه ان يقيم ان
حسب بمعنى لا غير لا فرق بين ان يقيم جاء زيد فحسب وبين ان يقيم جاء زيد لا غير والعجب انه غفل
من هذا الوجه انتهى قول الجواب بان الاكتفاء على الموصوفة بحسب المعنى ليس مما يعتمد عليه
بدليل قوله ولا يقاس عليها ما بمعناها قال مولانا نعم وليت شعري انه لم لم يجعل حسب مشابها
للغايات في الايام لانه لا بهامه لا يتعرف كغير انتهى اقول لانم ان لا يتعرف حسب كغير لا بهامه
لم لا يجوز عدم تعرفه بالاضافة الى امر اخر ولو سلم لكن لانم عدم تعرفه به الشدة الايام مع ان وجه
الشبه بين غير وبين الغايات هو شدة الابهام فتأمل (قوله وقال الاخفش قد يستعمل الزمان)
نحو اجلس حيث زيد جالس اي في كل زمان جلس زيد فيه (قوله في الاكثر) اي في اكثر الاستعمالات
اي اضافته الى الجملة اكثر استعمالا (قوله وقد جاء) اي في الشعر اضافته الى المفرد فكل واحد
من سهيل وطالع اسم لنجم اي ماتري مكان سهيل طالعا ومصرع اخره نجم يضئ كالشهاب ساطعا
قال الشافى الحاشية اي هو نجم انتهى اي الطالع نجم يضئ كالشهاب ساطعا وقوله ساطعا حال من نجم
لان الضمير في يضئ راجع اليه معناه درخشند والشهاب اتش ياره (قوله لانه) اي حيث غالبه
الاضافة الى الجملة كما عرفت من قوله ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر (قوله كلاضافة) حذف
المضاف اليه وهو المصدر المتضمن له الجملة فشابهت الغايات في حذف المضاف اليه فمنيت
كالغايات على الضم (قوله ومع الاضافة) اي حيث اذا كان مضافا الى مفرد فبعضهم جعله
معربا لزال ملة البناء وهي الاضافة الى الجملة كما سبق من ان الاضافة الى الجملة كلاضافة
لان المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنت الجملة له فلما حذف المضاف اليه وهو المصدر
المتضمن له الجملة فشابهت الغايات في حذف المضاف اليه (قوله لشد) وذا الاضافة الى المفرد
فلشد زده وقلته لم يعتبر فكانه لم يكن (قوله لما في كرنا) في حيث من انه مضاف الى الجملة والمضاف
الى الجملة كلاضافة فشابهت الغايات فبنيت مثل الغايات على الضم (قوله من ازمة المستقبل)
والمراد منه معناه اللغوي وهو زمان آت لا اصطلاحيا اي لفعل المستقبل فاذا قيل في الليل
اذا كانت الشمس طالعة فانها موقود فاذا فيه مخفى من بين الازمنة بوقوع الحدث هو طلوع
الشمس ووقوع هذا الحدث موقوف في هذا الزمان في اعتقاد المتكلم حيث يجزم بطلوع الشمس

عند ابا اعتقاد ؛ واذا قيل اذا جاء لك زيد فكذا فهو جازم لمجيئ زيد سواء كان اعتقاداً مطابقاً
 اسلوب واقع الاول (قوله مختص) اي اذا ادا الزمان المدلول عليه اذا مختص وقوله مقطوع صفة حدث
 واعلم ان في اذ الظن الغالب هو الوقوع وليس المعتبر فيه القطع الا ان الشك بالغ فيه وفي ان الظن
 الغالب عدم الوقوع (قوله والدليل عليه) اي علم ان الاصل في استعمال اذ اذ لك المذكور
 (قوله في الغلب الاكثري) اي في الغلب والاكثر فانه قد لا يندحرج الوافي العربي بخلاف الفارسي
 ويحتمل ان يكون مختلف بمان مثل ابو حفص عمر فهو لتوضيح الغلب (قوله نحو اذا طلعت الشمس)
 وقد مر بيانه تفصيلاً في قولنا اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (قوله وايضا) اي ولاجل
 ان استعمالها في الغلب الاكثري هذا المعنى كثر استعماله في كلام العزيز للعلام لقطع العلام الغيوب
 بالامور المتوقعة اي الواقعة في المستقبل (قوله وقد استعملت في الماضي) ويراد منه المعنى
 الماضي كقوله نعم حتى اذا بلغ بين السدين فان بلوغ السدين من الامكنة في الزمان
 الماضي (قوله وحتى اذا ما وى بين الصدفين) اي الجبلين فان مساواة الصدفين بسبب السك
 الذي وقع من الامكنة في الزمان الماضي وكذا استعمل في قوله نعم وحتى اذا جعله نارا (قوله
 فهذا) اي تضمنه حرف الشرط علة اخرى للبناء غير ما ذكر من قوله لما ذكرنا في حيث (قوله لعدم
 ناصلتها في الشرط) بل اذا تضمنت معنى الشرط فلم يكن لها اصالته فيه (قوله مفاجاة) مصدر
 مهموز اللام من باب المفاءلة وقوله فجئته ببيان المجرد بخلاف قوله فاجأ الامر (قوله
 اذا القيته) اي يقيم فجئته فجاءة اذا القيت امرا من الامور ولكن لا تشعر ولا تقف به (قوله
 غلبه وقومه) اي المراد من اللزوم في قوله فيلزم هو غلبة وقوع المبتداء بعد ما فان
 اللزوم قد جاء بمعنى الغلبة كما جاء بمعنى الجواز كذا في النهاية وذلك لا ينافي ما سبق
 في باب الاضمار على خريطة التفسير من ان المختار بعد ما النصب فانه اذا كان مختاراً بعد ما
 فيجب الفعل بعد ما (قوله والعامل في اذا) لا يقيم ان اذا مني لا معرب فكيف يكون العامل فيها
 لا بنا نقول العامل لا مرابها محلاً (قوله واما الفاء) في قوله فاذا السبع للسببية فان الخروج يجب
 املا فانه السبع فانه اولم يتحقق الخروج منه لم يلحقه (قوله ففاجأت) فيكون فاجأت عطف
 على خرجت (قوله واللام يبق اظرفية) لعدم معنى اظرفية في المفعول به فيصير اذا ح أهمية
 معربة (قوله لمجرد الزمان) اي ظرف زمان نحو اذا احمر البسر بالفارسية حر ماعترش ونار صهدة
 (قوله مجرد اهن معنى اظرفية) وليس اذا خالفاً عن معنى اظرفية ولكن ليس معنى اظرفية
 في قوله اذا يقوم زيداء لان اذا فيه للزمان المطلق اي وقت قيام زيد هو وقت قعود عمر
 (قوله لما مر في حيث) من كونه غالبية الاضافة الى الجمل التي تضمنت المصدر ثم كون وضعها وضع
 الحروف هو ان يكون على حرفين كالحروف وقوله اذا الماضي اي لظرف الزمان الماضي (قوله

في الاغلال في افعالهم (الاغلال جمع الغل والاعناق جمع العلق وكون الاغلال في افعالهم انما هو في المستقبل) قوله اي حال كونهما للاستفهام والشرط (لا يغفل ان كونهما حالا من اي شيء انما موقوف على امرين احدهما ان يكون ذوالحال فاعلا او مفعولا وثانيهما ان يكون ذوالحال مفعولا على ذي الحال كحمل الركوب على زيد في قولنا جاء زيد راكبا وكلوا خد من الامر بن لمدكورين مفقود منها اما الاول فلان صاحب الحال وهو اين وانى مبتداء وابا الثاني فلانه يصح ان يقيم اين وانى استفهام او شرط بل هذا يتضمنان الاستفهام والشرط والشرط قد دفع الاشكال الثاني بقوله للاستفهام والشرط فانهما محمولان عليهما بالاشتقاق اي هما ذو استفهام بشرط ولما كان مال ذوي استفهام وشرط هو الاستفهام والشرط فقال الاستفهام والشرط ولم ينقل ذوي استفهام وشرط واما وقع الاشكال الاول مثل ما مر في علما في قوله وحفاجر علما للضبع غير نصرف لانا نقول انهما حالان من الضمير المستتر في الظرف (قوله نحو اين زيد) اي في اي مكان زيد (قوله وانى القتال) اي قد جاء انى بمعنى متى فانى قد يستعمل للزمان كمتى يقول انى لقتال اي في اي زمان وقد يستعمل الى الحال مثل كيف اي لالحال شئ وصفته للزمان الحال بقوله نعم فانوخرثكم انى شئتم اي كيف شئتم (قوله فيهما) اي في الاستفهام والشرط قال مولانا هم قوله فيهما يشير الى ان قوله استفهاما وشرطا في قوله فهما استفهاما وشرطا منصوب على ظرفية اي في الاستفهام والشرط وهو حسن والماضي متى لتضمنه همزة الاستفهام او حرف الشرط قوله ايان للزمان) اي لظرف الزمان في الاستفهام كمتى نحو ايان يوم الدين اي يوم الجزاء ايان يوم القيامة وبني ايان لتضمنه همزة الاستفهام (قوله ايان يوم قيام زيد) فان دخوله في الامر غير العليم غير صحيح ولكن يصح ان يقال ايان يوم قيام السلطان وفي ايان قدم الحاج هو اخل على الماضي (قوله غير مختص بهما) اي بشئ منهما والامر في العبارة مهمل فلا يرد ما قيل لا ولى في العبارة ان يقيم احد ما اي بشئ منهما لانه لا يلزم من عدم اختصاصه بهما عدم اختصاصه احدهما (قوله وقد جاء كسرهما) وليس المراد مجئ كسرة الهمزة والنون جميعا لعدم مجئ كل واحد منهما كسرة الهمزة مع فتح النون او فتحهما مع كسر النون (قوله الكائنة للحال استفهاما) اي بقت الاستفهام او من حيث استفهام او حال كون الحال استفهاما فان قوله للحال منع به بواسطة قوله وكيف جار مجرى الظروف وليس بظرف ومعناه السؤال عن الحال اي من حال شئ وصفته (قوله مطلقا) اي يستعمل للشرط مطلقا مع ما او غير ما على ضعف عند الكوفيين (قوله بالخبرية) فاذا قيل كيف زيد فكيف في محل الرفع لانه خبر لزيد وقدم الخبر لانه ظرف وبني لتضمنه همزة الاستفهام (قوله كيف جئت) بفتح التاء لابقصها لعدم السؤال من النفس اراكبا او ماشيا بالهمزة للاستفهام فقوله على اي حال حدث يستلزم قوله اراكبا او ماشيا اي جئت اراكبا او ماشيا

فيكون كيف حالاً في الحقيقة وقوله على أي حال إشارة إلى أن مدته كيف في الظروف لانه بمعنى
على أي حال فان الظروف والجار والحركة ومنقاربان ظرفاً (قوله لموافقتهما) أي لمشا بهتتهما
مدته منذ الحرفين لفظاً أو معنى (قوله المنقدم عليهما) مثبتاً كان ومنهياً (قوله أنا أول زمان عدم
رويته) فالضمير كضمير رايته وليس فاعلاً فلا يتجه أن الظا أول زمان عدم رويته كما يتوهم
(قوله أي الاسم المفرد) أي الاسم الواحد وإنما لم يقل أي الاسم الواحد لتوافق كلام المصنف وإنما
اختار المفرد دون الواحد لأن المتأثر للمثنى والمجموع هو المفرد لا الواحد فالمفرد أهم من
المفرد الحقيقي والحكمي فلا يرد ما ذكره مولانا نعم من أن الأولى أن يفسر المفرد بالواحد
والأصدق على الثلاثة مثلاً انهما أهم مفرد بهذا المعنى أي أهم بكونه مثلاً لا مجموعاً مع أنه
لا يصح إطلاق الأول والابتداء على الثلاثة لأن الابتداء من الشيء ضروري لا مساوئ لا اليوم
الأول منها فلا يجوز أن يقر ما رايته مدته ثلاثة أيام الذين صاحبها فيها انتهى حاصل كلامه فان الثلاثة
أي مفرد حكمي مثل هذا أن اليومان فيكون هي واحداً نوعياً أن حاصل ما ذكره الشرح أن
المراد من المفرد هو الواحد وهو أهم من الواحد الشخصي والنوعي والواحد الشخص ما رايته
مدته يوم الجمعة والواحد النومي مثل ما رايته مدته يومان أو مدته ثلاثة أيام لأنهما من نوع واحد (قوله
ما رايته مدته يوم لقيتني فيه) أي ما رايته من ابتداء ملاقاتك لي فإن اليوم مهنا مختصة وكل
ما رايته مدته ثلاثة أيام لقيتني فيها أي عدم الروية من ابتداء ملاقاتك لي فيها (قوله حصول التعيين)
أي المراد من المعرفة هو التعين وهو حاصل من المعرفة الحكمية (قوله وإنما كان التعين) أي
التعين مقصود فيما يليهما لأنه لو كان ما يليهما بكرة فلا فائدة فيه ح في جعل الوقت المجهول
أول مدة الفعل مثل ما رايته مدته أو منذ زمان من الأزمنة لأن أولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم
بالضرورة (قوله فيليهما المقص بالعدد) وإنما غير عبارة القوم ولم يقل فيليهما الدال على
العدد كما في الباب لأنه قد يقع بعدد ما إذا كانا بمعنى أول مدة يضم الدال على العدد ولكن
العدد ليس بمقتض ح (قوله حال كونه متلبساً بالعدد) وإنما جعل الظرف أي الجار والمجرور
مستقراً متعلقاً بقوله متلبساً فجعله حالاً من فاعل يليهما وهو المقص بجعل الباء للملازمة
وأنما يكون حالاً باعتبار متعلقه ولم يجعل الباء صلة المقص كما هو الظاهر من عبارته لدفع اعتراض
الشيخ الرضي حيث قال والأصح أن يقر به العدد موضع قوله بالعدد أي فيليهما المقص به العدد
بينهما لأن العدد يقصد من الثلاثة التي هي يليهما ولا يقصد الثلاثة من العدد لأن العدد
مدلول الثلاثة كما أن العدد يقصد من الاثنين اللذين يليهما ولا يقصد الاثنان منه فلما جعل
الطرف معتقراً متعلقاً بقوله متلبساً أي حال كونه الزمان الذي متلبساً متضمناً بالعدد لا ظرفاً
لغيره متعلقاً بالمقص لا يرد ما ذكره الشيخ قال مولانا نعم لا يخناح إلى ما ذكره الشارح

المدفع الا متراض المذكور بل يصح ان يجعل قوله بالعدد صلة المقص كما هو عبارة المدفع بان
يكون المراد من قوله بالعدد هو اسم العدد اى قصد ما يليهما باسم العدد ولا شك ان الجملة التى
يقع بعد ما اسم العدد انتهت بكلامه قول انه الم يلتمست الشئ الى ما ذكره الفاضل المذكور لان ما يليهما
على ما ذكره الفاضل المذكور يصير مدلول اسم العدد لا اسم العدد ونفسه لان معناه ح قصد
ما يليهما باسم العدد فح يكون ما يليهما هو المدلول لا اللفظ فالمقصود عبارة عن المدلول مع ان
السوق يقتضي ان يراد منه اللفظ لان المراد من المفرد في قوله فيليهما المفرد هو اللفظ وهو
بخلاف ما اختاره الشئ فان ما يليهما على ما اختاره هو اللفظ لان المراد ان يليهما لفظ هو المقص
متلبس متضمن بالعدد فان الجملة التى يليهما متلبسة بالعدد ولا يصح ان يراد بما يليهما اللفظ على
ما اختاره الفاضل المذكور لان معناه ح يليهما اللفظ هو المقص باسم العدد فاللفظ الذي يليهما هو
الجملة مثلا فهو مقص باسم العدد وهو العلة وهو ب كمالا يخفى على المتأمل (قوله اى بعده
المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشك اى لا يخرج منه شئ وهذا المدفع ما قيل ان المقص بيان
جميع المدة وهذا يستلزم تضمن العدد لصحة ما رايته من يومنا فلقد فسر قوله بالعدد بقوله
اى بعده المستغرق جميع اجزائه اى العدد الشامل جميع اجزاء العدد والحاصل ان المراد هو عدد
الافراد وعدد الاجزاء ولا شك ان جميع المدة يستلزم ذلك (قوله ما خرجت مذ ذهابك) اى
ابتداء عدم خروجي ذهابك ومعنى الجملة الباقية مثله بلافق (قوله او الفعل) والمراد هو
الفعل مع فاعله لعدم تحقق الفعل بدون الفاعل فلا يرد ما ذكره مولانا عصم من ان الاولى ان يقر
والجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهم عبارته انتهى
كلامه (قوله اى ما كتب على هذه الصورة) ومراده ان المهم لم يقل ان وان للاختصار فمراده من
قوله وان ما هو على هذه الصورة فيشتمل ان المفتوحة المثقلة وان المحففة (قوله ما خرجت
من زيد مسافرا) اى ابتداء عدم خروجي هو مسافرة زيد والمراد هو الايام التى ما فر زيد فيها
سواء كانت شهرا او اكثر وانقص (قوله فيقدر بهما زمانا) اى اذا وقع بعدهما احد الاشياء
المذكورة فلا بد ان يقدر بهما زمان هو مضاف الى احد هذه الامور كما في يوم ينفتح في الصور
(قوله ايصح حمل اى) لانها مبتدأ وبعدها خبر ولا بد من الحمل بينهما فلا يصح ان يقر ابتداء
عدم خروجي ذهابك بل هو زمان ذهابك وانما حذف للعلم به فهما يكونان بمعنى اول المدة ح
(قوله بمعنى اول المدة او جميع المدة) وكلاهما تر كيمان اضافيان فاذا كان معنى الشئ معرفة
فهو ايعم معرفة لا يقيم هنا شئ آخر من المعارف فلم لم يعد ما فيهما سبق من المعارف لاننا نقول هو
داخل في المضاف لان المضاف اعم من ان يكون صورة او حكما او تقدير (قوله فانهما
مثلا خبر المبتدأ) اى انكارتهما ويرد عليه قوله من يومنا لان المبتدأ بكون

والجبر معرفة فيه فان يؤمان نكرة غير مخصصة ولقائل ان يقول ان قوله يؤمان نكرة
مخصصة بتقديم الخبر الظرف لان منذ ومنذ من الظروف اقول هذا مد فوخ بما ذكره بقوله
بما علم انهما اذا كان مبتداء وخبراً ولا يجوز ان يجاب عنه بان النكرة انما يختص بتقديم
الخبر الظرف اذا كان ظرفاً مستقراً وهما ليسا كذلك لان الشئ جعله ظرفاً مستقراً لغوا كما عرفت آنفاً
(قوله او خبراً) كما هو قول الزجاج فهما اسمان صريحان لا ظرفان اقول لا يقيم ان كونهما مبتداء
يستلزم ان يكون اسمين صريحين لا متناع كون المبتداء ظرفاً او ما كونهما خبرين لا يستلزم
كونهما اسمين صريحين لان الخبر جاز ان يكون ظرفاً لا نأقول المراد من قوله لا ظرفان هو ان
الظرفية غير مقصودة منهما فهنا فان منى قولنا ما رايتك منذ ثلاثة ايام ليس ابتداء عدم رويتي
لزيد في ثلاثة ايام بل معناه ان ابتداء عدم رويتي له ثلاثة ايام فح يكونان مبتداء وما بهما خبراً
لهما كما هو قول الجمهور وكذا ليس معناه على قول الزجاج ان ثلاثة ايام في ابتداء عدم رويتي بل
معناه ان ثلاثة ايام ابتداء عدم رويتي فيكونان خبراً فالحكم بظرفيتهما لكونهما من اسماء الزمان
فان اسماء الزمان يراد منها الظرفية اذا كان الظرفية فيها مقصودا ليس المراد بظرفيتهما كونها
ظرفاً في تركيب ليست ظرفاً بل اينما يصح ان يقصد بها الظرفية فاذا قلنا الدرس في المدرسة
فالظرفية ح مقصودة فيكون ظرفاً في هذا التقية ثم ان كونهما من اسماء الزمان ظلاله اذا قيل
ما رايتك منذ يوم كذا فاليوم اسم زمان (قوله لوضع بعضهما وضع الحروف) فان وضع الحروف
ان يكون على حرفين فهذا يدل على ان بعض الحروف ليس على وضعه مثل على ومنذ وجا شافح
لا يرد ان الحرف يكون على ثلاثة احرف ايضاً حتى يلزم ان وضع جميع اللغات المذكورة وضع
الحروف (قوله وحمل البقية عليه) عطف على الوضع اي حمل بقية اللغات على بعضها ووجه
الحمل اتفاقها في لفظها ومعناها (قوله وكلها بمعنى عند) قال الشيخ الرضي كلها بمعنى من عند بان
يكون من زائدة فتح يكون بناء الامور المذكورة لتضمنها معنى الحروف لكن الشئ لم يلتفت اليه
لان جعل كلمة من زائدة فيما نحن فيه ليس على ما ينبغي (قوله وكلها ان تجر) اي حكم الاسم
المذكورة ان يكون مدخولها مجروراً بالاضافة اي اضافتها الى مدخولها (قوله وقد ينتصب) اي
وقد ينتصب العرب غداة خاصة (قوله بتسبيها انما بها) اي انتصاب لدان مدخولها وهو غداة بضم
الفين وسكون الدال لان نون لدان مشابهة بالتنوين الذي في رطل في كون كلمة لهما تاما بهما فما
يكون بعد لدان مشابهة بالمفعول فيصدر لدان كالفعل والفاعل كالرطل وقد سبق تحقيقه في بحث التمييز
(قوله وانك يحذف) اي ولاجل ان نونها كالتنوين الذي في رطل يحذف النون منها في بعض
الاعيان ويشبث في بعضها (قوله وليكون غداة) اي نصبها لكونها اكثر استعمالاً من سحرة بنعم النسيب
من سكون الحاء المهملة وغيرها كبكرة بضم الياء وسكون الكاف وانما قال غداة اكثر استعمالاً لان

هاتفه

فانقلبه ان كل واحد من قبل وبعد مع المضاف اليه معرب قطعا فينبغي ان يكون موصى كذا
 كما هو مثلهما في حالة القطع عن الاضافة قلت ما هو مشابه لشيء حاز ان لا يكون مثله في جميع
 الجوانب فجاء ان يكون بدون منه في الحكم (قوله المضافة الى الجملة) مواء كانت اسمية
 او فعلية كذا قالوا (قوله لاكتسابها البناء من ا) فقوله لاكتسابها بالباء بمعنى الكسب او
 بالهمزة وبالفارسية يوشيدان وكك قوله ولا يجب اكتساب المضاف بالباء او بالهمزة ولقائل
 ان يقول المضاف اليه وهو الجملة مهنا ليس من المبنى الاصل على يكتسب البناء منه وايضا
 قد قالوا ان الجملة من حيث هي لا توصف بالا مراب ولا بالبناء فح كيف يصح قوله لاكتسابها
 ا فحق العبارة ان يقيم ان الظروف المضافة الى الجملة كالاضافة لانها في الحقيقة مضافة الى
 المصدر الذي تضمنه الجملة فشابهت الفايات كما سبق تفصيله في حيث ويمكن حمل كلام الشرح
 على هذا لان حق الاداء ليس في ما ذكره الشرح بل في ما ذكرناه ويمكن ان يقيم كلامه مبني على
 ان الجملة من المبنى الاصل كما هو مندوب السيد فندس بهر وما يدل على ذلك في كلامه قوله ولا
 يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه اي من المبنى وهو الجملة مهنا فهذا الكلام يدل على
 ان الجملة مبنية وما ذكر في محكم البنيات في بيان الامم يريد احيث قال واضافته اليه كقوله
 تع من باب يومئذ فان الاضافة فيه بواسطة اذ ولعل المراد من كلامه هو الثاني لا الاول (قوله
 ولو بواطة) كما في الظروف المضافة الى اذ فانه مضاف الى المضاف الى الجملة كما في يومئذ
 اي يوم اذ كان كذا (قوله فيمن قراء بالفتح) وهو متعلق بكلمات لا يتبين فانه قد يضم اليوم في الاول
 وقد يكسر في الثانية مثل يومئذ بكسر الهمزة (قوله ويجوز اعرابها) فان الجواز في قوله ويجوز
 بنائها يدل على جواز الاعراب ايضا (قوله وكك مثل وغير مع ماوان) اي وكك يجوز بناء
 مثل وغير على الفتح اذا اضيف الى ماوان ان يفتح الهمزة مخففة او مشددة لمشابهة بالظروف
 المضافة مثل اذ وحيث (قوله وبهذه المشابة) وهي الاحتياج الى المضاف اليه ذكره ما في بحث
 الظروف وان لم يكن نا من الظروف (قوله من اقسام الاعم) اشار به الى ان هذا انفسه آخر للاهم
 (قوله بوضع جزئ او كلي) بان كانت آلة للملاحظة كلياً وجزئياً وكون الموضوع له كلياً جزئياً
 لا يحتاج الى التكرار فلا يردح ما قيل ان الموضوع له اذا كان جزئياً او كلياً يكون الابهام معرفة كما
 ذكره فلو قال بوضع وضع جزئ او كلي لشيء جزئ او كلي لكان افيد واعلم انهم قالوا انها رتبة
 اقسام الاول ان الوضع والموضوع له مع كلي والثاني ان يكون كلاماً جزئياً والثالث ان
 يكون الوضع كلياً والموضوع له جزئياً والرابع عكسه والاول مثل وضع الانبياء للحيوان
 الناطق فانه لوحظ الحيوان الناطق او لا فوضع الانسان بازاياه فيكون الوضع كلياً كما ان وضع
 لكن بشرط استعماله في الجزئيات والثاني وضع زيد للذات المعينة فيكون التاملة

سي الذات كما موضوع له والثالث كالضماير مثل انا وانت وغيرهما فانها موضوعة لكل فرد
فان وضعها للجزئيات بخصوصها مع لا نه غير متناهية وقالوا ان القسم الرابع مجرد اجمال
عقلي لا مطابقة له في الخارج لانه يمتنع ان يكون الجزئي آلة لملاحظة الكل ان تم تم ولا فلا
(قوله متلبس بعينه) الاشارة الى ان الظرف مستقر والباء للمصاحبة وانما لم يجعل الظرف لغوا
لان الظان ان يكون قوله بعينه صفة لشيء وكون الجار والمجرور صفة انما يكون باعتبار متعلقه
والمناسيب لانه متعلق بهذا هو لتلبس لا غير لعدم صحة المعنى ح اولانه يلزم ان يكون قوله بعينه ح
بمعنى المعين اي ما وضع لشيء معين فالنكرة ح ما وضع لشيء غير معين مع ان الوضع لغير المعين
بط اولان المتبادر من العين هو الذات فلو اكتفي بمجرد ذلك لصدق التعريف على النكرة
لانها موضوعة لشيء بعينه اي لذاته فان رجلا موضوع لمفهوم كلي هو الحيوان الناطق اي
موضوع لذاته هي هذا المفهوم بشرط استعماله في الجزئيات ولكن الذات ليست متعينة معلومة
للمتكلم والمخاطب معهودة بينهما ويرد عليه انه اذا قيل جاء رجل اذا كان ذاته معينة
معلومة معهودة بينهما فيلزم ان يكون معرفة الا ان يتم اذا وضع رجل على ذات معينة
معلومة كك فيلزم كونه معرفة او يقيم ان المعلوماتية والمعهودية غير معتبر في اهم الجنس لما ميأتي في
موضع الفرق بين اهم الجنس وعلم الجنس (قوله بعينه اي بذاته المعينه) وقد عرفت انه لو فسر العين
بالذات فقط يصدق التعريف على النكرة فلذا فسر بالذات المعينه كك فلا يرد ما قيل من ان
المتبادر من العين هو الذات فقط لالذات بوصف التعيين كك فالاولى في العبارة ان يقول
بتعيينه اي ما وضع لشيء متعين (قوله للمتكلم والمخاطب) قال مولانا عصم لا دخل لعلم المتكلم
في كونه معرفة لان المتكلم عالم بها في النكرة ايضم فالمعتبر في المعرفة علم المخاطب فلا فائدة
لذكر المتكلم انتهى حاصل كلامه اقول ذكر المتكلم لاجل قوله المعهود لان المعهود انما
يكون بين الشخصين لاني شخص واحد ونقول ذكره اشارة الى التشبيه المعتبر في كلامه فالمراد
هو ذاته المعينة المعلومة للمخاطب كما انكون متعينة معلومة للمتكلم وقد اعتمر وامثل هذه
التشبيه في مثل هذا الكلام بينهم (قوله فالشيء مقيد) فان ذات زيد اذا كان معلوما لهما معهودا
بينهما فوضع لزيد بازائه فهو معرفة والا فهو نكرة واعلم ان المراد بالوضع اعم من ان يكون
بوضع هو كذا كلام والمضمرات والمبهومات وهي شيان اسماء الاشارة والموصولات او بوضع
كلي المعروف باللام اي الداخل عليه حرف التعريف والمضاف اليه احد الامور الخمس المذكورة
والنساء واعتبر في ان التعريف لا يصدق على المضمرات والمبهومات حيث وضعها الواضع لمفهوم
علم المتكلم على كثير من المعنيات ولم يوضع لهما بشيء بعينه والجواب انهما موضوعتان لكل
واحد والحد من الافراد بخصوصه في ضمن المفهوم الكلي كما اشار الشارح اليه في بيان قوله

وهي المضمرة والمبهمة واجيب عنه بوجه اخر بان المراد ان المعرفة ما وضع لشيء بعينه عند الاستعمال لا يتم هذا الم يرتبط بالوضع نعم يرتبط بالدلالة كما في بعض النسخ لان قول الوضع تخصيص ^{بشيء} وهو يرتبط به واعتراض بعض الشارحين بان المراد من التعيين اما التعيين الشخصي واللام من الشخصي والنوعي والجزئي والكلي وان كان الاول فيختص بتم الجنس من التعريف لعدم وضعه لشخص بعينه وان كان الثاني فيدخل فيه النكرة لانها موضوعة لمعين في ضمن المفهوم الكلي واجيب عنه باعتبار الحاشية فان النكرة ليست موضوعة لمعين من حيث هو عين والجواب منه ما حققه الشارح بان الواضع اعتبر المعلوماتية في علم الجنس دون في النكرة وسيأتي وجهه في موضعه واعتراضه بانه يخرج عنه العلم المسكر اي العلم الذي له شريك مثل زيد اذا كان اسم جماعة كلوا احد منهم زيد واجيب باعتبار قيد الاستعمال على ما مر وفيه انه يخرج ضمير الخطاب ح اذا قصد به الخطاب لغير معين كما في قوله تع ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم الا ان يقر ان ضمير الخطاب الذي قصد به الخطاب لغير معين مما وضع لشيء بعينه عند الاستعمال بوضع التام والموضوع له الخاص فيكون الموضوع له كل واحد واحد بخصوصه عند الاستعمال ويمكن الجواب ايضاً بتخصيص المعرفة بالعلم الخاص فان العلم المنكر كزيد وان كان عاماً ولكن لا يختص بواحد بل يحتاج الى كثير اوصاف قولك زيد العالم وزيد البصري والسمرقندي وغير ذلك (قوله واشار بترتيبها) اي المعارف فالهم قدما هو مقدم بالترتبة على الآخر ولكن وجد ان ذلك في غاية الصعوبة فانهم قالوا ان تعريف المبهمة مساو لتعريف الالف واللام وايضاً يلزم منه ان يكون التعريف بالاضافة ادنى في المرتبة من البواقي وهو في حيز المنع فان المضاف الى ضمير لو كان ادنى انما يكون ادنى من تعريف الضماير دون البواقي فتأمل (قوله بازاء معان معينة مشخصة) قال مولانا عزم ان ذكر المشخصة يدل على انها موضوعة لمعان شخصية هي جزئيات حقيقة وهو غير جائز في مطلق المضمرة فان الضمير الغايب موضوع لمعان كلية ايضاً نحو الانسان هو الحيوان الناطق فان الانسان كلي فان الضمير الى اي شيء رجع فهو الموضوع له وقد اختلفوا في ضمير الغايب في ذلك كما في الرحالة الوصيفة هذا حاصل كلامه مفصلاً اقول الانسان في قولنا الانسان هو الحيوان الناطق يكون المرجع اليه الذكري لا الحقيقي فان المرجع اليه الحقيقي هو كل واحد من الافراد بخصوصه والمرجع اليه الذكري التام لاحظته افراد هذا الكلام ويمكن ان يقال ايضاً بان المراد من التعيين والتشخيص هو المعلوماتية سواء كانت بالاشياء او بالنوع باعتبار امر كلي ملاحظه الافراد (قوله من حيث انه) اي المتكلم الواحد يحكي عن نفسه مثلاً فان قولنا يحكي عن نفسه مفهومه كما ان لفظ المتكلم الواحد ايضاً مفهوم من مفهوم ما وله لا يفهم الا واحد بخصوصه (اي لا يفهم من لفظ انا الا واحد من افراد هذا المفهوم بخلافه

ولا يفهم منه هذا المفهوم الذي هو القدر المشترك فلو كان لفظنا موضوعا للقدر المشترك ليفهم منه مع انه ليس كذلك واعلم انه ذهب الى الوضع العام والموضوع له الخاص صاحب الرمال الوصفية وتبعه السيد قدس سره وغيره من المتأخرين واما المتقدمون فذهبوا الى الوضع العام والموضوع له الخاص والى الوضع الخاص والموضوع له الخاص ولما كان هذا من المتأخرين ظاهرا فلهذا صح كلامهم على من ذهبهم فلا يردح ما يقيم للمهم من المتقدمين فلم لم يصح كلامه على من ذهبهم مع ان عبارته صالحة لذلك بان يقيم انهما موضوعان لاستعمال معان معينة مشخصة باعتبارها فيكون موضوعا للمفهوم كلي ولكن يستعمل في الجزئيات فيكون اللام في قولنا لاستعمال معان الخ (قوله فتعقل) بضم القاف المشددة او بصيغة الغايب المجهول او المعلوم بارجاع الضمير الى الواضع كالضمير المستتر في جعله وح يكون قوله آلة حال عن المفعم (قوله كما اذا تصورت ذات زيد) واعتراض بانه يشكل بالعلم الشخصي الذي هو الواجب لان تصوره بخصوصه لا يحصل الا لله تعالى فاعتراض هذا انه لم يرد اذا كان واضع الالفاظ هو الانسان وذا كان واضع الالفاظ هو الله تعالى فلا قلت هذا غير نافع لانا نحتاج الى تصور الطرفين عند عقد القضية نحو الله عالم اوحى او قادر فان تصور النسبة يتوقف على تصور الطرفين فيعود الاشكال ونسبوا دفع هذا للشبهة الى الصعوبة اقول لا شك ان الواجب قديم ازلي وصفاته واسماءه قديمة فواضعها ليس الا الواجب دون الانسان لان الانسان يكون محلا لظهورها ولقائل ان يناقش بان تصور الطرفين بالكيفية غير لازم لم لا يجوز ان يكفى تصوره بالوجه في تصور طرفيهما وكذا في تصور ذاته تعالى عند وضع الاسم عليه تعالى بان يقيم الواجب حي او قادر يقتضي ذاته وجوده او قديم وغير هاتيك برولا تغفل (قوله او الجنسية) عطف على الشخصية كما اذا تصور مفهوم الاسد ووضع باراءه المفهوم من حيث معلوميته ومعهوديته بينهما اللفظ اسامة فهذا اللفظ باعتبار المعلوماتية والمعهودية بينهما علم لهذه المعنى الجنسي ومعرفة والفرق بين الاسد والاسامة ان الواضع اعتبر المعلوماتية في المفهوم الاسدي ووضع لفظ الاسامة له واما عند وضع الاسد لم يعتبر المعلوماتية المعهودية فيه ففى اهم الجنس كالاسد ورجل لم يعتبر المعلوماتية ثم يعلم اعتبار المعلوماتية وعدم اعتبارها من كون اسامة غير منصرف بخلاف الاسد فانه منصرف فانهم جعلوا غير منصرف للتانيث والعلمية للمفهوم الاسدي اعتبار المعلوماتية فيها دون في اسد فاعلم ذلك (قوله وانما سميت مبهمات) اي انما سميت بالمبهمات مع كونها من المعارف لان اسم الاشارة قبل الاشارة بها الى شئ اشارة الى مفهوم فمن الغلط لا احتمال ان يكون كل شئ مما يحضر اشار اليه وكذا الموصولات من غير بشئ من جهة من جهة الخاطب (قوله وهذه القسم) اي المبهمات (قوله معنى المشار اليه) وايضا في شئ الى المشار اليه المفرد المذكور بانية (قوله عين) مطاف على تعقل (قوله لان الشهور)

اى التصور المفترى في الوضع عام (قوله وهو) اى التصور هو المشترك بين تلك الافراد (قوله والرابع
 والخامس) اى الرابع ما عرف باللام والخامس ما عرف بالنداء (قوله باللام العهدية) اى العهد
 الخارجى والذمنى فانهما معاً المعارف فاللام فيه اى التعريف الجنس نحو اهلك الناس الذين
 اذاهم واما التعريف المستفراق الجنس كقوله تع ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما العهد
 لجان يذكرون ثم يعاد المذكور معرفاً كقوله تع كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون
 الرسول او بان يكون في الذم كقوله ادخل السوق اذا كان معهود بينك وبين مخالطك واما
 بمعنى الذي نحو الضارب والمضروب واعلم ان تقابل الاستفراق بالجنس تقابل العام بالخاص فان
 الاستفراق فرد من افراد الجنس لانه لو كانت الاشارة الى فرد مفهوم المدخول معيناً فهو العهد
 الخارجى وان كانت الاشارة الى مفهوم المدخول وحده اما ان يكون اشارة باعتبار تحققها في ضمن
 جميع الافراد فهو لام الاستفراق او باعتبار تحققها في ضمن فرد غير معين فهو لام العهد
 والتقابل المذكور لا يخلو عن نكتة وهي ههنا التفصيل اى تفصيل اقسام اللام فح لا يرد ما قال
 مولانا معصم ان تقابل الاستفراق بالجنس غير صحيح لان الالف واللام في الحقيقة قسمان خارجى
 وجنسى والاستفراق والعهد الذمنى من فروع الجنسية كما حقتنا في اول الكتاب فتقسيمها
 الى الجنسية والاستفراقية تقسيم الشئ الى نفس شئ وقسمه انتهى كلامه ولقاييل ان يناقش
 بانهم جعلوا الالف واللام قسمين عهد خارجى وذنسى لم امكن جعلوا قسماً واحداً وهو الجنس لانه
 يمكن جعل العهد الخارجى قسماً منه كالعهد الذمنى وهو لا نقلت لا مناقشة في الاصطلاح فقلت
 هذا يصح اذا تحقق الاصطلاح من غير نكتة وسبب مع ان الظخلافه (قوله اللام الزائدة) فانها
 لتحسين اللفظ وتزيينه وليست لتعريف كاللام في اللثيم في قولهم ولقد امر على اللثيم يسبني
 لانه قال بعضهم ان اللام فيه زائدة ولذا جعل جملة يسبني صفة له وفيه نظر لان اللام الزائدة
 قليلة ولم يذهب الى زيادتها الا بعض منهم فالظ ان يقر لئلا يدخل فيه اللام الداخلة على اسم
 الفاعل والمفعول فان اللام اسمية لا حرفية فلا يكون لتعريف مدخولها لانها لا يكون لتعريف
 الا اللام الحرفية واللام الاسمية فيهما معنى الذى فيكون نفسها معرفة لامدخولها وهو الذى
 ذكرنا ملايم بالمقام كما لا يخفى (قوله والميم في امس) دفع سوال تقريره ان حروف المعارف
 فيما ذكرنا لان الميم فيه من المعارف ايضاً وتقرير الجواب ان الميم ليس من المعارف بل من
 منها لانه في الاصل ليس من امبراهيم في امسفر قال مولانا معصم ان ما ذكره ههنا ينبغي ان يضاف
 سابقاً في خواص الامم انه لو قال حرف التعريف لكان ملاماً للميم في قوله ليس من امبراهيم
 في امسفر لان ما ذكره سابقاً لعل انهما من المعارف لا بدل منها انتهى حاصل ما ذكره في الجواب
 المذكور اقول كلامه الشئ فيما سبق مرضي له وكلامه ههنا ليس بمرضي له لانه مجيب والمجيب

ان يقول كلام على خلاف مرضيه او يقول كلامه فيما سبق مبني على انه ذهب وكلامه ههنا على انه ذهب
آخر ولقائل ان يقول الانسب ايراد قوله وليس من امبراء بعد المعارف كلها لان حاصلها
يطلق الحصر وبطلانه لا يعلم الا بعد معرفة جميع المعارف والجواب عنه بان مبني على ان
على ان الميم من الممازك فينبغي ان يقول وما عرف باللام او بالنداء والميم لان الهم
موضوع لمعارف باللام ايضاً فلان المناسبة اوردت ههنا (قوله اذ قصد به معين) وهو احد الواضع
وكذا قوله ان يميز معين (قوله لا يصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول) وعني المضمرات والاعلام
والمبهمات و اعرف باللام لان المنادي لا يقع مضافا اليه فحاصل المعنى ان السادس هو المضاف
الى احدها مما يصح منها ان يقع مضافا اليه والمنادي لا يصح ان يقع مضافا اليه والشئ لم يتكلف
في اللفظ لارجاعه الضمير الى الخمسة المذكورة كما هو الظاهر المتبادر ولكنه تكلف في المعنى
لما ذكرنا من الصلاحيية في الاضافة فيها ولكن الشئ الهندي تكلف في اللفظ لارجاعه الضمير
الى الاربعة الاول فانه نكلف بعد ايراد ما فعله الشئ ثم اقول الضمير راجع الى الخمسة
المذكورة بحيث لم يكن فيه نكلف لان حيث اللفظ ولا من حيث المعنى لانه لا شك ان الضمير
راجع الى الانواع المذكورة من المضمرات والاعلام اه لا الى افراد هذه الانواع لانه يشكل
بالمضمرات ايضاً لان بعض افرادها كالضمير المنفصل نحو هو ولا يقع مضافا اليه فلا يقيم غلام هو بل
يقيم غلامه فاذا كان كذلك فالمصم اعتبر المعارف باللام والمعرف بالنداء نوعاً واحداً ولهذا غير
السوق واورد النداء بكلمة اول الواضع يكون الضمير راجعاً الى الانواع الاربعة التي يقع مضافاً
اليه لجريان الاضافة في النوع الرابع الذي هو مركب من القسمين وان لم يقع افراد مضافاً اليه
فظهر مما ذكرنا من التفصيل ضعف ما ذكره مولانا عصم من ان الشئ تكلف جداً لان المتبادر
صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل الهندي المرجع الامور الاربعة وهو وان كان بعيداً
في اللفظ لكنه عار عن التكلف في المعنى انتهى كلامه (قوله ليدخل فيه المضاف الى المضاف
الى المعرفة) ولا يظهر ان يقدح ليدخل فيه المضاف الى احدها (قوله مثل غلام ابيك) فان الغلام
مضاف الى ضمير الكاف بواسطة الاب والياء في ابيك لا عراب (قوله نظر الى ما سبق) في اول
بحث المبررات في بيان قوله وتفيد تعريفاً مع المعرفة (قوله او المثل او الشبه) وغيرها
سما هو اي معنى الغير والمثل (قوله اي اضافة معنى) بفتح التاء بدون التنوين للاضافة فحذف
المضاف والقيم المضاف اليه مقامه واعطي اعرابه للمضاف اليه فيكون قوله معنى مقدم مطلقاً
منها لان المقدم المطلق حقيقة هو المضاف وهو مثل ضرب ضرباً على صيغة المجهول لان العامل
المفعول هو المضاف في قوله المضاف الى احدهما اي الذي اضيف الى احدهما اضافة معنى وانما
تقدير تقدير المضاف دون الموصوف اي اضافة معنوية لان تقدير الموصوف يستلزم اضافة

خلاف الظاهر وجهين احدهما نقد الموصوف وثانيهما جعل المعنى بمعنى المبنوية وعلى
 تقدير حذف المضاف لا يلزم الا انكاب واحدا من خلاف الظاهر وهو تقدير المضاف فقط لان قوله معنى
بمعنى المبنوية (قوله يبنى اضافة معنوية) بيان حاصل المعنى لا التصحيح قوله
بمعنى حتى يلزم خلاف الظاهر وجهين (قوله ومعنى المضاف الى احد ما تمسك ظاهره) اي معنى
 قوله المضاف الى احد ما معنى لا يحتاج الى البيان (قوله مستغن عن التعريف) لان المعروف
 باللام هو الذي كان مدخول الالف واللام والمعرف بالنداء قد سبق في بحث المنادى
 انه مدخول حرف النداء فالاحتياج الى البيان ليس الا تعريف العلم (قوله خى العلم) جزاء
 الشرط (قوله العلم ما وضع لشيء بعينه) وانما لم يقل العلم معرفة ولم يجعل قوله غير متناول مع
 قوله ما وضع لشيء بعينه تعريف المعرفة فعلى ما فعله المصنف غير معهود بينهم فهو مثل تعريف
 الانسان بالجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة فليس له النطق وانما المعهود تعريفه بالحيوان
 الناطق لان المصنف لما قال العلم فلا بد من قوله غير متناول غيره بوضع واحد وهو لم يصلح
 للدخال في تعريف المعرفة فلما عرفه بتفصيل المعرفة دون المعرفة وقال ما وضع لشيء
 والافهوا الاسم) فهو لم يصدر بالاب والاسم والام والبنت والابنة وهي تانيث الاس (قوله واحترز
 به عن التكرار) فعلم من هذا ان قوله ما وضع لشيء بعينه جنس شامل لجميع المعارف (قوله والاعلام
 الغالبة التي) وهي التي يكون لها معان كثيرة اولاً ولكن لا يستعمل الا في فرد منها وسناد دفع
 سوال تقريره بان الاولى ان يقر العلم ما اطلق على شيء بعينه اذ لم يدخل فيه الاعلام الغالبة فانها
 صارت اعلاما بغلبة الاستعمال في فرد معين من افراد جنسه لا بوضع واضح نحو النجم والصعق
 وابن عباس وابن عمرو والصعق هو الرجل الذي ليس له شعاعة ثم يراد منه الرجل الخاسر وتقرير
 الجواب ان استعماله في فرد معين للمفردة بمنزلة الوضع من وضع فكان المستعملين وضعوا ذلك
 العلم له اي لفرد معين (قوله غير متناول غيره) وانما لم يقل غير متناول ما اشبهه كما قال بعضهم
 لئلا يخرج لفظه لانه لا يشبهه شيء حتى يحكم عليه بانه لا يتناول ما اشبهه وفيه ان السوابب
 لا يشترط فيها وجود الموضوع فلا يشترط لنفي تناول ما اشبهه وجوده وفيه ان نفي
 تناول وان كان سلبا لكن الصلة وهي قوله اشبهه موجبة فتوجب وجود ما اشبهه وذلك بما
 وفيه ان الموصولات مع الصلة تصور لا تصديق وتبصر رتبة الشئ لا يوجب شهوده في الواقع
 فيمكن النفي مع كون الصلة موجبة (قوله اي حال كون ذلك الاسم) لشارحه الاولى ان قوله
 غير متناول حال من الضمير في وضع ولا يجوز جره على ان يكون صفة اشئ لانه يخرج الاعلام
 الجنسية هكذا في بعض الشروح وقال في بعض الشروح لا يجوز جره لان ذلك الشئ هو الموصوف
 لا يتناول غير نفسه حتى يحترز عند (قوله باسمه) فيه بيان تناول اي تناول باسمه

ذلك الاسم في غير ذلك الشئ واحترز بقوله غير متنازل غيرا عن المعارف غير العلم فان
المعرف باللام كالرجل اذا اريد به زيد يصح ان يراد به عمر واوبكر او خالد وغيرهم فيقيم الرجل
ويراد به زيد ثم يقرأ ويراد به عمر وممكن او كذلك انت وضع للمخاطب مع كونه متنازلا لغيره
وموزيد او عمر وفاذا احتجنا ذلك فاعلم ان قوله باستعماله فيه اي باستعمال ذلك الاسم في غير
ذلك الشئ لدفع موال تقرير ان انت مثلا اما وضع للمخاطب معين او لمخاطب غير معين لاسبيل الى
الاول لعدم فهم المخاطب المعين منه مع ان فهم المعنى يعتبر في مفهوم الوضع ولا الى الثاني والا
لم يكن معرفة لانه موضوع اشق غير معين والدقة خلافه وتقرير الجواب ان المراد من الوضع
هو الاستعمال فيكون معنى الحد العلم ما استعمل لشيء بعينه ولم يستعمل في غيره لا يقرأ في الجواب عنه
بانناختار انه موضوع لمخاطب غير معين وذلك الشئ معين من حيث انه مخاطب لتمييزه عن المتكلم
والغايب لاننا قلنا لا يكتفى بذلك لكونه موضوعا لشيء معين والالكان مثل رجل معرفة لكونه
موضوعا لواحد من الرجال والحال ان مثل رجل نكرة بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن الغايب
والمتكلم في كونه موضوعا لمعين (قوله واحترز به عن المعارف كلها) اي عن المعارف التي
هي غير العلم قيل لو قال ما وضع موضع واحد لشيء واحد بعينه لكان اخصر واوضح (قوله اي تناولا
بوضع واحد) اشار به الى ان الاسم الظرف صفة المصدر المحذوف فيكون النفي مقيدا بهذه
التناول اي عدم التناول بوضع واحد فيدخل العلم الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد
اذا اوصي به رجل اخر ثم وثم فانه وان كان متناولا غير لكن ليس به واحد بل باوضاع متعددة
فان الوضع في المشترك متعددة (قوله لئلا تخرج الاعلام المشتركة) لا يقر خارج بقوله غير
متناول الاعلام المشتركة فقوله بوضع واحد لا بد خال لا بعدم الخرب ولاننا نقول ليس
المذكور في الحد التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة (قوله ولما اشار الى
ترتيب انواع) بقوله هي المصنوعات (قوله اراد التنبيه على ترتيب اصنافها) وهي ضمير
المتكلم والمخاطب والغايب (قوله فيما يكون فيه) اي في الاصناف وتذكير الضمير باعتبار
الموصول وقوله فيما يكون فيه هذا الترتيب يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهومات
سيمصرح به وقد عرفت ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب بين اصناف المضاف
الى احدها معنى وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما سيمصرح به فالاولى ان يقول
اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يمكن فيه هذا الترتيب ويحتاج الى التنبيه (قوله
يعني اقلها) اي المراد بالاعرفية ما كان اقل التباسا عند المخاطب من بين اصنافها ولا
يخفى ان قوله اقلها التباسا يشترط على وجود الالتباس في ضمير المتكلم على قلة وليس كذلك وموظف
المراد من الاقل هو المنفي مطلقا كما في بيت المصم حيث قال قوله كفتم الإثنين وفا

ومهر در عالم كم است * باز ميگويم كه شايد بود با شد عالم است * واليه اشأ بقوله لبعده وقوخ
 الالتباس فيه وبقوله اذا قلت انا لم يلتبس بغيره وبقوله وليس المراد بالاعرفية اه فيكون
 الجواز من الالتباس هو الالتباس التوهمي لا الحقيقي واليه يشعر قوله فيتوهم ان الخطاب له
 وحمل قوله كم است على الأقل دون العدم وقوله شايد بود با شد حتى الكثير لا يخلو عن البعد
 كما لا يخفى على المتأمل فيه (قوله لم يلتبس بغيره) اذا علم السامع صدوره عن المتكلم فانه
 اذا لم يعلم به فح يكوئ الالتباس من وجه آخر كما لا يخفى بخلاف ما اذا قال انت فان فيه التباس
 وان علم صدوره من المتكلم لانه اذا كان رجلا لصق كلمتهما بالآخر رفع اذا قال المتكلم انت
 متوجها اليهما لم يعلم السامع ان الخطاب باي منهما (قوله انه ادون منها) اي الضمير الغايب
 ادون في اعرفيته من المخاطب والمتكلم لانه اذا كان الاعرف به المضمرة هو ضمير المتكلم
 ثم المخاطب فيكون ضمير الغايب ادون منها قطعا (قوله واقصر على بيان النسبة) اي نسبة
 الاعرفية بين اصناف المضمرة فقط (قوله الا المضاف اليها) اي يكون في اصنافه تفاوت
 باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا لم يثبت المصنف تفاوت بين اصناف المضاف اليها
 (قوله بعد بيانه بين انواع) فاضافة البيان الى الضمير اضافة الى المفعول وقوله واصنافه عطف
 تفسيرى لقوله انواعه والحاصل انه قد بين المضاف اليه وهو المضمرة وبين اصنافها ايضا فاذا لم
 الفرق بين اصناف المضمرة علم الفرق بين المضاف اليها اصنافها ايضا لما عرفت من ان التفاوت
 فيه باعتبار تفاوت المضاف اليه وقد عرفت ايضاً انه لا تفاوت بين اصناف المعارف الاخرى فلا
 تفاوت بين المضاف اليها اصنافها ايضا لما مر من ان التفاوت فيه باعتبار تفاوت المضاف اليه
 (قوله فان فيه اختلافات كثيرة) وهذا القول ابيان اختلافات التي في هذا المقام لادليل لقوله
 وهذا الترتيب لان كون الاختلافات كثيرة في هذا المقام لا يكون سببا لكون ما ذكره المهم
 منه سببويه كما لا يخفى (قوله والذكره موضح لشئ لا بعينه) معناه يظهر من حد المعرفة وحكمها
 انها اذا وقعت في غير النفي والاستفهام استغراق الجنس مفردا او مثنى او مجموعا ويحتمل ان
 لا يكون للاستغراق بدون القرينة احتمالا مرجوحا الا اذا دخل عليها من فانيها نص في الاستغراق
 فمعنى ما جاءني من رجل ما جاءني هذا الجنس من واحد الى ما لا يتناهي فلهذا كره المبتدئين
 وترك المنتهين فان رجلا وضع لواحد من هذه الحقيقة ويتناول كل على حبل البدلية (قوله
 لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها) فان دخول التاء في الذكر فيعلم من الثلاثة الى العشرة
 دون في المونث من الاحكام الخاصة وقوله ليست لغيرها مأملا يحتاج اليه لانه راجع تحت الخاصة
 (قوله اي الفاظ وضعت) انما لم يقل اجماع وضعت كما هو الواجب للايضاح في الفاظ التعريف فان
 الايضاح منها بذكر الالفاظ من ذكر الاسماء كما يظهر ذلك مما ذكر من بيان التعريف ثم

بمن النكرة
 مبحث اسماء العدد

ان التعريف لا يشكل على الذراع لان اسماء العدد الفاظ وضعت لذلك والذراع ليس بلغظ موضوع لذلك بل هو موضوع لآلة تعرف باسمها كمية اعداد الاشياء (قوله لكمية احاد الاشياء) وقد ذكر معنى الكمية والا حادوا الاشياء وازافة الاحاد الى الاشياء لامية كما ستعرف من بيانه (قوله منفردة كانت) هذا التعميم للدفع موال اورد بعض الشارحين وستعرف مواله مع دفعه (قوله فالاشياء هي المعدودات) اي الاشياء في عبارته عبارة عن المعدودات وهي الذرات اوالذرات اوالغسل اوغيرها واحادها عبارة عن كل واحد واحد من تلك الاشياء والش جعل الاحاد اجزاء المعدودات لان اسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لالكمية الاشياء فلا يرد ما ذكره مولا ناعص من ان الش جعل الاحاد من اجزاء المعدودات فذكر الاحاد لغو ويكفي ان يقول لكمية فينبغي ان يتم المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لالكمية انتهت كلامه ثم اقول ما ذكره بقوله فينبغي ان يتم ليس على ما ينبغي لان العدد في مر فهم يطلق على احاد الاشياء بمعنى احزائها على الوحدات القائمة بها فالظح ان يكون اسم العدد موضوعا لكمية الاحاد بمعنى الاجزاء فتأمل (قوله وكمية الاحاد) اي كمية الاحاد عبارة عما يجاب به عند السؤال عن واحد المعدودات او عن اكثر من واحد منها اي كمية الاحاد هي مدلول ما يجاب به عند السؤال عن واحد المعدودات لالفظه فيكون في عبارته مسامحة فان الكمية مدلول ثلاثة مثلاً لالفظها وشار الى هذه المسامحة بقوله والالفاظ الموضوعية بازاء تلك الكميات ا فالمراد بالالفاظ ههنا مودلفظ ثلاثة واثنان وواحد وغيرها من اسماء العدد والمراد من الكمية مدلولها فاذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم فيقال باي درهم اشتريت هذا الشيء فيجيب عنه بثلاثة او باثنان او بواحد (قوله بان يكون كل واحد منها) اي من تلك الالفاظ موضوعية لكمية واحد منها اي من الكميات وهي مدلول الالفاظ المذكورة لا نفس الالفاظ اذ هي دالة على الكمية (وقوله اسماء العدد) خبر لقوله والالفاظ الموضوعية (قوله فالواحد موضوع) هذا تقرير ما تقدم من دفع السؤال الواقع من بعض الشارحين تقريره ان تعريف اسماء العدد لا يصدق على الواحد والاثنين مع انهما من اسماء العدد عند الحاجة بدليل ذكرهما فيها وبيان كيفية تذكيرهما وتانيتهما اما عدم صدقه على الواحد فلانه لا يكون موضوعا لكمية احاد الاشياء بل هو موضوع لكمية الاشياء الواحد الذي هو المستعمل عنه فلو قال لكمية الشيء كان اصوب لا يتم لا يكون الكمية في شيء واحد لان الكمية يستدعي التعدد وهو منتف فيه لانا نقول المراد من الكمية هو ما يجاب به عن السؤال وهو لا يستدعي التعدد على ان التعدد متحقق على ما يفهم من جواب السؤال المذكور مما تقدم صدقه على الاثنين فلانه موضوع لكمية الشئ لالكمية الاشياء وحمل الجموع على ما فوق

الواحد كما هو عند المنطقيين ليس على ما ينبغي وقوله فالواحد موضوع جواب عن الاول تقريره
 الواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت الاحاد منفردة واخذها منفردة في السؤال انما
 كون لملاحظة الجواب فاذا كان الجواب بواحد يكون السؤال عن واحد واحد من المعدودات
 بضم فاذا قيل كم هو المعدود اي كم درهم ما عندك فمع اذا قيل في الجواب بواحد يكون السؤال ح
 واحد واحد منها ايضاً فاي معدود اخذ في السؤال يكون الواحد جواباً له فيكون بهذا الاعتبار
 موضوعاً لكمية احاد الاشياء (قوله والاثنان موضوعاً) جواب عن الثاني تقريره انه يصدق
 على اثنين انه موضوع لكمية احاد الاشياء مجتمعة بان يخذ اثنان من المعدودات في السؤال
 قوله متكررة عطف تفسير لقوله مجتمعة وقوله مرة واحدة اي اخذت الاحاد مجتمعة مرة واحدة
 مرتين وقوله مرة واحدة لامتياز الاثنين عن البواقي من ثلثة واربع وخمسة فاذا اخذ اي
 من المعدودين من المعدودات في السؤال يكون الاثنان جواباً عنه فيكون الاثنان ايضاً موضوعاً
 لكمية احاد الاشياء بهذا الاعتبار فالسؤال ما عرفت بان يقيم كم عندك او يكمن درهم اشتريت هذا
 لشيء فيقيم اثنان (قوله وهكذا الى ما لانه) اي الثلثة والاربعة والخمسة وغيرها (قوله وان
 م بكونا عند بعض الحساب من العدد) كاهل حساب الهندسة قال مولانا عصم ان الواحد وان
 م يكن من العدد عند بعض الحساب ولكن اثنان من العدد لا محالة فليس قوله وان لم يكونا
 ا على ما ينبغي اما عدم كون الواحد من العدد فلان العدد عند البعض هو نصف مجموع
 الحاشيتين فلا يكون الواحد عدد لعدم الحاشيتين اي الطرفين له بل له حاشية واحدة بخلاف
 اثنان فانه عدلان حاشيته العليا هي الثلثة وحاشيته السفلى هي الواحد وواحد مع الثلثة
 اربعة والاثنان نصفها وقال بعضهم العدد هو الزايد على الواحد فمع لا يكون الواحد عدد لان
 الشيء لا يكون زائداً على نفسه انتهى حاصل كلام الغاضل المذكور اخذ هذا اندايرد اذا كان
 قوله وان لم يكونا عند سلباً كلياً اي وان لم يكن شيء منهما ا وما اذا كان رفع الايجاب
 الكلي فلا يرد اصلاً وهو على انه لو كان سلباً كلياً ايضاً لا يرد ما ذكره الغاضل المذكور حيث
 قال بعض الشارحين ان الاثنين ليس بعدد عند البعض لان العدد عند هو الذي لم يكن الفرد
 الاول ولا الزوج الاول واذا لم يكن الفرد الاول عدداً كالزوج الاول فيكون كل واحد منها مبداً
 للاعداد فلا يكون شيء منهما عدداً وايضاً الحكم بان الاثنين من العدد عند الكل حكم مشكل لانه
 جاز ان يكون عند بعض اهل الحساب للعدد مفهوم لم يكن الاثنان فرداً له ونتبع كلام جميع
 الحساب على وجه الكلي نتبعاً تاماً في حيز المنع (قوله من هذه العبارة) اي عبارة التعريف
 اي المتبادر من التعريف ان يكون الموضوع له هو نفس الكمية فقط بدون انضمام امر اخر اليه
 فالاضافة ببيان (قوله لا ينتقض التعريف) وصورة الانتقاض ان التعريف صادق على

رجل ورجلين كواحد واثنين وكل ذراع وذراعين ومن ومنين وكل جموعها وقوله حيث لا يفهم بيان عدم الانتقاض اي لا يفهم من مثل رجل ورجلين له الوحدة والاثنينية فقط بل يفهم منها الجنسية ايضا فانه يفهم من رجل ورجلين انهما من جنس الحيوان ويفهم من ذراع وذراعين انهما من جنس ما يندرع به ويفهم من من ومنين انهما من جنس ما يوزن به دون الوحدة والاثنينية .
ايضم بخلاف الواحد والاثنان فانه يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط واجيب بضم هان المراد ما رضع لكمية احاد جميع الاشياء وليس معنى منها موضوع لكمية احاد جميع الاشياء واجيب من الذراع بانه ليس افتراف موضوع لذلك بل هو موضوع لآلة نعرف باستعمالها كمية احاد الاشياء (قوله واصولها) انتا عشرة كلمة) هي الواحد والاثنان الى العشرة والمائة والالف وماعد اما من اسامي العدد فمشتعب منها يعني ماعد اما من تركيب هذه الاعداد كما تقول احد عشر الى تسعة عشر واحد وعشرون الى تسعة وتسعون واحد ومائة واحد والالف وكل باقيها وعامتها الى جميع الاعداد بضم اسماء المعد ودات اي يضم ويجمع الاعداد بالمعد ودات اما بالاضافة كثلثة رجل او بالتركيب مع ضم المميز المنصوب اليه كاحد عشر رجلا او بالعطف كذلك ايضم كاحد وعشرون رجلا ليدل على الاجناس ومقاديرها كقولك ثلثة اثواب وعشرة دراهم واحد عشر ديناراً وعشرون رجلاً ومائة درهم والالف ثوب ماسوئ الواحد والاثنين فانك لا تقول فيهما واحداً رجلاً ولا تنادراهم بل يتلفظ باسم الجنس مفرداً او مشنئ كقولك رجل ورجلان فيجمل للمال لثان اي العدد والجنس معاً بلفظ واحد (قوله يتفرع منها باقيها) اي يتولد ويحصل من اصول الاسماء باقى الاعداد (قوله اما بالحق تاء التانيث) اي فروعها اما بالحق تاء التانيث او باسقاطها او بالثنينية اه (قوله واحد الى عشرة ومائة ولف) هذه المعطوفات باسرها يدل من اثنتا عشرة كلمة او خبر مبتدأ محذوف (قوله وثنيتها) والتانيث باعتبار معنى المفرد المونث لا باعتبار لفظه وبتأويله بالوحدة فلا يردان الظان يقول وثنيتها كما في المفرد المذكر (قوله على ما عوا لقياس) وهو ان يكون المذكر بلا تاء والمونث بالتاء فيكون اسماء العدد الى الثلاثة موافقة للقياس ومن الثلاثة الى العشرة مخالفة له (قوله لجماعة المذكر) اي تقول بالتاء لجماعة المذكر دون واحد المذكر والاثنين منه لكون الجمع في تاويل الجماعة دون الواحد والاثنين (قوله اعتبار التانيث الجماعة) علمة مصححة لدخول التاء على المذكر من الثلاثة الى العشرة لانه لا يجوز ولا يجوز ولا يجوز لكون ملة موجبة لكون التاء لجماعة المذكر دون الواحد والاثنين (قوله نانيث الجماعة في جماعة المذكر دون في الواحد والاثنين) فيكون التاء واجبا من الثلاثة الى العشرة دون في الواحد والاثنين فان قلت هذا يدل على جواز دخول التاء فيهما وليس كذلك قلت ان السبب لا يشترط فيها وجود الموضوع وقد عرفت مما ذكر ان قوله

للمذكور ليس معنى عن قوله لجماعة المذكور لان قوله لجماعة المذكور معنى عنه (قوله فرقابين
 ١٥) اي ترك التاء في المونث على خلاف القياس فرقابين المذكور والمونث (قوله ولم يفعل
 الامر بالعكس) فرقا بينهما لان المذكور سبق فاحتيج الى تانيثه ولا واستحقاقه التانيث ولا
 لمطابقته معدودة الذي هو موصوف في الحقيقة وجمع المذكور مونث عندهم قيل ان الامثال في
 قوله تعين جاء بالحسنة فله عشر امثالها جمع مذكر فلان يقم عشرة امثالها بالتاء والجواب ان
 الامثال هي الحسنات فتكون جمع مونث (قوله بتدكير المذكور ١٥) بيان الاصل والقياس والمراد
 انه بتدكير المذكور وتانيثه للمونث ففي العبارة مسامحة (قوله وغير الواحد ١٥) اي لما جاوز
 من العشرة فغير الواحد الى احد وغير الواحد الى احدى للتخفيف لقلة حر وفهما من الواحد
 والواحدة ويجوز غير على صيغة المجهول (قوله ابقاء الجزء الاول فيهما) اي في المذكور والمونث
 (قوله بحالة قبل التركيب ١٥) اي بحاله الذي قبل تركيبه الى العشرة لان الجزء الاول في المذكور قبل
 التركيب اي قبل التجاوز الى العشرة يكون بالتاء فكذلك عند التجاوز اليه والجزء الاول في المونث
 قبل التركيب يكون بدون التاء فكذلك بعد التركيب (قوله كراهة اجتماع ١٥) اي كراهة كبر الثاني
 في المذكور لكراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة لان التثنية مع ماركب
 اليها به منزلة كلمة واحدة فالقياس الحاق علامة التانيث في اخر الكلمة (قوله بخلاف احدى عشرة)
 دفع موال تقريره انه قد اجتمعا اي تانيثان في احدى عشرة وهما الف التانيث في احدى عشرة والتاء
 في عشرة وهما التانيثان وتقرير الجواب انه من جنسين فيهما اما في احدى عشرة فلان الف التانيث
 ليس من جنس تاء التانيث واما في اثنتا عشرة فلانه وان لزم فيه اجتماع تانيثين من جنس واحد
 لكن حمل التاء في اثنتان على التاء في ثنتان اي ثنتا عشرة لان التاء في ثنتان بدل من لام الكلمة من
 التانيث بفتح الياء ومكون النون فالتاء بدل من اللام وهو الياء فلم يتمحض للتانيث ح فلا يلزم
 اجتماع التانيثين حقيقة بل يلزم اجتماعهما حكما ولذا احكم بانه جنس آخر من التانيث
 بقوله فان التانيث فيهما من جنسين قال الش في الحاشية قوله بدل من لام الكلمة اعنى الياء
 لانه من التانيث واما في اثنتان فهي التانيث لان همزة عوض منها اي من الياء انتهى (قوله واما
 تدكير الثاني ١٥) ولو اورد قبل قوله بخلاف احدى عشرة ١٥ حتى يكون قوله في التاء في ثنتان
 ١٥ موضع قوله واما تدكير الثاني ١٥ مما ليس منه بعد بل كان اظهر في الانتقال الى المقصود وهذا
 القول دفع موال تقريره ان وجه عدم ايراد التاء في الجزء الثاني من المذكور اذا كان اجتماع
 التانيثين من جنس واحد فهذا غير جار في احد عشر واثنا عشر فلم يورد التاء في الجزء الثاني
 منهما تقرير الجواب ان الجزء الثاني منهما محمول على الجزء الثاني في ثلثة عشر في المذكور
 لعينهم المراء في الجزء الثاني في ثلثة عشر اما عرفت من لزوم اجتماع التانيثين فيما هو كالكلمة

الواحدة (قوله واما ثانيه الجزء الثاني) عديلا لقوله واما تذكير الثاني في المذكور (قوله لما
 وجب تذكيره) اي اما وجب تذكير الجزء الثاني في المذكور لما عرفت من لزوم اجتماع التانيثين
 فيه وجب تانيث الجزء الثاني في المونث لانتفاء المانع وهو اجتماع التانيثين من جنس واحد
 واذا ثبت هذا فما الفائدة في ايراد قوله وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث وانما لم اجده في
 بعض النسخ ولكنه مذکور في اكثرها ويمكن ان يقيم المراد انه اما وجب تذكير تانيثه كسره وجب
 تانيثه للمونث لانه لما امقط التاء من الجزء الاول في المونث مع اثباته في المذكور حصل الفرق
 بينهما فموجب تانيثه الجزء الثاني في المونث لانتفاء الدافع وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث
 (قوله تكرزاعن توالي ارب فتحات) في عشرة فان توالي ارب فتحات بمنزلة اجتماع اربع الفات
 كما قالوا فيم كسرون الشين في عشرة عند التركيب بالاعداد (قوله او خمس) عطف على قوله
 اربع اي او تكرزاعن توالي خمس فتحات في المونث نحو ثلث عشرة وهي فتحة التاء مع فتحات
 عشرة (قوله بكسر التاء) في اخواتها لان قوله اخواتها معطوف على عشرون وهو منصم محلا لانه
 مفعول لقوله تقول فقوله اخواتها يضم منصم محلا بالمفعولية فلا بد من كسر التاء فيها لان اعراب
 جمع المونث السالم بالكسرة حال الذمب (قوله فيهما) اي تقول عشرون واخواتها فيهما
 وهما اي عشرون واخواتها عقود ثمانية والمراد هو العقود الذي من عشرين الى تسعين
 وهي عشرون وثلثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون ولا يكون
 بينهما فرقا في المذكر والمونث (قوله ونقول فيما زاد) وكلمة ما فيما زاد عبارة
 من الاعداد التي يزيد على العقود ويسمي هذه الاعداد ازا ثدة كسورا لعقود اي يقول
 فيما زاد على كل عقد الى عقد اخر من تلك العقود احد وعشرون واحدا وثلثون في المذكر
 واحدا وعشرون واحدا وثلثون للمونث في العقود كلها بتغيير الواحد بالاحد والواحدة
 بالاحدة في المذكر والمونث ثم بقول بالعطف بلفظ ما تقدم من غير تغيير الى تسعة وتسعين و
 لقايل ان ينافش بان قوله احد وعشرون واحدا وعشرون لا يرتبطان بقوله تقول فيما زاد
 لانك لا تقول في العقود الاخرى احد وعشرون بل تقول احد وثلثون واحدا وثلثون الى
 تسعين وانما يرتبط به لو كان عبارة احد واحد دون ذكر عشرون فلا ولي ان يقيم وتقول
 احد وعشرون واحدا وعشرون في عقد واحد بتغيير الواحد بالاحد والواحدة بالاحدة وكذا
 العقود الاخرى (قوله ربما غير الواحد الواحد) وهذا القول توطئة لقوله ثم بالعطف اشار به الى
 دفع سوال تقريره ان المص لم يقل وبالعطف اشار به دون ذكر قوله احد وعشرون احدا وعشرون
 فبانه تقرير الجواب انه لو لم يذكره قبله يلزم عطف العقود بواحد واحدة بقوله وبالعطف اشار
به دون احد واحدا لان المتبادر من عبارة هو العطف بصورة لفظ الواحد والواحدة لا بلفظ

ما تقدم ليس الالهة مع انهم غير والملفظ الواحد الى احد والواحدة الى احد فيما زاد على
 كل مقدم من تلك العقود فقال احد ومشر وواحد وعشر ون قيل ذكر العطف و اشار الى ان لفظ
 ما تقدم في كسور العقود هو واحد واحد والواحدة وقيل اما اورد هذا ان التركيبان
 قبل ذكر العطف لان بعضهم قال كما يصح عطف العقود على ما زاد عليها كك يصح عطف ما زاد على
 العقود عليها لم يصح اورد هذا و اشار الى عدم صحة عطف ما زاد على العقود عليها كما نجى تلك
 المعاملة في المائة والالف وهذا وجه حسن وقوله ام يكن استعمالها اي استعمال العقود حزاء
 الشرط ثم اشار بقوله لان المعظم والمعطوف عليه في قوة التركيب الى عدم كون ما زاد على العقود
 مع العقود مركبا بل في قوة التركيب وانما لم يركب الاحاد مع العشرات في عشرين واخواتها كما
 ركبنا الاحاد مع العشرة لان الواو والياء في عشرين واخواتها علامتا الاءراب والتركيب موجب
 للبناء فالجمع بينهما متعذر (قوله فلذلك) اي ولاجل انه لم يكن استعمالها باللعطف على صورة
 لفظ ما تقدم لم يدرجها الى الواحد والواحدة في القاعدة التي هي العطف بلفظ ما تقدم بل خص
 هذه القاعدة بما عد الواحد والواحدة (قوله بل الى تسع وتسعين) وكلمة بل ههنا تصرف الحكم
 من المعطوف عليه الى المعظم لانها بعد الاثبات اي بل العطف بلفظ ما تقدم في تسع وتسعين اي
 في المونث (قوله فيهما) متعلق بالمائة والالف ومائتان والالفان من غير فرق بين المذكور والمونث
 فيهما (قوله وما يتفرع عنهما) اي عن المائة والالف وهو عطف على قوله ما زاد اي ثم يقول فلهذا
 يتفرع ويحصل عنهما (قوله مائة وواحد) وفيه عطف الزايد على المائة وفي الباقي من الامثلة
 عطف المائة على الزايد وقد ذكر عكس ذلك بقوله واحوز ان يعكس العطف في الدل (قوله مائة
 وواحد) للمذكور وقوله وواحدة للمونث وقوله ومائة واثنان للمذكور واثنان للمونث
 ومائة وثلاثة رجال للمذكور وثلاث نسوة للمونث هكذا الى اخره (قوله اي مائة وتسعة)
 عطف على مائة وكذا التسعين اي ما ذكر من الامثلة الى مائة والى تسعة وتسعين ان كان تسعة
 للمذكور وتسع للمونث وقوله الى مائة اشارة الى الامثلة التي فيها عطف المائة على الزايد وقوله
 الى تسعة وتسعين بالنسبة الى كلها سواء كان عطف المائة على الزايد وبالعكس فيقال اربعة رجال
 او اربع نسوة ومائة وخمسة رجال وخمسة نسوة ومائة الى تسعة وتسعين وتسع وتسعين وتلك يتم
 ومائة اربعة ومشر وواحد او اربعة وعشر وواحدة او خمسة وعشر وواحد او خمسة وعشر وامرأة الى
 تسعة وتسعين وتسع وتسعين (قوله والالف وتثنيته) وهو اما محرو وموقوف على تثنية او مرفوع
 معطوف على قوله الحال ولما ذكر الحصر الماية وتثنيته والالف وتثنيته فتبعه الشم وذكرهما في ضمن
 الامثلة فلا يرد الا صواب ان يقول وجمعه موضع قوله وتثنيته لان تثنية الالف يعلم من قوله
 وكذا الحال في تثنية الماية والالف بعطف الالف على الماية فلا بد من ان يعلم جمع الماية وجمع

آلاف من قولنا وجمعة بمعنى جمع المتأكر من المائة والالف او جمع كل واحد منهما على
 انه ليس المائة جمع كما ذكر في قوله ومميز مائة والالف وتثنيتها وجمعه (قوله لبناء عدد
 الاعداد) اقول معناه انه صدر من القوم ان الاعداد المركبة مبنية على الفتح فاشأربه الى
 ان علة بناء الاعداد الموكية غير ظ وهذا التقدير يكفي لان يكون ثمانى في ثمانى عشرة مبنيا على
 الفتح ولا يحتاج الى دليل لذلك فلا يرد ما قيل ان ذكر لفظ الصدور ليس بملايم بل الإلهى ان يقر
 لبناء الاعداد المركبة (قوله اثنا فل المركب بالتركيب) اي بسببه كما في معد يكرب فيكون
 الباء فيه للسبب والمراد من المركب هو المركب الدكور وهو ثمانى عشرة فان فيه ثقل
 بخلاف ثلث عشرة لان الياء مركب من كسرتين فلا يرد انه يلزم جوار اسكان التاء في ثلثة عشرة
 لما مر من ثقل الموكب (قوله فالوجه) مصدر بمعنى المواجهة الى الوجه بقاء الكسرة في النون
 عند حذف الراء لانها مكسورة قبل حذف الياء فينبغي ان يكون بحالها بعد حذفها ايض كما في
 قاضي (قوله الا ان الذي يسوغ) قوله لا بمعنى لكن وقوله يسوغ بمعنى يجوز وقوله ذلك
 اشارة الى فتح النون في ثمانى عشرة ثم الحكم بزيادة الامثلة فيه اشارة الى ان هذه الزيادة
 منفية في قولك جاءني فاض فلا يرد ان المركب لو كان مبنيا للفتح فينبغي جواز فتح الضاد
 في قولك جاءني قاض (قوله لكن الفتح اولى) اي فتح النون اولى لتوافق خواتمه كثلثة
 واربع وعشرين فانهما مفتوحة الا واخر جال كونها مركبة مع العشرة واعلم انه اورد قول الشم
 الرضي و اشار الى ان بين قول المصم وبين قول الشم الرضي تخاف ظاهرا لان قول المصم يدل
 على شذوذ فتح النون فليس بالاولى بل الاولى هو كسرهما وقول الشم الرضي يدل على اولوية فتح
 النون وشذوذ كسرهما (قوله ولما خرج من بين حاله) ولا يخفى ان لفظ الفراغ يشعر بان كل
 واحد من الاسماء العددية جزء من الكتاب ولا يشعر الى ان المميز جزء من باب أسماء
 العدد لا ترى انه اذا قيل الحافرة من القول الشارح شرع في الحجة معناه ان كل واحد منهما جزء
 الكتاب لان الحجة جزء من قول الشم فلا يرد ما قال مولانا عصم ان لفظ الفراغ ينبغي على ان هذا
 الباب اي باب أسماء العدد كمن يبي ان أسماء العدد ومميزها جميعا مع انه في أسماء العدد فقط
 انتهى بحاصل كلامه ويمكن ان ينقأ ايضاً انما اورد المميز في باب أسماء العدد لامتزاج المميز بها
 لان المميز هو العدد حقيقة ولهذا قالوا ان المعدود هو العدد في المعنى فالمميز كانه من
 أسماء العدد لان المعدود اليهم يحتاج الى المميز (قوله مجموع) فاذا كان جمعا لفظا فيكون
 جمعا معنى إذ كارجان بخلاف زهط وقوم فانهما جمع معنى لالفاظ لان لا واحد لهما والجمع
 المعجم بالاسم كالتور والعسل او اسم جمع كالزهر والقوم (قوله انروا) بمد الهمزة اي
 اخبروا (قوله لا بها) اي الاضافة فقط التثنية والنون اي نونى التثنية والجمع قيل لا فلا يرد

الاستثناء بالتدوين بل و ن ذكر النونين لان الاضافة فيما نحن فيه لا يسقط الا التدوين فقط وان كانت
الاضافة يسقط النونين من المضاف في نفس الامر الا ان الاضافة يسقط التدوين مطلقا منه سواء
كان التدوين حقيقيا او حكيميا كما سبق في اول بحث المجرورات في قولك حراج بيت الله فجازا سقطا عنها
التدوين حقيقيين او حكميين وليس نون عشرون نون الجمع لاحقيقة ولا حكما على ما عرفت من
مبنى الحكمي في التدوين (قوله لي مطابق المعدود والعدد) فان الثلاثة وما فوقها جماعة وللمطابقة بين
الموصوف والصفة (قوله استثناء من قوله مجموع) اي من قوله مميز الثلاثة الى العشرة مجموع
لانهم لم يجمعوا اللفظا ولا معنى مائة اذا ارادوا ان تميزوا الثلاثة واخواته بالمائة وذلك لان
المائة موضوعة لعقد معين ولا شيء من الجمع كلك وانما جوزوا اضافتها الى لفظ المائة لوجود الكثرة
فيها فاشبهت الجمع (قوله احدهما في صورة الجمع المذكور) وانما قال في صورة الجمع لان معين
بكسر الميم وكذا مثنون بكسر الميم والهمزة معالين يجمع مذكرا بل على صورته بالكون يكون في آخره
واو نون او ياء و نون كما في الجمع المذكور اما كونه في صورة الجمع فلان النون في ليس للجمع
بن بدل من الياء لانه في الاصل مبنى بكسر الميم والهمزة والياء المشددة وقوله ملين على وزن
فعل فليس يجمع (قوله ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكور السالم) فكأن ما هو بصورته
كمثنون ومئين (قوله لكنهم كرموا ان يلى التمييز المجموع بالالفاء) وهذه العبارة وقعت
في غاية الصعوبة ولا يخالف معناها احد الا اذا اراد اي ما ذكره الش في الحاشية على قوله ان يلى
التمييز المجموع لصعوبة عبارته قال في الحاشية اي التمييز الذي يذكر للمائة كما يقيم مثلا لثلاث
مات رجل انتهى كلامه وانما نسبتها بالاشكال لانها لم يصح بظاها لان التمييز هو نفس الجمع في
ثلاث مات وثلث مئين فع لا يصح لفظي لفظ الجمع في عبارته ظاهر ولكن مراده على ما ذكره
في الحاشية من التمييز هو التمييز الذي للمجموع لا العدد فان في الثلاثة ابهام فيكون المائة تمييز
منها وكذلك في المائة ابهام فيكون رجلا تمييز منها فالاحاصل ان ايراد التمييز للمجموع المونث وهو
مات مكروه عندهم فلا يقيم مثلا لثلاث مائة رجل بعد ما وقعت العادة على معنى التمييز كرجل مثلا بعد
ما هو في صورة الجمع بالواو والنون او بالياء والنون مثل عشرون وعشرين رجلا فاعلم هذا (قوله
فانقصر على المشرود) اي اقتصر في تمييز المائة على المفرد لاجل ما ذكر مع كون المفرد اخضر من
الجمع (قوله الى تسع وتسعين) اي بل في المونث ايضا وقد مر ان بل ههنا لصرف الحكم عن المعطوف
عليه الى المعطوف وقد نظم اقسام المميز هكذا مميزات اعداد برهجهت داه (زده ناداه همه
جمع اندك زور) زده تا صد همه فرد اند ومنصوب (زده بر ترمه فرد اند ومكسور) قوله لتعد
الاضافة) اي اضافة العقود كعشرون مثلا لانها لو اضيفت فلا ينع اما ان يكون الاضافة مع بقاء
النون بل و ن و لا اول غير جائز لان النون فيها في صورة نون الجمع فلا بد من حذفها من المضاف

هناك اضافة كالتنوين والثاني ايضاً غير جائز لان هذا الخون في الحقيقة ليست نون الجمع بل بصورته والمحدوف من المضاف نون الجمع لا غير (قوله ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة) اقول ولقائل ان يورد النقص منها من وجهين اما اولاً فلانا نقول ان هذا الكلام المشتمل على نون الجمع في بحث التمييز من انه يصح اضافة عشرون الى المميز وغيره لكن اضافته الى المميز يكون بياناً في اضافة الى غير المميز يكون بتقدير من حيث قال في بحث التمييز يضاف عشرون الى المميز على سبيل الندرة وحكمهنا بامتناع الاضافة بقوله فلتعذر الاضافة الا ان يتم ان اضافته الى المميز غير جائز اي معتذر للالتباس في بعض الصوره ولا يجوز اضافته فيما ليس فيه الالتباس لا يراد الباب فتح يصح قوله فلتعذر الاضافة ويقيم الدوام من التعذر هو الندرة او الحكم بالتعذر على الغلب فالحكم بانه منصوب حكم على الغلب واما ثانياً فلانا نقول قوله اذ ليست في الحقيقة نون الجمع لوصح يلزم ان لا يضاف عشرون مثلاً الى غير المميز ايضاً لجرى ان الدليل عليه الا ان يتم قوله اذ ليست في الحقيقة انه نكتة الندرة الخاف وايضاً بدليل فجرى ان النكتة فيه غير مفسر لان النكتة لا تلزم ان تكون مدركة ولذا قالوا لا تراحم في النكتة (قوله واما فيما عداها) اي اما نصب التمييز فيما عدا العقود كما حد عشر رجلاً فلانه لو اضيف الى المميز فثقل احد عشر رجلاً فيلزم جعل ثلثة اسماء هما واحد اي كاسم الواحد لان المضاف مع المضاف اليه في حكم كلمة واحدة فانه مضاف هو مجموع احد عشر لسان المميز انما يكون مميز اليه فيكون المجموع مضافاً الى المميز على ان المميز له امتزاج الى اعداد كما سيصرح اليه فامتزاج الاعداد الى الاعداد اولى فلا يرد انه لا يلزم جعل ثلثة اسماء واحداً بل اللازم هو جعل اسمين اسماً واحداً لان المضاف هو عشر في احد عشر لا يقيم يستنع كون المضاف مجموع احد عشر لانه مركب والمركب لا يضاف لانا نقول هذا مسلم ولكن هذا وحده اخر لكونه مميزاً منصوباً فلا يكون موجباً للنقض (قوله ولا يرد عليه) تقريره انه يلزم فيه جعل ثلثة اشياء شيئاً واحداً فيقال له ان المضاف اليه مميز اي من الاعداد والكاف ان صيرورة ثلثة الاشياء شيئاً واحداً فيقال له ان المضاف اليه مميز اي من الاعداد والكاف في خمسة عشر كايضاً من الاعداد فلا يكون مميزاً فان العدد من حيث انه مضاف اليه يكون له امتزاج بالمضاف بحسب الصوره والمعنى جميعاً اما الاول فظ واما الثاني فلان المميز في الحقيقة هو العدد وبالعكس بخلاف خمسة عشر فان للمضاف اليه فيه امتزاج اليه بحسب اللفظ فقط (قوله لما كان غير العدد) الظاهر بقول غير المميز وهو لا انه اراد من العدد المعدود وهو المميز كما يدل عليه قوله وانما يجوز واما هذا فعوال تقريره انه لازم في ثلثمائة امرأة صيرورة ثلثة اشياء شيئاً واحداً فان المضاف اليه فيه عدد مميز لا غير تقرير الجواب انهم انه يجوز واذلك لم يطرأ بقولهم مائة امرأة بلا ذكر الثلث فان المائة فيه مضاف فارادوا ان يكون المائة مضافاً

مطلقات هواء كانت مع الثلاثة مثلاً او بدونها اقول ولقائل ان يقول لم يجوز واطراد الباب في قولهم احد عشر رجلاً لصحة قولنا عشرة رجال بلا خافة فلم لم يردوا ان يكون العشرة مضافاً مطلقاً سو كانت مع حد مثلاً اولاً الا ان يقيم قوله ليخبر داه نكتة ولا تزاجم في النكات لان النكتة لا يلزم ان تكون مطردة (قوله واما افراد) عدل لقوله واما نصبه اي افراد المميز فلانه لما صار المميز منصوباً لما رفسار فضلة لان المفاضيل فضلة فاعتبر افراد المميز حتى يكون الفضلة قليلة لانه لو كان جمعا كاحد عشر رجلاً يلزم ان يكون الفضلة كثيرة لان الرجال تتضمن رجالاً متعددة كخيرية اقول ولقائل ان يقول لا فرق بين كون المميز جمعا ومفرد لان عدد المميز ليس الا احد عشر في المثال المذكور سواء كان المميز مفرد او جمعا لقريضة المضاف وهو احد عشر الا ان يتم الجمع يدل بجوده اي مادته على الجنس وبصورته على الجمعية مطلقاً لا على خصوص احد عشر او ثلثة او اربعة او غير ما كما سيأتي في قوله ولا يميز احداه او يتم المراد من قوله ليكون الفضلة قليلاً هو القليل من حيث اللفظ لا المعنى لان الفضلة من حيث اللفظ كان المناسب فيها القلة لا الكثرة كما لا يخفى على من يرجع الى وجدانه (قوله كالا جاد ناهب اه) اي لما كانت المائة والالف من اصول الاعداد ناسب ان يكون مميزهما مثل مميز الاحاد التي هي ايضاً من اصولها بان كان مميزهما مخفوضاً وجمعاً ولكن مميزهما يكون مخفوضاً لا مجموعاً لانه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد اه (قوله ادا عبرت بها) اي بلفظ الشخص عن المونث (قوله اعتباراً باللفظ) اي بلفظ الشخص نانه جمع شخص وموند كرمين ثلثة اشخاص بالتاء اعتباراً باللفظ لما عرفت من ان تانيث اسماء العدد من الثلثة الى العشرة خالف تانيث الاسماء وانشئت قلت ثلث اشخاص بدون التاء اعتباراً للمعنى لما عرفت من ترك التاء في المونث من الثلثة الى العشرة وكذا ان شئت قلت ثلث نفس بدون التاء وانت تريد الرجال اعتباراً باللفظ وانشئت قلت ثلثة نفس بالتاء اعتباراً للمعنى والواو في قوله وانت تريد للمحال (قوله ولا يميز واحد) على صيغة المجهول بالفارسية تميز كرهه نسيه شود اشارة بقوله وواحدة وقوله اثنتان وثلثتان الى ان الهم ذكر الاصل وترك الفرع بالمقايسة ككلا وكلمتا اي لا يستعمل الواحد مع مميّزه وكذا الواحدة والاثنتان والثلثتان فلا يتم واحداً رجل ولا اثنا رجلين بل يندكرون المميز فقط فيهما بدون ذكر الواحد والاثنتين وقائدة ذكر الصلاحية في قوله ما يصلح ان يكون اه سيظهر في بيان قوله استغناء بلفظ التمييز وقوله يطرءون اي يتركون (قوله اي الصالح لان اه) وانما ذكر الصلاحية لما عرفت من عدم كون التمييز لهما (قوله الدال) صفة التمييز المستفاد من الضمير في قوله ذكره (قوله بجوهره) اي سادته فان مادة الرجل يصلح ان يكون تمييزاً للواحد وهي تدل على الجنس وصيغته تدل على الوحدة

فلا يحتاج الى ذكر الواحد وكذا رجلين فلا يحتاج الى ذكر الاثنين بخلاف الجمع كما في ثلاثة رجال فان جوهر يدل على الجنس وصورته على الجمعية مطلقا على خصوص الثلاثة والاربعة او غيرهما فيحتاج فيه الى ذكر الثلاثة مثلا قال بعض الشارحين واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فلما تكيد (قوله استغناء عن المميز) باسم المفرد وهو عبارة عن العدد (قوله فان قلت ص) وهو اسم فعل بمعنى افرض على صيغة المتكلم اي انقلت سلمنا ان مميز الواحد مفرد من الواحد وهو اشارة الى المنع باننا لم انه مميز الواحد لم لا يجوز ان يكون تاكيد له كما ان الواحد تاكيد لآله في قوله تع الى واحد والاثنين تاكيد لآلهين في قوله تع اللهم اثنين (قوله نعم اذا كان مميزا) اي الاثنين مثني يغني عن الاثنين لم لا يجوز ان يكون مفردا مثل اثنان رجل فم هو غير مستطعم لانه لا يدل على العدد هو اثنان وجاز ان يكون مميز الاعداد التي تدل على العدد واحد اكا واحد عشر رجلا واجاب عنه مولانا عصم بانه لما كان المميز من الثلاثة الى العشرة متعددا كثلثة رجالا مثلا فينبغي ان يكون مميز الاحاد التي هي دون الثلثة ايضم متعددا بقدر الامكان فيمكن جعل التميز في الاثنان متعددا فلا يجوز ان يكون مميزا مفردا فهذا الجواب مبني على عدم جواز افراد التميز في الاثنان كما يكون جواب الشا ايضم مبني على ذلك ولكن الفرق بين الجوابين ان جواب الفاضل المذكور يتم بدون دعوى الاقربية وهو حسن بخلاف جواب الشا (قوله سايرا لاحاد) اي من الثلاثة الى العشرة (قوله فيما) اي في مميز الاحاد التي لم يتيسر ولم يمكن الجمعية فيه وهو ما دون الثلثة وقوله ما هو اقرب اليها اي الى الجمعية متعلق بقوله يعتبر (قوله ولا يبعد ان يقرأ) والاعتراض المذكور لا يتوجه على هذا الحل فمراده منه جواب آخر عن الاعتراض في الحقيقة والفرق بين الحلين ان المراد من قوله بلفظ التميز على تقدير الحل الاول هو جوهر التميز مع صورته لماعرفت من ان مادة حروف التميز تدل على الجنس وصورتها تدل على الواحد والاثنين فيجوز الاعتراض المذكور لان مميزا اثنان اذا كان مفردا كائنا رجل لا يدل على اثنينية على اثنينية على ما عرفت وعلى تقدير الحل الثاني يكون المراد منه هو جوهر التميز فقط (قوله المصورة بهيأة خاصة القابلة) فقوله المصورة صفة الجواهر اي المصورة بصورة القابلة فان جوهر الحروف في رجل بسكون اللام اذا اُلحق بهما التنوين يكون مصورة بصورة خاصة واذا اُلحق بها الالف والنون يكون مصورة بصورة اخرى قابلة المصورة الاولى فلما اعتبر جوهر حروف التميز مع علامة الافراد وهما التنوين فم يكون ذكر التميز مغنيا عن ذكر الواحد ولو اعتبر جوهر حروفه مع علامة التثنية وهي الالف والنون فم يكون ذكر التميز مغنيا عن ذكر الاثنين فاختار والحق العلامة التي هي اخف من ذكر العدد وذكر جوهر حروف التميز لان من البين ان رجلا اخف من اثنان رجل والمراد من لحوق العلامة في قوله فاختار والحق العلامة هو

لحوق علامة التثنية على جوهر الحروف وكلمة على في قوله على ذكرهما بمعنى من هذا حاصل كلامه فاحفظاه (قوله اي التنصيص على العداة) تفسير لقوله النص وقوله الذي قصد ذلك التنصيص انه نفسير لقوله المقص فان الالف واللام في اسم المفهوم بمعنى الذي (قوله تقول في المفرد) هذا شروع في تفسير الواحد من العدد كالثلاثة مثلا بالثاني والثانية فيفسر عن الواحد من الثلاثة مثلا بالثاني والثانية (قوله اي الواحد) اشار به الى ان المراد من المفرد هو الواحد فيكون قوله الثاني نفسير عن المفرد اي في الواحد من المتعدد الذي هو الثلاثة مثلا فاذا قلنا الثاني فمعناه انه مصير الواحد اثنين فان الثاني عبارة عن المفرد عن المتعدد فانه اذا ضم الى الواحد فهو مضمير العدد الانتهى الذي هو الواحد ازيد ولكن الاردياد نما يكون بواحد لانه يحصل باجتماعهما اثنان فقوله عدد الانقص مفعولا او لا للتصيير وقوله ازيد مفعول بان انه لان التصيير بمعنى الجعل وهو من باب المفعولين وقوله ذلك لمفرد فاعل للتصيير وقوله بواحد متعلق بقوله اريد (قوله مصيره الواحد) اي تصيير الثاني الذي هو تفسير عن المفرد من المتعدد المضمير فاعل للتصيير وقوله الواحد مفعولا به وقوله بانضمامه بياو التصيير اي جعله الواحد اثنين انما يكون بانضمام الماني اي المفرد من المتعدد اليه اي الى الواحد الذي هو عبارة عن العدد الانقص (قوله فيكون معنى ثاني الواحد مصير) يعني كثر واحد است بانضمام الثاني او بانضمام المفرد من المتعدد الى الواحد اثنين واما الجملة معناه بالافارمية ومين يكمن ان يعني ان يكر دانه يكي رادو (قوله واما ابتداء من الثاني) ولم يبتداء من الاول اي من الواحد ذليس قبله و حتى يكون الواحد مصير هذا العدد واحدا كما كان قبل اثنان عدد وهو الواحد كان الثاني مصيرا له اثنين واقاؤل ان يناقش بانه يفهم من قوله حتى يكون الواحد مصير واحد انه اذا كان قبل الواحد عدد كان الواحد مصير له واحد وهو بده لان اذا اجتمع شيان فيحصل اثنان وحده يظهر بانه نيل نامل على انه يتوجه المنع على التقدير الثاني ايضم كما لا يخفى (قوله اي لا تقول غير ذلك) اي لا تقول في الواحد من المتعدد غير ذلك المذكور من الماني والثانية (قوله فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة) فالغاء في قوله فلا يجري للتفريع (قوله اذ فوقه) اي فوق العشرة مركبات كتركيب الواحد مع العشرة واثنان وثلاثة معها ولا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل من المركبات بخلاف الواحد والاثنين وغيرهما فانه يشتق منها اسم الفاعل كالواحد والثاني والثالث وغيرها وانما قال لا يتيسر اشتقاقه لانه اما ان يشتق من الجزء الاول من المركب والجزء الثاني منه وعلى المتقدمين لا يشتق من المركب ولو اشتق بعض اجزاء اسم الفاعل من الجزء الاول وبعض اجزاء من الجزء الثاني يلزم الالتباس ولم يعلم انه من الجزء الاول منه ومن الجزء الثاني منه او مشتق من جميعا لانا اذا رأينا بعض حروف الجزء الاول من المركب فيه فيتوهم انه مشتق من الجزء الاول

وإذا رأينا بعض الحروف الجزء الثاني منه يتوهم انه مشتق من الجزء الثاني وان قلت قلنا اشتق اسم
 الفاعل من المركب حيث قالوا حادي عشر والثاني عشر والثالث عشر وغيرها فان حادى او ثاني
 او ثالث اسم فاعل قلت المراد انه لا يشتق من المركبات اسم الفاعل الذي كان فيه معنى الحدث وهو
 التصيير فليس الحادي في حادي عشر مصيرا للعشر حادى لان معنى الحادي هو الواحد وذلك
 انما يضح اذا كان معنى الحادي يازد مع انه مفهوم من مجموع حادى عشر وبالجملة ان حادي
 ليس اسم الفاعل حقيقة لعدم معنى الحدث فيه بل هو على صورة اسم الفاعل (قوله و تقول
 في المفرد) هذا شروع في تفسير المفرد من المتعدد بما يدل على المرتبة كالاول والثاني والثالث
 وغيرها بدون معنى التصيير في هذا التفسير و اشار به الى ان قوله باعتبار حاله عطف على قوله
 باعتبار التصيير وقوله الاول والثاني مقول القول والضمير في وقع الى المفرد المذكور وقوله
 في المرتبة الاولى والثانية نشر على ترتيب الالف (قوله كذلك) اي اذا وقع في المرتبة
 الاولى والثانية (قوله وانما لم يقل الواحد) اي لم يقل الواحد موضع قوله الاول والواحدة
 موضع قوله الاولى لانهما لا يدلان على المرتبة بل يدلان على نفس العدد وما يدل على
 المرتبة هو الاول والاولى وكذا الثاني والثانية يدلان عليهما وما يدل على نفس العدد هو
 اثنى عشر وهكذا الى العاشر والعاشر فنقول اول ثلاثة او خامس خمسة او عاشر عشرة (قوله
 والحادى عشر) اي اذا جاوزت العشرة فنقول باعتبار حاله الحادي عشر للمذكر بتذكير الجنيين
 والحادية عشرة للمؤنث بتأنيث الجزئين ايكون المونث مخالفا للمذكر من كل الوجوه هكذا نقول
 الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة للمؤنث (قوله واعلم ان حكمه) هذه في الحقيقة تفسير اقوله
 والحادي عشر والحادية عشرة الا ان الشئ ذكر العطف بقوله و نقول في المعطوف الثالث
 (قوله وكذا في جميع) سواء كان مركبا ام تراجيا او اضافيا (قوله لانه) اي الثالث عشر اسم
 لواحد منها كمر لان معنى الثالث عشر بالافارسية سيزد همين وقوله فانه للجماعة اي اسم
 للجماعة (قوله فلا خلاف اضافتيهما) ولما عدل الشئ المهم وهو قوله قيل في الاول ا بالعللة
 البعيدة ثم فصل وقال فلاختلاف اضافتيهما ا بالعللة البعيدة في اختلاف الاعتبارين
 لانه عللة لاختلاف اضافتيهما وهو عللة اقوله قيل في الاول ا (قوله بدرجة) فان اثنين انقص من
 الثالث بدرجة واحدة وقوله اي مصيرهما اي الثالث مصيرهما ثلثة وقوله ثلثتهما بفتح اللام
 وسكون التاء وضم الناء صيغة المشكل فالعرب يقول ثلث يثلث اذا كان مصير الاثنين ثلثة وربع
 يربع اذا كان مصير الثلثة اربعة وهكذا الى العشرة (قوله اربعة) اي او ثالث اربعة او ثالث
 خمسة لكن لواضيف الى مثله كثالث ثلثة فيكون العدد المضاف اليه ح مساويا لعدد المفرد
 من المتعدد فليس المراد من المساوي الا الاضافة الى مثله واواضيف الى ما فوقه كثالث

اربعة فيكون العدد المضاف اليه زائداً على عدد المفرد الذي يكون الثالث تعبيراً عنه اقول
ولقد اقول ان يناقش ان معنى ثالث ثلاثة بالفارسية سبوعين سه اي العدد الذي هو في المرتبة الثالثة
فلا يكون الاضافة الى المساوي اي المثل لان الثالث هو العدد الذي في المرتبة الثالثة والمراد من
الثلاثة هو الاعداد الثلاثة فلا يكون عدد الواحد مساوياً للثلاثة الا ان يراد بالمساوي هو المساوي
في اللفظ لا المعنى فالمراد بالمساوات بالفارسية بربعمه نى انه لا يكون فوقه رايد اعليه (قوله
اي احداً) هذا البيان قوله ثالث ثلاثة اي المراد منه احد من الثلاثة لكن لا الواحد مطلقاً بل الواحد
الذي في المرتبة الثالثة او الرابعة وغيرهما كما ذكره بقوله لكن لا مطلقاً (قوله والا يلزم ا) اي
وان كان المراد من قوله ثالث ثلاثة مثلاً هو واحد من الثلاثة بدون وقوعه في المرتبة الثالثة
فيلزم جواز ارادة العدد الاول من قولهم عاشر العشرة وهو مستبعد جداً انه لا يراد منه العدد
الذي هو في المرتبة العاشرة قال مولانا عصم الاول ان يقول والا يلزم جواز ارادة الواحد
الذي في المرتبة الثانية او الثالثة او الرابعة من مائة العشرة لا الواحد الاول منه لانه يمكن
ارادة الواحد الاول من مائة العشرة اذا كان الابداع من العدد الذي يكون العشرة به عشرة
لا يتبقى حاصل كلامه اقول كلام الشم على تقدير ان يكون الابداع من العدد الذي يوجد العدد
الواحد به لا من العدد الذي يكون العشرة به عشرة فما فعله الشم من جواز ارادة عدد
الاول من مائة العشرة بعد جواز ما فعله الفاضل المذكور من جواز ارادة العدد الذي
في المرتبة الثانية او الثالثة مثلاً وهو خطأ فما اختاره الشم اولى مما اختاره الفاضل المذكور
(قوله اي واحد من احداً) ومولانا عصم التركيب المذكور من قوله حادي عشر جداً
عشراً واحداً من احد عشر لكن لا مطلقاً بل الواحد الذي هو في مرتبة حادي عشر لان
معنى حادي عشر احد عشر يارد هين يارده اقوال لا يقيم ينبغي ان يتعرض لها من قولنا
لكن لا مطلقاً بل الواحد الذي لانه من البين انه ليس المراد هو الواحد مطلقاً كما ذكره
سابقاً بقوله لكن لا مطلقاً بل باعتبار وقوعه اء واليه انا ربقوله متأخر بعشر درجات لانه
صفة الواحد فان الواحد الذي هو متأخر بعشر درجات في احد عشر هو الواحد الذي في مرتبة
حادي عشر لانه اخر اعداد في احد عشر كما لا يخفى (قوله المذكور والمونث) هذا تقسيم اخر
للاسم باعتبار التذكير والاثنية (قوله لانجرار مبنا حشم الى اء) معناه ان لفظ التذكير والاثنية
من كور في باب العدد لا معنى ان البحث عنهما من كور فيه ولذا قال الانجرار بالفارسية كشيدان
(قوله لانه عدمي) وتعريف المونث وجودي والاعداد انما يعرف به ملكاتها ولان معرفة تعريف
الذكر موقوفة على معرفة تعريف المونث لان تعريف المونث جزء فيه ومعرفة الكل موقوفة
على معرفة الجزء كما ان معرفة عدم البصر موقوفة على معرفة البصر (قوله المونث ما فيه علام

الثاني لفظا (التقدير) الملفوظ اعم من ان يكون حقيقة او حكما والاول مثل امرأة وناقته وطلحة وعلامة وضاربة وحبلبي او ذكري او حمراء وصعراء والثاني مثل مقرب لاصيما اذا صي به منكر اذا لم يرف الاربعة في المونث في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المونث السماعية وكما بين وطالقي من الصفات المختصة للمونث و اراد بالتقدير مثل قوائم اذن ومبين فان التاء مقدرة فيهما لقوالك اذينة وعيينة اذ لا يجي التاء في صيغة الرصص مياسا الا اذا كان ثابتة في صيغة المكبر لفظا نحو وضو بربة في تصغير ضاربة استقدا ير نحو اذينة في تصغير اذن ولم يأت في التقدير الا المتاء ويدخل فيه مثل زينب وسعاد لان السماع مارة فيهما وانما لم يظهر في التصغير لمانع وهو قيام الحرف الرابع مقامه قيل يخرج عنه الاعداد من الثلاثة الى العشرة فان تانيثها بتجرد ما عن العلامة واجب باننا ندعي نقديرا العلامة فيها قيل التعريف يصح على المذكور فهنا بسبب وجود العلامة فيه والجواب ان الاعداد في المذكور من الثلاثة الى العشرة موشة في الحقيقة وان اطلق عليها الامنا كبحسب الظ ويمكن ان يقال ان التاء في المذكور ليست للتانيث بل علامة التذكير فيكون التثنية كير قال مولانا عصم هذا التعريف لا يصدق على المونثات التي صيغتها لا ندل على التانيث مثل هي وهذه والتي وغيرها لعدم علامة التانيث فيهما بل نفسها ندل عليه اما عدم علامة التانيث فيها لفظا واما حكما فاستخدم قيام حرف الرابع في مقام التانيث واما نقديرا فافضل لانها ليست من المونثات السماعية ثم قال المولانا المذكور لا يقر للمعرف مخصوص بما عد المونثات بالصيغة فالعرف هنا هو المونث الذي كان فيه علامة التانيث لفظا وحكما والتقدير الا المونث اعم منه ومما هو انه يست بالصيغة لانا نقول يلزم الاختلاف في بيان الاحكام التي ذكرها للمونث لانها غير مخصوصة بشئ من المونثين بل هي ثابتة للمونث مطلقا سواء كان مونثا بالصيغة او غير ما انتهى حاصل كلامنا لفضل المذكور قول المعرف خاص وهو الذي كان فيه علامة التانيث لفظا وحكما او نقديرا تانيث المونثات بالصيغة قد علم في بحث المبنيات من الحضرات واسماء الاشارة والموصولات ولكن لما لم يميز احكام المونثات بالصيغة في بحث المبنيات فلهذا اشترك المونثين في الاحكام فهما فيكون بينهما اشتراك في الحكم وكون الحكم مشتركا لا يكون سببا لعدم كون المعرف خاصا فلا باس لو كان للمعرف خاصا وحكمه عاما متنا ولا له وتغيره (قوله كما مر) مثال من المونث في الانسان وقوله ناقته مثال المونث في الحيوان وقوله غرفة بضم الهمزة المعجمة مثال من المونث الذي غير مما (قوله اذا الحرف الرابع) لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها فيتم في صفة مقرب عقير وفي تصغير قدم ورجل قديمه ورجيلة فيكون الحرف الرابع فايها مقام التانيث ثم قوله كقرب بالجر مع التنوين لا بالفتح لزم انه غير

منصرف لان العقب الذي هو امم جنس منصرف (قوله اي امم متلبس) الشارح الى ان الباء في قوله بخلافه للملابسة اي انهم متلبس على خلاف المونث اي امم هو خلاف الموهبة (قوله التاء والالف) قال مولانا عصم ان المراد من التاء والالف ههنا اما التاء والالف اللتين هما علامتان للتانيث او ما يعتمدهما وعلى الاول يلزم الدور لاغتبار علامة التانيث في تعريف علامة التانيث لانه بين علامة التانيث بقوله التاء والالف آه وعلى الثاني فيشكل بالالف في فتحة التاء في عرفان الف في فتحة التانيث والتاء في عرفات علامة الجمع انتهى حاصل كلامه اقول المراد من الالف الالف الزائدة والالف في فتحة اصلية لانه على وزن فعل بسكون اللام ومن التاء ما يتبدل بالهاء عند الوقف والاعم منهما لدفع الدور ولكن مسدا فيهما للتانيث او نقول كون التاء للجمع لاينا في ان يكون للتانيث ايهم فلا يشكر بعرفات (قوله مقصورة) وانما صيرت بها لان التكلم مقصور بها ولم يمر منها الي شيء اخر بخلاف الممدودة لمرورها الى الهمزة (قوله او ممدودة) اي حال كون الالف ممدودة قليل هذا يدل على ان الالف الممدودة للتانيث كالالف المقصورة مع ان في الالف الممدودة يكون الهمزة للتانيث بالاتفاق واجيب بانهم اطلقوا الالف على الهمزة فاعلاق الممدودة على الهمزة وصف بحال المتعلق وهو الالف الذي قبلها لان الممدودة هي الالف قبل الهمزة الا انه خلاف المتبادر من وجهين الاول اطلاق الالف ههنا على الهمزة والثاني التوصيف بحال المتعلق (قوله وقد زاد) اي وقد كثر اي في علامة التانيث بعضهم الياء في قولهم في وتي وزعم هذا البعض ان الياء للتانيث وليس زعمه صواب حجة ودليل لجواز ان يكون (قوله فالحقيقي ما بازائه ذكر) يعني المونث الحقيقي ماله فرج وانما عدل عنه كراهة التلفظ به اولان الخنثى قد يكون مذكر مع انه صاحب فرج (قوله واللفظي) اي المنسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او نقدر اوجهما (قوله بلا تانيث حقيقي) وهذا من الدليل لبيان قوله اوجهما (قوله كظلمة) بازائها النور والكن ليس بصحيوان بخلاف قوله عمن فانه ليس بازائها شيء (قوله بلا فصل) لعدم صحة الاطلاق (قوله واذا اسند الفعل اليه فباياء) لانه اذا كان مع الفصل لك الخيار في الحاق التاء وعدمه لانه ح لا يجب مراية التانيث الى الفعل لمكان الفصل كما سيأتي وانما لم يتعرض بقوله بلا فصل مع انه لا بد من بيان لان المتبادر من الاسناد هو الاسناد بلا فصل واليه اشار بقوله كما هو الاصل وانما قال وجوبا بدليل مقابلة التخيير (قوله ايننا) اي اعلاما بتانيث الفاعل من اول الامر لانه اذا قيل ضربت بدون ذكر المفعول مثلاً يعلم ان فاعله مونث بخلاف عدم ايراد التاء فانه لا يعلم تانيث الفاعل ح الا بدكر الفاعل (قوله فهو بمنزلة الاستثناء) اي قوله وانت في ظغيره بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة المنكورة بقوله واذا اسنداه وانما قال بمنزلة الاستثناء لانه لو جعل

استثناء فلا بد ان يقتضي الالف في ظ غير الحقيقي وكونه بمنزلة الاستثناء فلان قوله وانت في ظاه
 دليل الاستثناء فوضه دليل الاستثناء موضع الاستثناء كما وضعوا دليل الجزاء بموضع الجزاء
 (قوله وانت ان تقول في طلعت) فانه اسند الفعل ح الى الثالث الغير الحقيقي فانت بالخيار فيه بخلاف
 الشمس طلعت باسناد الفعل الى الظ غير المستتر فيكون الناء علامة او ما فليس لك الخيار
 فيه ح فلا يجوز فيه لشمس طلعت بجعل الشمس ح مبتداء بخلاف الشمس في طلعت الشمس فانه فاعل
 في المثال بعض الشارحين والفرق بين ما اسند الفعل الى ظاهر وبين ما اسند الى مصدر ان في الاول
 نحو جلم موعنة يعلم ان الفعل مسند الى ما بعده وان في الثاني نحو موعنة جاء من غير تانيث
 الفعل تجاز ان يظن ان الفاعل ضمير المتقدم وانه شئ اخر مختلف لان الاصل في الفعل اسناده
 الى الظ الذي بعده (قوله لكون التانيث في لغظا) هذا دليل لجواز قوله طلعت الشمس وقوله
 طلعت الشمس واختار ان التانيث في الشمس لغظي حكما حيث يظهر التاء في بعض الافراد اي
 بعض افراد الثالث الغير الحقيقي حالة لتصغير كعين فيقيم في تصغير ما يبينه ولا شك ان تانيث الفعل
 لاجل ان يعلم به تانيث الفاعل فتانيث الفاعل ظاهرا في لفظ الشمس من الاشعار بالتانيث
 على ما عرفت فح يستغني الفعل عن الحلق التاء به ولقال ان يناقش بان هذا الدليل جار في
 المونث الحقيقي اي اذا كان الفاعل هو ثا حقيقيا لغظا مع عدم الخيار فيه بل الواجب فيه
 التانيث على ما عرفت الا ان يقيم قوله من اول الامر ليس الا لدفع ذلك وبراءة في الحقيقة
 ليس الالبان الفرقت بين المونث الحقيقي وغير الحقيقي فتأمل (قوله بخلاف مصره) هذا
 دليل لعدم جواز الشمس طلعت باسناد الفعل الى الضمير اي بخلاف ما ذا اسند الفعل الى ضميره
 اي الضمير المستتر فيه فانه ليس لك الخيار فيه ح فلا يجوز ان يقيم الشمس طلعت اذ ليس في ضمير
 الفعل ما يشعر بتانيث الضمير التام هو فاعل لكون الضمير في طلعت مذكرا فيظن ح ان الفاعل
 غير ضمير المتقدم بل الفاعل شئ اخر مختلف لان اصل الفعل اسناده الى الثالث اي بعده بخلاف
 الشمس في طلعت الشمس لانه يشعر بتانيث نفسه لما عرفت من ظهور التاء في بعض افراد الظا الغير
 الحقيقي عند التعنير (قوله ولوركان) اي المص يستثنى وقوله استيفاء امفع له (قوله حضرت
 الفاضلي اسراة) برف امرأة وفتح القاضي فاسند الفعل الى المونث الحقيقي بينهما فصل
 وهو التاضي (قوله لرفع الالتباس) اي يجب اثبات التاء في اسناد الفعل الى الاسم الذي
 وقوعه اغلب في اساء الذكور كزيد اذ سميت به امرأة فانه مع الفعل يجب اثبات التاء
 لرفع الالتباس لان هذا يراد به دون التاء متى جاء اليوم زيد لا يعلم ان زيد فيه علم المذكر
 او المونث وكذا اذ سمي مذكرا بالمونث الحقيقي فانه مع الفصل يجب عدم اثبات التاء
 لرفع الالتباس فيقوم 'مرأة' واعلم انه انما يجب ذلك اذا لم يكن قرينة على تانيث الاسم

المذكور كما اذا كان له صفة مونث ككريمة فان عند وجود القرينة لا يجب تأنيده نحو جاء القوم
 زيد كريمة تكون كريمة صفة ازيد قرينة على انه اسم المونث لا يقيم ان القاعد ترا المذكورة
 ليست مخصوصة في وجود لفظة بينهما لانه لو لم يكن بينهما لفظة لضم يجب اثبات الاء فيه لرفع
 الالتباس ف قوله فانه مع الفصل اه ليس على ما ينبغي لانا نقول قد عرفت ان في المونث الحقيقي
 يجب اثبات التاء عند عدم الفصل والكلام في المونث الحقيقي الذي مع الفصل فان لك فيه
 الخيار في بعض الصور وعدم الخيار في صورة اخرى (قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا حكم غير الحقيقي)
 اي حكم الجمع غير المذكور السالم اذا كان فعله مسندا الى ظاهره كحكم المونث الغير الحقيقي اذا
 كان الفعل مسندا الى ظاهره في جواز تعدد كبير الفعل وتانيته نقول قام الرجال وقامت الرجال (قوله
 لا ضميره) اي حكم ظاهر الجمع لا حكم ضميره في اسناد الفعل اليه كحكم ظاهر غير الحقيقي وقوله فان
 الحاق التاء وضمير الجمع فيه اي في فعل اسند الى الضمير المنفصل وتجنب دليل لقوله لا ضميره
 (قوله لم يجز تأنيده) والمراد من جمع المذكور السالم ما كان جمعه على القياس دون على خلاف
 القياس فلا يرد قوله نعم امنت به بنوا اسرائيل فانه اسند الفعل المونث الى الجمع وهو بنو
 وحذف نونه بالاضافة فان واحدا بن وهذا الجمع على خلاف القياس (قوله من لم يأتى سواء
 كان واحدا مونثا) فان واحدا المومنان المومنة فيجمع ان يجمع جاءك المومنان ايضاً وجاء
 الرجال ايضاً وقال بعضهم قوله مطلقا اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون هذا الجمع جمع مجرد
 وبين ان يكون جمع المونث حقيقة كما كان او غير حقيقة في نقول جاء الرجال والزينات وجاءت
 الرجال والزينات (قوله غير المونث الحقيقي) الا ولى ان يقول المونث غير الحقيقي لان
 التانيث محفوظ والمذني هو كونه حقيقيا الا ان الرقص ظ وهو حفظ التانيث مع عدم كونه حقيقيا
 (قوله فانت بالخيار) فالتانيث لك في الجمع في تاويل الجماعة والتد كسر لعدم كونه في تاويلها
 (قوله وضمير العاقلين غير المذكور السالم فعلت وفعلا) اي نقول اذا كان الفعل مسندا الى
 الضمير العائد الى جمع العاقل غير المذكور السالم فعلت نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مونث
 وفعلا الى كونه مسندا الى ضمير جمع المذكور (قوله من جموع التكسير) كلمة من لبيان
 قوله وضمير جمع المذكور العاقلين ولا بد ان يكون بيانا لتوله غير جمع المذكور السالم والا
 لا يحتاج الى قوله من جموع التكسير لان قوله غير المذكور السالم يدل على ان المراد من جمع
 العاقلين جموع التكسير (قوله تانيث اجمعوا) اي التثنية بخير الجمع السالم لانهم اذا جمعوا
 سالما فان ضميرهم اي ضمير جمع المذكور السالم فعلوا ولا غير فح لا يصح قوله فعلت وفعلا بل
 لا بد ان نقول بدون ذكر فعلت فقوله لغير المذكور السالم احتوا ز عن جمع المذكور السالم مثل
 زيدون فعلوا فانه لا يجوز ان يقرأ زيدون فعلا ولكن يصح ان يقرأ الرجال جازا ارا رجال جاءت

فان قرنا جاء على وزن فعلت تقديرا (قوله اي ضمير فعلت) اي الضمير المستتر فيه دون
 التاء فانها علامة للضمير واليه اشار بقوله وهو المستكن فيه وقوله الزفرون مفعلة لقوله
 ضمير (قوله لكونها) اي الواو موضوعة لهذا النوع من الجمع وهو جمع المذكر العاقلين (قوله
 والنساء والايام فعلت وفعلن) اي ان كان الفعل مسند الى ضمير جمع المونث عاقل كان كالنساء
 او غير كالعيون او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل نحو الايام جاز الحاق ناء التانيث بالفعل نظرا
 الى كونه مسندا الى ضمير المونث والحاق نون الجمع به نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع المونث
 فقول النساء والعيون فعلت وفعلن فالمراد من النساء هو جمع المونث سواء كان من ذوي
 القول او لا والمراد من الايام هو جمع المذكر غير العاقل كما اشار اليه (قوله اما في جمع
 المونث) اي اما كمن النون ضمير في جمع المونث فظ لان هذه النون موضوعة لجمع المونث
 واما كونها ضمير في جمع المذكر غير العاقل اي ايام الماضيين فلان جمع المذكر غير العاقل
 لا يكون اصلا في التذكير كما يكون الرجال اصلا فيه فيراعي حق عدم امالته فاجري هذا
 الجمع مجري المونث فلذلك جعل النون ضمير اليه (قوله وفي الحواشي) فانه مخالف لما ذكره
 اقدم بقوله والنساء والايام لانك عرفت منه ان النون يكون لجمع الذمي من ذوي العقول
 ايضم (قوله فاستعملها) اي استعمال النون يكون في النساء حمل النساء على جمع خبر العقلاء
 (قوله المثنى ما لحق اخره) ولحق فعل لازم وفي بعض النسخ الحق (قوله اي اخر مفردة بنقل ير
 المضاف) وتقديرها لدفع قول تقريره ان الالف والنون او لياء ونون يكونان لاحقين باخر
 المثنى فلا يصح قوله ما لحق اخره لانه يلزم ح ان يكون مسلم من مسلمان ومسلمون مثنى لصادق
 قوله ما لحق باخره الف (قوله او قدر بعد قوله) جواب اخر عنه وحاصله ان المثنى هو الملحق
 مع اللاحق قال مولانا عصم بن تقديرا المضاف لدفع السؤال المذكور غير جائز لان التعريف ح
 غير مانع لصادقه على الجمع فانه ايضم اسم لحق باخر مفردة واو ونون مكسورة او ياء ونون لان
 مفرد الجمع ومفردة المثنى مشندان فيلزم ان يكون الجمع مثنى انتهى حادلي كلامه وعجاجة
 الفاضل المذكور حكى الا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبين ان هذا التقدير
 اشكال باشكل انتهى ولا يجاب بان المراد ان المثنى هو ما لحق مع الملحق لانه ح عين الجواب
 الثاني وهو ما قول الجواب عنه باعتبار قيد الحيثية اي الجمع ما لحق اخر مفردة من حيث انه مفردة
 لا من حيث انه مفرد التثنية وعلى تقدير الجواب الثاني لا يرد ما قال الفاضل المذكور وهو
 لان حاصله ان المثنى هو ما لحق اخره الف ونون او ياء ونون مع لواحقه اي المثنى هو الملحق
 مع لواحقه ولواحقه هي الالف والنون او الياء والنون لا الواو والنون ولقائل ان ينقض بانه
 لو اريد من كلمة ما اسم المفرد بارجاع الضمير في اخره اليه لاحتاج الى هذه التكاليف وهذه امثلة

ما قالوا المضارع ماضي زيد عليه حرف المضارعة الا ان يقيم ماله يرجع الى الجواب الثاني من الجوابين المذكورين من ان المثنى هو الملحق مع لاحق (قوله ولا لا يصدق) اي وان لم يكن تقدير المضاف او تقدير قوله مع لواحقه بعد قوله ونون مكسورة لا لا يصدق التعريف الا على انه فيلزم ان يكون مسلم من مسلمان او مسلمين مثنى لانه اسم لحق باخرة الف وفون او ياء ونون (قوله ولو كنفي بظهور المراد) هذا جواب اخر عنه معناه ان مراد المصنف من عبارته فلو اكتفي به فلا يحتاج الى هذه التكلفات والاكتفاء بالظهور بان يقيم قوله لحق بمعنى يكون اي المثنى ما يكون اخره اي اخر المثنى اي نفس اخره الف ونون او ياء ونون فلا اشكال ح (وقوله اي متناهي من صيغه الجمع) لان ما قبل الياء مكسورة في الجمع ولم يعكس الامر لان الفتحة خفية فهي يناسب التثنية لانها اكثر من الجمع لان الجمع يستلزم التثنية بدون العكس لصدق التثنية فيما لا يكون له الافرد ين فاعطى الخفيف المكثر والثقل للقليل (قوله عوضا عن الحركات او لتنوين) والمراد من الحركة هو حركة الالف والياء في التثنية اي حركة الاعرابية في المثنى فلا يرد لا بد ان يراد من الحركة الاعراب ومما لا عراب بالحروف في التثنية من قبيل ذكر الحاس واردة العام فيلزم الجمع بين التنوين : المعوض عنه ولقائل ان يناقش بان النون يسقط عند الاضافة ولا يسقط الحركة عند ما فكيف يجوز كون النون عوضا عنها (قوله او التنوين) اي تنوين المفعول (قوله ليدل) متعلق بالمحذوف المفهوم من لحق اي لحق الالف والياء والنون في امر مفرد المثنى لاجل دلالة اللحق القايم على الحروف المذكورة ولا جل دلالة اللاحق الثاني هو نفس الحروف المذكورة او اجل دلالة اللاحق مع الملحق على ان معه مثله ادلال دلالة اللحق مع اللاحق لان اللحق صفة اللاحق فيكون اللحق معه لا محالة والملحق هو نفس الاسم (قوله لا باس باشماله) اي اشتمال المثنى وهو لا يفي سؤال تقريره ان الدال على ان معه مثله ليس الا ما هو علامة التثنية وهي الالف والياء دون النون لان النون قد يحذف للاضافة فلا يكون دالا على ان معه مثله من جنسه فتح كيف يصح قوله ليدل ذلك السبوت اى كلىة وتقرير الجواب من كلامه وانما لم ينسب الدلالة الى الالف والياء فقط لانه خلاف المتبادر فعنه ج المثنى ما لحق اخره الف وياء ونون لبدال الالف والياء وهو خلاف المتبادر (قوله لانه على تقدير تسليمه) اي تسليم عدم دلالة الحوق النون عليه وهذا دليل لقوله ولا باس باشماله وشارة الى المنع ان لا ينفى ان يكون النون دالا على ذلك ولو سلم لكن اذا دل امران من الامور الثلاثة على شئ يصح ان يقيم هذه الامور الثلاثة ثم اعلم ان المنع المذكور من الشئ يصح وان كان الواقع في كلامهم ليس بالعدم دلالة النون على ذلك لصحة المنع في شئ مع عدم وقوعه في كلامهم فلا يبد ما ذكره مولانا عصم من ان المنع المذكور

ليس على ما ينبغي لأنه منع اما اجمعوا عليه من كون علامات التثنية الالف والتاء وكون النون
هو ضامن الحركه في المفرد او التثنية فيه فهم متفقون على ان النون ليست بدالة على ذلك
انتهى كلامه (قوله على ان معه) فاذا قلنا رجلا مثلا فهو من ناول مثل الواحد فان الواحد لا يتضمن
الواحد والالف والياء يتناول الواحد الاخرى الذي هو من جنس ذلك الواحد (قوله
باعتبار) بيان لقوله اي من جنس مفرد اي باعتبار دخول المثل تحت جنس الموضوع له
بوضع واحد مشترك بينهما بالاشتراك المعنوي لان الاشتراك اذا كان لفظيا كما لو وضع فيه
متعدد فيكون الموضوع عاما كالموضوع له فالمعنى ان يكون المثل من جنس مفرد باعتبار
دخول كل واحد منها تحت جنس الموضوع له الواحد بوضع واحد مشترك بينهما بالاشتراك
المعنوي قال مولانا عصم الاول ترك قوله الموضوع له وينبغي ان يقع تحت جنس المراد لا تحت
جنس الموضوع لانه يستند على بالاسد اذا قيل اسدين بصيغة التثنية ويراد منه الشجاعان من
الرجل لعدم صدق قوله باعتبار دخول تحت جنس الموضوع له لعدم الوجود في المجاز اقول
لوعمم الوضع من الوضع الشخصي والنوعي يندفع الاشكال لوجود الوضع النوعي في المجاز لكن
المتبادر من الوضع هو الوضع الشخصي وايضا يندفع الاشكال على منسوب العلامة التثنية
وجود الوضع النوعي عند المجاز ولكن لا يندفع على منسوب السيد قدس سره لعدم الوضع في
المجاز حتى منسب لا شخصا ولانواعها ويمكن ان يجاب عنه على منسبه قدس سره بان نتيجة
لاسد متقدمة على استعمالها في معناها المجازي وهو ارادة الشجاعين من الرجل فيصدق
على قولنا اسد ان المثير ان الى زيد وعمر وشجاعين قوله باعتبار دخوله اي دخول المثل
تحت جنس الموضوع له وهو الحيوان المفترس ولكن اطلاق هذه التثنية عليه على سبيل
لمجاز وهذه الجواب منل مما جانبها عن الاشكال الوارد بالالف واللام في الاسد مقرر
لاشكال ان ما قالوا ان الالف واللام لتعيين معنى المستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ
مطابقة باطل لعدم صدقه على الالف واللام في الاسد لعدم دلالة الاسد على المعنى المجازي
المطابقة لعدم الوضع فيه ونقريز الجواب الذي وقع منهم ان دخول الالف واللام في
الاسد قبل استعماله في المعنى المجازي فاللفظ دال على المعنى المستقل بالمفهومية
المطابقة قبل استعماله في المعنى المجازي وكون الالف واللام لتعيين معنى المستقل
المفهومية مطابقة في المعنى المجازي انما يكون على سبيل المجاز والتنبية لا يقع اذا ثنى
لاسد وقيل اسدان واريد منه الحيوان المفترس والرجل الشجاع معا فلا يصدق عليه ح قوله
على ان معه مثله من جنسه اي من جنس مفرد لاختلافهما في الجنس لانا نقول الحكم ابامه من
جنسه مجاز باعتبار دخولهما جميعا تحت جنس الموضوع له وهو الحيوان المفترس لانهما معا

من جنس الموضوع له إلا أن احدهما تحت جنسه حقيقة والاخرى تحت جنسه مبدل المجاز والتشبيه (قوله لاستثنى عن فوائده من جنسه) فلهذا اراد من قوله مثله هو المماثلة في الوحدة فقط (قوله فلا يتم قرآن) القراء بضم القاف ومكون الراء والهمزة يطلق على الحيض وعلى الظهر ايضاً (قوله خلا فابعضهم) فانه يجوز تشنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين في الالام كما ذكر بقوله ورد بعضهم (قوله قلنا جازان يجعله) اي جازان يجعل الالام مسمى ومدلولاً للاب ادعاء وان لم يكن الالام في الحقيقة مدلولاً لاسم اب بل مدلوله هو ذات الاب حقيقة فيكون الالام مدلولاً لاسم الاب مجاز القوة التماثل بينهما فيقال ابو بن بتلك الملاحظة فما قال عن جنسه معناه انه من جنسه حقيقة او حكماً (قوله ثم ياء ول الاسم) اي ثم ياء ول اسم الاب ويراد به المسمى باسم الاب ليتناول هذا المفهوم المسمى بعموم المجاز لهما جميعاً فيكونان مجانسين لاختلافين في الجنس فيكون معنى الابوين هو المسميان بأهم الاب فيكون الالام مسمى باسم الاب باشتراكهما فيه اشتراكاً معنوياً لا لفظياً وكك في الشمس والقمر بانادعي ان الشمس فرد القمر لقوة التماثل بينهما فيراد بالقمر هو المسمى بالقمر على ما عرفت ويتم له التعليل في لمدنم اي تعليل احدهما على الآخر لحقة احدهما فان ابوين اخف من الامير وكك قمرين اخف من الشمسين وكك عمرين اخف من ابوبكرين (قوله فانتقلت فليعتبره) اي جاز اعدار مثل هذا التأويل في القراء ايضاً مع انه لا يحتاج الى ان يجعل الظهر والحيض مسمى مدلولاً لاسم القراء ادعاء الان القراء موضوع لكل واحد منهما حقيقة (قوله وليا ول بالمسمى به) اي بالقراء عطف على قوله فليعتبر (قوله قلنا لا شبهة في ا) اي لا شبهة في صحة هذا التأويل في القراء ايضاً لكن كلام الشافعي فيما سبق من انه لا يجوز تشنية القراء باعتبار معنيين لمجرد اطلاقه على الحيض والظهر وجواز تشنيته لمجرد اشتراك اللفظ بينهما مما اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازها بهذا الاعتبار وامامنا اعتبار التأويل المدكور يكون مشتركاً معنوياً بلا شك في صحته (قوله وبهذا الاعتبار) اي باعتبار انه يراد بالاسم المسمى بالاسم صح تشنية الالام المشترك وجمعهما حقيقة او ادعاء اي سواء كانت التشنية او الجمع حقيقة او ادعاء فقوله فزبد مثلاً مثال للعلم المشترك حقيقة وقوله وكذا عمر ومثال للعلم المشترك ادعاء (قوله ويجمع) فان عمرو اذا كان علماً ادعائياً له ولا يبي بكر بءول له بالمسمى بعمر ثم يثنى واذا كان علماً ادعائياً للثلاثة نفر مثلاً ياول له بالمسمى بعمر ثم يجمع واعلم ان الفرق بين عمر بضم العين وعمر بفتحها ان الثاني يكتب بالواو حالة الرفع والجر ويكتب الاول بدون الواو في الاحوال الثلث فيكون الثاني في حال النصب ايضاً بدون الواو لان كون الواو فيه للفرق بينهما وهذا الفرق موجود حالة النصب بدون الواو لانه

مصنوع معروف بحال النصب بخلاف الاول فمفتوح لانه غير منصرف للعلمية والعدل (قوله مجرّد الاشتراك في الاسم) اي لا يحتاج فيه الى التاويل المذكور المسمى بعموم الدجاء بخلاف اسماء الاجناس فانه لا يكفي في تشنيتها وجمعها مجرد الاشتراك فيه بل يحتاج فيها الى التاويل المذكور (قوله ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه) بل يجب تركه لان عند هذا البعض يتحقق التثنية باعتبار المعنيين المختلفين في الاعلام ولا يكون ذلك في الاسماء الاجناس فلا بد من تركه حتى يكون هاهنا راءا لهما جميع (قوله ولما كان اه) هذا عذر لعدم بيانها احكام جميع المفرد الذي يلحقه علامة التثنية بل ذكر بعض المواد الذي يتطرق اليه التثنية فان حكم غير ما يتطرق اليه التثنية يعلم من تعريف المثني فيقول في الاسم الصحيح نحو زيد ان في حالة الرفع والزيدان في حالة النصب والجربا لهما الف والياء والنون في اخره من غير تغير وكك الملحق بالصحيح فيقول جاءني فلان وزايت قاضيين ومررت بقاضيين بدون التغير (قوله مفردة لازمة) قال الشافعي في الحاشية قوله مفردة احتراز عن الف مقرونه لهزة كهمراء وقوله لازمة احتراز عن مثل الف زيد اذا وقعت عليه انتهى فانك اذا وقعت زيد بالتثنية فيقول زيد ابفتح الدال بان ينقلب الخيم بالالف (قوله ويسمى مقصورا) اي يسمى اسم المقصورة مقصورا لانه ضد الاسم الممدود (قوله والقصر الحبس) فيكون الاسم المقصورة محبوسا عن الحركة فسمى مقصورا بخلاف المهم الممدود وقيل المقصور من القصر بكسر القاف وفتح الصاد فهو مقابل المطول ح فسمى مقصورا لعدم الطول فيه بخلاف الاسم الممدود (قوله كعصوان) بفتح الصاد في عصى فيقم عصوان بقلب الالف واو حقيقة (قوله او حكما) اي او كان قلب الالف واو حكما كما في الالف التي هي حرف الوان بكسر الهمزة وفتح اللام بقلب الالف واو افانه مجهول الاصل ولم يقع الامالة في الالف ايض لانهم لم يقرلوا الالف بكسر اللام ولم يمل على صيغة المجهول (قوله اعتبارا للاصل حقيقة او حكما) فان اصل الالف واو حقيقة كما في عصوان او حكما كما في الوان في الالف وقوله خفة الثلاثي بفتح التاء عطف على قوله اعتبارا (قوله بخلاف ما فوقعه) اي الثلاثي فانه لا يرد فيه الالف بالواو اي لا ينقلب الالف بهما الوجود النقل ح هو ثقل الواو مع ثقل كثرة الحروف (قوله او عديمه) اي او كان معدوم الاصل مع وقوع الامالة فيه كمبتيان بفتح الميم وكهر النون في متى بقلب الالف باء مع الامالة في متى لانهم قالوا امتى بكسر التاء (قوله مما لا) بضم الميم الاول من الامالة وهو خال من متي بكسر التاء (قوله او كان على اربعة اه) على ان قوله بان كان الفه منقلبة عن ياء اه اي او كان الفه منقلبة عن واو لكن يكون على اربعة احرف اه فيقم اعلى في الاعلى ومصطفوان في المصطفى (قوله وبحقيقا) عطف على قوله اعتبارا فان زيادة الحرف يوجب الثقل والياء اخف من الواو (قوله من اصلية) اي عن واو اصلية او عن ياء اصلية وقوله اوزايد عطف على قوله اصلية (قوله

ثبتت الهمزة في الاشهر من الروايات فيقول في قراء قرآن (قوله اولممتسك) اي بقم قراء
 الممتسك اي للمعاد ايض (قوله من فراء) اي قراء بضم القاف ونستد يد الرء (قوله اذا نمتسك)
 اي اذا عبد (قوله والثانية للتانيث) بدون المد فانها ساكنة لانها الف فيكون المد في الاول
 فقط (قوله من جنس الالف اه) انما قال ذلك لان التقن ح اقوى لان النقل حرفين اللذين هما
 من جنس واحد قوي من الحرفين اللذين هما من جنسان (قوله والواو اقرب) وهذا المد فمابقم
 لم لم يقاب الهمزة بالياء فاجاب بان مناسبة الواو الى الهمزة اقرب من الياء لان الهمزة في غاية
 الثقل والياء في غاية الخفة والواو متوسط فالثقل فينبغي ان يقلب بها (قوله ولهذا) اي ولاجل
 ان الواو اقرب الى الهمزة قلبت الواو بالهمزة في مثل اقتت اذا صلح وقتت بضم الواو والهمزة وهو
 من الوقت وقوله اجوه بضم الهمزة والاصل وجوه (قوله صحت) اي الهمزة فيقم حمراً ان زهو
 من الصحة والبقاء (قوله بان يكون اللاحق) اي يكون الهمزة زائدة لللاحق قالوا وان كانت
 زائدة ولكنها في حكم الاصلية (قوله فان همزته) اي علباء بكسر العين المهملة لللاحق ورايدة
 عليه والاعنى ان علباء ملحق بقراطس وعللى وزنه فعند علمهم اردياد الهمزة فيه لم يتحقق كونه
 على ورفء والعلباء عصب العنق والقرطاس بانضم والكسر كغذ ونشانه واليه اشار الش في الحاشية
 وقوله ككساء ورداء بكسر الكاف والراء (قوله احدهما ثبوت الهمزة) واليه اشار المصم بقوله اي
 الهمزة في الاشهر (قوله في الصورة الاولى) وهي ان يكون الهمزة لللاحق كما في علباء (قوله ملحقته
 بالاص) اي عن واو او ياء ملحق بالاصل اي ان كان اصل الهمزة واو او ياء فليكن اصلها
 ياء انقلب بالياء فينهم من قوله لان الهمزة في الصورة اه ان الحرف الزائدة في العلباء ولا فتوالواو
 ثم عوض الهمزة منها واليه اشار الش في الحاشية حيث قال قوله لان الهمزة اه هكذا عبارة شرح
 الرضي ويغيب منه ان الحرف الزائدة لللاحق اولاً في مثل علباء والواو والياء ثم عوض الهمزة
 انتهى كلامهم لما كان عبارة شرح الرضي كك فاورده كما كان الا ان الاولى في العبارة ان يقر الهمزة
 في صورتين جميعاً منقلبة عن الاصل (قوله وفي الاخرى) اي في الصورة الاخرى كما في كساء
 ورداء (قوله عن اصلية) اي من واو او ياء اصلية (قوله فنشأ بها) اي الهمزة بان اللتان في صورتين
 المد كورتين همزة قراء في كون كل واحد منهما منقلبة عن واو وهمزة قراء فان همزته منقلبة
 من واو على غير الاشهر من الرواية وهو رواية ابي علي عن بعض العرب كما سبق (قوله فيثبت)
 اي ثبوت الهمزة وبقاء ما في صورتين متحققته كما في قراء (قوله ونانيتها فلب الهمزة واوا) واليه
 اشار المصم بقوله قلبت واو (قوله بين الهمزة) اي اذا تها في صورتين ليست بصلية فشأبت
 همزة حمراء لانها ايض زائدة فانقلب الهمزة في صورتين الواو كما في حمراء (قوله وفي ترجمته
 الشريفة الشريفة) اي الذي له نسبة الى شرف وارديه السيد قدس سره فانه قدس سره اعترض على

المهم في شرحه فأورد الشئ وهنا (قوله أورد أو بالواو) دون بالياء لان المتبادر من اللام في قوله فالوجهان مولام العهد فالوجهان المذكوران ليسا الاثبات الهمزة وقابلهما وادون قلبها ياء لانه قال قلبت واو بدون ذكر الياء مع ان المشهور رد ايان بقلب الهمزة ياء فينبغي ان يقول المهم والوجهان بدون اللام ليكون عبارة عن اثبات الهمزة ورد ما الى الاصل فان كان اصلها واو اتقلت بالواو وان كان اصلها ياء نقلب بالياء هذا ما ذكره السيد قدس سره في شرحه من الاعتراض لكنا قد تصفحنا كتب الثقات المعتمد بكسر الشاء والتصفح كافتن وصفح صفحه ورق ورق كردن كتاب را (قوله انرا) اي شياء مما حكم السيد بشهرته فانه ما حكم بشهرته هو رد ايان برد الهمزة ياء ولقائل ان يقول عدم كون ما ذكره السيد قدس سره في كتب الثقات لا يستلزم عدم شهرته الا ان يقيم مراد مما ذكر ان ما ذكره المهم موافق بكتب الثقات فكانه اشارة الى ان ما ذكره السيد قدس سره غير معتبر اكونه غير مذكر في كتب الثقات (قوله غير ما وقع في شرح الرضي اه) اي ما وجدنا فيما غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد نقلب المبدلة من اصل ياء اي قد يقلب الامر الذي يدل من الاصل بالياء وهذا الامر عبارة عن الهمزة فيكون لهذا الكلام المذكور في شرح الرضي مناصبة ما الى ما حكم اليه السيد قدس سره ولكن ما ادعاه من الاشتهار لا يشهد بقول الشئ الرضي وهذا لانه اورد بلفظ قد وفعل وقد يقلب اليه فيقال على القلة وايض الشئ الرضي ادعى شئ وهذا وايض هذا القول الشئ الرضي اعم من ان يكون الاصل واو او ياء ولا يكون مخصوصا بالياء فلا يشهد الشهرة التي ادعاهما واليه اشار بقوله وهذا اعم من ان اه (قوله ان لا يحذف من اخر المثني) اي اخر مفرد المثني فلا ينافي قوله و تاء التانيث لا يقع في حشوه فالاولى ان يقيم ان لا يحذف من المثني هذا ما ذكره مولانا عصا اقول انما قال اخر الشئ لسوق عبارة المهم حيث قال المثني ما الحق اخبره اي اخر من رده (قوله كشجر نان) في تشنية شجرة وتمر نان في تشنية تمرة (قوله في خصيان واليان) في تشنية خصية والية فان كل واحد منها اثنان في كل انسان فحذف التاء بينهما على خلاف القياس (قوله بوا بدونها) اي الواحدة منهما بدون لاخري (قوله في حشوه) اي في وسط المفرد اقول ان ادعاء شدة اتصال كل واحد من الاليتين بالاخري على الوجه المذكور لا يجزى عن ان يتأمل قيمه (قوله وقيل خصي) يفتح الحاء وسكون الصاد بدون التاء في الواحد فيهما فتح لا اشكال في تشنية ما اي خصيان واليان بدون التاء (قوله ولما كان خلف النون) جنواب سوال تقريره اندلج اورد المهم فعل المضارع لحذف النون وفعل الماضي لحذف ناء التانيث ولم يحتجنا بحذف الفعل فيهما ونقريه الجواب ان حذف النون قاعدة مستمرة فأورد فعل المضارع الذي يسكن على الاستمرار فان فعل المضارع اذا اطلق ولم يقيده بشئ يدل على الاستمرار فاذا قيل يضرب زيد فيتبادر الى الفهم ان ضربه مستمر بخلاف

حذف ناء التانيث فانه ليس له قاعدة فضلا من ان يكون مستمرة فأورد فيه فعل الماضي الذي لا يدل على الاستمرار وانما قلنا ليس لحذف الناء قاعدة لما عرفت ان حذفها على خلاف القياس (قوله اي اسم دل) واطلاق الاسم على الجمع انما يكون حكما لا حقيقة لان الجمع مركب من الواو والنون ونفس الاسم فالواو والنون يدل على الاحاد ونفس المادة تدل على الجنس فيدل جزر لفظه على جزء معناه فيكون اسما حكما فلا يزد ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو كمسلمي مركب (قوله على جملة احاد) اي على جميع احاد وانما قدر قوله جملة ليلا يصالح التعريف على المفرد لان قوله دل على احاد مقصودة ما يتناول ما يدل على جميع احاد المتصورة وما يدل على احاد المقصورة افراد اقا لمفرد يدل على احاد مقصورة افراد اولئك لا يدل على جملة اهلها والقائل ان يقول المفرد خارج بقوله بحروف مفردة يتغير ما كما يخرج به اسم الجمع واسم العدد اذ لا مفرد له سلك الا ان يقيم غناء القيد الثاني عن الاول جاز لا يقيم غناء القيد الثاني عن الاول جاز اذ كان القيد الاول مذكورا في التعريف فاذا لم يكن مذكورا لا يحتاج الى التقدير لانا نقول التقدير هو هذا الحمل عبارة التعريف على التبادر لان المتبادر من قوله ما دل على احاد هو جميع الاحاد (قوله اي يتعلق بها المقصد) اي الجمع اسم دل على جملة احاد (يتعلق بها المقصد) وبهذا التفسير اشار الى انه ليس المراد من قوله مقصورة هو المقصود من الشيء بل المراد هو قصد نفس الاحاد لانه اذا لم يكن للمفعول فاعلا ومنعولا والفعل مهننا هو المقصود بجعل مصدر هذا الفعل فاعلا لفعل هو مراد بها وهو قوله يتعلق كما في قولهم لدار وتسلسل فانه لا فاعل لهذا الفعل ولا مفعولا فجعل مصدرا فاعلا فعل هو مراد مهننا اي يلزم الدور والتسلسل (قوله في ضمن ذلك لاسم) اي الجمع اسم دل على جملة احاد مقصورة في ضمن ذلك الاسم الذي هو الجمع انما زاد هذا القيد لاجراء التثنية لانه يصدق عليها انها اسم يدل على جملة اي تمام احاد يتعلق بها المقصد لكن لا على وجه يتعلق بها المقصد في ضمن ذلك الاسم الذي هو الجمع فانه لا يراد اخاد المثلثة التي هي مقصورة من الجمع (قوله بحروف مفردة) اي مفرد الجمع اي الدال على الاحاد هو علامة الجمع مع حروف مفردة وانما قال بحروف مفردة ولم يقل بمفردة لان المتبادر من قوله بمفردة هو صيغة المفردة وهمايته مع ان صيغته لا يبقى حال الجمع فلم يقصد تلك الاحاد حال الجمع بمفردة بل يقصد بحروف مفردة كرجال بخلاف مسلمون وقوله بحروف مفردة اعم من ان يكون بجميع حروف مفردة كرجال وجعفر في رجل وجعفر او بعضها كسفارج في سفر رجل وقرادق في فرزدق (قوله اي بحروف مفردة) اقول قوله الذي هو الاسم الدال على واحد واحد البيان معنى المفرد فاراد من المفرد هذا المعنى وان كان هذا المعنى في نفس الامر هو ما ليس بدشني ولا مجموع فلا يلزم

الدورح لتوقف معرفة الجمع على معرفة المفرد الذي لا يكون الجمع مأخوذة في تعريفه فاذا
عرفت ذلك فلا يرد ما قال مولانا عصم من ان المراد من المفرد ههنا هو ما ليس به شئ ولا
مجموع فيلزم الدور في تعريف المجموع لان معرفته يتوقف على معرفة المفرد الذي هو
مأخوذ في تعريفه ومعرفته يتوقف على معرفة المجموع الذي هو مأخوذ في تعريفه فيلزم
توقف الشئ على نفسه وهو يستلزم الدور (قوله حال كون تلك الحروف) اي حروف مفرد
الجمع متلبسة بتغير ما وكلمة بالتنكير و اشار بقوله متلبسة الى ان قوله تغير ما ظرف مستقر
يكون حالا من الضمير المبني في قوله متلبسة لا يقيم لا يحتاج الى جعله ظرفا مستقرا لانه
جازا ان يكون لفوا متعلقا بقوله دل اي دلالة عليها بحروف مفردة بسبب تغير ما لانا نقول
ليس معنى قوله تغير ما ان تغير ما في حروف مفردة فالمتبادر ان يكون قوله تغير ما متعلق
بقوله بحروف مفردة فلما جعله ظرفا مستقرا جعله حالا من الحروف ثم المراد من تغير ما عدم من
ان يكون حقيقة او تقدير او الاول كعامة المجموع والثاني كما في فلك وهجان حيث يتحد
فيهما الواحد والجمع صرفا وهيئة لكن يقدّر ان ضمة المفرد اصلية وضمة الجمع ماضية بمبدلة
من ضمة المفرد وكذا كسرة الهاء في هجان يقيم فاقه هجان ونوق هجان فحركته في الافراد
مخالفة لحركته في الجمع تدل على ان هجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال
فان كان مفردا فكسرتة ح كسرة مفردة وان كان جمعا فكسرتة مثل كسرة جمع (قوله اما بزيادة
او نقصان) اي التغير اما بزيادة او نقصان اما كونه بزيادة فظ واما كونه بنقصان فكما في حمر
بضم الحاء والميم جمع حمار وفي حمر بسكون الميم جمع احمر (قوله حقيقة او حكما) اي التغير
باعتبار الحركات والسكنات اهم من ان يكون حقيقة او حكما اما كونه حقيقة فظ واما كونه حكما
كقولنا فلك فان الواحد والجمع فيهما متحدان بحسب الصورة ولكنهما يختلفان حكما لان ضمة فلك
الذي هو مفرد كضمة قفل هو مفرد ايضم وضمة فلك هو جمع كضمة اسم جمع اسم (قوله على هبيل
التنازع) الا ان قوله بحروف مفردة ان كان متعلق بقوله دل فيقتدر المتعلق بكسر اللام لقوله
متصودة اي الجمع ما دل بحروف مفردة على جملة احاد مقصودة بها اي بحروف مفردة (قوله
جمعا السلامة) بصيغة التثنية والمراد هو جمع المذكور السالم وجمع المونث السلم كما ذكر بقوله
لان الملوأه (قوله فانها) اي اسماء الانثى وان لم يدل عليها اي على الاحاد وضعا ومنها دفع
سوال تقريره ان اسماء الانثى لان دل على الاحاد بل تدل على الجنس فح كيف يصح قوله ما دل
على احاد جنس يشملها فاجاب بانها وان لم تدل على الاحاد بحسب الوضع ولكن تدل عليها
بحسب الاستعمال اي استعمال القوم كما اذا اورد صفة للانثى كقولنا وجدت من دينارا بيضا
فلم اجهل الابيض صفة الدينار ظهور منه ان المراد من الدينار هو الاحاد لا الجنس كما لا يخفى (قوله

واسماء المجموع اي يشتمل اسماء المجموع كـ رط و نفر فانهما اهم جمع و معناهما بالفارسية
 گروه و فرق بعضهم بينهما بان المكر و المفهوم من النفر اكثر مما يفهم من الرط و بعضهم صوية
 بينهما قال الشم في الحاشية نفر بالسكون ر و ر باز كشتن حاجيان ار من صراح انتهى
 وقال ايضاً في الحاشية نفر الرجل و نفرته ر و ر مرد از مه تاده و كك النفر و النفرة بالسكون
صراح انتهى كلّ مه (قوله و بعض اسماء العدد) اي يشمل بعض اسماء العدد اقوال ذكر لفظ البعض
 ليس على ما ينبغي لانه يشمل اكثر اسماء العدد وان لم يشتمل الواحد والاثني ولتأني
 ان يقول انه يشتمل المشنى ايضاً لانه ايضاً يدل على احاد و انقلت الاحاد جمع و اطلاقه
 عند النحويين على ما فوق الاثنين حقيقة قلت في لا يحتاج الى ما سبق من قوله في ضمن
 ذلك الاسم لا خراج المشنى لانه خارج بقوله ما دل على احاد (قوله فاذا قصد بها)
 الفاء لتفسير قوله خرجت اسماء الاجناس و حاصله انه اذا قصد بالاسماء الاجناس نفس
 الجنس لا افراد فيخرج اسماء الاجناس بقوله بقصودة لان المقصود هو الاحاد لا نفس
 الجنس و مفهومه اذا قصد بها الاحاد بحسب الاستعمال فانها يخرج بحرفه بحروف مفردة
 لعدم المفرد لها (قوله اسماء المجموع و لعدد) اي اسماء العدد اعمد المفرد لها ولتأني ان
 ينافس بان يكون لبعض اسماء العدد مفرد اي عشرة فانها مفرد عشرون و كك ثلثون و اربعون
 و خمسون و غيرها لان يقم المراد من اسماء العدد ما هو غير عقود و لا باس بان يصدق تعريف
 المجموع على عقود اسماء العدد لانها جمع حكماً و لهذا ادرجها في حكم الجمع قال جمع المذكر
 السالم والو وعشرون واخواتها الخ (قوله فتعوتمر و ركب) الفاء المتفرع لانها خارجان بحروف
 مفردة لانه ليس لها مفردة فان التمر مثلاً اسم جنس يطلق على القليل والكثير فيطلق على
 الواحد والاثنين و الثلثة و غيرها ز الجمع لا يطلق على القليل بخلاف التمرة فانه لا يطلق
 الا على ثمرة واحدة ولقائنا يقول النساء جمع امرأة من غير اللفظ كما قالوا مع ابن تعريفه
 غير صادق عليها لانه ليس فيها الدلالة على الاجاد المقصودة بحروف مفردة ما بل يقصد
 احادها بيا واجيب بان المراد ان الجمع ما يدل على احاد مقصودة بحروف مفردة وان كان فرماً
 لا يتم لم لا يفرض ذلك في ابل و غنم فان واحد الابل هو البعير و واحد الغنم هو الشاة لا بانقول
 وعضد في ذلك لانوماً لينا بجمع بالاتفاق بخلاف النساء والنسوة ولذا قدر العدل في عمر لانه
 رقع غير منصرف في كلامكم (قوله مع الفارق بينه) اي لا يتم لا يكون الثمرة واحد تمر عند صاحب
 هذا التعريف وهو المص و لذا اخرجته بقوله مقصودة بحروف مفردة فيو ليس بجميعه لانه
 له مكان جـ ما فاما ان يكون جمع القليلة والكثرة لا سبيل الى الازل لانها على اوان مخصوصة
 كسببها اي وزان الثمر ليس من اوزانها ولا سبيل الى الثاني لان جمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل

به الى واحد ثم يصغر وهذا غير جار في تمر لانه اذا صغريتم لا تمير لانه اذا كان الامر كك
 فكيف يصح ايراد الواحد في قوله بينه وبين واحد لانه نقول معنى قوله مما الفارق
 بينه ان بعضهم جعل التدرج ما وفرق بينه وبين واحد بالتاء وايراد الواحد اشارة اليه
 والاعتماد من يقول انه اسم جنس فلا واحدة له عند (قوله ونحو ركب) وهو ايضاً اسم جنس
 وليس بجمع لانه لو كان جمعا فاما جمع القلة او الكثرة والاول بط لما ذكرنا من انه على اوزان
 مقصورة والثاني ايضاً بط لما عرفت من القاعدة وهي ان جمع الكثرة لا يصغر على لفظ بل يرد
 الى واحد ثم يصغر وهذا منتف في لانه يقيم في تصغيره ركب ولورد الى واحد فينبغي ان يقيم
 في تصغيره ويكتب لان واحد ركب ومعناه يك سوار بخلاف ركب فان معناه جماعت سواران
 (قوله على الاصح) فان الركب ونحوه جمع على من صلب غير الاصح قال مولانا عصم ينبغي على المصم
 ان يعتبر قوله على الاصح في التعريف ابي المجموع سادل على احاد مقصورة بحروف مفردة
 تصغير ما على الاصح فيصيح التفريع بقوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح والا يصدق على
 تمر من قال بجمعيته وعلى نقلا بوجاهته لا يصدق عليه لانه خارج بقوله على الاصح لان
 القول بجمعيته غير اصح انتهى حاصل ما قال الفاضل اقول ان من لا يقول بجمعية التمر فام يعتبر
 التمرة مفردة له فهو خارج بقوله بقصودة بحروف مفردة بخلاف من قال بجمعيته فانه يعتمد
 التمرة مفردة له كما لا يخفى على المتأمل (قوله كالجماعة) فادب اسم جمع (قوله وقد علمت) بقوله
 ومقصود بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس ان هذا اسم الجنس والجمع خارجان عن حد
 المجموع (قوله لا يسم الجنس) يقيم (قوله) لنقائل ان قول هذا القول يناهض ما سبق انما
 من ان اسماء الاجناس تدل بحسب الوتر في فهم الجنس لا على الاحاد بل تدل على الاحاد
 بحسب الاستعمال لا اوضح وذلك لان فوجد ان الاسم الجنس يقع على الواحد والاثنتين وتدل دلالة
 صريحة على ان اسم الجنس تدل على الاحاد مع ان ما سبق من قوله فانه وان لم تدل عليها وضعا
 انه يدل بخلافه على ما ذكرنا هو لا يمكن بوجه من ان قوله وفادب ليس بمتعار يعني وقوعه
 عليه ليس بمتعار بخلاف اسم الجمع فانه لا يقدح في الواحد والاثنتين والامتنان وما قلنا من قوله فانه
 وان لم تدل عليه وضعا ومعناه ان اسم الجنس يقع على الاحاد وتدل بحسب الاستعمال لا وضعا
 انما يكون للمفردوم فاذا كان قوله وضعافي قوله ان لا يسم الجنس يقع على الواحد والاثنتين في
 بينه ما وفوه بخلاف الاسم الجمع بشعر بما ذكرنا لانه يصح ان يسمه بسابقه ولا منافاة بين
 وبين قوله فان قيل الكلام له مع جوابه كما لا يخفى على المتأمل الصادق فاعلم ذلك (قوله فاقبل
 الكلام لا يقع) اي الكلام لا يقع عليهما مع انه اسم جنس فج كيف يصح قوله ان الاسم الجنس يقع على
 الواحد والاثنتين وضعا (قوله بل ذلك) انما هو وقوعه على ما انما يكون بحسب الاستعمال

لا بحسب الوضع بل بحسب الوقوع عليهما يعني وقوعه عليهما ليس بمجاز فح لا يومحك
 المنافات بين الجواب المذكور وبين قوله فان قيل مع جوابه كما افردنا اليه انما (قوله على
 انه لا ضمير) اي لا ضرر في التزام كونه اسم جمع ايضم كركب وهذا جواب اخر عنه اي لوالدنا
 كونه اسم جمع ايضم لا ضرر فيه كما مر في اول الكتاب حيث قال وقيل جمع حيث لا يقع الا
 على الثلث (قوله كجامل وباقرور كب) فانه يكون لهما واحدا من جسمها فان واحدا الاول
 هو الحمل وهو واحد الثاني البقر وواحد الثالث الراكب (قوله و قال انقراء) اي اسماء
 الاجناس التي له ايجاد من تركيبها كتمر وتمرّة ونخل ونخلة ايضم جمع عنده (قوله ونحو ابل
 وغنم) فان واحدا الاول هو البعير وواحد الثاني هو الشاة وصما لا يكونان من لفظ الابل والهنم
 وكل واحد منهما اسم جنس والاولى ايراد لمثالين بحيث كان احدهما لاسم الجنس والاخر
 لاسم الجمع كما لا يخفى (قوله فان التغير الواحد فيه) اي في الجمع اعم من ان يكون بحسب
 الحقيقة او بحسب التقدير اي الفرض (قوله ضمة قفل) فانه مفرد وقوله احد يرسم المحزة
 جمع احد بفتحها فهو اذا كان مفردا فضمته مشابهة لضمّة مفرد واذا كان جمعا فضمته مشابهة
 لضمّة الجمع (قوله وهو صحيح ومكسر) لانه اما ان يكون نداء واحدا سالما او لا فان كان الاول
 فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر ونحو فملك من الثاني لانفسار بنائه نقديرا (قوله تارة
 يكون المذكور ونارة) والاول مثل زيدين جمع زيد والاني نحر زينات جمع زينب وانما
 قال تارة ليلا يتوهم كون الجمع الصحيح مذكرا ومونث معا كما هو ظاهر عبارة النظم (قوله فالجمع
 الصحيح المذكور) قال مولانا عصم الاظهر ان قوله فالمدكر بفتح الميم المضاف الى فجمع المذكور
 يرشدك اليه قوله فالصحيح المذكور حيث لم يقل فالصحيح المذكور فالاولى تفسير قوله المذكور بقولنا
 فجمع المذكور الصحيح انتهى كلامه اقول في عبارة الاولى والثانية معا نقدير الموصوف فلا فرق
 بينهما من هذا الوجه الا ان الترقى باعتبار جعل الفاء من الحلية في العبارة الثانية فوجه الاظهرية
 والاولوية غير (قوله اي اخر مفرد) بتقدير المضاف وانما قدره لدفع الاعتراض الذي
 مرفته في الاثنى وقد اجاب عنه في المثني بقوله او قدر بمد قوله ونون او لم يتعرض بها هنا
 بان يقدر نون مع لواحقه بعد قوله نون مفتوحة اي الجمع هو اللاحق مع الملحوق والجواب بانه
 لم يترتب في ههنا اكتفاء بينهما بسبق في المثني ليس بشئ لان الجواب المذكور فيه بقوله او قدر بعد
 زخم غير مذنون اه لا يصح في الجمع الصحيح المذكور لان كلمة ما فيه عبارة عن الجمع لانها انما يفسر
 بها الاسم الاقرب فلا يصح ان يقع له جمع الصحيح المذكور هو الجمع مع اللاحق والملحوق لعدم
 صحة اسناد الملحوق الى الجمع بخلاف المثني فان كلمة ما فيه عبارة عن الاسم لانه اعم
 الاقرب فيصير ان يقع مع اللاحق والملحوق مثني كما لا يخفى فيه (قوله واو

مضموم ما قبلها) سواء كانت الضمة لفظا او نقديرا فدخل فيه مصطفون فان اصله مصطفون
فلوام يترك قوله مضموم ما قبلها لثم الكلام الا انه اورد رعايته بعد يله حيث يحتاج الى
ذكر قوله مكسور ما قبلها لان ما قبل الياء مفتوح في التثنية (قوله عن الحركة او القنوين)
اي من حركة الواو والياء وتنبه من الفرد قد عرفته في المثني (قوله منع الخلو) فجاء ان يكون عوضا
عنهما جميعا (قوله نقل الواو والضمة) وهذا انما يكون في حال الرفع فاخترنا افتتاحها في حال
النصب والجرايض ليكون النون على حالة واحدة في الجمع وقد ظهر من قوله انه جعل حال
الرفع اضلا وحال النصب وجر فرعا ويمكن ان يجعل الامر بالعكس بانه لو كسر النون في حال
النصب والجر يلزم التقل وهو اجتماع الكسرات لان الياء مركب من كسرين فلذا اختير
حركة المفتوح في النون فيهما واختير فتحها في حال الرفع ايض ليعكون النون على حالة واحدة
فيها (قوله او مع الملحق) لا للاحق والملحق جميعا مع الملحق لان الملحق صفة اللاحق
فاذا كان اللاحق مع الملحق فيكون الملحق معه قنعا (قوله ليبدل ذلك الملحق) فيكون قوله
ليبدل متعلق بالملحق المضموم من الحق بالحق الواو والياء والنون في اخر مفرد الجمع لاجل
دلالة الملحق القايم على الحروف المذكورة اول اجل دلالة اللاحق الذي دون نفس الحروف
اول اجل دلالة اللاحق مع الملحق على ان مع مفردة الواحد من حيث معناه اكثر منه اي الجمع
من حيث معناه اكثر من مفردة الذي مسناه الواحد (قوله ولم يقل من جنسه اي ليبدل على ان
معه اكثر منه من حيث لا بد من قيد الغلبة اي اكثر منه غالبا من جنسه لجوار اطلاق الجمع على
الاثنين مجازا (قوله واسم التفضيل) فان اكثر في قوله اكثر منه اسم تفضيل فكون الجمع اكثر
من الواحد يستلزم ثبوت اصل الفعل وهو الكثرة في المفضل عليه وهو مفردة وهو وسط والواو
في قوله ولا كسرة في الواحد للحال (قوله فلان افقه من الحمار) ولا يستلزم ثبوت الغفامة في
الحمار الا على سبيل الفرض وكل فلان اعلم من الجدار ومثله قوله تنع احسن الخالقين وقوله تنع
خير الرازقين فان الخالق والرازق هواء لا غير (قوله فكونه مذكرا عكسا) يريد به دفع اعتراض
الشيخ الرضي فما قال الشارضي من ان قوله فمذكر علم يعقل ايسر بحمول على قوله لا يجوز لان
الحمير والكون وهو محمول عليه وما قال لا يكون فيه ما يد اضم من فوع لان الخبر مفرد هو الكون
وما قال ثالثا يظن مد فوع لان المبتداء وان لم يتضمن معنى الشرط لكنه مقيد بالشرط وهو لا يربط
ان كان اسما فكانه متضمن بمعنى الشرط فلذا صح دخول الفاء في خبره وما قال رابعا اضم غير ذلك
لان الشارضي ذهب في ذلك الى ان ملك الشارضي حديد نه جوز دخول الشرط بين المبتداء والخبر
(قوله من حيث مسماه لا من) اي تسمية الاسم بصاحب العقل باعتبار مسمى الاسم ومدلوله فهو
من قبيل تسمية الشيء بشيء بتال متعلقه او تسمية الدال باسم المدلول فظهر ان قوله من حيث مبرها

اء دفع موال ايهم (قوله ناعلى الا شرف) الذي هو جمع المذكر العلم العاقل بالاشرف
 الذي هو جمع السالم (قوله فان فقد فيه) اى في الاسم المذكر جميع شرايط الثلاثة و هى
 المذكر والعلم والعقل او فقد فيه اثنان منها او واحد منها لم يجمع والمراد من العلم وهو العلم
 الخاص كزيت فيقم زيدون وزيدون فلا يرد ان العين من الاعلام المشتركة فقد فقد فيهما اثنان
 منها والمثال الثاني كالمراة فانه فقد منها المذكر والعلم فانها اسم جنس كحل والمثال
 الثالث نحو عوج على وزن اكرم علما للقرس فانه فقد فيه العقل فقط (قواء و اس كيسان)
 وهو من البصريين (هو كونه ما يكون مجردا عن التاء) لا ما يدل على المذكر كما هو الظاهر فيخرج عن
 تعريف الجمع نحو طلحة (قوله ويدخل فيه نحو ورقا وسلمى) اسمين لرجلين (قوله لان علم
 التانيث هو التاء لا الالف) لا يقيم ان الالف هو التانيث كانت ممدودة او مقصورة للتانيث فما معنى قوله
 لا لالف لاننا نقول معناه ان علم القوى للتانيث هو التاء بخلاف الالف فان تانيثها ضعيف فيقلب
 الممدودة واوا في جمع ورقا فيقم ورقا وون لا ورقاء وون بهمزة فيزول صدارة علامة التانيث واما
 الالف المقصورة يحذف في جمع سلمى فيقال سلمون لا سلميمون فقوله فيضمحى من باب الانفعال
 من المحو والزوال قوله غير علم بكسر الراء انما يقال ذلك لثلاثتهم ان جمع الصفة بالواو
 والنون هو التاء كانت علما ولا مع انها يجمع بالواو والنون حال تكونها غير علم فان الضارب اذا
 جعل علما يصير اسما لا صفة فيكون ح د اخلا في القسم الاول فلا يرد ح ما قال مولانا عظم من ان
 قوله غير علم مما لا تأذي تحته لان الصفات لا يكون ملما (قواء فالشرط الاول كونه) اى
 الاسم الذي اريد جمعه مذكر يعقل قال مولانا عظم ان قوله مذكر يعقل لجنس شرطا واحدا بل
 هو شرطان احدهما المذكر والثاني العقل فلا يسمح قوله بالشرط الاول اء اقول نعم هو شرطان
 حقيقة لكن لما جعلهما المص شرطا واحدا فجعله الشم ايض كك لانه قال فمذكر يعقل ولم
 يقل فمذكر يعقل بالواو كما في الشرط الآتية فالمدكر والعقل شرطان من نوع واحد وهو
 الايجاب فلما جعله شرطا واحدا (قوله لما مر) اشارة الى قوله من حيث مسماة والى قوله
 وانما يتبادر الى بالك لكون هذا الجمع (قوله ان لا يكون الاسم الكاين) اى ان لا يكون الاسم
 الحاصل الذي هو ^{مذكر} مذكر على وزن افعول ومونثه على وزن فعلاء (قوله اى
 مذكر غير مشواة) اى الاسم الذي اريد جمعيته لا يكون مذكرا غير مشواة كما لا يكون
 مذكرا مستويا مع المونث في صيغة الصفة وصورتهما (قوله مع المونث) متعلقا بقوله غير مستو
 وقوله بل يكون المذكر اء في زيل التفسير والنفي والمقصود ان الشرط على وجه الخاص وهو
 ان يكون المذكر على صيغة افعول والمونث على صيغة فعلاء واولم يكن المتعصم نفى غير
 الاستمراء على هذا الوجه فيلزم ان لا يجمع افضل التفضيل على افضلون لانه لو كان المراد ان

صيغة المذكر غير مستواه صيغة المونث مطلقا سواء كان عدم الاستواء بان كان المذكر على وزن
 افعل والمونث على وزن فعلاء او فعلاي مثلا فيا زم ما مر لا محالة (قوله مثل احدى حذراء) فلا يقيم
 احدى من المفرق بين افعل الصفة وبين افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون كافضلون (قوله
 ولم يعكس) المحصول المفرق بينهما بان يجمع افعل الصفة بالواو والنون فيما احدى دون افعل
 التفضيل (قوله لان معنى الوصفية في ا) اي معنى الوصفية في افعل التفضيل اكثر من افعل الوصفية
 لان اول التفضيل يدل على الزيادة لان معنى الافضل هو الزيادة في التفضيل فالحاسب ان
 يجمع افعل التفضيل بالواو والنون لبقاء معنى الوصفية فيه لقوته في الوصفية بخلاف افعل
 الصفة لضعف معنى الوصفية فيه (قوله ا ب مذكر غير مستواه) اي شرط الثالث ان لا يكون ذلك الذي
 اريد جمعيته مذكر غير مستواه والمقصود فيه ايضا بغير الاستواء على الوجه الخاص وهو ان يكون
 المذكر على صيغة فعلاي والمونث على صيغة فعلاي مثل سكران وسكرى للمفرق بين فعلاي الذي
 موشه فعلاي وفعلاي الذي ليس موشه فعلاي بل فعلاي فانه يجمع فعلاي الذي موشه فعلاي
 بالواو والنون دون فعلاي الذي موشه فعلاي (قوله لان فيه بالتاء) اي لان الفرق بين فعلاي
 فعلاي بالتاء وعدم التاء في الفرق في فعلاي فعلاي لان فيه بالتاء والالف وعدمها والاصل في الفرق
 بين المذكر والمونث ان يكون بالتاء لا بالالف (قوله والشرط الرابع ان لا يكون ا ب م) اي الشرط
 الرابع ان لا يكون الاسم المذكر والمونث مستويا فيه نحو جريح ومفعم وصبور
 بمعنى فاعل لانه لو جمع هذا الجمع فليلزم في المونث فيلزم الاحتلاب
 بين صيغتي الجمع مع لعدم الاختلاف بين صيغتي الواحد في المذكر والمونث فيلزم مزية
 الفرع على الاصل هذا ما ذكره بعض السارحين وما ذكره اشم احسن منه قال اشم الرضي
 ان الضمير في قوله ان لا يكون ما يدل الى الوصف المذكر فيكون المعنى ان لا يكون الوصف
 المذكر مستويا في ذلك الوصف مع مونث ولا معنى لهذا الكلام ولو قال ولا مستويا فيه
 الجمع مع المونث لكان شيئا واجاب الهندي بان ضمير ان لا يكون عائدا الى المذكر لا الى الوصف
 فلا يلزم ما ذكره اشم فسر العبارة على ما اجاب به الهندي ولم يلزم الى الشبهة الرضي
 (قوله اي في هذا الصفة) اي في صفة المتكبر والتانيث وانما قال اي في هذا الصفة ليدفع ما يتم
 كان على المقصود ان يقول فيهما موضع قوله فيه (قوله مثل جريح وصبور) وانما يكون المذكر
 والمونث متساويان في الفعل بمعنى المفعول والاعول بمعنى الفاعل لاني الفاعل بمعنى الشايع
 والفعول بمعنى المفعول لانه لو كان الاول بمعنى فاعل والثاني بمعنى مفعول لجاز جمعهما هذا الجمع
 لعدم المانع لان الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمونث وكذا الفاعل بمعنى المفعول فيكون
 الجريح بمعنى السجروح والصبور بمعنى الصابر (قوله فلا يجمع بالواو) اي لا يجمع الاسم المؤني

للمؤنث في هذه الصفة بالواو والنون ولا بالالف والتاء ولا شك ان الكلام في الجمع بالواو والنون
 لا الجمع بالالف والتاء فذكره تقريرا (قوله فانه لما لم يختص) اي الذي يتساويان في التذكير
 والتانيث كجريح وصبور اما لم يختص بالذكر ولا بالامونث لم يحسن ان يجمع له بالواو والنون جمعا
 خصوما باحد ضما بل المناسب ان يجمع جمعا يتساويان اي جريح وصبور فيه اي في هذا الجمع مثل
 جرحى وصبر بهم الصاد فانه يجمع جريح على جرحى بفتح الجيم والصبور على صبر فان جرحى وصبر
 ما يتساويان فهما التذكير والتانيث (قوله ولا بتاء التانيث) اي الشرط الخامس ان لا يكون
 تاء التانيث قال مولانا عصا لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه عنه بسبب اشتراط التذكير
 بـ عدم المساواة فان العلامة يستوي فيهما المذكور والمؤنث اقول ينبغي ان يذكره ههنا لدفع ما يهتوم
 ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فقط وللتأكيد (قوله كراهة اجتماع) اي لوجع الاسم المذكور
 لمتلبس بتاء التانيث بالواو والنون فلا يخفى ان يجمع مع التاء او بدونها والاول غير جائز كراهة
 اجتماع المذكور وتاء التانيث والثاني ايضا غير جائز لانه يلزم الالتباس حيث لا يعلم ان الواحد
 مامع التاء او بدونها وبعبارة اخرى لا يعلم ان الجمع بالواو والنون هو لامع مع التاء او الاسم بدونها
 وسياتي مثل ذلك في الحايض والحائضة (قوله ويحذف نونه) اي واجب حذف نونه بالاضافة (قوله
 وتشد نحو منين) قال مولانا عصا ان حق بيان الشد وذا ان يذكر قبل قوله ويحذف نونه بالاضافة
 لان الشد وذا انما يتفرع على الشرط المذكورة لان الكلام في شذ وذا ان يرضين جمع صحيح
 جمع بالواو لنون مع انتفاء شروط فيهما ولا نعاقل له اي لم بحث الشد وذا بحذف النون انتهى اقول
 المهم اراد ان يذكر بحث الشد وذا في اخر البحث فلهذا اورد به بعد قوله ويحذف نونه بالاضافة ولو فرغ
 السؤال بان منين وارضين جمع صحيح من كسر نظم الواحد فيهما والجواب عنه ايضاً بالشد وذا (قوله
 وعدم كونهما علما وصفة) اثار بقوله اوصفة الى انهما ليسا من القسم الثاني بل هما من القسم الاول
 لكن شرطه منتفية ولو لم يذكر قوله اوصفة ربما يتوهم كونهما من القسم الثاني فلا يرد ما قيل
 من البين انهما من القسم الاول فشذ وذا هما لعدم شروط فيهما ولا احتياج الى قوله اوصفة (قوله
 بعض هذه الالاماء) حكيم المص بشد وذا تحت قاعدة كليمية وهي انه اذا كان في اخر الاسم
 تاء منقلبة عن حرف الكسرة يجمع بالواو والنون سواء كان فيه الشرط المذكورة ولا مثل منة
 فمح لا يدخل منين وامثاله في الشد وذا ويدخل ارضين وامثاله فيه لعدم التاء في اخره معناه انه
 يجمع بالواو والياء والنون له اذا كانت هذه الحروف لا يجرى فيها عوضا عن تاء التانيث
 ولقيل ان يقول ان كون ارضين داخل في الشد وذا محل تأمل لانه لم لا يجوز ان يكون المراد
 من التاء المنقلبة عن الحروف العلة هو التاء الملفوظة والقدرة ويكون في الارض تاء مقدرة
 لانه مؤنث سماهي فالتاء مقدرة فيه فانه يقال في تصغيره ارضية الا ان يقع ان كون التاء المقدرة

منقلبة من حرف العلة ما لا يرضى به طبع سليم اويقم لا يعتبر هذا التانيث لحفائه لانه ليس بحقيقي
ولا العلامة (قوله ان يكون) بفتح الهمزة وهو جزء الشرط والحاصل انه ان كان مفردة صفة
لا اسما وكان لذلك المفرد مكر فشرط صحة جمعيته ان يجمع مذكرا بالواو والنون لئلا يلزم
مزية الفرع على الاصل لان الأصل في كل جمع ان يكون بالواو والنون والالف والتاء فاذا
جمع المونث بالالف والتاء ولم يجمع المذكر بالواو والنون يلزم المزية وممعد وما قبيحة
وان لزم المساواة فانهم جوزوها (قوله كما يعي) فافهم مجرد عن تاء التانيث فلا يجمع بالالف
والتاء فانه لا يكون للحايض مذكر للاستحالة (قوله لزم لا التباس) لانه لا يعلم ان حايضات
في جمع الحايض او الحايضة وانقلت لانا نسير لهذا العلم فانه لو لم يعلم ذلك لابس به لان الحايض
والحايضة جمع للمونث فقط والمذكر فليس للتباس ضرر حقلت ما قبل المقصم ههنا مجرد العلم
بان مفردة بالتاء اربك ونهاء فهو ليس على ما ينبغي لعدم التأثير له فالأولى ان يقر ان الحايضة
بالتاء بمعنى المرأة الحايضة واما الحايض يدون التاء فلا يلزم ان يكون المرأة حايضة بالفعل
كذا في بعض الشرح الهداية فاعلم (قوله ان هذا الاطلاق) اي الاطلاق المستفاد من قوله مطلقا
ليس بحسن بل هو ايضاً يحتاج الى الشرط وهو السماع من العرب واليه اشار بقوله بل موفيهما
سموع اي يتوقف على السماع من العرب كما في السموات والكائنات جمع السماء والكون
(قوله وذلك) اي كون السماع من العرب شرط فيه لحفاء هذا التانيث اه (قوله كما هو
المتبادر) قيل ان التعبير في التبريد غير محمول على ما هو المتبادر والالم يتناول نحو فلان
ان التعبير الاعتباري خارج من المتبادر الا ان يقر لا خروج من المتبادر الضرورة والضرورة
واعية بالنظر الى التعبير باعتبار ما دون التعبير باعتبار الامر الملاحق فرومي التبادر في الاول
ون الثاني قيل ان نغير افراس ايضاً باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء لا
ن يقر في الافراس للتغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء
اسكون وعرض لها بضم صيرورته حرفاً تانياً بعد التانيث ولا وعرض لها الفصل ايضاً بين الراء والسين
بعد ان كان متصلًا به (قوله فان نغير لو اُحد فيه) اي اي مصطفون بفتح الهمزة لا لتقاء التانيثين انما
هو بعد حصول الجمعية فان اصله مصطفون فلبت الياء الفاء لتحتك بها وانفتاح ما قبلها وحذف
الالف لا لتقاء الساكنين كما عرفت وانما فانياً بفتح الهمزة لا بضمها اذ امرآ نفا من ان لا بقصور
بحذف ويبقى ما قبلها مفتوحاً للتبدل على الالف (قوله في تعريف الجمع مطلقاً) اي في تعريف الجمع
المطلق المنبأ بالجمع الصحيح والنكسير كما ذكر بقوله المجموع ما دل على اجاد مقصودة اه
(قوله للعموم) فان كلمة ما للتكبر فاشبه اعم من ان يكون لاجل ذات الواحد او للامور
الخارجة الزائدة على الواحد (قوله كفك) كما سركك هجان وقد عرفت ان ضمة المفرد في فلك

اصولية وفي الجمع عارضة فحركاته في المفرد ومخالفة لحركة في الجمع تقديرا فان الغالك اذا كان مفردا فضمته كضمته فقل واذا كان جمعا فضمته كضمته اسما جمع اسما وكذا العجبان اذا كان مفردا فكسرتة (مثلا) كسرة حمار هو مفرد واذا كان جمعا فكسرتة مثل كسرة رجال (قوله على ثلثة وعشرة اة) اي من الثلثة الى العشرة بجعل الفاية داخل في المغياء لذلك قال على ثلثة وعشرة (قوله جمع زعيم) بالفارسية نان كرده (قوله الجمع الصحيح) اي الجمع القلة يكون جمع الصحيح ايضا والشم جعل هذا قول المصم متعلقا على سابقه لانه على لاحقه حتى يكون جمع الصحيح من اخلا في الجمع الكسرة فان عبارة المتن تحتلها سنا لان المتبادر من عبارته ان يكون متعلقا على سابقه والا يغني ان يقول وماء اذ لك والجمع الصحيح جمع كسرة بتاخير عن قوله وماء اذ لك والدليل على انه جعله متعلقا على سابتة قوله وفي شر - الرضى اة وقوله من الاوزان وقوله الجمع الصحيح بالكسر (قوله لهما) اي لجمع السلاطة (قوله وفن يستعار احدهما للاخر) وهذا صله اندك يطلق جمع القلة على جمع لكثرة بالاستساراة والمجاز من مجيء جمع الكسرة من هذا الواحد الذي جاء منه جمع القلة كما في قوله تع ثلثة قروءا لقروء على وزن افعال جمع الكثرة مع الملاقه على الثلثة وايضا جاء اقراء على وزن افعال جمع قلة من الواحد اي واحد القروء وهو القروء يضم القاف وسكون الراء والمزة يطلق على الظهور وعلى الخفى ايضا نفى الابطال على اطلاق جمع الكثرة على القلة مجارا واماء على ذلك فكثير لا هم الظهور والحروف على ما دون العشرة في كثير من المواضع مع انه جاء احرف على وزن افعال جمع قلة من واحد الحروف وهو الحرف وتفصيل قوله وقد يستعار احدهما الى ما ذكره الشارضي حيث قال اذا جاء من الواحد جمع القلة فقط اي ما دون مجيء جمع الكثرة فيكون هذا الجمع مشتركا بين القلة والكثرة كاقراء من جمع قروء واذا جاء جمع القلة والكثرة جميعا فمع يكون جمع القلة ياتى اطلاقه على هذه ولا يطلق على الكثرة الامجاز (قوله لا صدر اسم الحدث) اي اسم يدل على الحدث مطابقة كاضرب او تظمنا كالجلسة والجلسة واعلم ان الاسماء المتصلة بالافعال ثمانية المصدر واسم الفاعل والمفعول والصيغة المشبهة واسم التفضيل واسماء الزمان والمكان واسم الالة ومعنى اتصال هذا الاسماء بالفعل ان لا ينفك عن معنى الفعل لان المصدر اسم للفعل واسم الفاعل من يقوم به الفعل واسم المفعول من وقع عليه الفعل وكذا الباقي من الثمانية (قوله معنى قائما بغيره) بان يكون الحدث صفة للمغير سواء كان ذلك المغير من جنس الحدث كاضرب والمشيح او لا كالطول والقصر الذين هما جنسان لشخص الانسان فظهر مما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا من انه ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ السواد بمعنى سياهي ليس حدثا بل بمعنى سياه بدون فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره سياهي حقا التماس انتهى كلامه (قوله الجاري على الفعل) ولو قال المصدر اسم الحدث الذي يشتق

بنيها المصلح

الفعل منه كان ظهور ولما ذكر لفظ الجار في أفراد الشئ بيان معناه بقوله والمراد بجريانه ان
الحدث على الفعل ان يقع الحدث بعد اشتقاق الفعل منه ناكيد للفعل او يقع الحدث بعد ما كان
الفعل مشتقا عنه ببياننا لنوعه او بياننا اعداده وقد اورد الاشقة على ترتيب الملف والنشر
قوله ناكيد ~~مفعولا~~ لتولاه يقع قوله فمقتل القادرية والعالمية ~~التي~~ للفناء للتفريع فان المراد منهما
المعنى المصناري وهو العلم والقدرة له خول ~~يلاء~~ المصدرى ملبها وليس شئ منه مصدرا
العلم اشتقاق الفعل منهما (قوله وان كان الاخير ان مفعولا مطلقا) اي كونهما مفعولا مطلقا
لا يستلزم المصدرية فان المفعول المطلق اعم من المصدرين وان جميع المصادر يصلح ان يقع مفعولا
مطلقا بدون العكس فويل له ويحتمل ان كانا مفعولا مطلقا ولكن لا يصلح ان لان يقع مصدر العلم اشتقاق
الفعل منهما قال ~~مولانا~~ انهم ان نخصيص الاخيرين بالمفعول المطلق ليس على ما ينبغي لان
المراد ~~ان~~ الاخيرين يصلح ان يكونا مفعولا مطلقا والمراد ان الاخيرين مفعول مطلق
بالفعل وان كان الاول فلا وجه للتخليص لان العالمية والقدرة فيه يضم يصلحان لذلك وان كان
الثاني فهو م لان ويل في قوله تع ويل لكل وويل للمذمومين اي مرم به فم مطلق بالفعل لا نه مبتداء
بالفعل انتهى حاصل كلام الفاضل اقول المراد هو الناني واكن المراد انهما مفعول مطلق في
هذا التركيب لا في جميع المواضع بخلاف العالمية والقدرة فانها لم يقع في تركيب ههنا
ويكون فعلهما مقدر ههنا فان علمهما واجب الحذف اذا استعمل باللام لما سبق في بحث
الدفع المطلق في قوله ~~ووجوب الماء~~ قال مولانا الخفي في الحاشية الويل الحزبي والهلاك والمشتقة
من العذاب وفي بعض الحواشي الويل مصدر بمعنى الهلاك لا فعل له من الغظه وقيل الويل واد في جهنم
وفي بعض الحواشي نفلهم المدا رك قوله تع ويل مبتداء وقوله تع لكل همزة خبره وان كان نكرة
لانه في اصله مصدر منصوب اي تقع مطلق مادم فعله لكنه عدل به الى الرفع للدلالة على اثبات
الهلاك كما عدل للدلالة على اثبات الداء للحذو عليه في نحو سلام عليك انتهى كلامه ومنه قوله
ويحجر نوحه كردن وقيل بمعنى الترحيم وقوله الجاري على الفعل للاحتراز عن اسماء المصادر
لعدم جريانها على الفعل مع دلالتها على الحدث فتكذب قيل والفرق بين المصدر واسم المصدر ان اسم
المصدر هو الذي كان بمعنى المصدر ولا يشتق منه فعل بهذا المعنى لا المصدر هو الذي كان بمعنى
المصدر ويشترك منه الفعل (قوله اي سماعي) هو حاصل المعنى فلا يرد ما قيل ان حذف ياء النسبة
لم يثبت في كلامهم لانه اراد انه بمعنى السماعي (قوله ويرنقي عذابه) اي عذاب المصدر من الغلاظين
المجرد (قوله الى انبيس وثلاثين كما بيناه) فان المصدر مخرج في بعض تصانيفه على ذلك وذلك منه
سبحين بها حذو فعل بفترج فناء وسكون العين نحو قتل ونايه افعال بكسر الفاء وسكون العين نحو
تسقى وثلاثها فعل بضم الفاء وسكون العين نحو شغل ورابعها فعلة بفتح الفاء وسكون العين نحو راحة

وخامسها فعلة بكسر الفاء وسكون العين نحو شدة معنأما الحليف وما د منها فعلة بضم الفاء وسكون العين نحو خذرة وهي الابيض الذي يضرب الى السواد وما بعها فعلي بفتح الفاء وسكون العين نحو د موي وثامنها فعلي بكسر الفاء وسكون العين نحو ذكري والتابع فعلي بضم الفاء وسكون العين نحو بشري وإيعاثر فعلا بفتح الفاء وسكون العين نحو ليمان أصله لويان فقلبت الواو ياء واو ادغمت الياء في الياء معنأما المدافعة والتطل والحادي عشر فعلا بفتح الفاء وسكون العين نحو حرفان والثاني عشر فعلا بضم الفاء وسكون العين نحو غفران والثالث عشر فعلا بفتح الفاء وسكون العين نحو نزان والرابع عشر فعل بفتح الفاء والعين نحو طلب والخامس عشر فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو خنق وهو صر الحلق والسادس عشر فعل بكسر الفاء وفتح العين نحو صفر والسابع عشر فعلا بضم الفاء وفتح العين نحو هدي أصله هديي قلبت الياء الف التجر كها وانفتاح ما قبلها وحدفت الالف لسكونها وسكون التنوين والثامن عشر فعلة بفتح الفاء والعين نحو غلبة والتابع عشر فعلة بفتح الفاء وكسر العين نحو مرققة والعشرون فعال بفتح الفاء نحو ذهاب والحادي والعشرون فعال بكسر الفاء نحو مراق بالصاد المهملة وهو اشتهاء الكلب الانشئ الذكر والثاني والعشرون فعال بضم الفاء نحو سوال والثالث والعشرون فعالة بفتح الفاء نحو هادة والرابع والعشرون فعالة بكسر الفاء نحو دراية والخامس والعشرون فعول بضم الفاء نحو دخول والسادس والعشرون فعول بفتح الفاء نحو قبول والسابع والعشرون فعيل بفتح الفاء نه ووضيق وهو تحرك القلب من رجع والامراع في المشي والثامن والعشرون فعولة بضم الفاء نحو صويين بالصاد المهملة وهي احمرار الشعر وغيره والتاسع والعشرون مفعل بفتح الميم والعين نحو مدخل والثلاثون مفعلة بفتح الميم والعين نحو مسعاة أصله مسعية فقلبت الياء الف التجر كها وانفتاح ما قبلها وهي بمعنى السعى والحادي والثلاثون مفعلة بفتح الميم وكسر العين نحو حمدة والثاني والثلاثون مفعلة بكسر الميم وفتح العين نحو مسعاة (قوله بالقطع) اي بالجزم وليقين (قوله حال كونه ماضيا) اي سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال لان عمله لكه نه في تقديره ان مع الفعل والفعل الحقد راما ماض او حال او مستقبلي فيجمل عمل كل واحد منها (قوله نحو اعجبني ضرب زيد بمر واما مس) فقوله امس يشير الى ان المراد من المصدره معنى الماضي فهو يوافق فعلا في العمل فانه كما لمفعول الذي هو اعجب مفعول هو ياء المتكلم وفاعل هو الضرب كك للمصدر الذي هو الضرب فاعل وهو مفعول وهو عمر ثم انه يجوز ان يقرأ قوله ضرب بالرفع مع التنوين فزيد مرفوع ويجوز ان يقرأ به دون التنوين فزيد مجرور ولانه مضاف اليه فيكون مرفوعا محلا لانه فاعل (قوله اعجبني اكرام عمر وخالدا غدا او الان) ففي قوله غدا اشارة الى ارادة معنى المضارع منه وفي قوله الان اشارة الى ارادة معنى الحال منه فهو يوافق الفعل في العمل فانه كما لمفعول مفعول هو ياء المتكلم وفاعل هو

الاعتراف كلك للمصدر الذي هو الاعتراف فاعل هو المصدر ومفعول هو خالدا ويجوز ان يكون الاعتراف
 بالتشوين فم يكون هو المصدر فاعل هو المصدر ومفعول هو خالدا ويجوز ان يكون فاعل هو المصدر ومفعول هو خالدا
 محلا (قوله لمناسبة الاشتقاق بينهما) اي بين الحدث والفعل بان يكون الفعل مشتقا من المصدر
 وليكن ذلك العمل باعتبار مشابهة المصدر بالفعل والا يلزم اشتراط الزمان في عمله لوجود الزمان
 في الفعل فم يكون هو المصدر فاعل هو المصدر ومفعول هو خالدا ويجوز ان يكون فاعل هو المصدر ومفعول هو خالدا
 العمل والمنطق فلا يرحمان المشابهة فيه من جميع الوجود غير لازم (قوله فلهذا) اي ولاجل ان
 ذلك العمل للمناسبة دون المشابهة لم يشترط فيه اي في ذلك العمل الزمان كما اشترط في عمل
 اسمي الفاعل والمفعول كما هي (قوله لكونه يتقدم الفعل مع ان وشئ مما في حيزان) وذلك لان
 الموصول على نهج موصول هو في موصول اسمي وان موصول حرفي فالصلة لا تتقدم على
 الموصول الحرفي كما لا تتقدم على الموصول الاسمي واعلم ان المشهور ان ان مع الفعل في تاويل
 المصدر دون المصدر في تاويل ان مع الفعل الا ان مع الفعل اذا كان في تاويل المصدر فيصيح عكسه
 ايضا قال الشارح الرضي ان معمول المصدر يتقدم على المصدر اذا كان معه قوله ظر فاعلم ان قوله نعم
 فلما بلغ منه المسعى بنسب الياء فان قوله معه ظرف ومعمول للمسعى تقدم عليه وفي قوله نعم ولا
 تضمند كم بهما رافة فان قوله بهما ظرف ومعمول للرافة تقدم عليه فمن اين لم يجوز تقدمه عليه
 فاجلب بان السعي في الاية الاولى والرافة في الاية الثانية مفسران للسعي والرافة المقدرين قبل
 قوله معه وقوله بهما (قوله بهما) وهو مفعول ما لم يسم الفاعل لقوله لا يضر (قوله او يكون
 الظرف) وهو قوله فيه فانه مفعول ما لم يسم فاعله كما يكون به في المفعول به مفعول ما لم يسم فاعله
 والمعنى ان المصدر لا يقع المضمرة فيه فم لا يحتاج الى تقدم مفعول ما يسم الفاعل لقوله لا يضر
 (قوله لانه لو اضر فيه) اي في المصدر يلزم الاضمار في مثني المصدر وجمعه قياسا للمصدر على
 الواحد اى على الفعل الواحد لوجود الاضمار في المثني والمجموع في الفعل نحو همارهم فيلزم
 اجتماع التشنيتين والجمعين بالنسبة الى نفس المصدر والفاعل بان يكون احد التشنيتين في نفس
 المصدر والاخر في الفاعل وكك الجمع فيكون واحدا من الضميرين علامة للتثنية لا لاختلاف
 الملاصق فيلزم ح تشنية المصدر وجمعه وتشنية الفاعل وجمعه (قوله لما كان تشنية الفعل)
 دفع سوال تقريره ان ما ذكره لوصح يلزم اجتماع التشنيتين والجمعين في الفعل وكذا في اسمي
 الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بان يكون احد التشنيتين بالنظر الى نفس الفعل والاخر بالنظر
 الى الفاعل وكذا في الجمع تقرير الجواب ان تشنية الفعل وجمعه في الحقيقة راجعان الى الفاعل
 فان معنى ضرب هو الذات المتصفة بالضرب ومعنى ضربا هو الذاتان المتصفان به ومعنى ضربوا
 هو الذات المتصفة به وكك في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فليس الفعل ومضرب

وذرباً وضربوا بمعنى الضرب هو واحد والضربان هما اثنان والضربون هم جماعة كما في المفعول
 المطلق التومي والعددي بخلاف المصدر فإن نفسه يصير تشبعية وجماعية انه يلزم فيه ضرب هو واحد
 وضربان هما اثنان وضربون هم جماعة كما في المفعول المطلق للنوع والعددي فلو وقع المصدر مثنى او
 مجموعاً باعتبار الفاعل يلزم المصدر والمذكور فاحفظه (قوله ولا شبهة ان الاستتار فيه لا دفع
 سوال تقريره ان القيد بتولنا بطريق الاستتار ملحوظ في قوله ولا يضمن فيه ولا بد من الاستتار اي
 لا يضمن فيه بطريق الاستتار والايرد الاشكال على قولنا ضربي يريد احاداً لان معمول الاستتار
 فيه ضمير وهو ياء المتكلم فاذا قيد بقولنا بطريق الاستتار خرج هذا المثال عنه لانه ليس
 مستتراً فيه بل هو ملحوظ بتقرير الجواب انه اندا احتاج الى القيد المذكور لولم يكن في عبارة اللفظ
 فيه لان الاضمار لا يكون الا بطريق الاستتار فان الضمير اذا كان بارزاً لم يكن مضمراً فيه (قوله
 بل مضمراً مطلقاً) هو ان كان مضمراً بطريق الاستتار او غيره (قوله ولا يلزم) اي لا يجب ذكره
 نحو اعجني ضرب زيد ابا التميميين في المصدر لان النتيجة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهوم
 المصدر فلا يتوقف تصور مفهومه على ذكر الفاعل (قوله ويجوز اضافته الى الفاعل) اي
 بحذف التنوين منه ولذا قال مع ان اعماله (قوله لكونه نكرة) اي المصدر اذا كان منوناً
 يكون نكرة قد شبهته ح اقوى من مشابهته به حال الاضافة لا يقيم هذا انما يصح اذا كان الفعل
 نكرة مع انه لا يكون معرفة ولا نكرة لما عرفت من انهما قسمان من الاسم لان الفعل يقع على
 على شئ مبهم وهو الحادث فاعلاق النكرة على الغرض انما هي جتنون بهذا الاعتبار (قوله
 هو ان كان) اي المفعول مفعولاً به او ظرفاً اي مفعولاً فيه (قوله على فلة) اي اضافته اليه على
 فلة بالنسبة الى الفاعل فاراد من التثنية القلة الاضافية فالص في قوته ضرب للص الجلاء مفعول
 به وقوله الجلاء فاعل له وهو من الجلاء يعني ردن بداره فالمراد من الجلاء هو الاستسب
 (قوله ينبغي ان لا يدخل) اي المناسب ان لا يدخل على المصدر والمقدر به اي المأول بان مع
 الفعل ولكن قد جوز بعضهم ذلك الاعمال على سبيل القلة فرقاً بين شئ وبين المأول بالشيء
 فجاء ان يدخل الالف واللام على المصدر ولا يدخل على ان مع الفعل (قوله قبل لميات)
 وايراده لتقوية قول المصنف وهو ان اعضاله باللام قليل (قوله بتعرف الحرف) اي بتقارنة حرف الجر
 التي هي لتعديته نحو قوله تع لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم فان الجهر مصدر معروف
 باللام عمل في قوله تع بالسوء اي مفعوله الصريح لتعديته اليه بواسطة حرف الجر وقوله تع من ظلم
 على صيغة المجهول فاعل الجهر على كون الجر بمنياً للفاعل يعني د وستم نهياد الله تع جهر ببدي
 والا ان يجهر ظلمه يعني اعلان بدي را يعني نامشروع كرد علانية القول ضرباً زيدا) اي لمن
 يرفع الصوت اي ضربت ذرباً زيدا (قوله وهو ما كان حذفاً) اي اللفظ المطلق الذي بدلاً من

لفعل ما كان حذف فعله لازما وواجبا ووجوب الحذف فيما قام مقامه نحو مقبالة وحملاله
وذهب بعضهم الى ان وجوب حذف الفعل في المفعول المطلق فيما اذا كان مفعولا باللام
كما سبق في بحثها المقدم المطلق فاختره الشارح (قوله وفيل) اي وقيل الوجهان عبارتان من
عمل المصدر رتبة وحمل المصدر للبدلية فيكون في قوله وجهان وجهان الاول
ما ذكره الشارح من عمل الفعل في الثاني ما ذكره بقوله وقيل عمل المصدر (قوله بالجمل المعترضة)
اي بالجمل المعترضة التي هي لبيان بعض احكام عمل المصدر بين قسمي المصدر ومما لم يكن
مفعولا مطلقا وما كان اياها اي مفعولا مطلقا والجمل المعترضة قوله ولا ينقد مفعوله
عليه الى قوله فان كان مفعولا مطلقا (قوله فلو اخذت) اي الجمل المعترضة عن القسمين
يتوهم ان عمل المصدر في القسمين على السواء مع ان عمله في القسم الاول اكثر واظهر من
الثاني فظهر مما ذكره الشارح ان قوله وانما فصل بينه دفع سوال تقريره ان هذه الاحكام
مستتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان تاخر عنهما فاجاب بانه ذكر عقيب القسم الاول مع
الاشتراك بينهما لان لهما سريتا اخصاص بالقسم الاول (قوله اي حدث) وهو المصدر
فاراد من الفعل الفعل المفعول لان المشتق اسم الفاعل منه لا من الفعل الاصطلاحي كما هو
منهيب الكوفيين فان قلت قد ذكر كما سبق ان المراد من الحدث معنى قائما بالغير
فالحدث هو المعنى لا اللفظ مع ان المشتق منه لا يكون الا اللفظ كالمشتق فليت انهم كما
اثبتوا صفات المدلولات المتضمنية للدال كذلك اثبتوا صفات الدال المتناظرة لمدلولات
الحدث بكونه مشتق منه حقيقة صفة الدال وهو اللفظ ومما زاد صفة المدلول وهو
الحدث لا يقال لا يجوز ان يكون الفعل اعم من الحدث الذي هو المعنى المصدر في اي
الحدث الذي هو جزء الفعل الاصطلاحي فيشتمل منه سبب البصريين والكوفيين جميعا لانا نقول
انهم لم يعدوا ذات الدال المتضمنية بالمدلولات التضمنية والحدث الذي هو جزء الفعل
الاصطلاحي بذاته التضمنية (قوله موضوعا ذلك) اشار به الى ان اللام في قوله لمن قام
بالمفعول المشتق اي داخل كون اسم الفاعل موضوعا لذات قام الفعل بهما ثم علم ان قوله اي
الفعل لبيان ارجاع الضير وقوله اي لذات ما قام بها الفعل لبيان حاصل المعنى فلا يرد ما
قال مولانا عصم من انه وقع في عبارته تكرار الفعل ويكفي ان يتم لمن قام به اي لذات ما
قام بها الفعل انتهى كلامه ثم ان كلمة ما في قوله لذات ما للتحديد وارجاد من كلمة من ذات
ما اشار به الى كلمة من بمعنى ما فان ما يستعمل في ذوي العقول وغيره بخلاف من اذا
الذات لتأنيدها الفعل اعم من ان نكون من ذوي العقول او من غيرها كما اذا قلنا الساقط
من الجدار هو الحجر فان السقوط فعل قام بذات الساقط وهي الحجر مع انه ليس من ذوي

العقول ومذاوجه الاولوية التي ادعي بقوله ولو قال لما قام بها الفعل ا (قوله لان
ما جهل امره) (الامر اذ من ما جهل امره ما يعم امره اى حكمه فان اسم الفاعل يشتمل ذوى
العقول وغيرها كما عرفت فالاولي ايراد كلمة ما فانها غير محتضة بشئ منهما وامتنع استعمال كلمة
من في غير ذوى العقول قليل غاية القلة وكل التعليل فلا يرد ان كلمة من قد يستعمل في غير
ذوى العقول (قوله بمعنى الحدث) متعلق بقام اى قيام الفعل به بمعنى الحدث و قد مر ان
من الحدث وقت تجدد وجوده والضمير في وجوده الى الفعل الذي هو الحدث (قوله مقيد)
جال عنه فان الضرب مثلا انما يكون في زمان من الارمنة الثلاثة وايض قيام لفعل به في
مدة الارمنة على سبيل التجدد لان الضرب مثلا قائم به في زمان وينفك عنه في وقت اخر
بخلاف الصفة المشبهة كحسن الوجه فان الحسن ليس على ان يكون ثابتا للزيد في وقت وينفك
منه في وقت اخر كالضرب والقيام وغيرهما (قوله يدخل فيه المحدث) (قوله اسم الفاعل) (قوله
غير ذلك) اى اسماء الزمان والمكان والالة واسم التفضيل (قوله لان الجمع) اى ما عدا النصف
المشبهة كاسمي المفعول وغيره (قوله ليس لمن قام به) فان اسم المفعول مثلا لمن وقع عليه (قوله
لان وضعها) اى وضع الصفة المشبهة ليس بان يدل على معنى الحدث والتجدد بل يدل على
معنى ثابت كما عرفت (قوله والظان اهم التفضيل) اى الظان من عبارة المصم في شره ان اسم
التفضيل داخل في جميع الذي حكم المصم عليه بانه ليس لمن قام به بقوله لان الجمع اعم
(قوله والحق ايض ذلك) اى دخول اسم التفضيل فيه لان التبادر من قوله ما اشتق من فعل
لمن قام به ان يكون ذلك الاسم موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع
لاجزء معناه اى من قام به معنى المطا بقى له لا معنى التضمني وان كان عبارة المصم يشتملها
لكن المتبادر من عبارته ان يكون معناه المطا بقى فعلى تقدير حمل عبارته على التبادر يخرج
اسم التفضيل بقوله لمن قام به لانه ليس موضوعا لمن قام به الفعل فقط بل موضوع لمن قام به الفعل
مع الزيادة للدلالة اسم التفضيل على الزيادة (قوله وخالف) ان خالف اكثر الشارحين المصم على ظاهر
عبارته فانهم اسندوا اخراج اسم التفضيل بقوله بمعنى الحدث كما اسندوا اسناد الصفة المشبهة به
لظنهم ان الاشتقاق اى اشتقاق اسم الفاعل لمن قام به شامل لاسم التفضيل اى اسم التفضيل داخل في
قوله لمن قام به لان من قام به اعم من ان يكون معناه المطا بقى او التضمني وفي اسم التفضيل يكون
من قام به معناه التضمني وقيل ايض اخراج اسم التفضيل بقوله بمعنى الحدث غير جائز لان اسم
التفضيل نوعان احدهما بمعنى الحدث وثانيهما بمعنى البثوث يخرج به الثاني لا الاول
(قوله كما اسندوا) وفي بعض النسخ بصيغة الواحد با رجاء الضمير الى المصم (قوله ولم يتنبهوا) اى
لم يفتقدوا اكثر الشارحين على الاشتقاق متضمن معنى الوضع بان يكون ذلك الاسم موضوعا لمن قام به

وقد مرقت ان المتبادر من وضع امر بشئ ان يكون ذلك الشئ تمام المعنى الموضع له فيخرج بقوله لمن قام به (قوله متضمن) بصيغة الاسم المنفرد اي متضمن به (قوله ويخداش) اي حمل عبارة المهم على المتبادر واخراج اسم التفضيل بقوله لمن قام به (قوله على هذا التقدير) اي على التقدير اخرج اسم التفضيل بقوله لمن قام به وهذا الخدشة واردة على كلام المصنف بعد جامعية التميز ~~بفعل~~ (قوله يلتزم ذلك) اي خروج صيغة المبالغة من التعريف ويدل على خروجها منه ان الاول حصر المصنف صيغ اسم الفاعل فيما حصر بان يحكى من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غير ذلك صيغة المضارع المعلوم والثاني جعل المصنف احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل حيث جعل فيما بعد احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فكل واحد منهما يدل على عدم دخول صيغة المبالغة فيه اما الاول فلان صيغة المبالغة من الثلاثي المجرد لا يحكى على فاعل بل يحكى على فعال مثل ضرب بالراء المشددة يعني نيك زنده ومن غير ذلك لا يحكى على الفعل المضارع المعلوم فالخبر يدل على عدم دخولها فيه واما الثاني فلان القول بان هذا الشئ مثل ذلك الشئ يستدعي ان يكون كل واحد من الشيئين مغاير للآخر ولقائل ان يقول ان في كون كل واحد من الامرين اللذين هما يدلان على خروجها من تعريفه نظر اما الاول فلان صيغة المبالغة جازا ~~فيكون~~ داخلية في اسم الفاعل ولكن حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر لا يبين بانه صيغة المبالغة بعد ذلك واما الثاني فلان صيغة المبالغة ايض جازا ان تكون داخلية في اسم الفاعل ولكن جعله احكام صيغة المبالغة مثل احكام اسم الفاعل معناه ان احكام صيغة المبالغة المأخوذة من اسم الفاعل لا يغير صيغة مثل احكام اسم الفاعل والى هذا الرد اشار الشرح قريبا في شرح قوله وما رضع منه وفي الدال الثاني من وجه آخر ايض نظر لان القول بان هذا الشئ مثل ذلك لو كان مستدعيا للمغايرة فيلزم ان لا يصح قوله فيما بعد والمثنى والمجموع مثله اي المثنى والمجموع من اسم الفاعل مثل اسم الفاعل لان كل واحد من المثنى والمجموع فرد لاسم الفاعل فالكلام المذكور لا ينج عن التعقيب فلذلك ايدى بقول السيد قدس سره فقال وفي الترجمة ~~ان~~ قوله او صيغة المبالغة يدل على انها لا تكون داخلية في اسم الفاعل كالصفة المشبهة وافعل التفضيل (قوله على هذه الصيغة) اي الفاعل (قوله ما معناه ان) اقول صحة كلامه لا يدق قدس سره مالا شك فيه ولكن كلام الشرح لا ينج عن خدشة كما مرقت فتأمل (قوله كحسن واحسن ومضارب) اوردا لا مثله على ترتيب اللف والنشر فالحسن والاحسن مشقان من الحسن بضم الحاء والمضارب بفتح الميم صيغة المبالغة مشتق من الضرب يعنى نيك نيك زنده (قوله ولو اقيم متفاعلا مقام مستغفر) اي المصنف لو لم يقل مستغفر واورد المتفاعلا موضع مستغفر لكان اولي لانه لا يحصل مثال الكسر الغير الواقع في اخر المضارع ايض فان في كل واحد من

مدخل ومستغفر الكسر واقع في احراز المضارع لكن الترقى بينهما باعتبار حرف المضارعة فانها
مضمومة في المضارع الاول ومنفوحة في الثاني فلما ورد التنازع موضع مستغفر فم كما
يحمل لكل من قسمي الديم مثال كك يحل لكل من قسمي الكسر ايضا مثال (قوله الى
اثنين) وكك ان كان فعله متعديا الى الثلاثة يكون هو ايضا كك (قوله الى الطرفين) اي ظرف
الزمان والمكان (قوله اي شيء) اشار به الى ان المراد من الشرط المشروط لا شيء هو
المشروط (قوله من معنى) كلمة من البيان اي بيان الضمير في به (قوله فالاخباران)
اي اضافة الشرط الى المعنى وضافة المعنى الى الحال بيانيتان ويحتمل ان يكون اضافة
الشرط الى المعنى لامية اي الشرط الذي هو مقارن بمعنى الحال (قوله فيلزم) اي فيجب
ان لا يخالف اسم الفاعل المضارع في الزمان حتى يكون المشابهة بينهما على الكمال (قوله
ويضرب) فان ضارب عمل عمل فعله فان غلامه فاعل له وهو الضارب المقارن ايضا
يزمان الحال او لا استقبال وهو قوله الان ارغدا (قوله وكلبهم باسناد راعيه بالوصيد) فان باط
عمل في ذراعيه عمل النصب ونصبه بالياء منناه بالفارسية كلب ان جماعت يهن كنفه است
مردود است خود را باستانه ان غاربانك جماعتي بودند يكي از آنها شبان بود وسكي
درميان شان بود واين جماعت از مردم كوشه گرفته به جمعي از اسباب در غاري در آمدن و همه
ايشان مردند و ملك ان شبان در غار را گرفته و حالانيراست و پيش از پيغمبر لم يزل
سال بود و هر يك كس از ان ميتواند ديد از جهت انكه جميعات ان شبان بر جمعي است كه نميتوان
ديد انهار و آية نازل شده است بر پيغمبر ما كه انهار انمي ترون ديد و پيغمبر مانيز نديده اند
(قوله فان بامطهناو نكان ماخيا) لما عرفت ان هذه الواقعة كانت قبل رملنا عليه الصلوة
والسلام بالف سنة لكن المراد منه حكاية الحال فان الله تعالى حكى عن حال السائق على النبي
عليه السلام وقدا بين الشح حكاية الحال بتولاه ومعناه اي معنى حكاية الحال ان يقدر اي يفرض
المتكلم اسم الفاعل الذي يعدل بمعنى الحال في هذا الزمان الذي هو فيه ويحكي عنه فانه
اي اسم الفاعل الذي يعمل بمعنى الماضي موجود في هذا الزمان او يقدر فكسبه بان يقدر
ويقرن المتكلم ذلك الزمان الذي هو فيه في زمان اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي
ويحكي عنه فانه اي ذلك الزمان الداعي الذي في اسم الفاعل موجود الان (قوله بشرط
الاعتداد) بالواردون او فيجب ان يكون هذا الشرط مع شرط معنى الحال والاستقبال (قوله اي
على المتصف به) اي الذي متصف باسم الفاعل بان يكون اسم الفاعل صفة فائمه واعتداد عليه
على اربعة انواع الاول ان يكون صاحبه مبتدأ فيكون اسم الفاعل خبرا والثاني ان يكون صاحبه
الانفصال للام له موصول فيكون اسم الفاعل حصة والثالث ان يكون موصوفا فيكون اسم الفاعل

مفعله والرابع ان يكون الحال فيكون اسم الفاعل ح حال عنه والامثلة الالية على ترتيب
 لف والنشر (قوله لتقول فيه ا) انما اشترط ذلك في عمل اسم الفاعل لان عمله بمشابهة الفعل
 يصير مشابهته قوية لان اسم الفاعل ح يصير مسندا الى صاحب كما يكون الفعل مسندا الى فاعله
 لا شك انه اذا لم يشترط ذلك فيه يكون نملك لمشابهة حاصلة فيه لان اسم الفاعل يكون مسندا الى
 لمخيه فيتم الامر كما يكون الفعل مسندا الى فاعله في نفس الامر لكنهم ارادوا حصول تلك
 لمشابهة في التركيب ايض فان المشابهة تصير قوية ح (قوله واعتماده على الهمزة) اشار الى ان
 فاعله او الهمزة عطف بلفظة او على قوله صاحبه كما هو المتبادر فالشرط في عمل اسم الفاعل معنى
 الحال والاستقبال مع الاعتماد على الهمزة او ماء النافية لكن الشيخ الرضي مراح بان اسم الفاعل
 اذا عتمد على الهمزة او ماء النافية يعمل عمله بدون كونه بمعنى الحال والاستقبال ولو عطف
 قوله او الهمزة على قوله بشرط معنى الحال فلام المصحح وافق للام الشيخ الرضي الا انه خلاف
 المتبادر (قوله بالفعل اولى) اي دخولهما بالفعل اولى فازداد مشابهته بالفعل بدخولهما على
 اسم الفاعل (قوله نحو قائم ريد) فانه يعتمد في العمل في فاعله على الهمزة وفاعله يكون مفردا
 او مشددا كما مر في القسم الثاني من المعتمد واعلم ان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد اصلا
 ولكن عمله في المفعول مشروط باحد الزمانين المتكوريين واما العمل في الفاعل يكون بدون
 مهارنته بالزمانين ويكفي في عمله في الفاعل اعتماده على الهمزة او صاحبه وغيرهما
 (قوله اسم الفاعل المتعدي) اي المتعدي عن الفاعل الى المفعول به وانما قيد بالمتعدي لان
 اشتراط الزمان في عمل اسم الفاعل لا يعمل عمله في المفعول به وليس ذلك شرطا في العمل في الفاعل
 ولهذا قال واريد ذكر مفعوله (قوله بالاستقلال او في ضمن الاستمرار) اي في ضمن جميع
 الازمنة وانما قال ذلك لدفع سوال تقريره انه لا بد ان يقول المصم وان كان للماضي والاستمرار
 وجبت الاضافة لان وجوب الاضافة كما يكون في اسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي
 كذلك يجب الاضافة في اسم الفاعل الذي يكون المراد منه معنى الاستمرار اي بمعنى هو شامل
 لجميع الازمنة فاجاب بان المراد من قوله فان كان للماضى هو الماضى في الجملة سواء كان ذلك
 الاسم للماضى مستقلا او للماضى في ضمن الاستمرار (قوله الى مفعوله) اي الى ما هو مفعوله
 في الحقيقة لان اسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي يعمل بحسب الظ فلا يكون معموله بحسب
 الحقيقة لأشترط عمله بزمان الحال او الاستقبال (قوله لغوات شرط الاضافة اللفظية) لان
 شرطها ان يكون المضاف فيها صفة مضافة الى معمولها فاذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي
 لا يعمل بحسب الظ لأشترط ان زمانين المتكوريين في عمله فلا يكون ح مضافا الى معموله
 بحسب الظ وقيل انها قال معنى لان هذه الاضافة ليست في تقدير الانفصال وبدل عليه جواز

مررت بزيد ضاربك (قوله زيد ضارب عمرو) بالاضافة لكونه بمعنى الماضي بقرينة قوله امس (قوله وكلبهم باسط ذراعيه) فان الباطع عمل في قوله ذراعيه بالمفعولية مع كونه بمعنى الماضي على ما عرفت آنفا وقد علم منه الجواب فيما سبق حيث قال المراد من الحال اعم من الحقيقي والحكايتي والباطع حال حكايتي (قوله بابتصابه) بفعل مقدر يكون هذا الفعل من مادة اسم الفاعل (قوله معطى) بكسر الميم وسكون الياء ويكون المراد منه معنى الماضي بقرينة قوله امس (قوله قيل ما عطا) اي كنه سئل وقيل ما اعطى زيد له فيكون السؤال قرينة لفعل المقدر (قوله استوى الى جميع ايا جميع ارضه) اي يعمل في المفعول خواص كان المراد منه معنى الحال او الالتهقان او الماضي لا يقيم هذا القول ينافي قوله والاعتماد على صاحبه لان ذلك الاعتماد انما يكون بشرط مقارنته بزمان الحال او الاستقبال فان كل واحد منهما اذا كان فيه مع هذا الاعتماد يعمل في الدفع وقد عرفت ان الموصول داخل في صاحب لانا نقول هذا القول بمنزلة الاستثناء من قوله والاعتماد على صاحبه (قوله مررت بالضارب) فان الالف واللام في اسم الفاعل للموصول في كل واحد من الامثلة الثلاثة واسم الفاعل عمل النصب مع انه بمعنى الماضي بقرينة قوله امس (قوله لانه فعل بالحقيقة ح) اي اسم الفاعل فعل بالحقيقة ح اي حين دخول اللام الموصولة عليه فان معنى الضارب الذي ضرب (قوله عدل) اي ذلك الفعل الى صيغة اسم الفاعل لكرامتهم اذ خال اللام على الفعل وان كانت الموصولة لانباء شاذية للام التعريف ودخول لام التعريف غير جائز عليه فكروا في ان قال ما هو مشابهها عليه (قوله بحيث يخرج) والضمير راجع الى ما هو عبارة عن صيغة المبالغة (قوله من هذا اسم الفاعل) ان لا يصدق تعريف اسم الفاعل على صيغة المبالغة (قوله للمبالغة) اي ما وضع منه بذلك التفسير يكون للمبالغة (في الفعل) اي الحدث وهو المصدر وهو (المشتق منه) فاسم الفاعل اشتق منه (قوله مضارب) بفتح الميم (قوله حذر) بكسر الدال المعجمة من الحذر اي الملاحظة يعني نيك ملاحظه كنند ونيك نيك ترسند واعلم ان فعيل كليم وفعل كحذر مشتركان بين صيغة المبالغة والصفة المشبهة واذا كانا للمبالغة فمعناهما ما ذكره الشارح واذا كانا صفة مشبهة يكون معناهما المتصف بالعلم والمتصف بالحذر كما بين في موضعه (قوله هذا على تقديره) اي هذا الحمل على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة من هذا اسم الفاعل (قوله اذا كانت للمبالغة) اشار به الى ان كلمة من في قوله ما وضع منه على هذا الحمل للتبعية وحاصله ان هذا النوع من اسم الفاعل الذي للمبالغة مثل النوع من اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة (قوله نحور يدضارب ابوه عمر) فاحس متارن بزمان الحال في الاول وبالاستقبال في الثاني عمل في الفاعل والمفعول معاً اعتماداً صاحبه وهو المبتداء (قوله ومررت بزيد الضارب) بكسر الباء لانه صفة لزيد فيكون الالف واللام فيه

في اسم الفاعل للموصول فيعمل مواء كان بمعنى الماضي والحال أو الاستقبال لما مر من قوله فان دخلت اللام استوعب الجميع وهذا قال الان او عذا او امس (قوله وما فيه من معنى المبالغة اه) دفع موال تقريره ان صيغة المبالغة ينبغي أن لا يكون مثل اسم الفاعل في العمل لان اسم الفاعل يعمل عمل فعله لمشايدته به لفظا ومعنى وقد فأت المشابهة اللفظية في صيغة المبالغة فان ضارب مثل يضرب لا ضارب او ضروب ومضارب ونقيرا الجواب ان معنى المبالغة يقوم مقام ما فأت في صيغة المبالغة وهو المشابهة اللفظية لا يقيم كيف يصح اقامة معنى المبالغة مقام ما فأت من المشابهة اللفظية لانه ليس في الفعل المبالغة حتى يصح ذلك لهذا قالوا لا يكون لاسم التفضيل مشابهة بالفعل لعدم معنى الزيادة في الفعل ووجوده في اسم التفضيل لا نأقول المراد ان في معنى صيغة المبالغة تكرر الفعل فكان الموجود فيها اثنان من فعل ويكون لاسم التفضيل مشابهة قوية بالفعل بحسب المعنى وان لم يكن لفظا واعلم انه قد يحكى فعال بفتح الفاء وتشديد العين وفاعل بمعنى النسبة من غير ان يكون فيهما الياء المشددة للنسبة كقولهم فلان ثواب اي منسوب الى الثواب اي يبيعه ويشتريه وجمال معناه منسوب الى الجدل اي يلازم رعي الجمل ولا ين اي منسوب الى اللين اي يضرب اللبن وتامراي منسوب الى التمر او صاحب التمر والفرق بين الفاعل و الفاعل بمعنى النسبة ان في الفاعل مبالغة باعتبار المد او مة والكملازمة وفي الفاعل مجرد جعله حرفة (قوله اذا كان) اسم الفاعل مفردا (قوله في العمل وشروطه) متعلق بقوله مثله (قوله لعدم تطرق خلل) اي كون المثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكون المجموع منه ومما وضع منه للمبالغة مثله لعدم تطرق خلل الى صيغة اسم الفاعل المفردة من حيث ذاتها بسبب الحاق علامتي التثنية والجمع اي لا يوجد الخلل في اسم الفاعل اي في صيغة المفردة بسبب الحاقهما عليه وأقائل أن يقول عدم الخلل انما يصح في المثنى وجمع التصحيح واما في جمع التكسير فيتطرق الخلل بسبب لحوق علامة الجمع والجواب ان الجمع التكسير محمول على الجمع والتصحيح (قوله نقول الزيدان ضاربان اه) فان المثنى والمجموع فيه فاعل في الفاعل والمفعول واعتمدا على صاحبهما وفي قوله الزيدان الضاربان اه الالف واللام للموصول فيستوي الجميع اي جميع الازمنة فلذا قال او امس (قوله ويجوز حذف النون) اي ويجوز حذف نون التثنية والجمع من اسم الفاعل المثنى والجمع السالم المعروفين بلام التعريف مع العمل اي مع نصب ما بعده كذا قال بعض الشارحين (قوله بخلاف ما) اي اسم الفاعل الذي هو مضاف الى معموله (قوله ومع التعريف) اي تعريف اسم الفاعل والمبتادر منه هو تعريفه بلام التعريف ولام التعريف قد تدخل عليه لكن الشيخ الرضى قد صرح بانه لا يجوز حذف النون مع المتعريف فالمراد من قوله مع التعريف هو صورة التعريف لموصول صورته

بدخول لام الموصول والمراد منه هو التعريف الموصول لان الموصولات كلها من المعارف
 (قوله لطول الصلح) اي انما جاز حذف النون مع كونه مع التعريف لقصد التخفيف لحصول الطول
 بسبب النون فيقيم الضارب بعمره بملا ما اذا لم يكن مع التعريف مثل ضاربان عمره
 (قوله المقيمي) وفي بعض النسخ والمقيمي الواو وهو موافق بالقران ولكن يصح كلامهما
 (قوله علمي) يختص بالتمكيز اي تمكيز اسم الفاعل اي اعم الفاعل في هذه الاية لم يخرج سمة للام
 الموصولة وهذه القراءة مما لا يعتمد عليه (قوله اي حدث) اي الدال عليه وقدم تفصيله في
 الفاعل فارجع اليه (قوله موضوعا) اي ذاك الاسم موضوع لمن وقع عليه الفعل قيل يخرج
 مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب به لانه ليس موضوعا فيهما لكن
 وقع عليه الفعل الا ان يقام استعمال على خلاف الموضع بتنزيل لظرف والسبب بمنزلة المفعول (قوله
 من حيث وقوعه) انما اعتبر قيد الحيشية لئلا يرد اسم الفعل الذي جعل من مضارجه لانه يصح عليه
 انه اسم اشتق من فعل لذات ما وقع عليه الفعل لكن لا من حيث نه وقع عليه الفعل وكذا قيد الحيشية
 معتبر في تعريف الفاعل لئلا يرد اسم الفاعل الذي جعل علم والاولى ايراد هذه القيد في تعريف اسم
 الفاعل وتركه في اسم المفعول بالمقايضة عليه الا انهم قد ايدوا كرا القيد في اللاحق ويكتفى في السابق
 عليه (قوله سواء صيغ) فتكون لياء مثل قيل اي سواء كوضع ومعناه شنا دقة شدة (قوله فانه مشتق)
 هذا دليل لخرج اسم التفضيل لان المتبادر من قوله لمن وقع عليه هو من وقع عليه الفعل فقطع (ن
 في اسم التفضيل الزيادة عليه (قوله وصيغته من المثلاثي) لا يقيم ان اليجد عن الصيغة من مسائل
 علم الصرف لان نحو فلا وجه لا يراده ههنا والقول بان ايراده ههنا بالتبعية لا با لاصالة ليس علمي
 ما ينبغي لانه لاحد ان يقول لم لم يورد المسائل الاخرى من الصرف بالتبعية لانا نقول البحث
 عن الصيغة من الصرف باعتبار ومن مسائل النحو باعتبار اخر اذا البحث باعتبار البناء من مسائل
 الصرف وباعتبار انه تعدد وتعرف ما صيغة الفاعل من مسائل النحو (قوله بفتح ما قبل الآخر) اي
 بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر لفظا نحو مدخل ان تقول يران نحو مختار (قوله الحفة الفتحة
 وكثرة المفعول) اي انما اعطي الكسر على اسم الفاعل والفتح على اسم المفعول لان الفاعل قليل
 لانه واحد والمفعول كثير لانه خمسة فاعطي الثقيل بالقليل والضعيف بالكثير للتعادل وفيه بحث
 لان الكثير هو المفعول النحوي اي الاصلاحي مع ان المراد من الفاعل والمفعول ههنا اللغوي
 وليست الكثرة في المفعول اللغوي لان المفعول اللغوي جازان يكون واحدا وجازان يكون كثيرا
 ايضه وكن لك الفاعل اللغوي فاللغوي منوما متساويان فانه جاز ان يضرب جماعة لواحد
 بالعكس او يضرب واحد بواحد والجواب انهم يعبرون من اللفاعيل النحوية باللفاعيل
 اللغوية فعبر عن قولهم تاديبا ويزم الجمعية مثلا بالمفعول النحوي فيقول لهم اللفاعيل له والمفعول فيه

فالملاقاة الكثيرة في الاسم اللغوي بهذا الاعتبار ويمكن ان يسم انه اعطي الكسر بالفاعل والفتح
 باسم لان اسم الفاعل لازم فعل معلوم لانه حاصل منه وعين المعلوم مكسور غالبا فجعل في اسم
 الفاعل كك واسم المفعول لازم المفعول لانه حاصل منه وعين المجهول مفتوح فجعل في اسم
 المفعول كك (قوله اي شانه وحاله) اشار به الى انه ليس المراد من الامر بهذا الحكم (قوله
 والاشترط) قال مولانا لهم لا يحتاج الى ايراد هذا ما اورد قوله في العمل لان المراد منه العمل
 وما هو متعلق بالعمل وهو اشتراط العمل اقول المتبادر من العمل هو نفس العمل فلو دفع التوهم
 قال والاشترط (قوله بمعنى الماضي ايضا) اي باسم الفاعل فانه ايضا اذا كان معرفا بلام التعريف
 يثمل بمعنى الماضي فاسم المفعول يرفع ما هو قائم مقام الفاعل ودومفعول ما لم يسم فاعله فلو كان
 بعد لما هو قائم مقامه مفعولا آخر يثمل هذا المفعول على نصبه ولم يتغير بسبب اسم المفعول كما
 في المثال المذكور في المتن (قوله او المعطى) قد خلعت اللام الموصولة عليه فيعمل بمعنى الماضي
 ايضا (قوله ثني وجمع ونكر وتوكل) كما ان اسم الفاعل كك نقول حسن حسنان حسنون
 حسنة حسنتان حسنات كما نقول ضارب ضاربان لا يقيم تخصيص المشابهة باسم الفاعل ليس على
 ما ينبغي لوجود التثنية والجمع والتذكير والتانيث في اسم المفعول ايضا لانا نقول هذه المناقشة
 راجعة الى ان اسم المفعول يلزم ان يكون صفة مشبهة لانه مشابه باسم الفاعل في كونه مثنى ومجموعا
 ومذكرا وموثقا فنقول وجه التسمية لا يلزم ان يكون مطردة على انه يمكن ان يقيم في وجه
 التخصيص بان الصفة المشبهة واسم الفاعل لما كانا يشتركان في كونهما مشتقين من فعل لم يسم فاعله
 لهذا خص المشابهة به فمع لا يرد ما قيل ان الاولى في وجه التسمية ان يقيم ان الصفة المشبهة يشابه
 باسم الفاعل من حيث ان كلا منهما موضوع لمن قام بخلاف اسم المفعول افعال التفضيل من اللازم
 يخرج بقوله بمعنى الثبوت ولقائل ان يقول لانم خرج وجهه لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل على
 نفس الثبوت نعم لو زيد قيد فقط في التعريف يخرج عنهما اسم التفضيل (قوله من اي لما قام به) اي
 لذات ما قام بها الفعل وقد مر تفصيل هذا المقام في اسم الفاعل (قوله لا بمعنى الحدوث) اي
 انقيام بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث والتحداه من غير ان يثبت له اهاب فان كلاهما
 اسم فاعل لازم فلا يخرج بقوله ما اشتق من فعل لازم بل يخرج بقوله على معنى الثبوت لانهما
 يدلان على معنى الحدوث لان معنى القائم هو الذي حصل له القيام بعد ما لم يكن معه لا بمعنى
 ما حصل له القيام اولا وابد او كذا لك ان اهاب هو الذي حصل له الذهاب بعد ما لم يكن معه
 ولا يطلق في العرف على من له الذهاب دائما (قوله لازم ابتداء) مثل الحسن فانه صفة مشبهة
 من الحسن يضم الحاء وهو لازم ابتداء وعناه هو الذي يتصف بالحسن دائما بان يكون الحسن
 بفهم الحاء موجودا في طبعه (قوله من رحم بكسر العين) فانه متعدي يقر رحمه اي رحم زيد عروا

(قوله بعد ثلثه) أي رحم بالكسر (إلى رحم) بالضم وهو لازم (فلا يقر رحيمه) هذا البيان معنى الثبوت في صفة المشبهة أي لا يقر رحيم إلا أن يكون الرحم موجودا في طبيعته لا بان قد يوجد وقد لا يوجد (قوله بحسب أصل الوضع) واعتبارها لدفع سوال تقريره أن تعريف الصفة المشبهة غير مانع لصدقها على ضامر بالضاد المعجمة وطالق لأنه يصدق على كل واحد منهما أنه اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت لا الحدث لأن معنى الضامر بالفارسية شخصي كـ لا غراست يعني لا غري ثابتة أمست أو بمعنى طالق أن زنى كـ در نكاح نیست وطلاق است أو رافيتم هذا ضامر وهذا طالق تقرير الجواب أنهما بحسب أصل الوضع للحدث والثبوت عارض لهما في الاستعمال لأنه يقر طالق مثلا للمرأة التي كانت في النكاح ثم طلقت ولا يشق أن هذا السؤال يتوجه على تعريف اسم الفاعل أيضم بأن يقرأ تعريفه غير جامع لعدم صدقه على ضامر وطالق لأنهما لا يكونان بمعنى الحدث بل بمعنى الثبوت لأن المراد من الـ «أ» مثلا هو الـ «أ» التي ليست في النكاح أصلا وهو أيضم مندفع بقيد أصل الوضع كما لا يشق (قوله مع اختلاف أنواعها) أي أنواع صيغها إنما أراد هذا لدفع سوال تقريره أن المهم ينبغي أن يقول صيغة بصيغة الجمع لا صيغتها بصيغة المفرد لأن لها أنواعا مختلفة تقرير الجواب أنه يصح إيراد صيغة المفرد مع كون أنواع المختلفة لها لأن الصيغة اسم جنس يطلق على الكثير لا يقر أن الجنس يدل على القليل والكثير لا ما يدل على النوعية أي على الامتيازات من أنواع صيغها لا نأقول ليعر المقصود من تلك الامتيازات من أنواع وصيغها والدلالة على تلك الامتيازات فرع المقصد (قوله بصيغته اسم الفاعل) بتقدير المضاف هو الاسم قيل هذا ليس على ما ينبغي لأنه يلزم حذف أول جزء العلم لأن اسم الفاعل علم نسماة وان كان ذلك الحذف جائزا من العلم في باب الترخيم على أن ابن المالك صرح في التسهيل بأن صيغة التشبيه يجرى على وزن اسم الفاعل من غير الثلاثي لمجرد الحمل الصحيح ما ذكره مولانا عصم أقول لأنم أن يكون اسم الفاعل ملما لمسماه لم لا يجوز أن يكون اسم لفاعل مثل اسم امرأة واسم رجل واسم جامد واسم مصدر واسم نكرة أو غير ما وكون هذا الاشياء علما مما في حيز المنع (قوله من صيغها) أي الصيغة المشبهة (على هذا لور) أي وزن الفاعل (قوله كائنة) وتقديرها لأن كون الجار والمجرور صفتا إنما يكون باعتبار متعلقه (قوله لدشاهتهما أيها) أي اسم الفاعل (فيما ذكر) من الإعتاد على صاحبه أو المرأة أو ما فان اسم المقصود أيضم مشابهة لاسم الفاعل في ذلك (قوله وشديد) لا يقر صيغة الشديد يكون مخالفة لصيغة اسم الفاعل كما سبق في نحو علم من أنه صفة مشبهة وصيغة مبالغفة مع لا يقر من معنى هذا الكلام على عدم كونه صيغة المبالغة دخلت في اسم الفاعل على ما سبق (قوله ليست - بوصول) لأن اللام الموصولة لا تدخل لأعلى اسم الفاعل والمفعول (قوله أما مضاعف أو متلبس باللام)

قليل كلمة او لمنع الخلو منها فلا يرد انه جاز ان يكون مضافا ومعرفا باللام جميعا وفي الاقسام
 الاخرى ليست لمنع الخلو لعدم امكان الاحتجاج فيها (قوله من ضرب الانفس) وهذا ان يكون
 الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها (قوله في التثنية) اي التثنية التي ذكرها بقوله معمولها
 اما مضافا (قوله معمولها الصفة المشبهة) اشار به الى ان الالف واللام من غير المنان اليه
 (قوله للمعمول من حسن الاعراب) وهو الرفع والنصب والجر (قوله في الاقسام الحاشية من قل)
 وهي التثنية المذكورة (قوله في الجمع) اي في المهرقة والمكورة قوله والاولى التفصيل بان المعمول
 لو كان معرفة فنصبه على التشبيه بالمفعول ولو كان بكرة فنصبه على التمييز (قوله اي مفصل
 هذه الاقسام) اشار به الى ان المصدر ههنا بمعنى اسم المفعول لان هذه الاثلة ليست تفصيل
 الاقسام بل مفصلها وايضا ليست هذه الاثلة المخصوصة المعدودة مفصل الاقسام المذكورة فالمراد
 ان مفصلها ما هو في ضمن الاثلة الجزئية (قوله فهذا التركيب ثلثة) اي يتضمن ثلثة مثلة
 باعتبار الارباع (قوله وحسن وجه) قال الشرح في الحاشية وفيه ان صورة الحاشية في مفرد
 الصفة في حسن وجه لا يحتمل الا اوجهين وهما الرفع والجر ولا يصلح النصب فيه لان النصب
 انما يكون بانبات الالف بعده ولقائل ان يناقض فيه بان نصبه لم لا يجوز ان يكون باعتبار
 رسم خط المتقدمين كما في قوله مفرد في تعريف الكلمة فتأمل (قوله في اول تقسيم المسائل) هو قوله
 و تقسيم مسائلنا ان يكون الصفة (قوله لان مفهوم الازل و حودي) لان معناه ان للام
 موجودة فيها ومفهوم لثاني عدمي فان معناه ان اللام لم يسمت موجودة فيها (قوله لان قسموا هذا
 منها) اي من اقسام الصفة المجردة (مختلف فيه) بينه بقوله واختلاف في حسن وجهه بخلاف
 ذات اللام فان قسمين منها متنع فيكون الاول اشرف من الثاني (قوله الي الضمير اوصو -)
 اي الضمير الرجوع الى التوضيف للصفة المشبهة (قوله بواسطة) اي بين المعمول وضميد ما صوف
 كفلام في قوله الحسن وجه غلامه (قوله واستتاره) اي الضمير (في صفة مثل الحسن الوجه والحسن
 الوجه الغلام) الاصل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه ان قلت لا خفة في هذين التركيبين بخلاف
 الضمير لانه وان حذف الضمير منها ولكن اورد فيه الالف واللام قلت حرف الساكن اخذ
 من الحرف المتحرك قوله ولا خفة فيه (اي في هذا القسم) بواحد من هذه الامور المذكورة وهي
 حذف النون او حذف الضمير من فاعل الصفة او حذفه مما اضيف الفاعل اليه كما في صورة
 بواسطة او حذفه مع عدم حذف الضمير في هذا القسم على ما ذكر بقوله احدهما ان يكون
 او اعدام التخفيف بخلاف النون او النون لوجه واللام في الصفة في هذا القسم على ما ذكر
 ايضاً بقوله احدهما ان يكون (قال مولانا عصم) ان المبادر من اتناء هذين القسمين ان يكون
 متفقاً عليه بقرينة المقابلة اي قوله واختلافه مع ان الفراء خالف فيه لان قد سبق في

بحسب الاضافة في قوله وامتنع الضارب زيد ان الالف واللام قد دخلت على الصفة بعد الاضافة
 والتخفيف حاصل عند حذف التنوين هذا حاصل كلام الفاضل المذکور اقول هذا يصح اذ ان كان
 كونه ما ذكر من انفراد مقطوعا به وليس كذلك لان الشك تردد فيه في كونه من الغراء واورده
 في صورة الاحتمال كما لا يخفى على من رجع الى بحث الاضافة (قوله وابتناءه في الصفة)
 حيث ذكر في بحث الاضافة ان ذكر الوجه في قوله اجاءني زيد الحسن الوجه به نزلة التمييز للبهام
 الواقع في اسناد الحسن اليه فيكون في الصفة ضمير مستتر مبهم (قوله لكنها) اي اضافة المعرفة
 الى النكرة (في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة) لان المعهود هو اضافة النكرة الى
 المعرفة دون العكس وانما قال في صورة تشبه ولم يقل لكنها عكس المعهود من الاضافة لانها
 بحسب الحقيقة والمعنى تفيد التخفيف (قوله في صورة) اي في صورة واحدة (قوله فيقتضي
 الحال ان يبلغ) اي اذا كان ارتكاب التوهم للاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اي الاضافة
 نهاية (ما يمكن منه) اي من التخفيف ونهايته ان نحذف التنوين من المضاف ونحذف الضمير
 من المضاف اليه فالمراد من النهاية ههنا هو معناه الحقيقي وهو الذي لم يكن فوقه متصورا لمقصد
 من كلامه ان الاقتصار على حذف التنوين مع امكان التعرض باعظم التخفيفين فيه وهو حذف
 الضمير مع الانتفاء عن الضمير بسبب ما استكن الضمير في الصفة قبيل جدا فقوله ولا يتعرض
 في زيل قوله ويتبع فاذا عرفت هذا المعنى فلا يرد ان نهاية التخفيف هي حذف التنوين مع
 حذف الضمير من المضاف فح يلزم ان يكون الحذف من احدهما اي الاقتصار على احدهما قبيل
 وليس كذلك فلا يحتاج الى الجواب عنه بان المراد من النهاية هو كمال وهو حاصل مع كون
 التخفيف في احدهما لا فيهما معا ولونا ملكت نجد ان كلامه قدس سره يا بى من هذا لا يرد
 وجوابه ايضا كما لا يخفى على المتأمل في هذا المحل (قوله والى اجازتها) مبتدأ وقوله
 نظر خسر (قوله خرجت عنها) فانثنين من الثلاثة المذكورة خرجت في ضمن الامتناع
 واحدها خرجت في ضمن اختلاف فح يكون البعد اقرب خدسة عشر قسما (قوله منها اي من
 تلك الباقية) فكذلك قال الشرح في الحاشية وهو قوله في المواضع الثلاثة من السابق (قوله
 اما في الصفة) اي الضمير الواحد الذي في الصفة مبعدة اقسام (قوله فهو فسمان) فالجموع حذ
 عشر قسما (قوله لاشتماله) اي حذية ما كان فيه ضمير ان الاشتغال على الضمير الذي يحتاج
 اليه وهو الضمير الذي في الصفة ولكن (غير احسن لاشتماله على ضمير) لا يتم لوصح يلزم
 ان يكون فرق بين قولنا زيد ضرب و بين قولنا زيد ضرب ابنه بان كان الاول احسن والثاني
 حسن من نهما سماريان لانا نقول المراد ان نكرار الضمير الذي هو اللفظ قبيل وهو الضمير
 في ضرب والضمير في ابنه لغرض آخر وهو ان قوله وهو ابنه مبعدة اقسام حيث لم يبق من المواقف

الأربعة أقسام (قوله لعدم الرابط) أي لعدم الرابط إلى الموصوف لفظاً لوجود الرابط معنى
 التثنيين أو الالف واللام لأنه إذا قيل زيد المحسن وجه مثلاً فليس معناه أن المحسن ثابت له
 وهو (قوله غير في الصفة) لأنه مستتر فيها بخلافه في المفعول (قوله وجوده و مدامه)
 وجود الضمير فيها (قوله بها) أي بالصفة (قوله يلزم تعدد الفاعل) وهو غير جائز قيل لم لا يجوز
 يكون الضمير المستتر فيها فاعلاً لها والمفعول بدل لا من الفاعل فلا يلزم تعدده والاحتمال
 أن يقيم أصلاً يلزم تعدد الفاعل أو يلزم الالتباس بالبدل من الفعل ويمكن أن يقيم المراد من الفاعل
 في قوله يلزم تعدد الفاعل أم من الفاعل الحقيقي والاحتمال منه فاعل حد
 (قوله ح) أي حين رفع الهم (قوله فتوننت أنت) أي إذا تحقق وجود الضمير فيها إذا كان
 ما بعد الصفة منصوباً أو مجروراً نون وتثنية وتجمع إذا كان الموصوف مونثاً ومثنى ومجموعاً
 فقال لمولا ناعصم قوله أنت إشارة إلى أن قوله فتوننت بكسر النون لا يفتحها مع أن فتح النون
 أولى من كسرها لأن السوق يقتضيه لأن التانيث الذي يفهم من قوله فتوننت يفتح النون
 يكون صفة مشبهة فيوافق ح قوله ففيها ضمير المونث قوله فهي كالفعل وقوله فلا ضمة
 فيها بخلاف ما إذا كان بكسر النون فإنه ح صفة المتكلم فلا يلزم السوق انتهى حاصل كلام
 الفاضل أقول الشئ إنما قرأه بكسر النون ليوافق بقوله ومتى رفعت وبقوله وإلا فإن معناه
 وإن لم ترفع بصيغة الخطاب وهذا هو الملا ثم بالمقام كما لا يخفى على المتأمل (قوله الزيد أن
 حسنوجه) بالآضافة وكذا في الزيدون حسنوجه (قوله لاشتفاة من الفعل اه) وهذا القول
 لدفع ما يقيم أن اسم المفعول الغير المتعدي غير موجود لأن اسم المفعول إذا بني واشتق من فعل
 لازم يكون موصولاً بحرف الجر فيكون اسم المفعول ح متعدياً وحاصل الجواب أن المراد من
 المتعدي في قوله واسم الفاعل والمفعول غير المتعدي يبين هو المتعدي إلى مفعول فاذابني واشتق
 اسم المفعول من الفعل المتعدي إلى مفعول واحد أقيم ذلك المفعول مقام الفاعل في اسم المفعول
 فبقي اسم المفعول ح غير متعدي إلى مفعول فتح يصح قوله اسم المفعول الغير المتعدي (قوله زيد
 قائم الالب وزيد مضروب اه) فيقرأ قائم بالثنوين عند رفع الالب ونصبه وهدون بالثنوين
 عند جره وكل مضمرب (قوله زيد ضارب اباه وزيد معطى) باسم المفعول ولقائل أن يقول
 أن اسم الفاعل إذا كان متعدياً إلى مفعول فينبغي أن يقرأ زيد ضارب اباه عمروا يعني زيد زنده
 أدت پدرش عمرو را وح لا يلتبس قوله اباه بالمفعول وكل في اسم المفعول والجواب أن الالتباس
 مع باقي في أول الوهلة أي بمجرد النظر إلى قوله زيد ضارب اباه في قولنا زيد ضارب اباه
 عمرو وهذا القدر كاف في الالتباس ونقول إلا لتباس حاصل إذا حذف المفعول الثاني و
 كتبت بقولنا زيد ضارب اباه ففي غير ذلك أيضاً لم يجوزوا إضافتهما إليهما ونصبهما أيضاً لا طراد

الباب (قوله مفعول الضارب) والفاعل ح هو الضمير المستتر في اسم الفاعل (قوله تشبيهها) أي نصب الفاعل يحتمل أن يكون التشبيه بالمفعول (قوله أو فاعل ل) معناه ح بالإنشائية زيد زندي است يد رض ممر ورايا زنده است ابن زيد رايد رش (قوله مفعول ثان لمط) فانه من باب له مفعولان (قوله اسم التفضيل ما اشتق) انما لم يقم الفعل التفضيل ليتنا ول خور او شرا هذا ما قيل ولا يخفى انه او قال فعل التفضيل ايض يتنا ولهما لان المراد هو فعل التفضيل لفظا او تقديرا وانهما في التقدير اخير و اشر (قوله اي حدث) وقد مر ما فيه في عنوان اسم الفاعل والمفعول (قوله لموصوف) يعني ازيد اي موصوف وقد يجيء تحقيقة في نفسير قوله بزيادة على غيره (قوله والتعميم) اي التعميم المستفاد من قوله قام به اي بالموصوف الفعل ا و وقع عليه الفعل (قوله اعني ما جاءه) اي اسم التفضيل الذي جاء بمعنى اسم الفاعل والمفعول فان في الاول قيام الفعل به وفي الثاني وقوع الفعل عليه (قوله على غيره) اي على غير الموصوف (قوله في اصل ذلك الفعل) وانما قال هذا لئلا يصدق التعريف على قولنا زائد لانه اسم اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره لانه يدل على الزيادة بالنسبة الى الغير مع انه اسم فاعل لا اسم تفضيل لكنه لا يكون موصوفا بزيادة على اصل الفعل الذي هو المشتق منه بل المراد منه هو الزيادة في العلم او الزيادة في القوة او غيرهما بخلاف ا ضرب كمثلا فانه يدل على الزيادة في الضرب الذي هو اصل الفعل نعم قولنا ازيد يدل على الزيادة في اصل الفعل اي الزيادة في الزيادة كما لا يخفى على ذي فكر (قوله والباء في قوله بزيادة آه) ولا شك ان الباء ليس بظرف بل الظرف هو مجموع الجار والمجرور ولكن لما كان تحقق الظرفية بسبب الباء فنسب الظرفية اليها (قوله ظرف لغو للموصوف) بان يكون متعلقا بقوله لموصوف (قوله ذات مبهمة فان المراد من قوله لموصوف هو ذات ما متصفة بتلك الزيادة فيكون فيه كال الابهام بخلاف اسماء الزمان والمكان والالة فانه ليس فيها ابهام بتلك المشابهة لان معناه زمان الضرب او مكان الضرب والالة الضرب قيل بانها معلومة ح بعنوان الزمان والمكان والالة وان كان فيها الابهام في الجملة قال مولانا عصم لا يحتاج لاخراجها الى المجيء بالا بهام لانها ليست بموصوفة اي انها لا يقع موصوفا بل مضافا الى الصفة لان معنى مضرب هو زمان الضرب فيكون الزمان مضافا الى الضرب وكذا المكان والالة فلا يحتاج الى اخذ الابهام لاخراجها انتهى حاصل كلامه اقول ان معنى قوله لموصوف هو ذات مبهمة متصفة بوصف الزيادة فيكون الابهام مقدما على الوصف في معناه فيكون جواب الشئ مقدما على ما ذكره الفاضل المذكور فالاولى اخراجها بما هو مقدم وان قلت انها خارجة بالذات في قولنا ذات مبهمة لا لا انتفاء الذات في الا سماء المذكورة فح ما ذكره الفاضل المذكور يكون مقدما على ما ذكره الشئ قلت لم لا يجوز ان يكون كلام الشئ على

مبيل التثنية أو يكون ما ذكره الفاضل جوا بآخر دونه وما ذكره الشم خوا بآخر عاين أنا
فقول أن ما ذكره الفاضل من أن اسم الزمان مثلا لا يكون موصوفا بل مضافا فهو محل نظر لأن
معنى مضرب مثلا هو زمان الضرب أو مكانه وليس المضاف هذا المجموع الذي هو معناه
بل المضاف جزءه (قوله يخرج اسم الفاعل) قيل صيغة المبالغة إما داختلة في اسم الفاعل أو لا
كان الأول فلأنهم لم يخرجها من قوله بزيادة على غيره وإنما كان الثاني فلا شئ يدل على
خروجها من تعريف اسم التفضيل أجيب بأنها خارجة بقوله على غيره لأن النسبة إلى الغير
لا يكون منظورا في صيغة المبالغة فإن معنى الضرب نيك نيك زنده فلا يكون النسبة
إلى الغير ملحوظا فيه بخلاف اسم التفضيل أقول صيغة المبالغة خارجة بقوله لزيادة لأن
في المبالغة يكون المنظور هو المبالغة لا الزيادة أي المعتبر في مفهومها هو المبالغة وإنما
المبالغة في ضمن الزيادة بخلاف اسم التفضيل فإن المنظور في مفهومه الزيادة لا المبالغة
(قوله من حيث صيغته الفعل) أي باعتبار صيغته إنما قال ذلك ليصح حمل قوله الفعل على اسم
التفضيل المستقار من ضمير هو لأن اسم التفضيل لا ينحصر في الفعل لأن الأخير وأشرو غيرهما
أيضاً اسم تفضيل (قوله وعلى أنه) إنما أراد مع أن اسم التفضيل تشبیه وجمع أيضاً من مراد من
الفعل هو الفعل وشروحه إلا أنه أورد على أن المشهور بينهم إيراد المونث مقابلاً للمذكر (قوله وأما
بحسب الأصل) أي وإن كان الفعل بحسب الأصل أي سواء كان صيغة الفعل بحسب الظاهر وبحسب
الأصل (قوله من حيث) إنما أراد بقرينة ما سبق من قوله ما اشقق من فعل أي حدث لأنه
لأنه يزكو لازم بناء اسم التفضيل من الجاءم أيضاً كرجل وأفرس واللازم بط فاعمال من هذا
الغلاف أي لا ينتقص باسم الجاءم والمراد من الفعل الذي هو الحدث هو الفعل التام لا الناقص
لعدم بناء اسم التفضيل من أفعال الناقصة وكذا المراد من الفعل هو الفعل المتصرف لعدم بناء
من الفعل الغير المتصرف كعسى وكاد وكذا المراد من الفعل هو الفعل الذي يتصور فيه الزيادة
المتصان لعدم بناء من الفعل الذي لا يتصور فيه ذلك فلا يقال غروب الشمس بمعنى الزيادة
في الغروب والزيادة في الشمس (قوله لأن هذه الصيغة لا) أي صيغة الفعل لا تنفع فيه
الزيادة على ثلاثة أحرف لأن في الفعل ثلاثة أحرف لأن الحوزة زائدة عليه فيمنع بناء من
الذي هو زائدة على ثلاثة أحرف مع محافظته جميع جروحه أو بعضه كما ذكر تفصيله
(قوله كلاً أصول) أي كل هذه الحروف أي حروف الفعل (قوله أو يكون) أي هذه الحروف
أي حروف الفعل (قوله أو من زوائده) أي زوائده المزيده فيها وإنما يكون حروف اسم
التفضيل من حروف زوائده المزيده فيها إذا كان ثلاثي المزيده عليه ستة أحرف فصاعداً
كما ستخرج وأغشوش بان كان واحداً من حروف الزوائد في مقابلة ألفا والآخر في مقابلة

العين والآخر في متابلة اللام و (قوله المشتق منه) المراد منه معناه لا تضللاحي
 لا اللغوي (قوله دلايتين المعنى) اي معنى اهم التفصيل الا ترى انك لو اردت بناء
 من استخراج فلا يمكن ان لا يحذف منه بشئ لما عرفت من ان هذه الحروف لا تجمع
 الزيادة على ثلثة بحروف وان حذفت الزوائد فقبل اخرج لم يعلم ان المراد منه
 اكثر الخروج واكثر الاستخراج لا يتم انه يشكل بافلاس واولى واعطى لانه ليس ببناء
 من ثلاثى مجرد فمح لو قال ويبني غالباً من ثلاثى اء لكان اصوب لانا نقول الاصل هو عدم
 الجواز فانه خلاف القياس كابين في موضعه (قوله ليس بلون) وفي بعض النسخ وشرط ان يبني
 من ثلاثى اء فعلى هذا معنى قوله ليس بان ان شرطه ايضم مع كونه ثلاثياً مجرداً ان لا يكون
 لونا وميباً (قوله ولا عيب ظاهري) وقد يجيء فائدة تقيد بها لظاهري (قوله اي لغير اسم
 التفصيل) فانه اشتق منهما فعل الصفة هذا مذهب البصريين واما الكوفيون فقد اشتقوا
 افعال التفصيل من السواد والبيضاء والدين هما اصل الالوان قيل قد جاء في الحديث اهم
 التفصيل من اللون ثم قال عليه السلام في صفة حوض الكوثر ماء ابيض من اللبن فعلى تقدير
 منسوب الكوثرين لا اشكال فيه واما على تقدير منسوب البصريين فحكموا على شذوذه
 (قوله كاحمر عور) فان معنى احمر شئ يتصف بالحمرة لا ما يتصف بالزيادة على الحمرة
 وكك عور هو شئ يتصف بالوعور لا شئ يتصف بالزيادة عليه وهو بالافراسية كور (قوله
 لا لتبس ان المراد اء) اي التبس مما بالآخر لا نكح اقلت هو احمر عور (المراد
 هو ذ وحمرة وذ وور يستحق العين والواو والمراد منه زائد في الحمرة وزائد في العور
 (قوله وهذا التعليل) وهو قوله لان منهما ما فعل لغيره اي هذا التعليل انما يصح اذا ظهر ان
 بناء افعال الصفة مقدم على بناء افعال التفصيل لانه لو كان بناء افعال التفصيل مقدماً على
 افعال الصفة فيرد ادهم اشتقوا افعال الصفة من اللون والعيب ولم يشتقوا افعال التفصيل
 منهما موضع افعال غير اسم التفصيل وهو افعال الصفة واما اذا كان اشتقاق افعال الصفة مقدماً
 عليه لعلته موجبة فلا يرد ذلك (قوله وهو كذلك) اي والتحالف ان بناء افعال الصفة مقدم عليه (قوله
 لان ما يدل آء) هذا وجه نقد ما عليه وحاصله ان الشئ ما لم يوصف بصفة لا يندب بزيادة
 فيها فان الشئ ما لم يتصف بالضرب لا يتصف بالزيادة فيه فيكون مقدماً عليه بالطبع والبناء
 الطبيعي كتقدم الجزء على الكل وتقدم الشرط على المبشروط والقائل ان يقول ان الدليل
 انما يدل على ان الاتصاف بالشئ مقدم على الانصاف بالزيادة ولا يدل على ان الدليل
 على الصفة مقدم على الدال على الزيادة عليها وهو المطلوب فان الضارب هو الدال
 على الصفة والضارب هو الدال على الزائد عليها فلا يصح ان يتم ان الضرب مقدم على

الضرب الآن يتم اذا ثبت ان الاتصاف بالشئ مقدم على الاتصاف بالزيادة به فاما ههنا تقدم
 الدال عليه على الدال على الزيادة به ثم تقدم الوضع بدلي الوضع بها فاحفظه فتأمل حتى يظهر لك
 ما فيه (قوله فان قصد غيره) اي فان قصد تفضيل غير الثلاثي المذكور وهو الرباعي نحو دخرج
 وغير المجرد من المزواند نحو استخرج والالوان والعيوب نحو الحمرة والعور توصل الى
 تفضيله بثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو مثل اشد واكثر واقبح مما كان مناسباً له يقول
 هو اشد استخرجاً واكثر بياضاً واقبح عملاً فامثال الاول لغير المجرد والثاني والثالث
 الاول العيب هكذا فسير كلامه بعض الشارحين (قوله بان يرد ان يدل) بضم الياء وفتح الدال
 يعني بي برده شدة والحاصل انه لو اريد زيادة شئ على غيره فيده اي في غير الثلاثي المجرد
 فتح توصل اليه باشداي اشتق من الثلاثي المجرد اسم التفضيل قبل غير الثلاثي المجرد كما شدة
 نحو مثل اكثر ثم يجعل غير الثلاثي المجرد تميزاً عن نسبة اسم التفضيل بفاعله فيقيم هذا اشد
 منه استخرجاً اي من وجدة الاستخراج (قوله نوماً) بضم الناء وفتح الواو وكسرة الصاد المشددة وفتح
 توصل بضم الناء وسكون الواو وكسر الصاد المخففة والتوصل بالفارسية رسيدين بشئ بحيلة
 (قوله نحو اجهل وابلد) فان اجهل عيب كالبلادة معناه بالنار سينه كند فهمي وحسني وكودي
 فمجيئ اسم التفضيل منهما لا ينافي قوله ليس بلون ولا عيب لان المراد بالعيب هو العيب الظاهري
 فان اجهل وابلد من العيوب الباطني (قوله ولكن يرد انه آه) اي لما قيد العيب بالظاهري يرد عليه
 انه بلزماً ان يصح اشتقاق احقق على معنى التفضيل على سبيل القياس بدون الشذوذ لانه
 لا فرق بين اجهل والبلادة والحق فيكون كل منهما من العيوب الباطني فيلزم ان يصح
 اشتقاق احقق من الحق على معنى التفضيل كالبلادة والجهل على
 معنى التفضيل مع انهم حكموا بشدة وذاحق على معنى التفضيل في قولنا زيد احقق من
 هبنقة وابن هبنقة مشهور بين العرب بالحكمة فالحكم بشدة وذاحق على ان احقق مما لا يكون
 على معنى التفضيل على سبيل القياس والا لا يكون للحكم بشدة وذا معنى و قوله هبنقة بالباء
 المنقوطة بنقطة بعد الهاء المفتوحة وبنون مشددة وبقاف مفتوحة حتمين وهو رجل اسمه يزيد ابن
 مروان وقد قالوا ان الاحقق هو هبنقة لابنه فالحكم به بالابن سيومن تام الاسم (قوله والجواب آه)
 وهو مبتدأ وخبره قوله ففيه شأنة من حمق ابن هبنقة (قوله ما يبدؤ من اثر) وكلمة من للبيان دكامة
 من في قوله من تعليق آه اي المراد بالحق ما يبدؤ اي يظهر اثر البلادة في الظاهر كما بان في ابن
 هبنقة اثر البلادة والحكمة ظاهر كما ذكره بقوله وحكي من ابن آه وهو على صيغة المجهول (قوله من
 تعليق خرزات) اي خرزات مختلفة الالوان الخرزات بالحاء المعجمة والراء المهملة خرمرة قال الشمر
 في الخاشية خرزة شبه انتهى كلامه فالخرزات جمع خرزة والتعليق بالفارسية أو تختن نقوله عظام

جمع عظم قوله ذيوط جمع خيط بالفارسية رشتة (قوله فمسئل عن ذلك) أي سئل عن ابن هبنقة عن تعليق
 هذه الاشياء في عنقه فقال ذلك التعليق لاجل اني اعرف نفسي من بين الناس (قوله ولا اضل) بالضاد
 المعجمة كم كردن نفس خود را (قوله وتنفك ذات ليلة) التقليل د ر كردن انداختن وقوله اخوه
 فاعل نقله ومعناه انه سرقتها منه اخوه ليلة وملقها بعنقه اي القاها على عنقه فلما اصبح وراي
 ذلك فضحك وقال سرقتني مني فانت انا فمن انا ثم الذات بمعنى النفس والعين اي عين الليل ولا
 يحتاج الى ايرادها ولذا تركها بعض الشارحين (قوله فمن انا) يعني من حيث من وقد نظم
 هذا المضمون هكذا گر بود مي که وجه در گرد نمی پس توشدم تو من شدی من کی می (قوله)
 ففیه شایسته اه) خبر قوله والجواب بان اه اي من قال هذا الجواب ففیه شایسته من حماقة
 ابن هبنقة فهو اشارة الى الحماسة الكاملة التي في ابن هبنقة قال مولانا عجم هذا الجواب من الشم
 الهندي وهو ذات عظم بينهم واكثر اغايف الذي هو في كتابه من شرح الهندي وقد لحن الشم
 من شرحه صفحة بل اكثر منها في كثير من المواضع بحيث لا تغاير اصلا فنج لا يناسب ان يتعرض
 عليه بهذا الوجه من التعرض للتبجح اقول ان تعرض الشم ليس على الشم الهندي بل على من يكون
 هذا الجواب معه لان لشم الهندي اورد هذا الجواب على سبيل لنقل ثم قال بعد اتمام النقل وفيه
 ما فيه فان لشم الهندي اورد في كثير من مواضع كتابه انفا فيه ما فيه مما ذكره بقوله يقتضي جواز
 اه تفصيل ما ذكره الشم الهندي بقوله فيه ما فيه (قوله فانه يقتضي اه) والثاني ما ذكره بقوله
 وان يكون اه وهو عطف على قوله جواز اشتقاق اه وحاصل الاول ان الجواب المذكور لا ينبغي ان
 يجوز اشتقاق احمق على سبيل القياس من احمق الثاني لا يكون بلادته وحماقته ظاهرا مع انه
 لا يتول بذلك عاقل وحاصل الثاني انه يقتضي ان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن اي لذات
 يكون اتار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ كما حكم ذلك في احمق لذي يكون حماقته
 ظاهرة وذلك ايضا مما لا يقول به عاقل لان لما ان يكون جميع ما هو من العيوب الباطنية مساويا
 في الحكم لا يختلف البعض لبعض فيه (قوله ولشم الرضي) وايراده لاجل ان الاعتراض المذكور
 غير متوجه عليه فانه عد احمق من تبيل ابلد وقد عرفت ان ابلد يجيء بمعنى التبذير على
 القياس دون لشذوذ فكذلك احمق (قوله حيث قل) اي قال لشم الرضي لا يجيء اسم التفضيل
 من الالوان والعيوب الظاهرة الباطنة من العيوب الباطنية متها آه (قوله اشتقاقه للفاعل) بان
 يكون الفعل قائما به لا واقعا عليه يعني اصله التفضيل الفاعل لا التفضيل المفعول على غيره
 لان التفضيل يكون لمن له تأثير في الفعل بالزيادة والنقصان والمؤثر في الفعل هو الفاعل لا المفعول
 لان الفاعل صدر عنه الفعل (قوله فانه لو اشتق) اي لو اشتق اسم التفضيل لكل منهما بطريق
 القياس يلزم ح كثرة الالتباس لانه لا يعلم انه مشتق للفاعل او للمفعول فانك قد عرفت من قوله

أكثر التباس أنه لو لم يكن اشتقاق اسم التفضيل للمفعول على هبيل القياس أیضم يلزم الالتباس
 ولكن لا يكون غير ابهة، المشابة كما لا يخفى (قوله فاقصر وعلی الاشراف) وهو الفاعل وقال
 الحميد قدس سره فاقصر وعلی الفاعل لان اثبات الاحوال الى الفاعل اهم (قوله نحو اعذر) فانه
 اهم تنفيل بمعنى المفعول اي النوات التي يكون معذوريتهما اكثر لا يقيم فلان معذور فلان اعذر
 منه وفلان ملوم وفلان الموم منه وفلان مشهور وفلان اشتهر منه وكك اشغل (قوله ملومية) من
 الملامة وقوله وعلى هذا القياس فان اشغل لمن يكون مشغوايته اكثر واشهر لمن يكون اكثر
 مشهورية واصر ف لمن يكون اكثر معروفية لا عارفية (قوله على سبيل الانفصال الحقيقي)
 بان لا يجمع اثنان منها فيه وایضم هو لا يخ عن هذه الثلاثة بل لا بد من واحد منها وتعرض
 بالاول بقوله ولا يجوز الجمع بين اثنين منها وتعرض بالثاني بقوله ولا يجوز خلوه عن آء وتعرض
 بالثالث بقوله فلا بد من واحد منها (قوله وذكره) اي ذكر الغير مع من او الاضافة لا نحوزين
 افضل من عمرو وزيد افضل القوم (قوله واما مع اللام) اي اما ذكر الغير لاني هو المفضل عليه مع
 اللام وان لم يكن مذکور اظاهرا مثل عمرو والفضل بالتعويين لعدم في حكم المذكور اظاهري لانه
 يشار باللام الى معين بسبب تعيين المفضل عليه لاني هو المذكور قبل سواء كان ذكر المفضل عليه
 لفظا او حكما فالمراد بالمعين هو المفضل وهو المذكور ایضم اجل لفظا او حكما كما ذكر كليهما بقوله
 كما اذا طلب (قوله قبل) اي قبل ذكر اسم التفضيل اي اسم التفضيل المستعمل باللام كما اذا طلب
 اه فاذا طلب قيل ان الشخص الذي هو افضل من زيد ما ذا من هذه الجماعة المفضل عليه من دورح
 قبل ذكر اسم التفضيل لفظا فيقيم في الجواب عمرو والفضل اي افضل المعلوم هو الافضل من زيد و
 هو المفضل عليه فيكون الغير الذي هو المفضل عليه في حكم المذكور طامرا لان افضل المعلوم هو الافضل
 من زيد وهو المفضل عليه واذا لم يسئل من شخص بل تصور ان الافضل من زيد ما ذا
 من هذه الجماعة فقال شخص ح عمرو والفضل فمعناه ما مر من ان افضل المذکور في الدرس
 هو عمرو فيكون المفضل عليه في حكم المذكور لان افضل المعلوم في المذکور هو الافضل من زيد
 هو المفضل عليه (قوله اي الشخص الذي) وهو تفسير لقوله الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل
 من زيد هو عمرو (قوله الا للعهد) اي بالعهد الخارجی الراجع الي ما طلب حقيقته او حكما فيكون
 اللام في الحقيقة لتعين المفضل والمفضل عليه جميعا وبهذا قال بعض الشارحي واما يستعمل
 اسم التفضيل مع احد هذه الثلاثة ليعلم المفضل والمفضل عليه فان لا يجوز ان يقزين الافضل من
 عمرو لتصول الاستثناء بكل واحد من اللام من عن الآخر لانه كل واحد منهما على تعين المفضل
 والمفضل عليه انتهى كلامه واليه اشار الشارح ایضم فاعلم هذا الموضع فانه دقيق (قوله فلا يجوز الجمع
 بين اثنين منها) ما عدم اجتماع اللام مع الاضافة او عدم اجتماع من معها ظاهرا لانهما لا يجتمعان

مع الاضافة واما عدم جواز اجتماع اللام مع من فلان ذكر احد هما يغني عن الآخر لحصول المقصود الثاني
هو تعين المفضل عليه بواحد منهما (قوله واما قوله) اي قول الشاعر دفع سوال تقريره انه قد اجتمع
اللام مع من في قول الشاعر بالاكثر منهم ونقرير الجواب ان لفظة من فيه ليست للتفضيل
اي التفضيل الموصوف على ما اضيف اسم التفضيل اليه بل للتبعيض فلا يكون لفظة من صلة
اسم التفضيل اي ليست بعض هذه الجماعة اكثر من حيث العدد والحال ان العبرة ليست الا في
الكثرة ومعناه بالفارسية ليست توبه بسياري ان جماعة ازروي عدد وحا لانكفة ليست عبرت مكره
كثرت را يعني مرجيل وحشر (قوله لغوات الغرض) وهو تعين المفضل عليه (قوله مثل الله اكبر) اي اكبر من
كل شيء لان من الامور المعلوم ان الله اكبر من كل شيء وذلك قوله تع يعلم السر واخفى اي اخفى
من السرفانه ا بضم معلوم (قوله ويجوز ان يقيم في مثله) اي المحذوف اما المضاف اليه في مثل
الله اكبر والمحذوف من مع مجروره بقوله وانه من مع مجروره عطف على قوله ان المحذوف
(قوله اي احدهما زيادة مر صوته) اي اسم التفضيل وقوله المقصودة صفة الزيادة شاربه الى
ان قوله ان يقصد في تاويل المقصد واضافته الى الزيادة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي اضافته
اليها مثل تلك الاضافة اي زيادة مقصودة مع لا يرد ان اضافة الصفة الى الموصوف غير جائز
قال الشافعي الحاشية قوله زيادة مر صوته مأول بقوله ان يقصد لصحة حمله على معنى اسم التفضيل انتهى
كلامه والحاصل ان ارادة الزيادة من زله ن يقصد به الزيادة ليصح حمل الزيادة المقصود على احد معنييه لان
التقصيد بالزيادة لا يكون محمولا على احد معنى اسم التفضيل لانه ليس بتقصيد (قوله اي على ما
اضيف) اشار به الى ان المراد بمن اتى يستعمل في ذوب القول هو ما الذي عام كما مر ذكره غير مرة
(قوله ولا يلزم) اي ان لم يكن باعتبار تحقق من اضيف هو المضاف اليه في ضمن البعض يلزم تفضيل
الشيء على نفسه فلا بد ان يكون تحقق الناس في زيد افضل في ضمن البعض الذي هو غير زيد لانه
لو كان الناس باعتبار تحققه في ضمن جميع افراد من زيد وغيره فيلزم تحققه في ضمن
زيد ايضا يلزم تفضيل زيد على نفسه قال مولانا عصا لا ويلي ان يقيم باعتبار تحققه في ضمن البعض
الذي هو غير زيد اي غير الموصوف لانه لو كان تحققه في ضمن البعض الذي كان زيدا ويدا خلا
يلزم تفضيل الشيء على نفسه انتهى حاصل كلامه اقول نعم لا غهر ما ذكره الفاضل ولكن مراده
ليس الا هذا وقد قالوا ان الامر في العبارة سهل (قوله فالاولى ذكر المفضل) اي المفضل عليه
قال مولانا حصو هذا يناقض ما ذكره آنفا من قوله فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه
ان ذكر المفضل عليه اما حقيقة وحكما كما عرفت تفصيلهما ههنا هو اولوية ذكر المفضل عليه
على سبيل الحقيقة فقط بان المراد من قولنا فلان احلم بغداد علم الله من اهل بغداد فيكون المفضل
عليه حقيقة هو اهل بغداد لا بغداد اذ قد ذكر اهل بغداد او لى من ذكر بغداد لا يقدح في واجبه

الا ولولا ان المتعمدها هو اضافته فعل التنزيل الى المتفضل عليه فينبغي ان يكون مخصص عليه
 المذكور اذ ان الاضافة الى الامر المقدر غير جائز لانا نقول هذا يفيد الوجود لا الاولوية (قوله
 فيشترط) الساء للتفريع واليه اشار بقوله في استعماله بهذا المعنى اي فشرط استعمال اسم
 التنزيل في معنى الاول من معنى اسم التنزيل ان يكون موصوفه بعضا منهم اي موصوفه من جملة
 ما يضاف اليه داخلية بمشاركة المضاف اليه لكونه فردا له والضمير في منهم راجع الى من
 اذ ما هو المضاف اليه (قوله وان كان خارجا) اي وان كان موصوفه خارجا عنهم بحسب الارادة
 لانه لو كان له اخلافيهم بحسب الارادة يضمهم لوا رب بد تنزيل الموصوف على المضاف اليه يلزم
 تنزيل الشئ على نفسه او يلزم التناقض مزيد داخل في الناس بحسب مفهوم اللفظ في نولنا
 زيد افضل الناس لانه فردة ولكنه ليس بداخل فيه بحسب الارادة وقوله هذا اشارة الى
 الاستعمال وقوله على مشاركية بكسر الكاف وقوله في هذا المفهوم العام وهو الانسانية
 (قوله فلا يجوز بهذا المعنى) اي ولا جل انه يشترط ان يكون موصوفه داخل في المضاف اليهم
 لا يجوز بهذا المعنى اي معنى الاول من معنى اسم التنزيل قولك يوسف احسن اخوته
 لخروج يوسف من الاخوة بحسب مفهوم اللفظ لانه اضيف الاخوة الى ضمير يوسف
 فلما اضيف اليه فيمتنع ان يكون اليوسف داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ والحاصل ان اليوسف
 ليس داخل في اخوته لانه يمتنع ان يكون شخص داخلا لنفسه ولكنه داخل في الاخوة بدون
 اضافتها الى ضمير يوسف لان كل واحد من الناس اخ للاخر فيخرج يجوز ان يقيم يوسف احسن
 الاخوة لعدم خروجه عنهم بحسب مفهوم اللفظ وبعبارة اخرى بانه لا يجوز ان يقيم يوسف
 احسن اخوته لاستلزام اجتماع النقيضين لانه يتقيد بضافة الاخوة الى الضمير العائد الى
 يوسف يلزم ان يكون خارجا عنهم ويتقيد بيران يشترط فيه انه من جملة المضاف اليهم يكون
 داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم وخارجا عنهم هو اجتماع النقيضين (قوله بان يكون)
 اي الزيادة على المضاف ايد واحدة بل يكون عليه وعلى غيره (قوله ويضاف اسم التنزيل) وهذا
 لدفع ما يقرنه اذ لم يكن الاضافة متصودة في المعنى الثاني فمما رجه الاضافة فاجاب بانها
 للتوضيح (قوله وتخصيصه) واما زاده لان التوضيح فيما اذا كان من اضيف اليه معرفة وما اذا كان
 نكرة ففيه التخصيص لا التوضيح قال مولانا عصم لا يحتاج الى زيادة التخصيص لان الاضافة
 للتوضيح يشمل التعريف والتخصيص ولا فناء بل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل
 بين الإضافة للتعريف والاضافة للتخصيص فاذا كانت الاضافة للتوضيح شاملة للتخصيص فلا حاجة
 الي ذكر التخصيص لانه يطلق التوضيح على التخصيص ايضاً انتهى كلامه اقول نعم يشتمل لتوضيح
 عليه الا ان التوضيح والتخصيص وقعا متقابلين فيما سبق من باب التخصيص فرادة واشار الى ان المراد

بالتوضيح منها هو ما يعبر التخصيص (قوله كما يضاف سائر الصفات) التوضيح فان المبرأ من اضافة
 المصارع الى مصره هو توضيح لضاف الملباهم الواقع فيه بانه مصارع مصر او غيره وكلك احسن
 القوم (قوله فلا يشترط) اي اذ لم يكن الزيادة بالنسبة الى المضاف اليه وحده فلا يشترط
 ون الموصوف بعض المضاف اليه وداخلية استسب مفهوم المفظ (قوله فيجوز مثل يوسف احسن خوته)
 ي لا جلي انه يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به التفضيل على ما يضاف اليه يجوز ان يقيم بوصف
 حسن اخوته لانه لا يلزم علم هذا التقدير اجتماع التخصيصين لعدم دخوله في المضاف اليه (قوله اي
 افضل الناس من بين قريش) اشارة الى ان نبينا من قريش قال مولا ناعصم الاولين في المثل
 ان يقيم ان نبينا خير الناس لان عبارته هكذا اتوا له نحو قوله لك نبينا افضل قريش اقول ويجوز
 ان يقيم محمد صاعم افضل البشر حيث يراء انه افضل جميع المخالقات من البشر انتهى كلامه اقول الاول
 في المثل ما ذكره الشم لان الكلام في المعنى الثاني من المعنيين وهو ان يكون زيادة متصودة
 يرمقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده فالمثال الذي اوردناه الفاضل المذكور مخصوص بكون
 زيادة المتصودة على المضاف اليه وحده بخلاف ما ذكره الشم (قوله الى جماعة من جنسه) اي الى
 جماعة يكون تلك الجماعة من جنس الموصوف ووجهه انه لم يقل الى جماعة هو من جنسهم كما
 فتنقيده السوق مما لا يخفى على متأمل في امثال (قوله لا يدخل في جملة اخوة يوسف) لان
 ضمير في اخوته عائد الى يوسف فلوك ان دخل في جملة اخوة يوسف يلزم ان يكون شخص اخا لنفسه
 ما عرفت تفصيله (قوله وان نضيفه) عطف على قوله ان نضيفه الي جماعة هو داخل فيهم
 قوله فلان عام بغداد) وامرا دانه اعلم من اهل بغداد فاضافته الي البعدا بداعا بارانه مسكن
 دانه والضمير في هذا سواء عائد الى فلان وضمير هو عائد الى ما سواه (قوله لا يها) اي البغداد
 بناو ياله بالبلد وقوله منشاه بدون الهمزة مكان اي محل النشوء والنماء او مسكنه (قوله
 وكذا التذكير) عطف على الافراد اي يحذف في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف
 آه (قوله نحو زيد او الزيدان آه) اي زيد افضل الناس والزيدان افضل الناس والزيدون
 افضل الناس يجعل الموصوف مفردا في الاول ومثنى في الثاني ومجموعا في الثالث (قوله
 هذا لانه) اي الافراد والتذكير في النوع الاول لانه يشابهه افعال من الذي ليس فيه الا افراد
 والتذكير في افراد الموصوف وتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه فكما يكون المفضل عليه
 مذكورا حقيقة في اسم التفضيل المستعمل بمن كلك يكون المفضل عليه مذكورا حقيقة في النوع الاول
 من نوعي اسم التفضيل (قوله وباطابقة) عطف على قوله الافراد وقوله لمن هو اي هو اسم التفضيل وقد
 درفت وجه ارادة ما من كلمة من في تعريف اسم الفاعل والمفعول (قوله نحو الزيدان فضلا للناس) وانما
 لم يورد الما لان الما يمكن الموصوف فيه كذا كما اورد افراد النوع الاول اكتفاء بما ذكر الافراد من النوع

الاول (قوام وايزيدون افضلوهم) وحسنت اضافته الى ضمير الجمع في هذا المثال لان الواو ملفوظ بخلاف ما اذا قيل افضل الناس بسقوطها بالتقاء الساكنين من اللفظ (قوله لمشا بهته مافيه) اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لموصوفه في نوع الاول من نوعي اسم التفضيل لمشا بهته اسم التفضيل في النوع الاول لما يكون في وية لالف واللام في كونه معرفة اي كما يكون اسم التفضيل المضاف في النوع الاول معرفة بك اسم التفضيل المستعمل باللام وانما يجب المطابقة في اسم التفضيل المستعمل باللام لاسمائي في قوله والقسم المعرف باللام افع يجوز المطابقة فيما هو مشابه له ايضم (قواميهما) اي في النوع الثاني من نوعيه وفي القسم المعرف باللام منه اي من اسم التفضيل (قوله لمزوم مطابقة الصفة) ولذا نل ان يناتش بان ما يفهم من قوله ويجوز في النوع الاول انه يدل كون الصفة مطابقة لموصوفها كما لا يخفى ويمكن الجواب بان الصفة انما يطابق لموصوفها اذا لم يكن دليل لعدم المطابقة وقد اقام الدليل عليه بقوله وهذا لانه يشابه افعال من آه قوله مع عدم تيام المانع) اي مع انه لا مانع ههنا في مطابقة الصفة لموصوفها لان المانع هو متزاج اسم التفضيل بمن التفضيلية سواء كان ذلك الامتزاج بحسب اللفظ والمعنى اي لفظ من ومعنا ما وهو منقود ههنا لعدم ذكر المفضل عليه بعد هما اي بعد القسم المعرف باللام والنوع لثاني من نوعيه كما ذكره واذا امتزج اسم التفضيل بمن التفضيلية فلا يجوز المطابقة لانه يلزم حاد خال اداة التثنية والجمع والتانيث في وسط الكلمة لما عرفت من امتزاجه بمن تفضيلية كان من التفضيلية من تمام الكلمة كما ستعرف في قوله واسم التفضيل الذي استعمل بمن آه قوله لكونها الفارقة) اي لكون من التفضيلية فارقة بين افعال التفضيل وبين افعال الصفة كما حصر ان افعال التفضيل يستعمل بمن دون افعال الصفة فكان من التفضيلية من تمام الكلمة فح لا يجوز تسمية اسم التفضيل ولا جمعه ولا تانيثه قبل ذكر من لانه يلزم حالحاق علامة التثنية والجمع التانيث قبل هضي الاسم بتمامه ولا بعده لعدم جواز الفصل بشيء بين الاسم وبين علامات تانيثه وجمعه وتانيثه (قوله بغيرينة الاستثناء) اي قوله الا اذا كان له فان اسم تفضيل عند وجود هذا الشرط بعمل عمله الذي هو الرفع بالثنا عليه في ذلك المسند اعلم ان المراد من المظهر في قوله ولا يعمل في مظهر وفي قوله لا يعمل في مظهر الا المظهر في اللفظ هو الملفوظ كما كان المراد من الظاهر تعريف المبتدأ معنى اللفظي لا صلاحه في تناول ضمنا فيكون المظهر من المضمرة هو المستتر واليه يشعر قوله لا يظهر اثره في اللفظ (قوله انه) اي اسم التفضيل يعمل في المضمرة بلا شرط وهذا الاول مما وقع في بعض الشروخ حيث قال لانه يعمل في المضمرة من غير هذا الشرط (قوله لا يعمل في المضمرة ضعيف) اي العمل في المضمرة المستتر

ضعيف حيث لا يظهر اثره في اللفظ لا يحتاج الي قوة العامل ح فلا يشترط بالشرط المذكور بقوله لا اذا
 كان آه (قوله ٧ يظهر اثره في اللفظ) بخلاف الضمائر انه يظهر اثره فيها وان كان محليا (قوله
 لا لا ينصب المفعول) قال مر لا اعصم انما قال لا ينصب وام ينزل لا يعمل لانه يعمل في المفعول
 به عمل الجربوا سبعة حرف الجر فتوزيد اضرب بعمره بالجربة من مفعول ابنه للنصب وكذلك نحو
 انا ضربت منك ازيد وانا اعرف منك ازيد انتهى كلامه اتول لا يحتاج الي ذلك البيان لان الجار
 والمجره ر من الظرف وقد ذكر الظرف والسماع بقوله واما الظرف والحال آه (قوله سواء كان مظهرا او مضمرا)
 اي سواء كان المفعول له مظهرا او مضمرا والمراد من المظهر هنا معناه الاصطلاحي لا العرفي فيكون المراد من
 المضمهر هو الضمائر فلا يدخل الضمائر تحت المظهر لان المفعول به لا يكون مضمرا مستترا (قوله

بل ان وجد بعدد) اي ان وجد بعد اسم التفضيل شيء توهم ان نصبه لكونه مفعولا لعل التفضيل
 فليس الا مركك بل نصبه بمفعول يدل اسم التفضيل عليه بان يكون هذا الفعل المقدر من جنس
 الفعل التفضيل كما في قوله نعم ان ربك هو علم من يصل من صبيته فالذان قوله من يصل مفعول
 به لا لعل التفضيل منصوب به وليس كذلك بل نصبه بمفعول متدر هو من جنسه اي ربك اعلم من ذلك
 واحد يعلم من يصل عن صبيته يعني رب تو دالم تر است كسي را كه كمراه است در سبيل
 او يعني كمراه وذي كمراه را و بهتر ميداند (قوله يعمل فيهما ايض) اي يعمل اسم التفضيل فيهما ايض كما
 يعمل في النازل ارفع لكن يشترط عمله فيه بما ذكره بقوله الا اذا كان آه وعمله فيهما بلا عند الشرط
 ثابت دلالت مما ذكرنا ان قوله ايض بالنظر الى عمله الرفع في الفاعل لا بالنظر الى غيره فلا يريان عمل
 اسم التفضيل بلا هذا الشرط محصور فيهما علامعني ح قوله ايض (قوله ما يخال عن معنى الفعل كما ارسل
 نائدا مل في زيات مع انه خال عن معنى الفعل فنصبه بما فيه معنى الفعل اراى (قوله واما لم يعمل)
 اي انما لم يعمل اسم التفضيل عمل الرفع بالغا عليه بلا هذا الشرط بقريته عمله مع هذا الشرط قوله لانه
 ليس له فعل آه) اي عدم عمل اسم التفضيل عمل الفعل لانه يكون اسم التفضيل بمعنى الزيادة وليس له
 فعل بان ذلك الفعل بمعنى اسم التفضيل في الزيادة اي عمل بمفعول (قوله ولانه لما كان آه) عطف على
 قوله لانه لانه ليس له فعل آه والمراد من الفعل في قوله وهو لم يعمل عمل الفعل اعلم من الفعل
 الاصطلاحي والمقوي وقوله لانه ليس له فعل بمعناه لا ثبات عدم عمل الفعل الاصطلاحي وقوله
 لانه لما كان آه دليل لا ثبات عدم عمل الفعل بالمقوي فيصعب قوله ولانه لما كان آه لا يرد ما قيل الاول
 ان يتول وانه موضع قوله ولانه بدون اعادة اللام لانه يتبادر منه ان يكون له ليل على حدة كما
 ينبغي اعادة اللام وليس كذلك بل هو ومعنى السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجهها
 مستقلا لان حاصل قوله بل ان هذا العمل اي عمل الرفع باللام انما هو عمل الفعل الي قوله الا اذا
 كان آه ان اسم التفضيل لو عمل فعمله فاما ان يكون مفعولا بهته بالفعل او باسم الفاعل الذي هو

اتولى مما يشبه بالمثل في الحمل والاول بطلانه ليس له فعل بمعناه في الريادة ^١ والثاني ايضاً
 لان اسم التفضيل المستعمل بمن لا يشئ ولا يجمع ولا يوث مع كونه مشبهاً باسم الفاعل
 الذي يكون فيه التثنية والجمع والثاني لا يعمل اسم التفضيل مشابهاً باسم الفاعل ايضاً
 (قوله اي وصفاً سببياً) وهو اوصف بحال المتعلق فانه اذا قلنا رجب حسن فهو وصف بحال الموصوف نفسه
 واذا قلنا زيد حسن غلامه او ابوه فهو وصف بحال المتعلق فان الغلام والاب من متعلقات زيد
 ومثاله المثال المذكور في المتن فان الحسن صفة عين لا صفة نفسه فيكون وصفاً بحال المتعلق
 قال مولانا عصم الا ولى ان يقرر ان اسم التفضيل صفة سببية لشئ او وصفاً سببياً لشئ
 ولا معنى لتقدير الصفة ونفسه بالوصف انتهى كلامه اتول انت خبر ان هذا التردد ليس
 بجهد ظاهر كما لا يخفى على الفاضل المذكور ان يقول الا ولى ان يقول اي صفة سببية بعد
 تفسير الصفة وهو ظم الا ان هذا الاعتراض من الفاضل المذكور لا جل انه ظن ان قوله صفة
 ليس من المتن بل من الشرح فان عبارة المعصم هكذا الا اذا مر ان شئ آه كما في بعض الشروح موافق
 لبعض النسخ فمع يكون الاعتراض وجه بان الا ولى ان يقول الا اذا كان اسم التفضيل صفة سببية
 او يقول وصفاً سببياً فان الخيار احد هاتين النعمتين يغسرهما بالصفة لسببية بل وسرها بالوصف
 السببي اشارة الى ان المراد من الصفة هو الصفة التي قد سبق تعريفها لا الصفة المذكورة
 في تعريف المبتدأ كما هو المتبادر بل المراد من الصفة هي ما تامة بالخير وهو ظاهر غاية
 الظهور لما كان ارادة هذا المعنى من كلامه خلاف المتبادر في كلام الشارح اما اعتراض عليه او
 تحقيق كلامه (قوله وفي اللفظ لشيئ) اي لوصف في اللغة هذا لشيئ واحد ولين بحسب المعنى صفة
 لاهر مشترك بين الشيئين كالمثل مشترك بين عين زيد وعين رجل في مثال المتن (قوله معتمداً
 عليه) اي حال دون الوصف معتمداً على ذلك الشئ بان يقع بفتح هذه اللفظ او خيراً او حالاً
 منه ودلى الاول يكون ذلك الشئ موضوعاً له ودلى الثاني مبني على وعلى الثالث حال
 (قوله صفة مسبب مشترك آه) باب التثنية المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم
 السبب دون المسبب ولا مناقشة فيه ولا معناه سبباً لان الفعل في هذا المثال مثلاً مسبب
 عن الرجل وعين زيد لان ^٢ سبب الفعل وهو سبب لهما انتهى كلامه وحاصله ان
 لمصم ينبغي ان يقول اسبب اي لسبب مشترك بينهما ^٣ لان المشهور في اصطلاحهم
 ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون اسم المسبب والمتعلق ههنا هو الفعل لانه من
 متعلقا به عين رجل وزيد ولا مناقشة في هذا الاطلاق الا ان لمصم سماه سبباً دون سبباً لان
 الفعل في هذا المثال مسبب لعين رجل وعين زيد لان عينهما سبب للفعل حيث ما يوجد لهما
 لا يحصل الفعل فيه فيكون الفعل مسبباً لهما (قوله باعتبار تقدير) اي المسبب بذاتك الشئ

الذي باعتباره لا ومع رجل في الما اراها كثر بـ طين (قوله اي نفس ذلك مسبب) اي نفسه منفرد
 باعتبار الرجل ز نفسه منضل عليه باعتبار زيد فيكون المفاثرة بينهما بالاعتبار والاعتبار متحدان
 بالذات كما ذكره (قوله خبر بعد خبر) والشجر لا يل قوله صفة اي لا يعمل في مظهرها الا اذا كان منفيا
 (قوله عن احمد) اي اسم زان (قوله ما رايت رجلا احسن في عينه آه) قوله في عينه منصم على العنانية
 من الكل ونزل في عين زيد حال من الذي لا ائد الى الكل في منه اي ما رايت رجلا احسن
 الكل كما في عين زيد كذا في العالمة (قوله والكل مسبب مشترك آه) والسابق يقتضي ان يتم
 والكل در المشي الذي ثبت له اسم التفضيل في المعنى وهو مسبب مشترك بين عين الخ كما لا يشغل
 الا ندام يتعرض ليه استعلاء لظهوره (قوله وانما شرط ان يكون آه) اي اشترط في عمل اسم التفضيل
 ان يكون اسم التفضيل في اللفظ ثابتا لشيء وان يكون في المعنى ثابتا لمسبب مشترك بين ذلك
 الشيء وبين غيره (قوله ليحصل له صاحب الخ) هذا دليل اقواله ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء اي
 ليحصل لاسم التفضيل صاحب يعتمد عليه وذلك لصاحب هو الشيء المذكور فان شبه لفعل لا
 يعمل بدون الاعتماد (قوله ويحصل له مظهر آه) وهذا دليل لقوله وفي المعنى لمسببه اي ويحصل
 له اسم مظهر معمول هو الكل نعلق ذلك المظهر بذلك صاحب اي انما اشترط ان يكون اسم التفضيل
 في المعنى ثابتا لمسبب مشترك لانه ح يتبسر عمل اسم التفضيل في المسبب المشترك لانه
 ح يحصل له اسم مظهر تعلق بذلك صاحب فاذا حصل ذلك التعلق فحصل الربط بينهما فيتمسك
 عمله فيه فان الكل من متعلقات الرجل كما يكون من متعلقات زيد ايضم بخلاف اذا كان موضع
 الكل شيئا آخر لم يمس له تعلق بما يعتمد اسم التفضيل عليه (قوله كالصفة المشبهة) فان المظهر
 الذي بعد ما يضم من متعلقات صاحبها كعلام والوجه في زيد حسن غلامه وزيد حسن وجهه فانها
 من متعلقات زيد لا بقدر زيد حسن عمرا او بكر (قوله لا يحطاط رتبهما آه) اي اعتبار ما ذكر في اسم
 التفضيل والصفة المشبهة دون في اسم الفاعل فان اسم الفاعل بعمل في اسم مظهر بغيره سواء كان
 من متعلقات موصوفه او لا مثل زيد ضارب عمرا فانه عمل في عمرا مع به ليس من متعلقات
 زيد ولما قل ان يقول الاول ان يحصل بقوله زيد ضارب بكر في ربه عمرا لان الكلام فيما اذا
 عمل اسم التفضيل في الفاعل لا في المفعول لان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول في المفعول سرا
 كان من متعلقات الموصوف او لا وجه كونه في هذا مناقشة في المثال وهي ليست من باب المحطيم
 ويمكن ايضاح ان قوله مثل زيد ضارب عمرا لا يثير لا تحيل فالمعنى انه يعمل في مظهر
 هو فاعل بعده او يعمل في الموصوف مطلقا سواء كان فاعلا او غيره من متعلقات الموصوف او لا كما في
 زيد ضارب عمرا لا يتم هذا المعنى خلاف ما يتبادر من العبارة لاننا نقول العبارة مستعملة لهذا
 المعنى وقد نالوا ان الامر في العبارة سهل (قوله فانها مختلفتان) اي المفضل والمفضل عليه

في هذا المثال مختلفان كذا ان كما يختلفان بالاعتبار لان المذكور كحلان كحل عين
 ارجل. كحل عين زيد فان كلا منهما مخالف بالآخر ذاتا واعتبارا (قوله بخلاف
 الكحل الملقوظ) اي بخلاف الكحل الواقع من مثال المتن فانه ملحوظ مطلقا بدون الاضافة و
 المتعبد بحسب اللفظ هو مقيّد تارة برجل وتارة بزيد فيكون متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار
 (فانه ولئلا يبقى) اي اسم التفضيل على ما هو الاصل اه الاولى ان يقول لئلا يبقى بدون
 الواو لانه دليل على انه ما وجه اخراج المثال المذكور من هذه القاعدة وحاصل الدليل ان
 الاصل في اسم التفضيل هو التفاضل بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه فلو لم يخرج
 فيكون باقيا على الاصل فاخراج اسم التفضيل فيه عن معنى التفضيلي بسبب النفي المستدعي
 لان يكون اسم التفضيل مشا بها للفعل في العمل يصير من غاية الصعوبة لان اسم التفضيل ح
 يبقى على الاصل فحصل له قوة ح بخلاف ما اذا كانا متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار
 فانه حصل ح فيه ضعف في معناه فيسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بسبب النفي
 المذكور كما ستعرف ذلك في بيان قوله لانه بمعنى حسن وتوثر في ولئلا يبقى على
 ما هو الاصل اه بالواو له وجه ايض بان يكون معطوفا على قوله ليخرج بانه جمع الغاية والفائدة
 ثم قال ليخرج آه وقال ولئلا يبقى آه والغاية هو اشتراك كون المسبب مشتركا بين المفضل
 والمفضل عليه مع اتحاد هاء اتا والفائدة هي عدم بقاء اسم التفضيل على ما هو الاصل ولما
 جمعهم لا حظهما في مثال اما اعتبار هذين ال امرين فليخرج عنه مثل آه ولئلا يبقى على ما هو
 آه (قوله كما سيتضح آه) اي في بيان قوله لانه بمعنى حسن الى آخر البيان (قوله يكون
 بمعنى الفعل) فان قوله احسن يصير بمعنى حسن لان بالنفي يزول عنه الزيادة لان
 النفي اذا دخل على المقيّد يكون المتبادر رجوعه الى القيد فالمقيد ح باق بحاله فيكون
 معنى قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هو نفي حسن الزيادة من
 الرجل فيكون النفي راجعا الى الزيادة فاصل الحسن ح باق فهو مثل قوله ما رأيت رجلا عالما
 فانه يرجع الى العلم لا الى الرجل نفسه فانه موجود لا محالة وستعرف تشصيله في بيان قوله
 لانه بمعنى حسن (قوله لانه بمعنى حسن) وهو مخبر بتدأ مخدوف لمي وهذا لانه او متعلق
 بمفهوم الاستثناء المذكور في العمل لاني هذه الصورة بك او انما تعرض الى دليله دون الى
 دليل مشروطة الآخر لظهورها (قوله من اموات الاخر) صرت بمعنى ضرب (قوله وهذه العبارة) اي
 قوله لانه بمعنى حسن وقوله بعد النفي لا تهل النفي كما في الاحتمال الثاني وقوله استولى اي ورد وقوله
 على كحل عين زيد اي على حسن كحل عينه وقوله الى زيد اي الى حسن كحل عين زيد (قوله
 اما بان يهاويه) اي اذا انتهت الزيادة بقي اصل الحسن فاما ان يكون كحل الرجل معويا الحسن

زيد زاده لکن المساواة لا يلائم مقام المدح الذي هو بيان زيادة حسن زيد على رجل
فيمات الاحتمال الاخير وهو ان يكون حسن كمثل لرجل دون حسن زيد فيرجع المعنى الى
ان الحسن الذي في عين كل احد بسبب الكمال دون الحسن الذي في عين زيد بسببه فيكون
كذلك زائد على حسن كمثل لرجل فانه اعمى قوله مرجع للتفريع قال مولانا عصم ان قوله والمساواة
نا بلى مقام المدح يصح انما ان المقصود منه مبدء المدح فانه جازان يكون المقصود منه التمام
ايضاً مثل ما رأيت رجلاً اتبع في عينه الكمال منه في عين زيد فالمقصود منه هو بيان زيادة القبح
في عين زيد من القبح الذي في عين الرجل مطلقاً لا يصح قوله بمعنى حسن وقوله فرجع
المعنى اي مائة ما رأيت رجلاً احسن الى انه حسن والى ما رأيت رجلاً حسن اه اقول
المساواة لا تلائم انما ايضاً لان المقصود على ما عرفت بيان ان تبع كمثل عين زيد زائد على قبح
كمثل عين الرجل فلا بدح ان يكون تبع كمثل عينه دون تبع كمثل عين الرجل وان قلت جازان
بكون المقصود منه بيان نفس الامر فقط دون بيان المدح والنام قلت نعم المساواة لا تأتي عن
نفس الامر ولكن بيان نفس الامر به اذ غاية الندره على ان مانحن فيه منام المدح الذي هو
بيان الحسن فلذلك قال والمساواة ياباداه فلا شك ان يعود راساً اعلمه (قوله فيكون حسن مع النفي
بمعني حسن) اي يكون احسن حال كونه مقارناً مع النفي (قوله قبل نسلط السفي عليه) اي
قبل ورود النفي عليه جرد له عن معنى الزيادة كما يمكن ان يكون في قولنا الله اكبر بمعنى الكبر
لا الزيادة في الكبر لانه ليس كبيراً غير الله تعالى فدخل النفي عليه بعد تجزيده عن الزيادة
عرنا لان مجرد نفي الزيادة لا يحصل المقصود لجواز المساواة بينهما والملائم والمدح هو
نفي المساواة حتى يحصل المقصود وهو زيادة حسن كمثل زيد على رجل (قوله والقياس بكونه
دونه) اي المقياس المذكور وهو دون حسن الرجل دون حسن زيد لا ياسبب في المقام لان
ان المقصود ترجيح حسن زيد على حسن رجل فاذا انما ليس حسن رجل دون حسن زيد لا يحصل المقصود
لانه ان كان يكون مساوياً له فيزحى بالمعنى الى نفي المساواة ضرورة ونفي الزيادة يلزم من
نفيها بالطريق الاول (قوله حسنه نصب على نزع الغرض) اي كحسبه ويظهر مما ذكر ان قوله
والزيادة بالطريق الاول دفع السؤال في خبره انه لا يحصل المقصود بمجرد نفي المساواة لانه
جازان يكون زائد على حسن زيد ونقريب الجواب عن نفي الزيادة يلزمه من نفي المساواة
بالطريق الاول لما به تضيده المقام لان زيادة المدح يقتضي بيان زيادة حسن زيد على حسن
رجل (قوله ولا يبعد ان يقصد به) والفرق بين هذا الحل وبين الحل السابق عليه ان في السابق يكون
من لول العبارة هو نفي المساواة فقط ولكن يلزم منها نفي الزيادة بالطريق الاول والى ما على
هذا الحل يكون نفي المساواة ونفي الزيادة معاً مدلولين لها (قوله لان الترتيب على تعيين اه)

وخاصة ان الشيء ما لم يبلغ بمرتبة المساوات لم يتصور الزيادة فيه فم يضح ان يقصد بنهي المساوات
 لمرفاهونفي المساوات مطلقا هو ان كان نفي المساوات في ضمن الزيادة او غير فيكون كالمواحد منهما
 من لولان للمعبارة واعلم انه لو قال مثلا موضع قوله عرفا لكان له وجه وجيه لان التمدد به عرفا
 مما فيه خفا تمت الجلد الثاني من نسخة مجد الرحمان الى بحث الكحل بتصحيح العلماء الذين
 • كتبت اسمائهم في الجلد الاول وحوثك درس شرح

ملانا بحث كحل اصحت

لهذا نسخه دنا

بنا بحث كحل

طبع نموده

في نقط

